جامعـة باتنـة –1– الحاج لخضر
كليـة الحقـوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية في منطقة المتوسط

أطروحـة مقدمـة لنيل درجـة دكتوراه نظام جديد في العلوم السياسية
تخصص: الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطية

إعداد الطالبة الباحثة:
مهـا زقـاغ

إشراف الأستاذ الدكتور:
صالـح زيانـي

لجنـة المناقشـة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. د. طلال لموشي	أستاذ التعليم العالي	جامعـة باتنـة 1	رئيسـا
أ. د. صالح زياني	أستـاذ التعليم العالي	جامعـة باتنـة 1	مشرفا ومقررا
د. صليحة محمدي	أستاذة محاضر أ	جامعـة باتنـة 1	عضوا مناقشا
د. ليندة لفحل	أستاذة محاضر أ	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
د. عواطف مومن	أستاذة محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا

السنـة الجامعيـة 2023-2024

ملخص الدراسة

تحاول هذه الأطروحة تقديم إحاطة متكاملة للحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية، وهي منطقة حيوية في المشهد الأمني العالمي. يركز البحث على مختلف التهديدات اللاتماثلية، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والهجمات السيبرانية وانكشافية الملاحة البحرية التي يمثل كل منها تحديات فريدة لاستقرار وأمن المنطقة. تستخدم الدراسة إطارا منهجيا متعدد الأبعاد، يجمع بين عدد من المداخل لتقديم فهم شامل لهذه القضايا الأمنية المعقدة.

تبدأ الأطروحة بتحديد وتصور التهديدات اللاتماثلية، واستكشاف تطورها التاريخي والتحديات التي تفرضها على نماذج الإدارة الأمنية التقليدية. ثم يتعمق في الديناميكيات الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط، ويحلل كيف تشكل السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفريدة في المنطقة الاستراتيجيات والاستجابات الأمنية. ويقيم البحث بشكل نقدي فعالية آليات الحكم الحالية في معالجة هذه التهديدات، مع تسليط الضوء على التفاعل بين المصالح الوطنية وضرورة التعاون الإقليمي.

ومن بين أهم نتائج البحث استكشاف أهمية التوازن بين النهج الأحادي والمتعدد الأطراف في حوكمة المخاطر الأمنية الإقليمية. حيث يسلط البحث الضوء على الصعوبات التي تواجهها الدول في إدارة مصالحها الأمنية الوطنية أثناء الانخراط في الجهود التعاونية الضرورية للاستقرار الإقليمي. ويتجلى هذا بشكل خاص في الاستجابات المتفاوتة لتحديات مثل الإرهاب والهجرة، حيث تتعارض الحاجة إلى نهج جماعي غالبا مع سياسات ومصالح الدولة على المدى القريب، لكن الاستمرار في النهج الأحادي الجانب يتسبب في إخفاقات على المدى البعيد.

تؤكد الدراسة على أهمية السيناريوهات في توقع الاتجاهات والتحديات المستقبلية في الحوكمة الأمنية، إذا تظهر أهمية استراتيجيات الحوكمة المرنة والقابلة للتكيف كونها تصبح قادرة على الاستجابة للطبيعة سريعة التطور للتهديدات اللاتماثلية. وفي الختام، يقدم البحث رؤى وتوصيات عملية لتعزيز الحوكمة الأمنية. وتعتبر النتائج ذات أهمية خاصة لصانعي السياسات، والعاملين في مجال الأمن، وأصحاب المصلحة الإقليميين المشاركين في التعامل مع البيئة الأمنية المعقدة للمنطقة المتوسطية.

Abstract

This dissertation provides an in-depth analysis of the security governance of asymmetric security threats in the Mediterranean region, a critical area in the contemporary global security landscape. The research focuses on various asymmetric threats, including terrorism, organized crime, illegal immigration, cyber-attacks, and maritime vulnerabilty each presenting unique challenges to the stability and security of the region. The study utilizes a multidimensional approach, combining theoretical frameworks and practical case studies, to offer a comprehensive understanding of these complex security issues.

The dissertation begins by defining and conceptualizing asymmetric threats, exploring their historical evolution and the challenges they pose to traditional security governance models. It then delves into the geopolitical dynamics of the Mediterranean, analyzing how the unique political and socio-economic contexts of the region shape security strategies and responses. The research critically assesses the effectiveness of current governance mechanisms in addressing these threats, highlighting the interplay between national interests and the necessity for regional cooperation.

A significant contribution of this study is the exploration of the balance between unilateral and multilateral approaches in security governance. The research underscores the difficulties nations face in managing their national security interests while engaging in collaborative efforts essential for regional stability. This is particularly evident in the varied responses to challenges like terrorism and migration, where the need for a collective approach is often at odds with individual state policies.

The study also emphasizes the importance of scenario planning in anticipating future trends and challenges in security governance, highlighting the need for adaptive and resilient governance strategies, capable of responding to the rapidly evolving nature of asymmetric threats. In conclusion, the research offers insights and recommendations for enhancing security governance in the Mediterranean. The findings are particularly relevant for policymakers, security practitioners, and regional stakeholders engaged in navigating the complex security environment of the Mediterranean.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي يسر لنا إنجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، الذي علمنا أن شكر الناس من شكر الله

وفي هذا المقام لايسعني إلا ان أعبر عن جزيل شكري وفائق امتناني لأستاذي ومشرفي الفاضل "البروفيسور "صالح زياني"

على توجيهاته ونصائحه القيمة. كما لا يفوتني أن أشكر لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء على تفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة.

إهداء

إلى من نوّرت عقلي بدروب النجاح

إلى حبيبتي أمّي رعاك الله

إلى من علّمني أن الحياة علم وأخلاق وأنّ الصّبر مفتاح النّجاح

إلى والدي الكريم حفظه الله

إلى من ساندني ووقف الى جانبي، إلى رفيق دربي، وحياتي كلها.

"زوجي"

إلى جميع أفراد عائلتي كلّ باسمه

شكرًا على كل الدعم

ولكم منّي كل الحب

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري للتهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية

المبحث الأول: الحدود التصورية والمفهومية للتهديدات اللاتماثلية

المطلب الأول: الارهاب

المطلب الثاني: الجريمة غير المنظمة

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية

المطلب الرابع: التهديدات السيبرانية وانكشافية الملاحة

المبحث الثاني: تنامي التهديدات اللاتماثلية بين التفسيرات الوضعية وما بعد الوضعية

المطلب الأول: مقاربات التقليد البحثي المهيمن (النيوواقعية – النيوليبيرالية)

المطلب الثاني: المقاربات البديلة(البنائية- والتفكيكية)

المطلب الثالث: الإقتصاد السياسي للتهديات اللاتماثلية في المتوسط

المطلب الرابع: التصور المتكامل للنظريات العقلانية والتأملية لفهم التهديدات اللامتماثلة

الفصل الثاني: جيوسياسية الحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط وإعادة صياغة الأجندة الأمنية

المبحث الأول: تنامي التهديدات اللاتماثلية واعادة صياغة الأجندة الأمنية

المطلب الأول: الفواعل اللاتماثلية- تحليل على مستوى البنية والوظيفة-

المطلب الثاني: النزاعات التقليدية مقابل النزاعات اللاتماثلية

المبحث الثاني: الفضاء الجيوسياسي لمنطقة المتوسط

المطلب الأول: الوضع السياسي في المتوسط

المطلب الثاني: الوضع السوسيواقتصادي في المتوسط

المطلب الثالث: الوضع الأمني في المتوسط

الفصل الثالث: واقع التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية وآليات حوكمتها

المبحث الأول: واقع التهديد الإرهابي في المتوسط وجهود مواجهته

المطلب الأول: طبيعة التهديد الإرهابي في منطقة المتوسط

المطلب الثاني: تطور الحركات الارهابية في المتوسط

المطلب الثالث: الجهود الرامية لمواجهة التهديد الإرهابي

المبحث الثاني: واقع الجريمة المنظمة في المتوسط وأليات محاصرتها

المطلب الأول: تهريب المنتجات القانونية

المطلب الثاني: الإتجار غير المشروع بالمخدرات

المبحث الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر في المتوسط وسبل مواجهتها

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية في المتوسط

المطلب الثاني: الإتجار بالبشر في المتوسط

الفصل الرابع: الحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية – الأجندات والسيناريوهات المستقبلية

المبحث الأول: السياسات أحادية الجانب لبلدان الضفة الشمالية إزاء التهديدات اللاتماثلية

المطلب الأول: السياسة الفرنسية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

المطلب الثاني: السياسة الاسبانية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

المطلب الثالث: السياسة الايطالية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

المطلب الرابع: السياسة اليونانية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

المطلب الخامس: السياسة التركية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

المبحث الثاني: السياسات أحادية الجانب لبلدان الضفة الجنوبة إزاء التهديدات اللاتماثلية

المطلب الأول: السياسة المصرية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

المطلب الثاني: السياسة التونسية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

المطلب الثالث: السياسة الجزائرية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

المطلب الرابع: السياسة المغربية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

المبحث الثاني: السياسات المتوسطية أحادية الجانب في مجال مكافحة التهديدات اللاتماثلية : بين التعارض والتعاون

المطلب الأول: تقييم السياسات أحادية الجانب-الإنجازات والإخفاقات

المطلب الثاني: الأنماط السائدة في السياسات أحادية الجانب-التقارب، التعارض، التضارب، التعاون

المطلب الثالث: مأسسة الأنماط التعاونية لحوكمة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المتوسط

المطلب الرابع: الهندسة المؤسساتية للحوكمة الأمنية في المتوسط

المبحث الثالث: التوجهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط وسبل ضبطها

المطلب الأول: المتغيرات المؤثرة في التوجهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط

المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية على ضوء التحولات التكنولوجية الراهنة

المطلب الثالث: سيناريوهات مفتوحة للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط-نحو أجندة بحثية أكثر انخراطا

المطلب الرابع: سيناريوهات لمستقبل التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية على ضوء آليات الضبط

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

تواجه المنطقة المتوسطية، المعروفة بتراثها التاريخي والثقافي الغني، بيئة أمنية معقدة تتسم بالإنكشافية بالعديد من التهديدات اللاتماثلية. تبحث هذه الدراسة في حوكمة القضايا الأمنية، ولا سيما معالجة صعود الجماعات المسلحة مثل داعش، والشبكات الواسعة للجريمة المنظمة في منطقة البلقان، فضلا عن الصعوبات الملحة التي تفرضها الهجرة والهجمات السيبرانية. ولا شك أن وجود مخاطر ومستوى تصعيد مستمر في الإرتفاع يقوض الأطر التقليدية للاستقرار والسلام، يؤكد الحاجة لمزيد من البحوث في آليات حوكمة التهديدات اللاتماثلية، فالموقع الجغرافي المميز للمنطقة المتوسطية، والذي يربط بين السواحل الشمالية والجنوبية من أوروبا إلى شمال إفريقيا، والتي تضم دولاً ذات تأثير إقليمي مثل الجزائر، مصر، تركيا، إيطاليا، فرنسا وإسبانيا، يجعل منه منطقة أساسية لفهم تعقيدات الحوكمة الأمنية للمخاطر والتهديدات المحدقة والتي لا تمس باستقرار المنطقة المتوسطية فحسب، بل والإستقرار الدولي ككل، بالنظر إلى أنها تتضمن خطوط ملاحة رئيسية في العالم، كما أن تدفق المخاطر على امتداد سواحلها يهدد ثلاثة قارات تشكل البر الرئيسي للعالم.

ومع انخفاض حدة التوتر بين معظم دول المنطقة، فقد أصبحت التهديدات اللاتماثلية بمثابة التحدي الرئيسي الذي تقف وراءه جهات فاعلة غير حكومية تستخدم تقنيات مبتكرة. لكن ورغم مساعي دول المنطقة محاصرة التطرف والمساعي الإجرامية العابرة للحدود الوطنية باعتبارها أبرز المخاطر اللاتماثلية، إلا أن الديناميكيات الجيوسياسية المعقدة في المنطقة، والتي تتميز بغياب توافقات سياسية مستقرة بين بلدان شمال وجنوب المنطقة المتوسطية، تضيف تعقيداً كبيراً إلى الإدارة الفعالة لهذه المخاطر. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الاستراتيجيات التي تستخدمها العديد من دول المنطقة المتوسطية، بما في ذلك دول شمال إفريقيا مثل الجزائر، فضلا عن المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، في معالجة هذه الصعوبات المعقدة.

إن التهديدات اللاتماثلية، التي تتميز بطبيعتها غير التقليدية وغير القابلة للتوقع، تتحدى الأطر الأمنية الراسخة. وكثيرا ما تنطوي مثل هذه التهديدات على جهات فاعلة غير حكومية، مثل شبكات التهريب العابرة للحدود الوطنية العاملة عبر المنطقة المتوسطية، والتي تستخدم تكتيكات غير نظامية وتستغل نقاط الضعف في أنظمة الأمن الوطنية. وما يزيد من تعقيد هذا الواقع البيئة الجيوسياسية غير المستقرة للبحر الأبيض المتوسط، لذلك تسعى هذا الدراسة إلى استشفاف آليات الحوكمة الأمنية

الحالية إزاء مسائل ملحة مثل تدفق الأسلحة الخفيفة واستخدام الأنترنت لنشر التطرف وتجنيد مزيد من الأفراد ضمن شبكات الإجرام والإرهاب العابر للحدود.

يتضمن أحد الجوانب الأساسية لهذه الدراسة أيضا تقييم فعالية آليات الحوكمة الأمنية الحالية، ومحاولة فهم كيفية تشكيل التوافقات بين ضفتي المتوسط لإدارة التوازن الدقيق بين حماية مصالحها الأمنية الوطنية، وتعزيز التعاون الإقليمي. ويتضمن ذلك دراسة مساعي مثل الحوار المتوسطي الذي ساهم في إطلاق مسار برشلونة وحزمة من المبادرات انتهت إلى هندسة مؤسساتية تهدف إلى تلبية تطلعات بلدان المنطقة في الاستقرار والتنمية.

تمتد هذه الدراسة أيضًا إلى تقييم شامل لآليات الإدارة الحالية، وتحاول إستكشاف التوازن بين مصالح الأمن القومي وضرورات التعاون الإقليمي، مع الأخذ في الاعتبار كيفية تأثير الديناميكيات الجيوسياسية والثقافية داخل المنطقة المتوسطية على الإستجابات الأمنية. على سبيل المثال، توفر الأساليب المتباينة التي تتبعها الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في التعامل مع أزمة المهاجرين، أو التعاون ضمن حوار 5+5، الذي يشمل دول غرب المنطقة المتوسطية، نظرة متبصرة لتعقيدات إدارة الأمن الإقليمي.

تجسد الأطروحة أيضا مسعى لتقديم رؤى وتوصيات قابلة للتنفيذ لصانعي السياسات وممارسي الأمن وأصحاب المصلحة الإقليميين. وهي تسعى إلى تقديم إحاطات أكاديمية لعملية صنع القرار في مواجهة تحديات مثل السيطرة على الطرق البحرية التي يستخدمها المتاجرون بالبشر أو تنسيق جهود الأمن السيبراني ضد الهجمات على البنية التحتية الوطنية. من خلال تقديم تحليل مفصل لاستراتيجيات الحوكمة المستخدمة في المنطقة المتوسطية، تساهم هذه الدراسة في الخطاب الأوسع حول العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، وتحديدًا في سياق إدارة التهديدات اللاتماثلية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

1. سد الفجوات المعرفية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والدراسات المتوسطية: يتناول هذا الموضوع مسألة مستكشفة بشكل غير كافي. ففي حين أن هناك أبحاثًا كبيرة حول التهديدات الأمنية التقليدية، فإن التركيز المحدد على التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية يوفر

فرصة لتعميق فهم كيفية ظهور هذه التهديدات غير التقليدية وإدارتها في منطقة معقدة جيوسياسيًا وذات أهمية إستراتيجية. مما يساهم في سد الفجوات المعرفية القائمة وتوسيع الأجندة الأكاديمية.

2. المساهمة في اختبار الأدوات التحليلية والنظرية: توفر دراسة إدارة التهديدات اللاتماثلية في هذا السياق الإقليمي المحدد فرصة لاختبار القدرات التحليلية للأدوات التحليلية والمقاربات في صميم التخصص. وهو يسمح باستكشاف كيفية تطبيق هذه الأطر النظرية على سيناريوهات العالم الحقيقي التي تنطوي على جهات فاعلة من غير الدول، وتكتيكات الحرب غير النظامية، والتحديات العابرة للحدود الوطنية

3. تعزيز التمفصلات عبر التخصصية: يشمل التعقيد المتأصل للموضوع تخصصات مختلفة، مثل العلوم السياسية وعلم الاجتماع والأمن السيبراني والقانون والاقتصاد السياسي. وهذا يوفر مجالًا دراسيًا غنيًا ومتعدد التخصصات، مما يسمح بإجراء تحليل شامل يتضمن وجهات نظر متنوعة. مثل هذا النهج متعدد التخصصات ليس محفزًا أكاديميًا فحسب، بل إنه ضروري أيضًا لفهم شامل للتحديات والديناميات التي تنطوي عليها إدارة التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

الأسباب الذاتية:

1. الإهتمام الشخصي بالديناميكيات الإقليمية: تتموضع المنطقة المتوسطية ضمن أولوياتي البحثية، لتاريخها الغني وأهميتها الإستراتيجية، وبالطبع إنتمائي الجغرافي. ودراسة المواضيع ذات الصلة يوفر لي فرصة للتعمق في ديناميكات المنطقة كما تتيح لي دراسة التهديدات اللاتماثلية إمكانية فهم محددات الإستقرار والآفاق المستقبلية لبلد ومنطقة الإنتماء.

2. الرغبة في التأثير على السياسات والممارسات: هذا الموضوع يقدم طريقًا مباشرًا لجسر الهوى بين السياسات والممارسات. إن التهديدات اللاتماثلية تشكل قضية عالمية ملحة، وهناك حاجة ماسة إلى استراتيجيات حوكمة فعالة.

3. الطموحات المهنية في الدراسات الأمنية والدبلوماسية: التخصص في هذا الموضوع يمكن أن يعزز آفاقي المهنية ضمن الوكالات الحكومية أو المنظمات الدولية أو مراكز التفكير أو الأوساط الأكاديمية كونه بالمعرفة المتخصصة والمهارات التحليلية ذات القيمة في هذه القطاعات.

أهداف الدراسة:

1. تحليل وفهم طبيعة التهديدات اللاتماثلية: أي السعي لاكتساب فهم عميق لمختلف أشكال التهديدات اللاتماثلية التي تؤثر على المنطقة المتوسطية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتهديدات السيبرانية. . ويتضمن ذلك إستكشاف أصولها ودوافعها ومنهجياتها وتأثيراتها على الإستقرار والأمن الإقليميين. يعد التحليل الشامل لهذه الجوانب أمرًا بالغ الأهمية لأي تطوير لاحق لاستراتيجيات الإدارة الفعالة.

2. تقييم إستراتيجيات الحوكمة الحالية وفعاليتها: يهدف البحث إلى إجراء إستعراض وتحليل تقييمي للإستراتيجيات والآليات الحالية التي تستخدمها دول المنطقة المتوسطية بشكل أحادي الجانب أو في إطار المؤسسات متعددة الأطراف إستجابة لهذه التهديدات. يتضمن هذا التقييم تحليل فعالية هذه الاستراتيجيات في تخفيف التهديدات وفهم حدودها.

3. وضع توصيات لمناهج تعزيز الحوكمة الأمنية: بناءً على التحليل والتقييم، هناك هدف رئيسي آخر يتمثل في اقتراح توصيات لتعزيز أطر الحوكمة. ويتضمن ذلك إقتراح إستراتيجيات أكثر فعالية وتعاونية وتكيفية لمعالجة التهديدات اللاتماثلية. ويمكن أن تستهدف هذه التوصيات صناع السياسات والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية، وتزويدهم بالرؤى والأساليب العملية لإدارة هذه التحديات الأمنية المعقدة بشكل أفضل.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية:

1. توسيع فهم ديناميكيات القوة في العلاقات الدولية: تقليديًا، ركزت العلاقات الدولية على ديناميكيات القوة بين الدول القومية، غالبًا من حيث القوة العسكرية والاقتصادية. ودراسة التهديدات اللاتماثلية، مثل الإرهاب، والهجمات السيبرانية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تعمل على توسيع هذا الفهم. وهو يسلط الضوء أيضا على الكيفية التي يمكن من خلالها للجهات الفاعلة غير الحكومية وتكتيكات الحرب غير التقليدية أن تؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية، مما يتحدى المفاهيم التقليدية لسيادة الدولة وأمنها.

2. المقاربة للأمن التعاوني والعمل متعدد الأطراف: توفر إدارة التهديدات اللاتماثلية في منطقة متنوعة وذات أهمية استراتيجية مثل المنطقة المتوسطية رؤى قيمة حول التعددية. ويوضح كيف تتعاون الدول والمنظمات الدولية وتتفاوض وتتعارض أحيانًا في جهودها لمواجهة التحديات الأمنية التي

تعبر الحدود الوطنية. يساهم هذا الموضوع في فهم ديناميكيات التعاون الدولي، ودور المؤسسات الدولية، وفعالية استراتيجيات الأمن الجماعي، وجميعها مواضيع مركزية في العلاقات الدولية.

3. دراسة تأثيرات التهديدات اللاتماثلية على الأمن العالمي وصنع السياسات: تعمل المنطقة المتوسطية كعالم مصغر للتحديات الأمنية العالمية الأوسع. تقدم دراسة هذا المجال دروسا بالغة الأهمية لإدارة الأمن العالمي، وخاصة في إدارة التهديدات اللاتماثلية التي أصبحت بارزة على نحو متزايد في القرن الحادي والعشرين. إن البحث في هذا المجال يفيد عملية صنع السياسات، ليس فقط في سياق المنطقة المتوسطية ولكن على المستوى العالمي، حيث تتصارع الدول مع تهديدات مماثلة. فهو يساهم في تشكيل سياسات أكثر دقة وفعالية واستجابة للطبيعة المتغيرة للتهديدات الأمنية الدولية.

الأهمية العملية:

1. المساهمة في تطوير مسار صناعة السياسات: توفر الأبحاث حول التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية رؤى قيمة حول فعالية السياسات والممارسات الأمنية الحالية. فهو يساعد صناع السياسات على تحديد الثغرات ونقاط الضعف في الأساليب الحالية وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية. ومن خلال فهم طبيعة هذه التهديدات وتأثيرها، يمكن أن تكون صياغة السياسات أكثر استهدافًا وقائمة على الأدلة وأكثر استجابة للمشهد الأمني المتطور. وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص للسياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ومراقبة الحدود، والأمن السيبراني، والتعاون الدولي.

2. جسر الهوة بين البحوث الأكاديمية وصناعة القرار الاستراتيجي: يمكن أن يؤدي فهم طرق وأساليب الهجرة غير الشرعية أو الشبكات التي تقف وراء الجريمة المنظمة إلى نشر أكثر استراتيجية لموارد إنفاذ القانون. وبالمثل، فإن الرؤى حول كيفية استجابة دول المنطقة المتوسطية المختلفة لهذه التهديدات يمكن أن توجه الاستراتيجيات الدبلوماسية والعسكرية.

3. التعاون الدولي وتنسيق الإستجابة: في منطقة تتميز بمناظر سياسية وثقافية متنوعة، يعد الفهم الشامل للتهديدات اللاتماثلية أمرًا حيويًا لتنسيق الإستجابات الدولية، ويساعد في مواءمة المصالح والسياسات الأمنية لمختلف البلدان، وبالتالي تسهيل العمل الدولي الأكثر تماسكا وتوحيدا ضد التهديدات المشتركة.

مراجعة للأدبيات:

تشمل الأدبيات المتعلقة بإدارة التهديدات الأمنية غير المتماثلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط مجموعة واسعة من الدراسات، مما يعكس مدى تعقيد هذه القضية وطبيعتها المتعددة الأبعاد. تكشف مراجعة الأدبيات عن العديد من الموضوعات الرئيسية والمناقشات العلمية التي تشكل فهمنا لهذا الموضوع.

أولاً، يشكل السياق الجيوسياسي والتاريخي للبحر الأبيض المتوسط محورًا أساسيًا في العديد من الدراسات. وقد أكد باحثون في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية مثل كابلان **Robert D. Kaplan (2016): "In Europe's Shadow: Two Cold Wars and a Thirty-Year Journey Through Romania and Beyond** وهنتنغتون **Samuel P. Huntington (1996): "The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order** على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط باعتباره مفترق طرق بين أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، مما يشكل خارطة متشابكة من التحديات الأمنية. ويلعب الإرث التاريخي للاستعمار والصراع والتحالفات السياسية دورًا حاسمًا في الديناميكيات الأمنية الحالية، كما أشار أندرسون (2011) **Lisa Anderson (2011): "The New Middle East** يعد هذا المنظور التاريخي ضروريًا لفهم الأسباب الجذرية والطبيعة المتطورة للتهديدات غير المتماثلة في المنطقة.

ثانياً، تم تحليل طبيعة وتأثير تهديدات محددة لاتماثلية مثل: الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والهجمات السيبرانية. توفر الدراسات حول الإرهاب، مثل تلك التي أجراها هوفمان (2006) **Bruce Hoffman (2006): "Inside Terrorism"** و**سيجمان، Marc Sageman (2004): "Understanding Terror Networks** رؤى حول الدوافع والتكتيكات والهياكل التنظيمية للجماعات الإرهابية العاملة في البحر الأبيض المتوسط. وفي الوقت نفسه، بحث باحثون مثل **شيلي Louise Shelley (2014): "Dirty Entanglements: Corruption, Crime, and Terrorism** في العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، وسلطوا الضوء على كيفية قيام الشبكات الإجرامية بتسهيل الأنشطة الإرهابية. تعد قضية الهجرة غير الشرعية أيضًا موضوعًا مهمًا، حيث تستكشف الدراسات التي أجراها **كاسلز وميلر Stephen Castles and Mark J. Miller (2009): "The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World** العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحرك تدفقات الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط.

ثالثا، تشكل استراتيجيات الحوكمة التي تستخدمها بلدان البحر الأبيض المتوسط والهيئات الإقليمية موضوعا رئيسيا آخر في الأدبيات. وتناول عمل **بويجر** (2015) **Christian Bueger (2015): "From Dusk to Dawn? Maritime Domain Awareness in Southeast Asia** حول أمن الملاحة البحرية، مع التركيز على الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة والاتجار بالبشر. يعد دور المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في تشكيل السياسات الأمنية مجالًا بالغ الأهمية للدراسة، كما تم تسليط الضوء عليه في أعمال **بورزل وريسه (2016)**. **Tanja A. Börzel and Thomas Risse (2016): "The Oxford Handbook of Comparative Regionalism** تقوم هذه الدراسات بتقييم فعالية النهج المتعدد الأطراف والتحديات التي تواجه تحقيق استراتيجيات أمنية إقليمية متماسكة.

رابعا، أن الطبيعة المتطورة للتهديدات غير المتماثلة وآثارها على استراتيجيات الحوكمة المستقبلية تشكل مجال اهتمام متزايد، حيث يجادل باحثون مثل **أركيلا ورونفيلدت (2001) John Arquilla and David Ronfeldt (2001): "Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy"** و**كيلو (2013) Lucas Kello (2013): "The Meaning of the Cyber Revolution: Perils to Theory and Statecraft** آثار التقدم التكنولوجي على حوكمة الأمن، لا سيما في مجال الأمن السيبراني. تعترف الأدبيات بشكل متزايد بالحاجة إلى نماذج حوكمة قابلة للتكيف واستباقية يمكنها الاستجابة للمشهد الأمني سريع التغير.

عموما، إن الأدبيات المتعلقة بحوكمة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية واسعة ومتنوعة، وتغطي السياقات التاريخية، وتحليلات التهديدات المحددة، واستراتيجيات الحوكمة، والتحديات المستقبلية. وهي تعكس مجالًا ليس بالغ الأهمية لفهم البيئة الأمنية الحالية، ولتشكيل استجابات فعالة ومستدامة لهذه التحديات المعقدة، لكن ومع ذلك، يمكن تسجيل النقاط التالية: أنه وبخلاف الانكشافية في مجال الملاحة البحرية وهي ليست بالتهديد الملح قياسا بالإرهاب والجريمة المنظمة، فإنه يصعب الأجندة البحثية لحوكمة التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية ليست ثرية كفاية؛ أن الدراسات السابقة تتناول بعضا من ملامح التهديدات والاستجابات التي تم تسجيلها، لكن الإحاطات الأكاديمية الوافية حول معظم أوجه المسألة غير موجودة تقريبا في حدود اطلاعي على الأدبيات وقواعد البيانات ذات الصلة؛ أنه يمكن أن نلمس كيف أن الإحاطات الأكاديمية المتعلقة بآليات الحوكمة والهندسة المؤسساتية في المتوسط تتسم بتداخل بين الأجندة السياسية لبلدان الضفة الشمالية والأجندة البحثية يصعب الفصل بينهما لتضمين رؤى من الضفة الجنوبية.

الإشكالية:

تواجه المنطقة المتوسطية، وهي رابطة جيوسياسية حاسمة، مجموعة معقدة من التهديدات اللاتماثلية، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتحديات الأمن السيبراني، تعبر الأطروحة عن مسعى بحثي لمحاولة الإجابة عن الإشكالية التالية:

"إلى أي مدى نجحت آليات إدارة التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية في إدارة هذه التحديات، مع الأخذ بعين الإعتبار الديناميكيات الجيوسياسية والإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية؟

تتناول الإشكالية بشكل مباشر فعالية آليات الحوكمة الحالية في منطقة ذات أهمية استراتيجية وسياسية. ويشمل النطاق الواسع للسؤال جوانب مختلفة للحوكمة الأمنية محاولة تجاوز السؤال البسيط حول نجاحات وإخفاقات آلات الحوكمة الحالية، ولكن أيضًا تحليل مدى تأثير العوامل الجيوسياسية والإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية الأوسع على الإستراتيجيات الأمنية الأحادية الجانب والمتعددة الأطراف قصد تقديم فهم أفضل للطبيعة المتعددة الأوجه للتهديدات والاستراتيجيات المتنوعة المستخدمة لمواجهتها.

الأسئلة الفرعية:

1. كيف يمكن وضع تيبولوجيا متكاملة لفهم التهديدات اللاتماثلية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، والأمن السيبراني) واستشفاف آثارها على الإستقرار والأمن الإقليميين؟

2. ما هي الطرق التي تؤثر بها الخلفيات الجيوسياسية والإجتماعية والإقتصادية للمنطقة المتوسطية على استراتيجيات إدارة التهديدات الأمنية اللاتماثلية، وكيف تطورت الأجندة الأمنية على ضوء التطورات الأمنية في المنطقة؟

3. ما هي التحديات والنجاحات المحددة في استجابة المنطقة المتوسطية للإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وكيف تعكس هذه الإستجابات قدرة الإدارة الأمنية في المنطقة؟

4. بالنظر إلى الإتجاهات الحالية والتوقعات المستقبلية، كيف يمكن لسياسات واستراتيجيات الحوكمة في المنطقة المتوسطية التكيف لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية الناشئة بشكل فعال، لاسيما في سياق التقدم التكنولوجي والحقائق الجيوسياسية المتغيرة؟"

الفرضيات:

1. تعالج الحوكمة الأمنية بشكلها الحالي في المتوسط التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية، وتتجاهل الأسباب الأعمق. ويؤدي هذا إلى استجابات قصيرة المدى، لا تعالج الدوافع الجيوسياسية والإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية الأساسية. وبالتالي فإن فعالية هذه الإستراتيجيات على المدى الطويل محدودة، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى نهج أكثر شمولا يجمع بين الإجراءات الفورية والفهم المتعمق للأسباب الجذرية والتخفيف من آثارها.

2. إن استراتيجيات الحوكمة الأمنية الحالية في المنطقة المتوسطية غير مجهزة بما يكفي للتكيف مع الطبيعة سريعة التطور للتهديدات اللاتماثلية، خاصة في مواجهة التقدم التكنولوجي والتحولات الجيوسياسية المستمرة. تقدم لنا السيناريوهات المفتوحة فرصة لفهم تطور التهديدات اللاتماثلية الناشئة والتخفيف منها بشكل استباقي.

الإطار المنهجي:

1. تحليل المحتوى: لتقييم الوثائق الرسمية والخطب والتقارير الإعلامية والبيانات النصية الأخرى لفهم الخطاب المحيط بالتهديدات اللاتماثلية وإدارتها.

2. التحليل الكيفي المقارن: لتحديد الأنماط والعلاقات السببية في الحالات التي تكون كثيرة جدًا لإجراء دراسات الحالة التفصيلية ولكنها قليلة جدًا للتحليل الإحصائي.

3. مدخل التحليل النظمي: لدراسة كيفية تأثير النظام الدولي أو الأنظمة الفرعية الإقليمية على استراتيجيات الحكم وديناميكيات الأمن في المنطقة المتوسطية. فهو يسمح بفهم كيفية تشكيل القوى والأعراف والتفاعلات العالمية والإقليمية لحكم التهديدات اللاتماثلية.

3.السيناريوهات الإستشرافية: لاستكشاف الاحتمالات المستقبلية، وهو أمر ضروري لفهم كيفية تطور الحكم استجابة للتهديدات اللاتماثلية المتغيرة.

4. مدخل المؤسساتية الليبرالية: تركز المؤسساتية الليبرالية على دور المؤسسات الدولية والتعاون والمعايير في تشكيل سلوك الدولة. ويعتبر هذا المنظور حاسما لفهم كيفية مساهمة المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية.

5. مدخل نيو-نيو: تساعدنا التوليفة نيو-نيو في فهم تفضيلات السياسة الوطنية فيما يتعلق: بالعمل أحادي الجانب (المكاسب النسبية) أو العمل متعدد الأطراف (المكاسب المطلقة).

5. المدخل البنائي: لفحص كيفية تشكيل الأفكار والهويات والخطابات للسياسات الخارجية والأمنية للدول. وهذا أمر مهم بشكل خاص في منطقة متنوعة ومعقدة سياسيا مثل المنطقة المتوسطية.

تبرير الخطة:

تم تصميم خطة البحث ضمن موضوع الأطروحة بشكل يسمح باستكشاف الجوانب المتنوعة للحوكمة الأمنية في المنطقة المتوسطية، بما يتماشى مع الموضوع الرئيسي للأطروحة ومعالجة السؤال المركزي بشكل متكامل.

يتناول الفصل الأول مسعى لفهم التهديدات اللاتماثلية في جانبها المفهومي وفي سياق المنطقة المتوسطية: يتعمق الفصل الأول في الأبعاد المختلفة للتهديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ونقاط الضعف في الأمن السيبراني. يعد هذا الفصل أساسيًا في تقديم فهم شامل للتهديدات نفسها - طبيعتها وأصلها وتأثيرها على الاستقرار والأمن الإقليميين. ومن خلال تقسيم التهديدات إلى فئات محددة، يسمح الفصل باستكشاف تفصيلي ودقيق لكل نوع من أنواع التهديدات. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدراج وجهات نظر نظرية مختلفة حول التهديدات اللاتماثلية، مثل الواقعية الجديدة، والليبرالية الجديدة، والبنائية، والتفكيكية، يوفر رؤية متعددة الأوجه لهذه القضايا. يعد هذا الأساس النظري أمرًا حيويًا لفهم تعقيدات إدارة الأمن ويشكل البناء التصوري والإطار التحليلي للأطروحة.

يحاول الفصل الثاني التركيز على الديناميكيات الجيوسياسية وهيكلة الحوكمة الأمنية في المنطقة المتوسطية. يعد هذا الفصل حيويًا هو الآخر في وضعه لسياق التهديدات اللاتماثلية ضمن الإطار الجيوسياسي الأكبر. ويستكشف كيف تتأثر بنية ووظيفة مختلف آليات الإدارة الأمنية بالبيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفريدة في المنطقة. كما يقدم فحص هذا الفصل للصراعات التقليدية مقابل الصراعات اللاتماثلية نظرة ثاقبة للطبيعة المتطورة للتحديات الأمنية في المنطقة. يعد هذا التركيز أمرًا بالغ الأهمية لفهم الوضع الحالي للحوكمة الأمنية في المنطقة المتوسطية ويمهد الطريق لمناقشة فعالية الاستراتيجيات الحالية.

أما الفصل الثالث فيجسد مسعى عمليًا لفهم الاستجابات الفعلية للتهديدات اللاتماثلية داخل المنطقة المتوسطية. وهو يقدم دراسة نقدية لطبيعة الإرهاب وتطوره، وديناميكيات الجريمة المنظمة، والآليات القائمة لمواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. يعد هذا التركيز على العالم الحقيقي أمرًا ضروريًا لأنه يسد الفجوة بين الفهم النظري والتطبيق العملي. ويعمل هذا الفصل بمثابة فحص للواقع، وتقييم فعالية الاستراتيجيات الحالية وتحديد الثغرات في إدارة التهديدات اللاتماثلية. من خلال تقديم تحليل مفصل للحالات والاستجابات الفعلية، يعزز هذا الفصل الثراء التجريبي للأطروحة، ويؤسس وجهات النظر النظرية في أمثلة ملموسة.

يحمل الفصل الرابع من الأطروحة، الذي يركز على ديناميكيات الحوكمة الأمنية في المنطقة من مبادرات أحادية الجانب إلى العمل المتعدد الأطراف في سياق إدارة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية، إلى جانب استكشاف السيناريوهات المستقبلية، أهمية أكاديمية وعملية حاسمة. يبرر هذا الفصل تركيزه من خلال الاعتراف بالتفاعل المعقد بين الإجراءات الفردية للدولة والجهود الإقليمية الجماعية في مواجهة التحديات الأمنية. إن المنطقة المتوسطية، التي تتميز بمصالح سياسية وأمنية متنوعة، تتطلب دراسة كيفية موازنة الدول الفردية، مثل الجزائر، بين استراتيجياتها الأمنية الوطنية (الأحادية) والجهود التعاونية على مستوى المنطقة (التعددية). بالإضافة إلى ذلك، يعد إدراج السيناريوهات أمرًا محوريًا لتوقع الاتجاهات والتحديات المستقبلية، مما يتيح إجراء تحليل استشرافي يستعد للتحولات المحتملة في الديناميكيات الجيوسياسية، والتقدم التكنولوجي، والطبيعة المتطورة للتهديدات. لا يثري هذا النهج فهم آليات الحكم الحالية فحسب، بل يساهم أيضًا في التخطيط الاستراتيجي وصياغة السياسات، مما يضمن بقاء البحث ملائمًا ومتكيفًا مع التطورات المستقبلية في المشهد الأمني في المنطقة المتوسطية.

صعوبات الدراسة:

يطرح البحث في الموضوع عديد التحديات:

1. المشهد الجيوسياسي المعقد: فمنطقة البحر الأبيض المتوسط هي بوتقة تنصهر فيها الثقافات والأنظمة السياسية والأوضاع الاقتصادية المتنوعة، والتي تتفاقم بسبب التوترات التاريخية والصراعات المعاصرة. وهذا التنوع يجعل من الصعب تعميم النتائج. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة في السياسة العالمية تجذب قوى خارجية، مما يزيد من تعقيد الديناميكيات الأمنية. يتطلب التنقل في هذه التضاريس الجيوسياسية المعقدة فهمًا دقيقًا وتحليلًا دقيقًا، وهو ما قد يكون مهمة شاقة للباحثين.

2. الوصول إلى بيانات ومعلومات موثوقة: يعد جمع بيانات دقيقة وشاملة حول التهديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والحرب الإلكترونية أمرًا صعبًا بطبيعته. غالبًا ما تكون هذه الأنشطة سرية وغير موثقة، مما يجعل من الصعب الحصول على معلومات موثوقة. بالإضافة إلى ذلك، قد تقوم الحكومات والمنظمات بتصنيف أو حجب المعلومات الحساسة، مما يحد من وصول الباحثين إليها. فندرة البيانات الشفافة يمكن أن تعيق القدرة على إجراء تحليلات شاملة ودقيقة، مما يؤثر على الجودة الشاملة وموثوقية البحوث.

3. طبيعة التهديدات سريعة التطور: تتميز التهديدات اللاتماثلية بتكتيكاتها ومنهجياتها سريعة التطور. إن ما هو ذو صلة اليوم قد يصبح قديمًا بسرعة، مما يشكل تحديًا كبيرًا للباحثين الذين يجب عليهم تكييف تركيزهم ومنهجياتهم بشكل مستمر. فمواكبة أحدث التطورات في التكنولوجيا، والتكتيكات التي تستخدمها الجهات الفاعلة غير الحكومية، والسيناريوهات الجيوسياسية المتغيرة تتطلب بحثًا مستمرًا ونهجًا مرنًا، وغالبًا ما يتطلب من الباحث مراجعة أو تحديث عمله باستمرار.

باختصار، إن تعقيدات البيئة الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط، والصعوبات في جمع البيانات، والطبيعة السريعة التطور للتهديدات غير المتماثلة تجعل البحث في هذا الموضوع مسعى صعبًا.

الفصل الأول
الإطار المفهومي والنظري للتهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية

الفصل الأول

الإطار المفهومي والنظري للتهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية

في القرن الحادي والعشرين، تطورت التهديدات إلى تحدٍ لا تستعد العديد من البلدان لمواجهته. وعلى النقيض من التهديدات والنزاعات السابقة، لم يعد يُعرَّف النصر بهزيمة قوة عسكرية معارضة، بل بهزيمة قدرتها على السعي لتحقيق أهداف سياسية بوسائل عنيفة، غالبا ما تكون غير تقليدية، على نحو متزايد، تستند هذه الوسائل غير التقليدية إلى اللاتماثل بين القوتين المتعارضتين.

إن نهاية الشيوعية علي المستوي الإيديولوجي قد خلقت عالم بدون عدو واضح، وبدي واضح أن هذا العدو هو دول الجنوب بكل ماتحمله هذه المنطقة من مصادر للخطر، وتهديد للغرب فالجنوب بكل تناقضاته ومشاكله الاجتماعية والاقتصادية وسياسية، قد ساعد على بروز مصادر جديدة للخطر وباعتبار أن منطقة المتوسط تمثل فعلا تناقض كبير بين طرفيها، ففي حين الضفة الشمالية تتضمن دول متطورة ومتجانسة اجتماعيا واقتصاديا، فانه بالمقابل في الضفة الجنوبية هناك دول يسودها التخلف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعدم الترابط والتجانس فيما بينها، وهو ما ساعد على تنامي العديد من التهديدات على غرار الارهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، انتشار المخدرات... وهو ما جعل من هاته المنطقة محل نقاش واعتبارها منطقة تولد مصادر جديدة للخطر- أصبحت بفعل زيادة حدة الاعتماد المتبادل وميوعة الحدود بفعل افرازات العولمة- تهدد أمن الضفة الشمالية وتهدد استقرار المنطقة ككل.

تبعا لذلك فإن التطورات التي حدثت منذ نهاية الحرب الباردة، ولا سيما في مناطق التنافس الهامشية للكتل الأيديولوجية المتعارضة سابقا، فضلا عن المظاهر الشائعة المتزايدة لصعوبة التنبؤ بالتهديدات اللاتماثلية[1]، قد غيرت بشكل جذري البيئة الأمنية العالمية، وقد أكد هذا التحول بدوره الحاجة إلى استراتيجيات وسياسات تحليلية من شأنها أن تتصدى بفعالية لهذه التهديدات الأمنية الناشئة. وقد أشارت هيئة الأمم المتحدة في هذا السياق الى هاته التهديدات الجديدة في دورتها**59** للجمعية العادية في **2**ديسمبر**2004**، حيث جاء في كلمة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان بأنه في سنة**2003** كان قد أعلن عن تشكيل لجنة رفيعة المستوي يترأسها **أناديدبنيارتشون**، حيث قال كوفي عنان بأن تقرير الأمم المتحدة الذي أعدته هذه اللجنة، يتيح فرصة فريدة لاعادة تشكيل

[1] تسمى أيضا بـ **اللاتناظرية Asymétrique**، ويعبر عنها في بعض الأدبيات الأمنية والاستراتيجية بـ **اللادولاتية Non-etatique** وهي مجمل التهديدات الأمنية التي تهدد أمن الدول من دون أن يكون لمصادرها صفة الدولة، فهي تشكل خطرا على أمن الدول من دون أن تكون ذات طبيعة مماثلة لطبيعة الدول محل التهديد ، من أمثلتها الإرهاب، شبكات الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات والأوبئة.

مؤسساتنا وتجديدها، وتؤيد تماما دوافعه الأساسية المتعلقة بمفهوم أوسع نطاقا، وأكثر شمولا للأمن الجماعي، مفهوم يواجه التهديدات الجديدة والقديمة، ويتصدى لشواغل الأمن في جميع الدول، الغنية والفقيرة، القوية والضعيفة .

كما أشارت **الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوربي 2003** أن التهديدات الرئيسية التي تواجهها أوروبا هي مشكل الارهاب، إنتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية، فشل وانهيار الدول، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، والتي ستزداد مع الوقت إن لم تتخذ أي اجراءات ضدها، وشبكات الإرهاب ستصبح أكثر خطورة. أما حالات انهيار الدول والجريمة المنظمة فستتوسع إن أهملت معالجتها.

هذه التهديدات كما أشارت الوثيقة هي تهديدات لامتماثلة غير مرئية، لذلك فعلى دول الاتحاد أن تتحرك لمواجهتها قبل استفحالها في محيطها الاقليمي، وهذا بتنسيق مع شركائها. إن هاته التهديدات الجديدة ليست ذات طبيعة عسكرية محضة، ولايمكن مواجهتها بوسائل العسكرية فقط، مما يحتم لمواجهتها حوكمة وتنسيق عالى المستوى يشتمل على سياسات تعاونية متعددة الاطراف لضبط هذه التهديدات اللاتماثلية..

المبحث الأول: الحدود التصورية والمفهومية للتهديدات اللاتماثلية

ترتبط المفاهيم والنظرية بواقع المشهد الدولي، هذه البادئة التي تفسر موجة التحولات والتطورات المفاهمية التي تلت فترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة ما تعلق بالتغير في مفهوم الأمن الذي جاء كنتيجة حتمية لتغير الفواعل، بعدما كانت الدولة تحتكر دور الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية من جهة، وكذا التحول الذي طال طبيعة التهديدات[1] من جهة أخرى، فخلال هذه الفترة تراجعت الحجة الأيديولوجية التي لطالما كانت كمعيار للتمييز بين ثنائيات (العدو-الصديق)، وبين (التهديدات العسكرية الرئيسية-الثانوية) والذي أعقبه تغير في هيكلة المخاطر التي انتقلت من النمط التماثلي (تماثل الأطراف)، إلى النمط اللاتماثلي (لاتناظرية ولاتناسقية هذه الأطراف)، وهو نمط له من التعقيد والتشابك ما يتجاوز النمط التقليدي.[2]

وقد أثرت العولمة والاتفاقات الدولية والفوائد الاقتصادية على تنمية بيئة دولية مستقرة وسلمية نسبيا لغالبية الدول. في العالم المعاصر، تمتلك الدول القومية جيوشًا محترفة ووكالات استخبارات على مستوى من الاحترافية، ولا تشعر بقلق مفرط من احتمال الغزو التقليدي من الدول المجاورة لها. على النقيض من التجربة التاريخية، يبدو أنه في القرن الحادي والعشرين، فإن التهديدات الأمنية الرئيسية تشكلها الأعمال العدائية غير المنسوبة للدول القومية العدوانية. وكذلك العنف الذي يرتكبه المتطرفون والإرهابيون والجريمة المنظمة (الجهات الفاعلة غير الحكومية). وتشترك هذه الجهات الفاعلة في خاصية مشتركة من حيث أنها لا تقع ضمن الحدود الإقليمية والتشريعية القائمة[3]، علاوة على ذلك، فإن هذا النوع من الجهات الفاعلة يشعل الصراعات ويستخدم تكتيكات غير تقليدية لتحقيق أهدافه السياسية أو غيرها. ومن أكثر مظاهر هذه التهديدات غير المتكافئة شيوعا في السنوات العشرين الماضية التطرف العنيف والإرهاب والتمرد وانتشار أسلحة الدمار الشامل وحرب المعلومات.

المطلب الأول: الإرهاب

يهدف هذا المطلب إلى الحصول على إحاطة مفهومية للإرهاب، حيث في سياق ذي صلة قام **توركر** بفحص نقدي لتعريفات الإرهاب التي ترد ضمن أدبيات العلاقات الدولية والسياسة العامة،

---

[1] خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً"، تم تصفح الموقع يوم 15 فيفري 2023.
<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml>

[2] شهرزاد أدمام، "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، الندوة للدراسات القانونية 1 (2013): ص. 54.

[33] Rynegeart, C, "Non-state Actors in International Law: A Rejoinder to Professor Thirlway", Netherlands International Law 66(2017): 156.

وسلط الضوء على الاختلافات والتماثلات المستشفة، إذ يميل منظور العلاقات الدولية، بحسبه، إلى التركيز على الدوافع والأهداف السياسية للفاعلين مرتكبي الأعمال الإرهابية، مع التأكيد على استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية. من ناحية أخرى، تركز التعريفات التي تم استشفافها من حقل السياسة العامة، وبشكل أكبر، على تأثير الإرهاب على المجتمع واستجابة الحكومات لمواجهة هذا التهديد. يلقي تحليل **توركر** الضوء على تعقيدات تعريف الإرهاب ويبرز الحاجة إلى فهم دقيق للظاهرة.[1] إن الإشكال المطروح خاصة في عالمنا المعاصر -الذي يعتبر الإرهاب من أهم صفاته- هو عدم نجاعة آليات المواجهة، مع أن الإجابة تتجسد في وجود سبب حتمي هو غياب مفهوم واضح ودقيق للإرهاب الذي لا يزال موضع خلاف واختلاف، الأمر الذي أدى للتعامل معه وفق منظور كل فاعل على حدا[2]، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب وضع تصور مفاهيمي للإرهاب، أسبابه وأشكاله.

إن ربط الإرهاب بالعنف يجعله ظاهرة متأصلة منذ التواجد الإنساني، ولطالما عملت البشرية ولا تزال تعمل على مواجهته، ورغم وجود دول عديدة عانت من ويلات الإرهاب والتي واجهته ودفعت تكاليفه لوحدها مقابل صمت عالمي، لكنه لم يحض بالرواج الذي يعرفه اليوم إلا عقب أحداث **11** سبتمبر **2001**.

وفي مفهوم الإرهاب، يربط العديد من المؤرخين الإستخدام الأول لمصطلح الإرهاب بسنة **1794** خلال الثورة الفرنسية، إذ يشير **بوغدان زلاتاريك** للجنة **"السلامة الوطنية"** والتي شكلها كل من **روبسيير** ورفاقه التابعة لمحكمة الرهبة، حيث جسدت كافة مظاهر القمع والإضطهاد،[3] لكن بتجاوز المفهوم اللغوي للإرهاب الذي يعني ويشير في عمومه كما جاء في مختلف القواميس والمناجم اللغوية أنه مشتق من الفعل "أرهب" بمعنى خوَّف وفزَّع، أي أن الإرهاب يعني "التخويف والإفزاع".[4]

غير أن محاولة إيجاد تعريف إصطلاحي للإرهاب جاءت باتجاهات عديدة أهمها، إتجاه يرى بعدم جدوى التعريف لصعوبة تحديده، فكل طرف يعمل على إيراد تعريف وفقا لمنظوره وتوجهه هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن لكل فرد مدركات فطرية تتيح له إمكانية تحديد العمل الإرهابي، وهو

[1] TurkerAhmet Tolga, "Book Review: Britain and Ireland: Explaining Terrorism: Causes, Processes and Consequences ", Political Studies Review Vol. 11, N°.3 (2013): 426

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006)، ص. 6.

[3] رائد قاسم، الإرهاب والتعصب عبر التاريخ (بيروت: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.13.

[4] محمد الهواري، "الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج"، تم تصفح الموقع يوم: 2023/10/22
< http://www.assakina.com/files/books/book26.pdf>

الإتجاه الذي سلكته الأمم المتحدة. إن هذا الإتجاه هو ترجمة لعجز المجتمع الدولي بهيئاته ومؤسساته من التوصل لتعريف شامل يلقى الإجماع والقبول:

أما الإتجاه المادي فيركز أصحابه على الأفعال المادية المتوقف عليها إستخدام الوصف الإرهابي مع تجاوز مرتكبيه ودوافعهم وتندرج ضمنه، أفعال الإغتيال، إختطاف الطائرات، إحتجاز الرهائن...، وهو ما جسده تعريف الوفد الأمريكي في الدورة 28 للجمعية العامة **"الإرهاب فعل منسوب لكل شخص يقتل شخص آخر في ظروف مخالفة للقانون، أو يسبب له ضررا جسديا بالغا، أو يخطفه أو يحاول القيام بفعل كهذا، أو يشارك شخصا قام أو حاول القيام بفعل كهذا".**

إلا أن ما يعاب على هذا التعريف هو اغفاله للهدف ذو الطابع السياسي، وهو ما يجعل الإرهاب موازيا للجرائم العادية من قتل وسَطْوِ، ناهيك عن التطور المستمر لأساليب العمليات الإرهابية، الأمر الذي يقود لاستحالة التنبؤ بالأفعال، وبالتالي صعوبة تحديدها في التعريف، في حين يورد أصحاب الإتجاه الموضوعي عددا من التعاريف التي يتحرون فيها –حسبهم- الموضوعية من بينها:[1]

- تعريف **مؤتمر فرسوفيا لتوحيد القانون الجزائي** المنعقد سنة **1930**، الجريمة الإرهابية هي:

" الإستعمال العمدي لكل وسيلة قادرة على إحداث خطر جماعي ويعتبر الرعب عنصرا أساسيا في تكوين هذه الجريمة".

- تعريف **واتسون Watson** للارهاب على أنه:

" إستراتيجية أو طريقة تحاول عن طريقها جماعة منظمة أو حزب من أجل جلب الإنتباه لأهدافه أو فرض التنازلات لأغراضه من خلال الإستعمال المنظم للعنف".

- كما عرفه **العميد محمد خليفة** من منظور دول الخليج العربي على أنه:

"إستخدام القوة على نحو منظم ومتصل وغير مشروع بقصد تحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية تؤدي إلى إخلال بمفهوم النظام العام في الدولة بمدلولاته الثلاث – الأمن العام، والصحة، والسكينة العامة".

يبدو أن المفهوم الكلاسيكي للإرهاب يحصره في ذلك **العنف الهائل**، ذو الواقع المحدود والذي يقوم على إضعاف إرادة الآخر لمحاربته، لكن في إطار إعادة بعث لنسخته الحديثة، والتي تزامنت مع

[1] هيثم عبد السلام محمد، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية (بيروت: دار الكتب العلمية، 2005)، ص. 28.

موجة الجيل الرابع للحروب **Guerres du quatrième génération** "يسمى العنف إرهابا عندما يتجاوز أثره النفسي نتائجه المادية"، ولا يمكن أن نجد مثال أبلغ من هجمات **11** سبتمبر **2001** لتبيانه، فالإرهاب يشكل في الواقع تحديا لاتماثليا، يقوم على استعمال سلاح الضعفاء –أسلحة سهلة الاستعمال- ضد سلطة مرفوضة أو على الأقل غير مناسبة، كما أنه لا يمثل دولة ولا حكومة[1].

تبعا لذلك، فالإرهاب هو استخدام للعنف أو التهديد باستخدامه، مقصود وغير قابل للتنبؤ به لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها، ليستهدف المدنيين، حيث تحمل هجمات الإرهابيين على المدنيين هدفاً رمزياً بالأساس لجلب الانتباه لقضية معينة، وهو وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات كما يمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة.[2]

ولقد اتجهت الجوانب الفقهية في تحديد خصائص العمل الإرهابي، لتمييزه عن جرائم أخرى أهمها: [3]

- **أعمال عنف غير مشروعة**: إذ تتصف الأعمال الإرهابية بأنها أعمال عنف أو تهديد به، إضافة لكونها فعل عنف غير مشروع، إذ يقول **يورام دنيستن** "أنا أعتبر الإرهاب على أنه عمل عنف غير قانوني".
- **خلق حالة من الرعب والفزع**: أي أن يتضمن إحداث الرعب أو التخويف، وتقوم بهذا الدور الأداة أو الوسيلة المستخدمة في العمل الإرهابي.
- **التنسيق والتنظيم**: فلا بد أن يكون هذا العمل منظما أو منسقا ومستمرا وعلى هذا الأساس فعمليات الاغتيال التي لا تكون جزءا من نشاط منظم لا تعد إرهابا.

ويمارس هذا العنف غير المشروع المنسق من قبل الأفراد أو المؤسسات أو الدولة ما دامت اجتمعت فيه الخصائص المذكورة.

عموما، تهتم دراسة الظاهرة الإرهابية من **منظور العلاقات الدولية** بدور الجهات الحكومية في تعزيز الإرهاب ومكافحته، وبالتالي يسلط هذا المنظور الضوء على شبكة العلاقات المعقدة بين الدول،

---

[1] Charles-Philippe David & Raoul-Dandurand, **Repenser La Sécurité: Nouvelles Menaces, Nouvelles Politiques** (Québec coll : Points chauds, Éditions Fidès, 2002), p. 10-11.

[2] مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دبي: ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص.43.

[3] كريم مزعل شبي، "مفهوم الارهاب دراسة في القانون الدولي والداخلي"، تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2023.
< http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72662>

والجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل المنظمات الإرهابية والطرق التي قد تستخدم بها الدول الإرهاب كأداة للضغط، وممارسة إكراهات ضد دول أخرى، أو الطرق التي تعمد إلى توظيفها من أجل مكافحة الظاهرة عبر التدخلات العسكرية أو الدبلوماسية.

من ناحية أخرى، يركز **منظور السياسة العامة** على الاستجابات المحلية للإرهاب، بما في ذلك تطوير استراتيجيات مكافحة الإرهاب، والتشريعات وآليات تبادل المعلومات الاستخباراتية. وهنا يجادل **ماكولي** (2012) بأن صياغة استجابات ناجعة ضمن السياسة العامة للدول تتطلب فهمًا شاملاً للأسباب الجذرية للإرهاب، مثل المظالم الاجتماعية والاقتصادية أو الدوافع الأيديولوجية. ولاشك أن الحصول على فهم جيد للإرهاب يستوجب استشفاف الفهوم من مستويي التحليل الوطني والنظمي، بما يُمَكن صانعي السياسات من تطوير رؤية أكثر شمولاً لفهم الظاهرة، وأيضا التصدي لها من خلال معالجة كل من التأثيرات الخارجية والديناميات الداخلية التي تساهم في تطورها.[1]

ولأن مكافحة الإرهاب أصبحت قضية ملحة في عالم معولم، حيث تسعى الحكومات وصناع السياسات إلى استراتيجيات وأساليب فعالة لمعالجة هذه الظاهرة المعقدة، فقد اقترح الباحثون جملة من التدابير، حيث يؤكد **فولي** على أهمية اتباع نهج شامل ومتعدد الأوجه يجمع بين الجهود العسكرية، والدبلوماسية، والاستخباراتية جنبا إلى جنب مع جهود إنفاذ القانون. يقر هذا النهج بأن الإرهاب ليس مجرد قضية أمنية، ولكنه أيضًا مشكلة سياسية واجتماعية تتطلب استجابة شاملة. بالإضافة إلى ذلك، يرى **فولي** أن استراتيجيات مكافحة الإرهاب يجب أن تعالج أيضًا الأسباب الكامنة وراء الإرهاب، مثل المظالم السياسية والإقصاء الاجتماعي والفوارق الاقتصادية. إذ من خلال معالجة هذه الأسباب الجذرية، يمكن للحكومات التخفيف من الظروف التي تدفع الأفراد إلى الانضمام إلى المنظمات الإرهابية.

بالإضافة إلى ذلك، يلح **فولي** على أهمية التعاون الدولي في أي مسعى لمكافحة ناجعة للإرهاب، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الجهود، وتنفيذ عمليات مشتركة لتعطيل الشبكات الإرهابية. بشكل عام، تعتبر الاستراتيجية الشاملة التي تجمع بين القوة الصلبة والناعمة، وتعالج الأسباب الجذرية، وتعزز التعاون الدولي ضرورية لتجفيف منابع الإرهاب.[2]

---

[1] McCauley Clark, Terrorism Research and Public Policy (Google Books, Routledge, 2012) Availlable at: https://shorturl.at/fAGS6

[2] Foley Frank,. Countering Terrorism in Britain and France: Institutions, Norms and the Shadow of the Past (Cambridge: University Press,2013).

الفرع الأول: تيبولوجيا الارهاب

تُعد الجهود المبذولة لمكافحة الدعاية المتطرفة ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، أمرًا حيويًا في منع سقوط الأفراد في مستنقع التطرف.[1] إن وضع تيبولوجيا دقيقة للإرهاب العابر للحدود أو الإرهاب عبر الوطني، أمر حاسم في فهم الطبيعة المتشعبة لهذا التهديد الأمني، من خلال تصنيف أنواع مختلفة من الإرهاب عبر الوطني بناءً على أهدافهم واستراتيجياتهم وانتماءاتهم، يمكن للمحللين وصانعي السياسات تطوير تدابير أكثر استهدافًا لمكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، توفر دراسة الأمثلة الواقعية للجماعات الإرهابية العابرة للحدود رؤى قيمة حول دوافعها وتكتيكاتها وتأثيراتها يمكنها أن تساعد الدول والمنظمات الدولية على إقرار تدابير جماعية فعالة لمكافحة الظاهرة.

ويقدم الجدول رقم (01) محاولة للإحاطة بالنشاطات الإرهابية مع التركيز على تلك العابرة للحدود، أي أعمال الإرهاب التي تتجاوز الحدود الوطنية، سواء في تنفيذها أو التخطيط لها أو دعمها أو تأثيرها. حيث يتطلب فهم الطبيعة متعددة الأوجه لهذا التهديد تيبولوجيا مفصلة تلخص الأبعاد المختلفة للإرهاب العابر للحدود، ويقدم رؤى حول الطبيعة المعقدة لهذا التهديد. ومن الضروري إدراك أن هذه الفئات يمكن أن تتداخل، لذلك فإنه تم تقديم أمثلة توضيحية فقط.

الجدول رقم (1): تيبولوجيا النشاط الإرهابي مع أمثلة توضيحية

	التصنيف	وصف مختصر	أمثلة توضيحية
التصنيف بحسب الحافز	أيديولوجية	بدافع من نظام معتقد سياسي أو ديني معين	هجمات القاعدة مدفوعة بتفسير متطرف للإسلام
	قومي عرقي	السعي لتعزيز مصالح مجموعة عرقية أو قومية معينة	منظمة إيتا في إسبانيا، تدافع عن قومية الباسك
	سياسي	السعي لإحداث تغيير سياسي أو ثورة	نمور التاميل (LTTE)في سريلانكا يقاتلون من أجل دولة التاميل المستقلة
التصنيف بحسب طريقة تنفيذ الأعمال الإرهابية	الهجمات الانتحارية	الهجمات التي تنطوي على موت المهاجم كوسيلة للإعدام	تفجيرات انتحارية من قبل بوكو حرام في نيجيريا
	قصف	استخدام العبوات الناسفة	تفجيرات بالي 2002التي نفذتها الجماعة الإسلامية
	عمليات الاختطاف	السيطرة على المركبات وخاصة الطائرات	هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة من قبل القاعدة

[1] Wardlaw Grant, Political Terrorism: Theory, Tactics and Counter-Measures (Cambridge: University Press, 1989).

	التصنيف	وصف مختصر	أمثلة توضيحية
	الإرهاب الإليكتروني	استخدام التكنولوجيا لإحداث اضطراب أو خوف	الهجمات الإلكترونية عام 2007ضد إستونيا، المشتبه في أنها من روسيا
التصنيف بحسب الهدف من الأعمال الإرهابية	مدني	استهدفت الهجمات الأفراد غير العسكريين وغير الحكوميين	2015هجمات باريس على رواد الحفلات الموسيقية، وداعمي الطعام، ومشجعي كرة القدم من قبل داعش
	حكومة	استهداف المباني الحكومية والمسؤولين والممثلين	هجوم جيش محمد على البرلمان الهندي عام 2001
	اقتصادي	استهداف البنية التحتية الاقتصادية أو الأعمال الجارية أو الاقتصاد الدولي	هجوم على منشآت نفط أرامكو السعودية في 2019 من قبل المتمردين الحوثيين
التصنيف بحسب الأطراف المنخرطين في العمل الإرهابي	برعاية الدولة	الإرهاب المدعوم أو المدعوم من دول ذات سيادة	الدعم الإيراني لحزب الله
	الجهات الفاعلة غير الحكومية	مجموعات مستقلة تعمل عبر الحدود	الجماعة المسلحة لشكر طيبة الناشطة في باكستان والهند
	نموذج "الذئب المنفرد"	الأفراد الذين يتصرفون بمفردهم دون ارتباط واضح بمجموعة	هجوم شاحنة نيس 2016 في فرنسا
التصنيف بحسب النطاق الجغرافي للنشاطات الإرهابية	إقليمي	تعمل في منطقة أو قارة معينة	نشاطات حركة الشباب في شرق إفريقيا
	عالمي	تعمل في جميع أنحاء العالم أو لها تأثير عالمي	نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية وهجماته في أنحاء أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية
التصنيف بحسب طبيعة التدابير المتخذة (وطنية/عالمية)	سياسات مكافحة الإرهاب	التدابير الحكومية لمنع الإرهاب أو الرد عليه	قانون باتريوت الأمريكي
	اتفاقات دولية	الاتفاقيات والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب	قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 بشأن مكافحة الإرهاب

المصدر: من اعداد الباحثة

للمضي في تعريف شامل للإرهاب، وعلى ضوء الجدول أعلاه، فإن تحليل الظاهرة يقتضي التركيز على طبيعتها عبر الحدودية أو عبر الوطنية، حيث يشير الإرهاب العابر للحدود الوطنية إلى أعمال العنف التي ترتكبها جهات فاعلة غير حكومية عبر الحدود الوطنية، بهدف خلق الخوف والذعر والفوضى على نطاق عالمي، فهو ينطوي على استخدام العنف والترهيب لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية أو دينية.

وفقا لـ **لارشان**، هناك أنواع مختلفة من الإرهاب العابر للحدود، كل منها يتميز بدوافع واستراتيجيات مميزة. أحد هذه الأنواع هو الإرهاب الأيديولوجي، الذي تحركه أيديولوجيات متطرفة تسعى إلى القضاء على ما يعتبرونه تهديدًا لمعتقداتهم أو قيمهم. من ناحية أخرى، فإن الإرهاب الديني متجذر في التطرف الديني، ويسعى إلى إقامة نظام اجتماعي وسياسي مدفوع بالدين. نوع آخر هو

الإرهاب الانفصالي، والذي يهدف إلى تحقيق الاستقلال أو الحكم الذاتي لمجموعة أو منطقة معينة. أخيرًا، يحدث أن نكون إزاء إرهاب ترعاه دولة، وذلك عندما تدعم الحكومة الجماعات الإرهابية وتساعدها على تعزيز أجندتها السياسية الخاصة. تسلط هذه الأنواع المختلفة من الإرهاب العابر للحدود الضوء على الدوافع المتنوعة وراء أعمال العنف هذه، وتؤكد الطبيعة المعقدة لمكافحة هذا التهديد العالمي.[1]

أصبح الإرهاب العابر للحدود إحدى أكبر التهديدات في القرن الحادي والعشرين والذي شهد بداياته حدثا كبيرا ساهم في إعادة صياغة الأجندة الأمنية بشكل جذري "**أحداث 11 سبتمبر 2001**"، والذي كان للقاعدة دور مركزي فيه، وبذلك أصبحت على امتداد عقدين، واحدة من أبرز المنظمات الضالعة في مثل هذه الأنشطة المخالفة للقوانين، لقد كان ظهور تنظيم القاعدة نتيجة مجموعة من العوامل، بما في ذلك الحرب السوفيتية الأفغانية، وصعود الأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة، وقد تطورت المنظمة بمرور الوقت، وتكيفت مع الظروف المتغيرة واعتمدت استراتيجيات جديدة لتعزيز أهدافها، كما سمح الامتداد العالمي للقاعدة، وهيكلها اللامركزي بإنشاء العديد من المنتسبين والمتعاطفين عبر مناطق مختلفة، مما يجعلها كيانًا عابرًا للحدود. وتقدم دراسة الحالة الخاصة بالقاعدة رؤى ثاقبة للديناميات المعقدة للإرهاب العابر للحدود، وتسلط الضوء على أهمية فهم العوامل الأساسية التي تساهم في نمو واستدامة مثل هذه المنظمات. والأهم من كل ذلك، يؤكد مسار القاعدة والتنظيمات المرتبطة بها على الحاجة إلى نهج شامل ومنسق من قبل المجتمع الدولي لمواجهة تهديد الإرهاب بشكل فعال.[2]

ذلك أن الاتجاهات الناشئة في الإرهاب العابر للحدود تشكل تحديات كبيرة للأمن الدولي وتتطلب تدابير مضادة فعالة، إحدى الاتجاهات الرئيسية تكمن في اللامركزية في الشبكات الإرهابية،وهو مما جعل من الصعب على السلطات تتبع وتفكيك هذه المنظمات. حيث تسمح هذه اللامركزية بمزيد من القدرة على التكيف والمرونة بين الجماعات الإرهابية، فهي قادرة على التجنيد والعمل في بلدان متعددة في وقت واحد. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى استخدام تقنيات الاتصال الحديثة إلى تسهيل نشر الأيديولوجيات المتطرفة وتنسيق الهجمات عبر الحدود.

---

[1] Larchan Bradley, "Legal Aspects to the Control of Transnational Terrorism: An Overview", Available at August 10, 2023.
https://shorturl.at/gmJTZ

[2] Istifanus Zakariya Rachel, "Terrorism and Its Impact on Global Security: A Case Study of Al-Qaeda. Abuja University. 2021. Available at: 13/05/ 2023.
https://shorturl.at/flpyY

وفي هذا الصدد، يجادل **واردلو** بأن الإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي قد وفرت ملاذًا آمنًا افتراضيًا للدعاية المتطرفة وجهود التجنيد. وهناك ممارسة أخرى شائعة في السنوات الأخيرة لنشاط القاعدة والتنظيمات الأخرى، وهو تجنيد أفراد قد لا يكون لديهم صلات مباشرة أو لا صلات على الإطلاق بالتنظيمات الإرهابية الموجودة في الميدان، لكنهم يستلهمون أفعالهم من أيديولوجية هذه التنظيمات وطريقة عملها، ومثل هذه الأنماط من السلوك الإرهابي تشكل تحديا فريدا لوكالات إنفاذ القانون (شرطة، استخبارات، أجهزة مكافحة الإرهاب الخ)، حيث يصعب التنبؤ بأفعالها أو استباقها أو منع حدوثها. ومع ذلك فإن التعاون الدولي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية هما عنصران أساسيان في جهود مكافحة الإرهاب الناجحة.

الفرع الثاني: أشكال الظاهرة الإرهابية

يعرف الإرهاب أشكالا عديدة تختلف في تصنيفاتها حسب المعيار المتبع، نابع عن اختلاف الوسائل المتبعة، الطرق، الأطراف، نطاق التطبيق ومدى التأثير...، ومن بين الصور والأشكال يمكن إيراد كل من:

- **الإرهاب الفردي Terrorisme individuel**: يرتكب من قبل المتمردين والفوضويين[1]، إي يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص، سواء عملوا بمفردهم أو في إطار جماعة منظمة، ويتم توجيهه ضد نظام دولة معينة، يطلق عليه أيضا **"الإرهاب الأبيض"** أو **"إرهاب تحت الأرض"**، من مظاهره: جميع الحركات والأنشطة الإرهابية الصادرة من الجماعات الفوضوية وإرهاب المجموعات الإنفصالية والإرهابية الراديكالية الثورية والمجموعات المحافظة.[2]
- **الإرهاب المنظم Terrorisme organisé**: تقوم به جماعات ذات أيديولوجيات مختلفة.[3]
- **إرهاب الدولة Terrorisme d'Etat**: تمارسه الدولة، وينشئ عبر الإحتكار المفرط لاستخدام الدولة للعنف الشرعي[4]، وهو من أخطر أشكال الإرهاب سواء كان داخليا أو دوليا، وتم ذلك

[1] "Le terrorisme en question" . Availlable at : 19/02/2020. <http://www.psychologiesociale.com/index.php?option=com_content&task=view&id=536&Itemid=76>

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر مرجع سابق، ص. 84.

[3] 'Le terrorisme en question", op cit.

[4] Ibid.

من طرفها مباشرة أو بإيعاز منها، عبر تمويل الجماعات الإرهابية، أو التمويه الإعلامي، التحريض أو قيامها بإعتداءات تؤدي لآثار إرهابية خطيرة.

- **الإرهاب الإلكتروني Cyber terrorisme** : وهو نمط جديد من الإرهاب مرتبط بالتطور التكنولوجي، يثير إشكالية صعوبة الكشف عنه، لصعوبة تحديد هوية ومحفزات المهاجمين، يعَرف على أنه ذلك " **الفعل الإجرامي المقترف بواسطة أجهزة الحاسوب، المنتج للعنف سواء كان القتل أو التخريب بغية خلق مخاوف قصد التأثير على سياسة الحكومات**".[1]

الفرع الثالث: أسباب الإرهاب ودوافعه

الإرهاب ليس وليد العدم، بل هو حصيلة لتفاعل جملة من الدوافع والأسباب في ظل توافر عوامل وأوضاع معينة، تنتهي بتفجره في لحظة معينة، ورغم تعدد واختلاف هذه البواعث والتي تشكل بناء سببي متشابك ومعقد، إلا أنه يمكن تصنيفه ضمن أربعة فئات:

أ- **الدوافع السياسية**

من المسلم به أن الدوافع السياسية هي من أهم الأسباب الكامنة وراء أغلب العمليات الإرهابية، إذ يرجعها العديد من الباحثين لدكتاتورية الدولة، واختزالها لحقوق وحريات الأفراد والتي تكرس مظاهر القمع السياسي، وكذا التعديلات الفجائية التي تطال نظام الحكم والتوجهات الداخلية عموما.

إن جعل المراكز العليا في البلدان الشمولية هذه حكرا على فرد واحد، طائفة أو مذهب أو طبقة تنحدر من ذات الإنتماء مع ممارسة لمظاهر الإستبداد المختلفة، هي من أبرز الأسباب الدافعة لتبني العنف لمواجهة نظام الحكم أو بعض رموزه ما يترتب عنه بروز ظاهرة الإغتيالات والتخريب الذي يستهدف الأماكن العامة والمؤسسات الحكومية لإستدباب الرعب والفزع لدى المتحكمين في السلطة.[2] فاللجوء للإرهاب ما هو إلا نتيجة حتمية لواقع سياسي تغيب فيه المشاركة السياسية، تتحلل فيه

[1] "Cyber-Terrorisme-Mythe ou Réalité? ", Availlable at : 19/02/2023 <www.terrorisme.net/pdf/2006_Thevenet.pdf>

[2] علي لونيس، "آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسة الدولية الانفرادية" (رسالة دكتوراه في القانون، قسم الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2012/2011)، ص. 64.

إرادة الأفراد وتهمش الأقليات والتي قد لا تجد لنفسها منفذا آخر لتأكيد ذاتها وإثبات وجودها سوى إتباع نهج العنف في أحد أخطر صوره "الإرهاب".[1]

ب- الدوافع الإجتماعية والإقتصادية

إن الأضرار النفسية والمادية التي تتولد عن تراكم المشكلات الإجتماعية، أو تلك التنشئة الإجتماعية التي تتم في ظل واقع أسري مفكك لأفراد المجتمع إضافة للجهل ورداءة الظروف وغياب العدالة الإجتماعية، هي كلها أسباب لإيجاد الإحباط ونمو روح الإنتقام لدى بعض الأفراد، والذي قد يكيف حالة الفراغ لدى البعض الآخر لعامل البحث عن سبل لتحقيق الذات عبر أخذ مسلك الإرهاب.

كما أن الفقر والبطالة وتراكم الديون، وغيرها من المظاهر العاكسة لتدهور الوضع الاقتصادي أين تتعثر عملية تلبية الحاجات الأساسية للأفراد، خاصة في ظل وجود طبقة أو فئة تتميز بكافة الإمتيازات المشروعة أو غير المشروعة تستحوذ وتستغل المال العام، هي الأخرى أحد أهم الأسباب الدافعة لارتكاب العمل الإرهابي، لما تثيره غياب العدالة التوزيعية للثروة.[2]

ج- الدوافع الثقافية والدينية

عالمنا اليوم هو حصيلة لتركيبة ثقافية متعددة ومتناقضة، كانت في زاوية معينة من بين بواعث العمل الإرهابي خاصة في شقها الديني، العرقي والإثني، والتي في ظل توافر عوامل معينة على شاكلة إنجذاب دولة ذات تركيبة متعددة لتبني ثقافات أجنبية (هي ظاهرة مميزة لمجتمعات الدول النامية والتي تحاول أو يفرض عليها إتباع الثقافات والمقومات الغربية)، ما يحفز شعور الإغتراب لدى الفرد وتنامي فكر يقضي بضرورة العمل على محاربة ما يهدد هويته وانتماءه.[3] وعليه فلابد من التأكيد على أن الدين ليس دافعا أو سببا للعمل الإرهابي، بل الفهم الخاطئ لأصول العقيدة وقواعدها والجهل بمقاصد الشريعة ما يقود للإنجراف نحو التطرف.

د- الدوافع الإعلامية

---

[1] محمد الهواري، "الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج"، مرجع سابق.

2 علي لونيس، "آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسة الدولية الانفرادية"، مرجع سابق، ص ص. 67-69.

[3] جميل حزام يحيى الفقية، "مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام"، تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2023.
< http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafhoom.pdf>

وهو مرتبط بهدف إيصال قضية معينة للرأي العام العالمي نظرا لوجود تجاهل من قبله، فهو وسيلة للفت الإنتباه عملا بقاعدة "ارهب عدوك، وانشر قضيتك"، ولذلك فإن جذب الرأي العام العالمي وكسب تأييده، هدفه تقوية الضغط الممارس على الدولة أو الجهة الدولية المعنية.[1]

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

تحظى الجريمة المنظمة باهتمام خاص ضمن حزمة التهديدات اللاتماثلية نظرا لتداخلها مع التهديدات الأخرى بشكل متقاطع، ذلك أن الجريمة المنظمة لم تعد موضوعا ذاتيا أو محليا أو وطنيا أو حتى إقليميا، وإنما أصبحت مشكلة تهم العالم بأسره، كما أن أفكارها الإجرامية تستهدف الإنسان أينما كان، بإستهدافها أوضاعه الإقتصادية والمالية والإجتماعية والثقافية وحتى الأخلاقية، سواء على مستوى النطاق المحلي أو الإقليمي أو الدولي، الأمر الذي دفع العالم إلى الإهتمام بهذه الظاهرة الإجرامية ذات الآثار المدمرة وأصبحت الجريمة المنظمة بشكل عام تحديا لايستهان به يواجه المجتمعات والدول على حد سواء[2].

الفرع الأول: مفهوم الجريمة المنظمة

لم يحظ أي تعريف للجريمة المنظمة بالإجماع، فلا يزال مفهومها غامضا وغير واضح المعالم، ويعود سبب غياب تعريف محدد يتبناه المجتمع الدولي إلى وجود أنواعا متعددة من الأفعال الإجرامية وأشكالا مختلفة من المنظمات الإجرامية.

كما يرجع عدم الاتفاق على تعريف واضح محدد إلى عدة اعتبارات أهمها: حداثة مصطلح الجريمة المنظمة، ووجود خلافات وصعوبات عملية حول صياغة تعريف عالمي لها، نظرا إلى اختلاف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى، لذلك كثرت تعريفات الجريمة المنظمة، ومن بينها:

يعرف **الأنتربول** الجريمة المنظمة على أنها "جماعة من الأشخاص تقوم- بحكم تشكيلتها- بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح، دون التقيد بالحدود

---

[1] علي لونيس، "أليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسة الدولية الانفرادية"، مرجع سابق، ص ص. 73-74.

[2] خالد العبيدي، "الجريمة المنظمة عبر الوطنية" (ورقة بحث قدمت في مؤتمر وطني حول: "الواقع التشريعي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في العراق"، اسطنبول، تركيا، 7-8 أوت 2008)، ص. 9.

الوطنية".[1] بالتالي يمكن القول أن الجريمة المنظمة مفهوم مطاطي إلى حد ما، بحيث تدعى أيضا بالجريمة العابرة للحدود الوطنية وهي شكل خطير من أشكال الجنوح الدولي.

إلا أن هذا التعريف أنتقد لإغفالة لعدة جوانب، حيث لم يشر إلى البناء التنظيمي للجماعة الإجرامية، كما أنه لم يتضمن صفة العنف كوسيلة تستخدمها الجماعة الإجرامية المنظمة لتحقيق أغراضها، كما أن هذا التعريف لم يحدد نوعية الأرباح التي تسعى الجماعات الإجرامية إلى تحقيقها، وتفاديا للإنتقادات السابقة أعاد الأنتربول تعريف الجريمة المنظمة على أنها: "أية جماعة من الأشخاص لها بناء تنظيمي وتهدف إلى تحقيق الربح بطرق غير مشروعة وتستخدم عادة التخويف والفساد".[2]

وتعرفها **مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للإتحاد الأوربي** بأنها: "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح"[3].

أما إتفاقية باليرمو"The Palermo Convention" الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية فعرفتها "بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة أو ثابتة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متظافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الجسيمة والخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو أية منفعة مادية أخرى"[4].

بناءا على هذه التعاريف المختلفة يمكننا تقديم تعريف إجرائي للجريمة المنظمة بأنها نشاط إجرامي يعتمد على التخطيط والتدبير المحكم، وهي كذلك عمل جماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال إستخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة،[5] وفي بعض الحالات يمكن أن تقتصر أنشطة هؤلاء الأفراد أو الجماعات على

---

[1] أديبة محمد صالح عبد الله، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص.17.

[2] نفس المرجع، ص. 18.

[3] يونس زكور، "الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة ؟"، الحوار المتمدن، 30 جانفي، 2007، القسم السياسي. على الرابط:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313>

[4] نفس المرجع.

[5] مفهوم الجريمة المنظمة، تم تصفح الموقع يوم: 22 مارس 2023.
<http://khelfallahnahla.unblog.fr/2013/03/19/مفهوم-الجريمة-المنظمة/>

إقليم أو دولة واحدة، وهو ما يمثل الشكل المحلي للمشروع الإجرامي، إذ لا يشمل تواطؤ أفراد أو جماعات أخرى تنشط في بلد أو بلدان خارجية، لكن عندما يتم تسهيل حركة هاته الشبكات الإجرامية المنظمة أو حركة أنشطتها عبر حدود دول ذات سيادة، وبالتالي فإنها تعتبر: "جرائم منظمة عابرة للحدود"، وفي هذا الصدد وصفت **أوانبور** بإيجاز الجرائم المنظمة العابرة للحدود بأنها "تلك الجرائم التي لا تقتصر على عبور الحدود بين الدول فحسب، بل التي تستدعي طبيعتها أن يمثل عبور تلك الحدود جزءا أساسيا من النشاط الإجرامي نفسه، كما تضم أيضا الجرائم التي تقع في بلد واحد، ولكن عواقبها وتداعياتها تؤثر تأثيرا كبيرا على بلد آخر".[1] لذلك فإن للجريمة المنظمة العابرة للحدود هي: أنشطة إجرامية عابرة للحدود الدولية مرتكبة بواسطة كيانات أو منظمات تنشط في أكثر من دولة واحدة قائمة وفق تنظيم هيكلي، خاضعة لضوابط ذات طابع مستمر، تسعى لتحقيق الربح المادي مستخدمة وسائل غير مشروعة ".

كما يمكن تعريف الجريمة المنظمة بأنها "عمل إجرامي منظم ومستمر يهدف إلى الحصول على أرباح من خلال الأنشطة غير القانونية".

يسلط هذا التعريف الضوء على العناصر الرئيسية: التنظيم، الاستمرارية والسعي للتربح، باعتبارها سمات مميزة للجريمة المنظمة. وفي الاتجاه ذاته، يمكن تعداد عدد من الخصائص الأخرى التي ترتبط غالبا بالجريمة المنظمة، بما في ذلك الهرمية، واستخدام العنف، والفساد، والمشاركة في الأسواق غير المشروعة. هذه الخصائص لا تمكّن مجموعات الجريمة المنظمة من الحفاظ على عملياتها فحسب، بل تسمح لها أيضًا بممارسة النفوذ وتحدي سلطة الدولة.[2]

وفقا للتعريف الاخير للجريمة المنظمة يمكن تحديد خصائص الجريمة المنظمة على النحو التالي:

- التنظيم الجماعي والبناء الهرمي المتدرج.[3]
- الحصول على مزايا مالية أو أية منفعة مادية أخرى هو هدفها الأساسي، أي تسعى إلى تحقيق الربح غير المشروع وبوسائل غير مشروعة.[1]

---

[1] فريدوم سي أونوها وَ جيرالد إي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الأول)"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 23 مارس 2023.
< http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372483419596750.html>

[2] Zabyelina, Yuliya. "Transnational Organized Crime in International Relations - ProQuest." Central European Journal of International & Security Studies Vol 3 N°1 (2009): 7.

[3] أحمد فاروق زاهر، "العلاقة بين جرائم الإحتيال والإجرام المنظم" (ورقة بحث قدمت في ندوة علمية حول: "الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها"، القاهرة ، مصر، 18- 20 جوان 2007)، ص. 13.

- سرية العمل داخل المنظمة.[2]
- استخدام العنف أو التهديد به داخل الجماعة وخارجها كأسلوب في الإنصياع لمتطلباتها وزيادة قوتها وذلك من أجل تحقيق أهدافها[3].
- التأثير على المجتمع: فهي تهدد الأمن والسلم الوطني والنظام العام في الدول، وبما فيها المصالح الاجتماعية و البني التحتية في المجالات كافة و التي تنسحب آثارها بشكل سلبي على المجتمع بأكمله.
- كما تتسم الجريمة المنظمة بمرونتها الفائقة في قدرتها على تخطي حدود الدولة بحيث تعقد تحالفات مع غيرها من المنظمات الإجرامية المحلية والدولية، كما أن نشاطها وعملها لا يختصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب بل يتعداه إلى أقاليم الدول المجاورة.

الفرع الثاني: أسباب إنتشار الجريمة المنظمة

إن ظاهرة الجريمة قديمة قدم المجتمع البشري، أي أن المجتمعات البشرية عرفت هذه الظاهرة منذ وجودها، إلا أنها كانت في حدود أضيق مما حالت إليه اليوم، إذ أن الجرائم المنظمة ولاسيما الجريمة المنظمة العابرة للحدود ظهرت على المستوى الدولي نتيجة للقدرات الهائلة التي تحوزها سواء من حيث تنظيماتها الإجرامية وأنماط أنشطتها وكذا رؤوس أموالها الضخمة.[4]

ومن أهم أسباب إنتشار هذه الأنماط من الجرائم يرجع كنتيجة للتطورات الاجتماعية، الاقتصادية، العولمة والثورات العلمية خاصة في مجال الاتصالات وكذا التقدم الهائل في مجال التكنولوجيا، ولم ينجم عن هذه التغيرات عولمة اقتصادية فقط بل عولمة في الإجرام أيضا، وهو ما أدى إلى عبور الجريمة المنظمة مثلها مثل الاقتصاد الحدود الوطنية.[5]

العنصر الآخر الذي يعظم من انتشارعمل شبكات الجريمة المنظمة هو قدرتها على إفساد المسؤولين والمؤسسات العامة، وتقويض سيادة القانون، وإعاقة التنفيذ الفعال للسياسات العامة.

---

[1] عادل عكروم، "الجريمة المنظمة"، حوليات جامعة الجزائر 23 (2013) : 149.

[2] رقية عواشرية، "نظام تسليم المجرمين ودوره في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة"، المفكر 4 (2008):. 19.

[3] عادل عكروم، "الجريمة المنظمة"، مرجع سابق، ص. 150.

[4] أديبة محمد صالح عبد الله، الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة ، مرجع سابق، ص. 35.

[5] ذياب البدانية، "مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية إلى الكونية"، تم تصفح الموقع يوم: 07/12/2023. <https://www.mutah.edu.jo/userhomepages/organized%20crime%20shaqah.pdf>

يمكن أن يكون هذا التأثير خطيرا بشكل خاص في البلدان التي تتميز بهياكل إدارية ضعيفة وموارد محدودة لا تتيح لها مكافحة الجريمة المنظمة. يمكن أن يؤدي تداخل هذه العناصر الإجرامية مع السياسة والإدارة العامة إلى تآكل الثقة في الحكومة وتقويض شرعية قرارات السياسة العامة. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تنخرط مجموعات الجريمة المنظمة في أنشطة غير مشروعة على مستوى عال من الخطورة مثل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والاتجار بالبشر، والتي لها آثار اجتماعية واقتصادية وأمنية واسعة النطاق. يمكن أن تقوض هذه الأنشطة الإجرامية السلامة العامة، وتزعزع استقرار المجتمعات، وتعوق التنمية الاقتصادية، ذلك أن التصدي لها يحتاج لتدابير تعزيز مساعي إنفاذ القانون وفعالية المؤسسات القضائية، وتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات، وتنفيذ تدابير وقائية مثل مكافحة غسل الأموال واستراتيجيات مكافحة الفساد وتعزيز بيئة حكم أكثر أمنا وخضوعا للمساءلة وهي عناصر لا تتوفر بما يكفي في البلدان الهشة، ما يجعلها أكثر عرضة لآثار انتشار الجريمة المنظمة.[1]

الفرع الثالث: تيبولوجيا الجريمة المنظمة

الجريمة المنظمة العابرة للحدود لا تتسم بالجمود بل هي بمثابة صناعة متغيرة بإستمرار، تتكيف مع معطيات السوق، بل وتبتكر جرائم جديدة بإستمرار، بإختصار هي نشاط غير قانوني، تخترق كل الحدود الثقافية والإجتماعية والجغرافية، بل إنها لا تعترف بالحدود مطلقا ولا تعترف بالقواعد والقوانين[2]، وتتعدد صور وأنواع الجريمة المنظمة بحسب تطور المجتمعات ووسائل التكنولوجيا ومن أبرزها ما يلي:

أ. الاتجار غير المشروع بالمخدرات:

تعتبر ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من آثارها، فهي تشكل خطرا حقيقيا على أمن الدولة والمجتمع والفرد على حد سواء، كما أنها أصبحت أكثر تعقيدا على الصعيد العالمي، إذ أن مسالك الإتجار أصبحت أقصر وأكثر تنوعا وأسهل إجتيازا، وحسب منظمة الأنتربول فإن أنواع المخدرات الأكثر إستخداما وإتجارا هي القنب، الكوكايين، الهيروين،

[1] Locke Rachel, "Organized Crime, Conflict, and Fragility: A New Approach." International Peace Institute, Availlable at:14/12/2022.
https://www.files.ethz.ch/isn/146111/2012-07.pdf

[2] "United Nations Officeon Drugs and Crime, Transnational Organized Crime – The Globalized Illegal Economy". Availlable at: 22/03/2022.
<http://www.unodc.org/documents/toc/factsheets/TOC12_fs_general_EN_HIRES.pdf>

المخدرات الإصطناعية، السلائف الكيميائية والمواد المنشطة.[1] وتقدر تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة إنتشار المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنويا بـ **120** مليار دولار، فتجارة المخدرات تمثل نسبة **8%** من مجموع التجارة العالمية، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة **2000**، كما أن الاتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الإقتصاد ومستواه في تلك الدول، فالضرر الإقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد وحساب الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي الإجمالي بدقة نظرا للأموال الطائلة والمتداولة في السوق والتي يصعب تقديرها. مما سبق يمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة بإعتبارها المصدر الرئيسي للموارد التي تجنيها[2].

بالتالي تمثل المخدرات والإتجار بها تحديا حقيقيا أمام الدول لما تمثله من عبئ إجتماعي واقتصادي وسياسي، بل وحتى نفسي، وتنتشر هذه العمليات بقوة في أمريكا اللاتينية، غرب إفريقيا، جنوب ووسط آسيا، وهذا راجع لعدة إعتبارات من الظروف الطبيعية الملائمة إلى طبيعة الأنظمة الهشة، والأزمات السياسية وبؤر التوتر التي أدت إلى الصراعات والتمرد. ومما يزيد من خطورة الإتجار المخدرات أن عوائدها تستخدم أيضا في تمويل جرائم أخرى كالجرائم الإرهابية وتجارة الأسلحة وتهريبها، فالجماعات الإرهابية تلجأ إلى جميع الطرق غير الشرعية لتنفيذ مخططاتها الإرهابية، إلا أنه عندما أصبحت محاصرة محليا ودوليا من حيث التمويل نتيجة للرقابة الشديدة المفروضة عليها خاصة بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، جمدت أرصدة كل من يشتبه فيه بالقيام بالأعمال الإرهابية، وكذا عدم السماح لهم بالاستفادة من التبرعات الخيرية، بالتالي أصبح السبيل الوحيد المتبقي لهم هو الإتجار في المخدرات، وتؤكد عدد من وسائل الإعلام على أن الإرهابيين في الوقت الراهن أصبحوا يعتمدون على زراعة المخدرات لتسريع بناء قوتهم سواء من حيث الحصول على الأسلحة أو تجنيد الأفراد ضمن تنظيماتهم، كما يساعدهم في ذلك الصعوبات التي تواجهها الدول خاصة في العالم الثالث وعلى رأسها تأمين حدودها بالكامل، ليصبحوا في الأخير يشكلون خطرا لا يستهان به على الأمن القومي والأمن المشترك للدول[3].

ب. الإتجار غير المشروع بالبشر:

[1] "Organisation International de police –INTERPOL-" , Stupéfiants, Availlable at: 10/10/2022. <http://www.interpol.int/fr/Internet/Criminalit%C3%A9/Stup%C3%A9fiants/Stup%C3%A9fiants>

[2] بسمة عولمي، " جريمة تبيض الأموال: خطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها "، تم تصفح الموقع يوم 20 مارس 2023. <http://aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1184>

[3] عبد الحق زغدار، "واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات"، الفكر 8 (2012): ص ص. 259-260.

يعد الإتجار في البشر أحد أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تهدد أمن وكيان المجتمع واستقراره، حيث اتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة والتي يتم من خلالها نقل ملايين من البشر عبر الحدود الدولية سنويا ليتم الاتجار بهم، ولا توجد أي منطقة جغرافية في العالم بمنأى عن هذه الجريمة التي ينظر إليها على أنها مظهر حديث من مظاهر العبودية التي جرمتها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.[1]

كما يحتل الإتجار بالبشر المرتبة الثالثة في الأرباح بعد الإتجار في الأسلحة والمخدرات حيث تدر مليارات الدولارات وهي تمثل الإسترقاق في العصر الحديث، بحيث يستدرج ضحايا الإتجار بالبشر عن طريق الخداع أو الإكراه، ويتجر بهم بين البلدان والمناطق، كما يحرمون من إستقلاليتهم وحريتهم ويتعرضون لمختلف أشكال الإساءة الجسدية والنفسية. ويقسم الإتجار بالبشر إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي: الإتجار لأغراض السخرة، الإتجار للإستغلال الجنسي والإتجار بالأعضاء البشرية.[2]

لقد أنشأت الأمم المتحدة بروتوكولا عام **2000**، يعرف بـ " **بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر**" - خاصة النساء والأطفال- وذلك ليكون مكملا لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويهدف هذا البرتوكول إلى إيجاد شكل أفضل للتعاون الدولي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومعاقبة المتورطين فيها، وبالرغم من غياب المعلومات الدقيقة حول هذا النوع من التجارة بسبب طبيعتها الخفية، إلا أن منظمة الإئتلاف من أجل الرق وتجارة البشر -وهي منظمة أمريكية لحقوق الإنسان تم تأسيسها عام **1998**- تعمل في دراسة أبعاد تلك الظاهرة، إذ تقدر أن مابين **600** ألف شخص و**800** ألف شخص يتجر بهم عبر الحدود الدولية كل عام، وينتج عن ذلك أرباح سنوية قدرها 9 مليارات دولار مما يضع الاتجار بالبشر في المرتبة الثالثة بعد تهريب السلاح والمخدرات في أنشطة الجريمة المنظمة الدولية.

كما أن منظمة محاربة الرق الدولية تقدر أن هناك ما يقارب **20** مليون شخص يعملون بنظام الرق، فحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة لا توجد أية دولة في العالم غير معنية بهذه المشكلة، فقد أحصى التقرير **137** دولة مصدرة للبشر، حيث يتم استغلالهم في أعمال الدعارة والأعمال الشاقة

---

[1] هاني فتحي جرجي، "برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية – مشروع تحديات النيابات العامة" (ورقة بحث قدمت في ندوة إقليمية حول: "الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، القاهرة، مصر، 28-29 مارس 2007. ص. 77.

[2] "Organisation International de police –INTERPOL-" , Traite d'être humain. Website. Availlable at: 22/03/2023.
<http://www.interpol.int/fr/Internet/Criminalit%C3%A9/Trafic-d'%C3%AAtres-humains/Traite-d%E2%80%99%C3%AAtres-humains>

بالإضافة إلى ذلك فإن عصابات الجريمة المنظمة التي تقوم بهذا النوع من النشاط غالبا ما تكون متعددة الجنسيات من هوية أعضائها ونطاق عملياتها. ويعرف الاتجار بالبشر على أنه إستدراج الأشخاص من خلال التهديد أو استخدام القوة والغش والخداع لأغراض الإستغلال في الأعمال الشاقة أو الرق، ويلاحظ أن هذه الظاهرة تنتشر أكثر في الفترات الموالية لأي صراع، فغالبا ما يكون اللاجؤون والمرحلون من أوطانهم هم المستهدفون من طرف هؤلاء التجار.[1]

ويقصد بتعبير الاتجار بالبشر كما عرفه **بروتوكول الأمم المتحدة لقمع ومعاقبة الإتجار في الأشخاص** بأنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو إستقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الإختطاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص يتمتع بالسيطرة على شخص أخر لغرض الإستغلال، ويشمل كحد أدنى إستغلال الغير بأشكال متعددة كالسخرة أو الخدمة قسرا أوالإسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أوالاستعباد أونزع الأعضاء.[2]

ج. الإتجار غير المشروع بالأسلحة

تعكس جريمة الإتجار بالأسلحة نمطا جديدا من أنماط التهديدات الأمنية التي انتشرت في الآونة الأخيرة بشكل متصاعد، بحيث يثير مخاوف المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية نظرا لانعكاسها على الأمن الفردي، المجتمعي والدولي.[3] فتفشي الأسلحة بين المتمردين والإرهابيين والميليشيات أمر خطير بالنسبة للأمن العالمي. وتقدر قيمة الأسلحة المتداولة حتى عام 2011 بحوالي 38 مليار دولار وأغلبها من الأسلحة الصغيرة والخفيفة[4] من رشاشات وقنابل وذخيرة، ويروح ضحيتها سنويا ما يقارب نصف مليون فرد.[5]

---

[1] هبة فاطمة مرايف، "الاتجار بالبشر: الشكل المعاصر لتجارة الرق"، السياسة الدولية 165 (2006): ص ص. 84-85.

[2] Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants. **Nations Unies**. P.02. (Accessed: 22/03/2023). <http://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/ProtocolTraffickingInPersons_fr.pdf>

[3] صالح زياني و أمال بلغالم، "تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 8 (2016): ص ص. 46-50.

[4] عرّف معهد الأمم المتحدة لنزع السلاح "الأسلحة الخفيفة والصغيرة" بأنها "هي تلك الأسلحة التي تضم المسدسات والبنادق الهجومية والرشاشات والبنادق الآلية ونصف الآلية، إضافة إلى القواذف الصاروخية المحمولة المضادة للطائرات أو الدبابات ومدافع المورتر والألغام."

[5] محمد جمال مظلوم، "تجارة السلاح غير المشروعة وغسل الأموال" (ورقة بحث قدمت في حلقة علمية حول: "التجارة غير المشروعة للسلاح والإرهاب"، الرياض، 11-13 فيفري 2013)، ص. 2.

الأسلحة المتاجر بها أغلبها من صناعة الدول الكبرى المتقدمة "كالولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، الصين، إسرائيل، هولندا، إيطاليا وعدها السويد والبرازيل" وبعض من الدول النامية التي تبدأ رحلة السلاح عن طريق بعض العسكريين الذين يقومون بإختلاس الأسلحة المكدسة في المخازن وتهريبها بطرق غير شرعية. ويعبر الإتجار غير المشروع بالأسلحة عن بيع الأسلحة بمختلف أنواعها وأشكالها من الصانع إلى المشتري مباشرة، أو بواسطة أطراف تمثيلية، وبشكل سري وتتم بطريقة غير شرعية وغير قانونية، وما يساهم في نجاح وازدهار هذا النوع من التجارة هو إمكانية توافر الدعم في بعض الدول من مراكز القرار.[1]

د. غسيل أو تبييض الأموال

يعتبر تحقيق الربح المالي هو الهدف الأساسي والرئيسي للجرائم المنظمة كما يعتبر الدافع الأول لكل أشكال الإجرام المنظم، إلا أن الإحتفاظ بهذا القدر الكبير من الأرباح المتحصلة من مصادر غير مشروعة لا يأتي إلا إذا تم تغطيته بعمليات غسيل أموال، والتي أصبحت تمثل نشاطا حيويا وهاما لجماعات الجريمة المنظمة، ذلك لما تحققه من اتساع لقوتها ونفوذها وتوفير المزيد من الأمن والثروة. وقد ساهم التقدم العلمي والتقني وكذا العولمة من خلال الإنفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة العالمية بشكل كبير في تسهيل عمليات غسيل الأموال عبر الحدود الوطنية.[2]

ينطوي مصطلح غسيل الأموال على العديد من المضامين، إلا أنها متفقة في الخطوط الرئيسية، حيث عرفته **اللجنة الأوروبية لغسل الأموال** عبر دليلها: "أنه عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص إرتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الإحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم".[3]

أما بالنسبة **لإتفاقية الأمم المتحدة** (فيينا **1988**) **لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات** فقد عرفت جريمة غسيل الموال في المادة الثالثة بأنها: "الأفعال التي من شأنها تحويل الأموال ونقلها مع العلم بأنها مستمدة من أي جريمة من جرائم المخدرات أو من أي فعل من أفعال الإشتراك في مثل هذه الجريمة، بهدف إخفاء المصدر غير المشروع للأموال أو مساعدة أي شخص متورط في إرتكاب مثل هذه الجرائم للإفلات من العواقب القانونية لأفعاله، وكذلك إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصادرها أو

---

[1] نفس المرجع، ص.4.

[2] مليكة أخام بن عودة زواوي، "تحديات ظاهرة الجريمة العابرة للأوطان و الثورة المعلوماتية" (ورقة بحث قدمت في مؤتمر مغاربي حول: "المعلومات والقانون"، طرابلس، ليبيا، 27-30 أكتوبر 2009)، ص ص. 23-24.

[3] بسمة عولمي، " جريمة تبيض الأموال: خطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها "، مرجع سابق.

مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها مع العلم بأنها مستمدة من فعل أو أفعال الإشتراك في مثل هذه الجرائم".[1]

كما عرف **الأنتربول** غسيل الأموال بأنه" أي فعل تم القيام به أو الشروع فيه، يقوم على إخفاء أو تمويه هوية ومصدر الأموال أو العائدات التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، وإظهارها على أنها متأتية من مصادر مشروعة.[2]

تشير الإحصاءات والتقارير الاقتصادية إلى أن ظاهرة غسيل الأموال تتصاعد بشكل مخيف خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وشيوع التجارة الإلكترونية، فالغسيل الإلكتروني يتم في دقائق أو ثواني معدودة من أجل الإسراع في إخفاء هذه العمليات الإجرامية.

مما سبق يمكن القول بأن جريمة تبييض الأموال تعني دمج الأموال المتحصل عليها بطرق غير مشروعة في مجالات وقنوات إستثمار شرعية أو في مؤسسات مالية أو ضمن رؤوس أموال مشروعة من أجل إضفاء الصفة الشرعية على هذه الأموال أي إخفاء الجريمة بإخفاء آثارها من جهة وعدم ضياع هذه الأموال في حالة إكتشاف الجريمة من جهة أخرى، وقد تمكن هذه العملية من تسهيل عمليات ارتكاب الجرائم كتجارة المخدرات والأسلحة وزيادت نشاطات الجماعات الإرهابية بفعل مصادر التمويل، كما تؤدي إلى انتشار الفساد بأنواعه السياسي، الإقتصادي والإداري، الأمر الذي تكون عواقبه وخيمة على الإقتصاد الوطني وكذا على الأمن الوطني، والأمن الإنساني بكل أبعاده.

بشكل عام، تتطلب معالجة الجريمة المنظمة تعاونا دوليا واسعا وفعالا، حيث يلعب التعاون الدولي دورًا حاسمًا في مكافحة الجريمة المنظمة نظرًا لطبيعتها عبر الوطنية قصد تفكيك الشبكات الإجرامية التي تعمل عبر الحدود، وذلك عبر تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الجهود لتعطيل وتفكيك المنظمات الإجرامية. وتحتاج الحكومات إلى تطوير استراتيجيات شاملة تشمل التدابير التشريعية وجهود إنفاذ القانون والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية، على أن تركز هذه الاستراتيجيات على تعطيل الشبكات المالية للجريمة المنظمة، وتعزيز الأطر القانونية، وتعزيز قدرات إنفاذ القانون، وتقديم الدعم للمجتمعات الهشة المتأثرة بالأنشطة الإجرامية. كما يتطلب التنفيذ الفعال لهذه

---

[1] وهيبة لعوارم، "البنيان القانوني للجريمة البيضاء جريمة العصر"تبييض الأموال"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني 1 (2011): ص. 236.

[2] "International Police Organization –INTERPOL- ", Money Laundering. Website. Availlable at : 18/03/2022.
<http://www.interpol.int/ar/Crime-areas/Financial-crime/Money-laundering>

السياسات تقييمًا وتكييفًا مستمرين للبقاء في طليعة التكتيكات المتطورة التي تستخدمها جماعات الجريمة المنظمة.[1] عموما، يُنظر إلى الجريمة المنظمة على أنها تهديد عبر وطني يتطلب التعاون والتنسيق الدوليين لمعالجته بشكل فعال. فهي باختصار مجموع الأنشطة الإجرامية المنسقة والتي تستهدف تنفيذ أعمال غير قانونية عبر الحدود الوطنية، وعادة ما يتم تنفيذ هذه الجرائم من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة التي تعمل بشكل منهجي لتحقيق أهدافها، والتي غالبًا ما تشمل المكسب المالي أو القوة أو التأثير. فيما يلي تصنيف يوضح الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة عبر الوطنية مع أمثلة توضيحية.

حيث يوضح الجدول أدناه كيف أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية متنوعة ومتعددة الأوجه، وتشمل مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية والهياكل التنظيمية. توضح الأمثلة المقدمة مظاهر العالم الحقيقي لهذه الفئات، وتسلط الضوء على تعقيد وترابط هذا التهديد العالمي. تتطلب الإجراءات المضادة الفعالة تعاونًا وطنيًا ودوليًا قويًا، ويمكن أن يكون الفهم العميق لهذا التصنيف مفيدًا في وضع استراتيجيات وسياسات متبصرة.

الجدول رقم (2): تيبولوجيا الجريمة المنظمة العابرة للحدود مع أمثلة توضيحية

	التصنيف	وصف مختصر	أمثلة توضيحية
التصنيف بحسب نوع الجريمة المنظمة عبر حدودية	تهريب المخدرات	تجارة المخدرات غير المشروعة عبر الحدود	الكارتلات الكولومبية تهرب الكوكايين إلى الولايات المتحدة وأوروبا
	الاتجار بالبشر	الاتجار غير المشروع بالبشر بغرض الاستغلال	الاتجار بالنساء من أوروبا الشرقية للاستغلال الجنسي في أوروبا الغربية
	الاتجار بالأسلحة	التجارة غير المشروعة في الأسلحة والذخيرة	تهريب الأسلحة من أوروبا الشرقية إلى مناطق الصراع في إفريقيا
	الاتجار في الحياة البرية	التجارة غير المشروعة في الأنواع المهددة بالانقراض أو المنتجات الحيوانية	تهريب قرون وحيد القرن والعاج من إفريقيا إلى آسيا
	سرقة الممتلكات الثقافية والفنية	السرقة والتصدير غير المشروع للتراث الثقافي والأشياء الفنية	سرقة قطع أثرية ثقافية من العراق وسوريا تُباع في الأسواق السوداء الأوروبية
	السلع المقلدة	إنتاج وتوزيع المنتجات المقلدة	سلع مصمّمة مزيفة تُنتَج في الصين وتُباع في الولايات المتحدة وأوروبا
التصنيف	الهرمية	هيكل مركزي مع تسلسل قيادة واضح	المافيا الايطالية

[1] Albanese Jay S, "DECIPHERING the LINKAGES between ORGANIZED CRIME and TRANSNATIONAL CRIME." Journal of International Affairs, Vol. 66, N°.1(2012): 1–16.

	التصنيف	وصف مختصر	أمثلة توضيحية
بحسب طبيعة الهيكل التنظيمي للمنظمة الإجرامية	شبكي	هيكل لامركزي، يتعاون في كثير من الأحيان مع الجماعات الإجرامية الأخرى	عصابات المخدرات المكسيكية تتعاون مع عصابات في أمريكا الوسطى
	الخلايا المحلية ذات المدى العالمي	مجموعات محلية صغيرة تعمل كجزء من شبكة عالمية أكبر	عصابات صغيرة في جنوب شرق آسيا متورطة في شبكات أكبر للاتجار بالبشر
التصنيف بحسب طريقة توظيف التكنولوجيات	الجريمة الإلكترونية	استخدام التكنولوجيا لارتكاب جرائم مثل القرصنة أو الاحتيال أو سرقة الهوية	المتسللين الروس المتورطين في الاحتيال المالي في جميع أنحاء العالم
	منصات الاتجار عبر الإنترنت	استخدام منصات الإنترنت لتسهيل التجارة غير المشروعة	الأسواق عبر الإنترنت على Dark Web للمخدرات والأسلحة غير المشروعة
التصنيف بحسب الامتداد الجغرافي	إقليمي	تعمل في منطقة معينة أو عبر الدول المجاورة	جماعات الجريمة المنظمة في البلقان المتورطة في الاتجار بالبشر عبر أوروبا الشرقية
	عالمي	العمل أو التأثير على الصعيد العالمي	شبكات تهريب المخدرات عبر الوطنية التي تغطي أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا
التصنيف بحسب طبيعة التدابير المتخذة (وطنية/عالمية)	إنفاذ القانون الوطني	الجهود التي تبذلها فرادى البلدان لمكافحة الجريمة العابرة للحدود	عمليات إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية ضد مهربي المخدرات الدوليين
	التعاون الدولي	الجهود التعاونية بين الدول والمنظمات الدولية	جهود الإنتربول المنسقة لمكافحة الاتجار بالبشر

المصدر: من اعداد الباحثة

من خلال ما سبق تبين أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تعد من ضمن الأنشطة الإجرامية التي تعمل عبر الحدود الوطنية، وتنطوي على التنسيق بين أفراد أو مجموعات متعددة. حيث تتميز هذه المنظمات الإجرامية بقدرتها على التكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة، واستخدامها للتكنولوجيا لتسهيل عملياتها، ومشاركتها في أنشطة إجرامية متنوعة ومعقدة. غالبًا ما تستغل هذه المؤسسات الإجرامية الثغرات الموجودة في الأنظمة القانونية، مستفيدة من الاختلافات في القوانين والاختصاصات القضائية بين البلدان للتهرب من جهود إنفاذ القانون.

إضافة إلى ذلك، فإنه غالبا ما تكون لديهم قاعدة مالية قوية، حيث تدر عملياتهم أرباحًا كبيرة من خلال الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والسلع المزيفة، والجرائم الإلكترونية. وقد سهلت العولمة من توسع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما زاد من فرص التجارة والاتصال الدوليين، وهذه العوامل ساعدت على إرساء إقامة اتصالات وصلات ربط بين الشبكات

الإجرامية عبر الحدود الوطنية، وتجنيد الأعضاء، ونقل البضائع غير المشروعة ما ألقى بثقل كبير على أجهزة إنفاذ القانون بسبب قدرة هذه الشبكات على التكيف واستغلال الثغرات القانونية وتحقيق أرباح كبيرة تستثمرها لزيادة قوتها.[1]

لا شك أن شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية معقدة ومتعددة الأوجه، وتشمل مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية التي تمتد عبر الحدود الوطنية، وهو م يظهره الجدول أعلاه.حيث يمكن تصنيف هذه الشبكات إلى أنواع مختلفة بناءً على هيكلها التنظيمي واستراتيجياتها التشغيلية، وإحدى الأنواع الشائعة لشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي الشبكة الهرمية، والتي تتميز بهيكل قيادة مركزي وتقسيم واضح للعمل بين الأعضاء حيث يمتلك القادة في هذا النوع من الشبكات سلطة كبيرة وسيطرة على الأعضاء المرؤوسين، الذين يتم تمكينهم من أدوار ومسؤوليات محددة داخل المنظمة الإجرامية. ويتيح هذا الهيكل الهرمي التنسيق الفعال وتنفيذ الأنشطة الإجرامية، مثل الاتجار بالمخدرات وتهريب البشر وغسيل الأموال.

في المقابل هناك نوع آخر من شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية وهو شبكة تنظيم المشاريع، التي تعمل على أساس لامركزي ومرونة عالية. في هذه الشبكة، يجتمع الأفراد أو المجموعات الصغيرة من المجرمين معًا في مشاريع إجرامية محددة، ويجمعون مواردهم وخبراتهم لاستغلال الفرص في السوق العالمية غير المشروعة، وعلى عكس الشبكة الهرمية، تفتقر شبكة تنظيم المشاريع إلى قيادة مركزية وتعتمد أكثر على العلاقات غير الرسمية والعلاقات الشخصية لتسهيل العمليات الإجرامية، كما أنها غالبًا ما تشارك هذه الشبكات في أنشطة إجرامية متنوعة، تتراوح من الجرائم الإلكترونية وسرقة الملكية الفكرية إلى تهريب الأسلحة والسلع المقلدة.

علاوة على ذلك، توجد أيضًا شبكات هجينة تجمع بين عناصر الهياكل الهرمية وتنظيم المشاريع. تتكيف هذه الشبكات وتتطور بمرور الوقت، مستفيدة من التقدم التكنولوجي والعولمة لتوسيع عملياتها والتهرب من جهود إنفاذ القانون. من خلال فهم الأنواع المختلفة لشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية وديناميكاتها التشغيلية، يمكن لأجهزة إنفاذ القانون تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة هذه المؤسسات الإجرامية.[2]

---

[1] Reichel, Philip and Jay Albanese, Handbook of Transnational Crime and Justice, (Google Books. SAGE Publications. 2013).

[2] Shelley, Louise I and John T. Picarelli, "Methods Not Motives: Implications of the Convergence of International Organized Crime and Terrorism." Police Practice and Research, Vol .4 (2002): 305.

لقد أصبحت جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تهديدًا كبيرًا للأمن العالمي، حيث تمتد أنشطتها عبر الحدود وتشمل العديد من المؤسسات غير المشروعة، ومن الأمثلة سيئة السمعة لهذه المنظمات الإجرامية، عصابات المخدرات المكسيكية، والمافيا الإيطالية، وجماعات الجريمة المنظمة الروسية. وفقًا لفان ديك وسبابينز، شاركت هذه الجماعات في مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية التي كان لها عواقب بعيدة المدى. واكتسبت عصابات المخدرات المكسيكية، على سبيل المثال، سمعة سيئة لتورطها في تهريب المخدرات وتهريب البشر وعمليات غسيل الأموال. من ناحية أخرى، اشتهرت المافيا الإيطالية بمشاركتها في أنشطة الجريمة المنظمة التقليدية مثل الابتزاز والمقامرة غير القانونية، ومن جهتها تورطت مجموعات الجريمة المنظمة الروسية في العديد من المؤسسات الإجرامية، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية وتهريب الأسلحة والاتجار بالسلع غير المشروعة. تؤكد هذه الأمثلة على الامتداد العالمي وقدرة جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية على التكيف، لأنها تستغل نقاط الضعف في إنفاذ القانون والأنظمة المالية عبر النطاقات القضائية المختلفة، وفضلا عن ذلك، فإن الطبيعة المربحة لأنشطتها غير المشروعة تمكن هذه الجماعات من جمع ثروة ونفوذ هائلين تستعملهما لاختراق أجهزة إنفاذ القانون مما يزيد من تأجيج عملياتها الإجرامية وتقويض جهود محاربتها.[1] ومن المؤكد أن فهم طريقة عمل الجريمة المنظمة عبر الوطنية أمر بالغ الأهمية في صياغة سياسات مشتركة لمحاصرتها والحد من تأثيرها المدمر سيما عندما تمتد للتقاطع مع الإرهاب والهجرة غير الشرعية والقرصنة البحرية والاعتداءات السيبرانية.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية من بين التهديدات اللاتماثلية الأكثر حضورا ميدانيا في المنطقة المتوسطية، ما جعلها أيضا الأكثر حضورا ضمن أجندة المباحثات بين بلدان ضفتي المتوسط، وهي قضية متداخلة مع مشكلات أخرى كما أنها متعددة الجوانب، فهي تملك تأثيرا كبيرا على العلاقات بين دول المنطقة وعلى الأمن الوطني، لأنها تثير مخاوف بشأن مراقبة الحدود وسلامة نظام الهجرة في الدولة والتماسك الاجتماعي والاقتصادي لبلدان المقصد، ولذلك فمن المهم محاولة الحصول على تعريف لها وفهم نطاق امتدادها، ويشمل ذلك استكشاف العوامل المختلفة التي تساهم في الظاهرة والتحديات التي تطرحها.

الفرع الاول: الضبط المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

[1] Dijk Jan van and Toine Spapens, Transnational Organized Crime (SAGE Knowledge. Thousand Oaks: SAGE Publications Inc. 2014).

إن ظاهرة انتقال الإنسان من مكان لآخر هي ظاهرة قديمة قدم تواجده، سعيا منه للبحث عن الغذاء والمأوى. مع تطور الحياة وزيادة متطلباتها وتعقدها أصبحت الهجرة مطلبا ضروريا لدى البعض لتحسين مستوى معيشتهم وتحصيل رزقهم، ولقد كانت الهجرة للعالم الخارجي بهدف الإستقرار والتوطن تعود لأسباب عديدة تتحكم في مواسم صعودها أو خمودها. لكن التصاعد المسجل للهجرة غير الشرعية أدى لتحولها من مجرد ظاهرة لإشكالية تطال البلدين، سواء البلد الأصلي خاصة في الجزء المرتبط بفرار الأدمغة والكفاءات، أو البلد المستقبل والذي يجد نفسه أمام أخطار وتهديدات عديدة بدأ بنمو حراك إجتماعي قد يخل بتماسك وترابط بناءه الإجتماعي أو تنامي مخاطر أمنية يضطلع بها أو يشارك فيها المهاجرون.[1]

وقبل الخوض في مفهوم الهجرة غير الشرعية، لابد من الإنطلاق من إدراك معنى الأساس أي تحديد مفهوم الهجرة، في **اللغة** الهجرة من الفعل هَجَرَ بمعنى "ترك الشيء أو الفعل"، أما الهِجرة فهي "الخروج من أرض لأخرى"، أما **اصطلاحا** فلقد تعددت التعاريف المقدمة من طرف الدول بالأساس والتي حاولت كل منها وضع مفهوم يتماشى مع اختلاف أغراضها وأهدافها، مما خلق صعوبة في وضع مفهوم دولي دقيق لهذا المصطلح، وعموما يمكن إيراد جملة من التعاريف والتي سنحاول من خلالها الإلمام بكافة زوايا المصطلح: "الإنتقال من مكان لآخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة"[2].

من جهته، يعرفها علم السكان على أنها الانتقال الفردي أو الجماعي من منطقة جغرافية لأخرى، بحثا عن وضع سياسي أو اقتصادي أو ديني أو سياسي أفضل، وإذا كان هذا الانتقال داخل إقليم الدولة ذاتها تكون هجرة داخلية، أما في حال تعددت حدود الدولة فتكون هجرة خارجية أو دولية.[3] أما منظمة الهجرة الدولية فقد عرفتها على أنها "مغادرة بلد أو الخروج منه قصد الإقامة في بلد آخر"، وقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلدهم الأصلي، كما حظرت على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمه إلا في ظروف محدودة جدا.[4]

---

[1] عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، ط. 1. (الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010)، ص ص. 97-99.

[2] عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم ،مرجع سابق، ص. 104.

[3] عزت حمد الشيشيني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط. 1. (الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010)، ص. 139.

[4] نبيل مرزوق، "هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية"، تم تصفح الموقع يوم: 23 مارس 2023.
< http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/marzouk.pdf>

وفي محاولتنا لوضع مفهوم للهجرة غير الشرعية أو الهجرة غير المشروعة في السياق البحثي، سنجد بأن هذا المصطلح يستخدم بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، لكونه يتضمن دلالات مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، إذ قد تكون مشروعة في مقابل ذلك من الناحية الإجتماعية أو الدينية أو الثقافية وذلك تبعا للخصوصية التاريخية والحضارية للمجتمعات ولما هو سائد في دولة عن أخرى.[1]

من هذه المنطلقات، وبدءا من مسلمة أن الهجرة عبارة عن عمل فردي إختياري حر نابع من الإرادة الذاتية للأفراد، هي حق ينُص عليه القانون الدولي ويكفله، ووصولا إلى هذا الحد فقط كونه - أي القانون الدولي- لا يعطيه الحق في دخول إقليم بلد آخر لا يتمتع فيه بحق المواطنة أو حق الإقامة المقننة، فحكومة كل بلد تتفرد بحقها السيادي الكامل في إقرار سياسات ونظم الهجرة القانونية نحوها[2].

وبالتركيز على الجانب المركزي للشرعية يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية "بأنها فعل الدخول إلى بلد ما أو الإقامة فيه دون الحصول على إذن مناسب من السلطات المحلية"، يؤكد هذا التعريف على انتهاك قوانين الهجرة كعامل حاسم. ومع ذلك، فإن نطاق الهجرة غير الشرعية يمتد إلى ما هو أبعد من مجرد الدخول أو الإقامة غير المصرح به، حيث يشتمل أيضا على التعقيدات التي يعانيها الأفراد غير المسجلون والتحديات التي يواجهونها في المجتمع، ولذلك يرى **ماقلهايس** وآخرون بأن الهجرة غير الشرعية ليست مجرد قضية قانونية ولكنها أيضًا مشكلة اجتماعية وصحية عامة، فغالبًا ما يعيش المهاجرون غير المسجلين في ظروف محفوفة بالمخاطر، ويواجهون عوائق أمام الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل، يمكن أن يؤدي وضعهم المهمش إلى نتائج صحية سلبية واستبعاد اجتماعي. لذلك، من الأهمية بمكان وضع مفهوم الهجرة غير الشرعية في صورة أكبر، مع مراعاة تعريفها ونطاقها لتطوير سياسات تستجيب لتحدي الهجرة غير الشرعية من جهة وتراعي احتياجات الأفراد غير المسجلين لدى مصالح الهجرة في بلدان المقصد.[3]

---

[1] أحمد عبد العزيز الأصفر، الهجرة غير المشروعة -الإنتشار والأشكال والأساليب المتبعة-، ط. 1. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص. 9.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، "المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي"، (ورقة بحث قدمت في ندوة حول: "تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي"، القاهرة، مصر، 23-24 أفريل 2007)، ص. 23.

[3] Magalhaes, Lilian, Christine Carrasco, and Denise Gastaldo,"Undocumented Migrants in Canada: A Scope Literature Review on Health, Access to Services, and Working Conditions." Journal of Immigrant and Minority Health Vol. 12, N°. 1(2009): 135.

وهكذا فقد كانت الهجرة غير الشرعية موضوع نقاش وخلاف في معظم جوانبه، وفقًا لـ **هانسون**، فإن تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود قد خلق تحديات كبيرة لكل من البلدان المرسلة والمستقبلة على حد سواء، وقد أدت إلى توترات دبلوماسية متكررة بين الدول المعنية، لا سيما عندما يكون هناك تباين في الفرص الاقتصادية ومستويات المعيشة، حيث تواجه البلدان التي ترتفع فيها معدلات الهجرة غير الشرعية ضغوطًا من بلدان المصدر لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، مثل عدم المساواة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي وجود المهاجرين غير الشرعيين إلى توتر العلاقات الثنائية حتى بين بلدان المقصد (وهو ما حدث بشكل متكرر بين إيطاليا وفرنسا) وبين البلدان مصدر الهجرات والبلدان التي تتلقى تلك الأعداد الهائلة من الوافدين، حيث قد تنظر الدول المستقبلة إلى التدفق باعتباره انتهاكًا لسيادتها وانتهاكًا لأمنها القومي، هذا التصور مدفوع بالمخاوف المتعلقة باحتمالية الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والإرهاب، والتي غالبًا ما ترتبط بالهجرة غير الشرعية، ما يدفعها لتطبيق ضوابط أكثر صرامة على الحدود، مما يؤدي إلى زيادة التوترات عبر الحدودية.

الفرع الثاني: أسباب ودواعي الهجرة غير الشرعية:

كما هو مدرك اليوم فالهجرة غير الشرعية باتت من القضايا ذات الطرح البارز والتي تثير إشكاليات عديدة خاصة مع تفاقم خطورة آثارها، ومن البديهي أن أهم خطوات مواجهتها لا تستقر إلا عبر الإلمام بمختلف الأسباب والدوافع الكامنة وراء بروزها وتفاقمها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى وفي إطار ما سيتم ذكره لابد من الإشارة إلى نقطة أساسية كون أن الهجرة سواء كانت شرعية أو غير ذلك فإنها في عمومها تستند لذات الأسباب والدوافع.

رغم تعدد الأسباب والدوافع التي دفعت إلى تبني هذا النمط من الهجرة، إلا أنه عموما يمكن وصفها ضمن الفئات التالية:

1. الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:

أو ما يسميه العديد من الباحثين بالأسباب الكلاسيكية كونها الدافع الأصلي وراء ظهور الهجرة، فقرار الهجرة من عدمه يتوقف بشكل كبير على العامل الاقتصادي، حيث نجد أن نتائج إحصائيات الهجرة تستجيب إلى حد بعيد له، فالعامل الاقتصادي لا يتوقف فقط عن كونه مجرد دافع للهجرة، فهو المحدد لنوعية الهجرة بين دائمة أو مؤقتة، وبكونه العامل الأساسي المحرك للهجرة، فالمتوقع

إستقرا المهاجرين ببلاد المهجر والأمر سيان سواء في إطار الهجرة الشرعية أو غير الشرعية. ويكون هناك تباين في المستوى الإقتصادي واضح بين دولتن (الطاردة و المستقبلة).

وبالرغم من أهمية العامل الإقتصادي إلا أنه غير كافي، فلا بد من توفر عوامل ذات طابع إجتماعي محفزة لدى الفرد، هذه العوامل ماهي إلا إفرازات لتواجد شعور لدى الفرد تخلقه بيئة طاردة، ورغم تعدد هذه الأسباب واختلافها من شخص لآخر إلا أنها كلها تشترك في كونها معيار محدد لبيئتين أحداهما طاردة والأخرى جاذبة، فالأولى تشدد الخناق على الفرد ما يخلق ذاك الشعور المنفر من البلد الأصلي، لتشع ملذات البلد المستقبل والتي يعجز هذا الفرد عن تحصيلها في البلد الأصلي، أي أن سوء ظروف الفرد في بلده الأم هي ما يدفعه للبحث عن وضع أحسن في بلد آخر، أهمها:

- صورة النجاح الإجتماعي التي يعكسها العديد من المهاجرين إثر عودتهم لأرض الوطن والذين يعملون على إبرازه في أسمى مظاهره (سيارات، هدايا، إستثمارات...).
- الأسباب النفسية والذاتية، والتي تكرسها الميولات الشخصية وتبرز خلال عملية البحث عن التفوق الإجتماعي.
- الدور الإعلامي وخاصة الوسائل المرئية، والناقل لمغريات الغرب في صورة احلام يسعى المشاهدون الذين تم استقطابهم بهذه المغريات لتحقيقها.

2. الأسباب السياسية والأمنية:

تصنف الدوافع السياسية والأمنية ضمن أبرز العوامل التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أين أصبح الفرد يخاطر بحياته من أجل الوصول إلى أرض الأحلام -حسبهم-. فقد كانت العوامل السياسية عبر التاريخ وراء العديد من الهجرات، فمن الأسباب السياسية القسرية كل من الضغط والتهديد والإستيلاء، فالتواجد الأجنبي والتدخل العسكري الخارجي من قبل أي دولة يؤدي للهجرة، كما أن الضغط السياسي المحلي وانعدام الديمقراطية في غالبية الدول النامية المكرسة للنظم الدكتاتورية أين يجد الفرد نفسه رهن الإعتقال أو منقادا للمعتقلات بلا سبب، ناهيك الحروب والصراعات والثورات الداخلية والإنقلابات العسكرية، وكذا بعض الظروف الطارئة على غرار إيقاع عقوبات دولية على مجتمع معين كلها من الأسباب الدافعة للهجرة.

إن المواطنة هي التعبير المجسد للعلاقة والرابط القانوني الجامع بين الفرد والدولة، إذ تقوم هذه الصلة العلائقية وتتحدد بجملة واجبات الفرد إيزاء دولته من جهة وحقوقه داخلها من جهة أخرى، وكما سبقت الإشارة فغالبية الدول النامية تشهد حرمان سياسي ونظم فردية دكتاتورية وانعدام حرية الرأي والتعبير والديمقراطية الشعبية في ظل غياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، كلها عوامل تصب بإتجاه تولد اللاأمن واللاإستقرار النفسي والإجتماعي المفضي لبروز رغبة البحث عن ملجأ[1]، بمعنى آخر أن الهجرة غير الشرعية هي تعبير عن سخط الأفراد على الوضعية في بلدانهم، وهو ما يجعل هذه الظاهرة في الدول الأكثر قمعا وتسلطية من السمات البارزة والمميزة لها، أين يهرع الأفراد للخلاص من الوضع القائم بأي وسيلة غير شرعية.

3. الأسباب الجغرافية والديمغرافية:

لطالما كانت العوامل الجغرافية أو البيئية إحدى أبرز أسباب الهجرة منذ الأزل، فقساوة البيئة (الحرارة، الجفاف والتصحر، الكوارث الطبيعية من فيضانات وقحط وأوبئة...) والتي تعود للتموقع الجغرافي، تشترك في كونها مميزات لبيئة طاردة دافعة للهجرة، فلقد أدت مثل هذه المسببات لتخلي الأفراد عن الإرتباط بالأرض سواء على شكل مبادرات فردية أو على شكل تحركات جماعية. أما العامل الديمغرافي فكونه محفز للهجرة يظهر من خلال العلاقة العكسية التي تجمع بين عدد السكان والوضع العام للبلد، فتزايد عدد السكان في مقابل انخفاض المستوى المعيشي وسوء الوضع الإقتصادي والواقع السياسي غير المستقر كلها ظروف منشأة لبيئة خصبة لبروز وتفاقم الظاهرة.

ولأن الهجرة غير الشرعية تشكل تحديا لصانعي السياسات العامة، فهم مضطرون للتعامل معها من زوايا كثيرة من بينها معالجة قضايا مثل مراقبة الحدود، والأمن القومي، والأثر الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي. وهذه الزوايا بدورها تلقي بتحديات إضافية يمكن أن تُعزى إلى مزيج من عوامل الدفع والجذب. عوامل الدفع: مثل عدم الاستقرار السياسي والصعوبات الاقتصادية في البلدان الأصلية، والتي تجبر الأفراد على الهجرة بحثًا عن فرص أفضل. من ناحية أخرى، تشمل عوامل الجذب: إغراءات من قبيل ارتفاع الأجور والظروف المعيشية الأفضل في بلدان المقصد. وهذه العناصر مجتمعة تساهم في تعقيد ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتجعل من مجرد تعريفها مسألة مثيرة للجدل، كما أن طبيعتها المعقدة يجعلها قضية متعددة الأوجه تتطلب استجابة سياسية شاملة، وهذا يستلزم تعزيز تدابير مراقبة الحدود لمنع الدخول غير القانوني، مع تنفيذ السياسات التي تسهل اندماج المهاجرين غير

[1] فايزة بركان، "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية" (مذكرة ماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، جامعة باتنة، 2012/2011)، ص. 54.

الشرعيين في المجتمع المضيف. وكذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية، مثل الفقر وعدم الاستقرار السياسي، وتوفير مسارات للوضع القانوني، يمكن لواضعي السياسات العمل على ضوئها إيجاد حلول أكثر استدامة وفعالية.[1]

يمكن القول أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يتلخص في العبور غير المصرح به للحدود، والذي غالباً ما يكون مدفوعاً بالتفاوتات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي، وبينما تركز وجهات نظر صانعي السياسة العامة في البلدان المستقبلة على الإطار القانوني وتدابير إنفاذ القوانين والآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية، فإن هناك مطالبات لتطوير حلول أكثر استنارة وشمولية تهدف إلى إيجاد توازن بين الحق المشروع في حماية الحدود الوطنية لكن مع أخذ الاعتبارات الإنسانية بجدية وحرص.

الفرع الثالث: تيبولوجيا الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية عبر الوطنية قضية متقاطعة مع قضايا أخرى كثيرة حيث تتداخل مع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، ويقدم التصنيف المدرج ضمن الجدول طريقة منظمة لدراسة الأشكال والعوامل والتأثيرات المختلفة للهجرة غير الشرعية، مع إدراك أن هذه الفئات قد تتداخل وغالبًا ما تكون سائلة. تشمل الهجرة غير الشرعية أشكالًا مختلفة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تأشيرات تجاوز مدة الإقامة، وعبور الحدود غير المصرح به، وتهريب البشر. وتسلط هذه الأشكال المختلفة للهجرة غير الشرعية الضوء على الطبيعة المعقدة للظاهرة.

استنادا لذلك، يقدم الجدول التالي تيولوجيا لفهم أفضل للهجرة غير الشرعية من خلال استشفاف عديد الجوانب المرتبطة بها:

[1] Mukonza Ricky, "Immigration and refugee policies: Unpacking policy dilemmas in South Africa", Journal of Public Adminsitration vol. 46, Nº. 4(2011): 1384-1396.

الجدول رقم (3): تيبولوجيا الهجرة غير الشرعية مع أمثلة توضيحية

	التصنيف	وصف مختصر	أمثلة توضيحية
التصنيف بحسب الحافز	الهجرة الاقتصادية	البحث عن فرص عمل أفضل	المهاجرون من أمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة بحثًا عن فرص عمل
	طالبي اللجوء السياسي	الفرار من الاضطهاد السياسي أو الحرب	اللاجئون السوريون يدخلون أوروبا بدون تصريح
	اللاجئون لأسباب بيئية	الهروب من الكوارث البيئية	الهجرة من بنغلاديش إلى الهند بسبب الفيضانات
	اعادة توحيد العائلة	الانضمام إلى الأسرة في الخارج دون وثائق مناسبة	أفراد الأسرة من المكسيك ينضمون إلى أقاربهم في الولايات المتحدة بدون تأشيرات
التصنيف بحسب طريقة الدخول	المعابر الحدودية غير الشرعية	الدخول بدون معاينة	المهاجرون من الشرق الأوسط وجنوبي آسيا الذين يعبرون إلى أوربا من خلال منافذ غير مراقبة في البلقان وبولندا
	الذين تجاوزوا مدة التأشيرة	الدخول بشكل قانوني ولكن البقاء بعد انتهاء صلاحية التأشيرة	المستفيدون من تأشيرة دخول للبلدان الغربية من المنطقة المغاربية أو من أمريكا اللاتينية والذين يتجاوزون مدة التأشيرات بل ويستقرون بلدان المقصد
	تهريب البشر	الاعتماد على الشبكات الإجرامية	مهاجرون أفغان يتم تهريبهم إلى أوروبا عبر شبكات إجرامية
	ضحايا الإتجار بالبشر	الهجرة القسرية أو المضللة	يتم تهريب النساء من أوروبا الشرقية إلى الشرق الأوسط لاستغلالهن
التصنيف بحسب ممرات الهجرة غير الشرعية	الطرق الإقليمية	بين دول الجوار	الهجرة من بلدان الساحل إلى بلدان شمال إفريقيا
	الطرق العابرة للقارات	بين القارات المختلفة	الهجرة من شمال إفريقيا إلى جنوب أوروبا
	طرق يحركها الصراع	من مناطق الصراع إلى مناطق السلام	لاجئون من اليمن إلى عمان
التصنيف بحسب المدة ومقاصد الهجرة غير الشرعية	الهجرة المؤقتة	نية العودة إلى الوطن	عمال موسميون من المكسيك الى كندا
	الهجرة الدائمة	نية لتسوية بشكل دائم	التوطين الدائم للسودانيين في تشاد
	الهجرة الموسمية	تتعلق بمطالب العمل المحددة	عمال فلبينيون في الشرق الأوسط خلال موسم البناء
التصنيف بحسب فرص الاندماج	مستوعب	مندمج بالكامل في المجتمع المضيف	جالية صومالية مندمجة في مينيابوليس، الولايات المتحدة
	مهمش	تكامل محدود	الجالية الأفغانية المهمشة في إيران
	المرشحون للتسوية	الأهلية المحتملة للوضع القانوني	مؤهل لبرنامج DACA في الولايات المتحدة
	غير موثق	لا يوجد وضع قانوني	عمال غير موثقين في دول أوروبية مختلفة

المصدر: من اعداد الباحثة

يظهر الجدول أعلاه أن صورة الأفراد الذين يعبرون المتوسط فيما يسمى بقوارب الموت لا تختزل الظاهرة، فهناك الأفراد الذين يتجاوزون مدة الإقامة الممنوحة لهم بشكل قانوني لكنهم يفشلون في المغادرة خلال الإطار الزمني المسموح به سواء بشكل عمدي أو لأسباب أخرى، وبالتالي يصبحون مهاجرين غير مسجلين. من ناحية أخرى، تشمل المعابر الحدودية غير المصرح بها أفرادًا يعبرون الحدود الوطنية دون المرور عبر نقاط التفتيش المحددة أو الحصول على الوثائق اللازمة. أخيرًا، يشير تهريب البشر إلى تسهيل الهجرة غير الشرعية من قبل الأفراد أو شبكات الجريمة المنظمة التي تستفيد من نقل المهاجرين عبر الحدود سرًا. وتلعب العوامل الاقتصادية دورًا مهمًا في تحفيز الأفراد للإقدام على مختلف أشكال الهجرة غير الشرعية، فالتباينات الاقتصادية بين البلدان، مثل الاختلافات في الأجور وفرص العمل، قد تدفع الأفراد إلى البحث عن آفاق أفضل في البلدان الأخرى. وفي كثير من الحالات، قد يفتقر الأفراد من الدول النامية إلى فرص العمل المستقر والدخل الكافي، مما يدفعهم أيضا إلى المخاطرة بالهجرة غير الشرعية بحثًا عن حياة أكثر استقرارا. كما يساهم عدم الاستقرار السياسي والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في البلدان الأصلية إلى خلق بيئة غير مضيافة، مما يدفع الأفراد إلى الفرار والبحث عن فضاء أفضل. وتلعب العوامل الاجتماعية دورًا أيضًا، حيث قد يتم تحفيز الأفراد للهجرة بشكل غير قانوني للانضمام إلى أفراد الأسرة أو المجتمعات في بلدان المقصد.[1]

إلى جانب ذلك، فإن توافر شبكات التهريب وطرق الهجرة القائمة يمكن أن يسهل الهجرة غير الشرعية. وتساهم هذه العوامل، جنبًا إلى جنب مع الفوائد والفرص المتصورة في بلدان المقصد، في عملية صنع القرار للأفراد الذين يختارون الهجرة بشكل غير قانوني. للهجرة غير الشرعية عواقب وآثار بعيدة المدى تمتد عبر المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في المجال الاجتماعي، تمارس ضغطا متزايدا على الموارد العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم وخدمات الرعاية الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة على الموارد المحدودة والاستياء المحتمل بين السكان المضيفين. وفضلا عن ذلك، يمكن أن يؤدي التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين أيضًا إلى توترات اجتماعية وصدامات ثقافية، حيث تعمد بعض المجموعات إلى التوظيف السياسي لقضايا الهوية واللغة والاندماج.

أما من المنظور الاقتصادي، فغالبًا ما يساهم المهاجرون غير المسجلين في سوق العمل من خلال شغل الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية ومنخفضة الأجر، والتي قد لا يرغب مواطنو البلد في البلد في توليها بما يساهم في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. لكن من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي

[1] Czaika Mathias and Mogens Hobolth, "Do Restrictive Asylum and Visa Policies Increase Irregular Migration into Europe?" European Union Politics, Vol.17, N°. 3(2016): 345–65.

الهجرة غير الشرعية أيضًا إلى خفض الأجور وظروف العمل لكل من العمال المولودين في البلاد والمهاجرين القانونيين، لا سيما في الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على العمالة غير الموثقة.

وعلى ضوء كل ما سبق، فقد أصبحت الهجرة غير الشرعية قضية خلافية تشكل الرأي العام والمناقشات السياسية والحملات الانتخابية، حيث يمكن أن يؤدي وجود عدد كبير من الأفراد غير المسجلين إلى تأجيج الجدل حول الأمن الوطني ومدى نجاعة عمليات مراقبة الحدود وسيادة القانون، مما أدى في معظم الحالات إلى تبني سياسات هجرة أكثر تشددا وتقييدا، تعتمد على إنفاذ القانون على الحدود بمراعاة أقل للأبعاد الانسانية وإلى توسيع ممارسات الاحتجاز والترحيل.[1]

المطلب الرابع : التهديدات السيبرانية وانكشافية الملاحة

تتسم التهديدات السيبرانية والتهديدات المتصلة بالامن البحري بالتعقيد كونها متعددة الأوجه، والتشابك مع التهديدات المنبثقة من مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل القرصنة والإرهاب والتهريب، تشكل هذه الجهات غير الحكومية تحديات كبيرة لاستقرار والامن السيبراني وأمن النقل البحري والتجارة والقرصنة .

يهدف هذا المطلب إلى تقديم لمحة عامة عن التهديدات السيبرانية والتهديدات ذات الصلة بالامن البحري، حيث تستكشف الأنواع المختلفة من التهديدات التي يتم مواجهتها في مجال الأمن السيبراني والبحري، مما يوفر فهمًا شاملاً لمجموعة متنوعة من المخاطر التي تتم مواجهتها، النقطة الداعمة الثانية تتعمق في دور الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل القرصنة والإرهاب والتهريب، وتأثيراتها ،ليتم بعد ذلك رصد أهم التحديات عبر محاولة تصنيف هذه التهديدات، بما يمكن واضعي السياسات وأصحاب المصلحة من تطوير استراتيجيات فعالة للتخفيف من هذه التحديات والاستجابة.

الفرع الأول: التهديدات السيبرانية

في عالم آيل لرقمنة متزايدة، أصبحت الإجرام السيبراني وتهديدات الأمن السيبراني مصدر قلق كبير على المستوى الوطني والدولي، إذ مع التطور التكنولوجي المطرد، تتطور أيضا الأساليب التي يستخدمها مجرمو الإنترنت لاستغلال نقاط الضعف على الشبكات الرقمية المختلفة وزيادة انكشافية معلومات حساسة أو توظيفها بهدف الابتزاز. وقد أدى النمو السريع للإنترنت والاعتماد المتزايد على

[1] Ngai Mae M, "Impossible Subjects: Illegal Aliens and the Making of Modern America"(Princeton University Press, 2014). Availlable at: 22/08/2022.
https://shorturl.at/elCK6

الأنظمة الرقمية إلى خلق أرضية خصبة لمجرمي الإنترنت، والذين يستغلون تقنيات مختلفة مثل القرصنة والتصيد الاحتيالي وهجمات البرامج الضارة للحصول على وصول غير مصرح به إلى شبكات الكمبيوتر وسرقة البيانات القيمة. يمكن أن تكون عواقب الهجمات الإلكترونية وخيمة، تتراوح من الخسائر المالية إلى الإضرار بالسمعة وحتى تهديدات الأمن القومي. لذلك، من الضروري للأفراد والمنظمات والحكومات فهم أساسيات الأمن السيبراني واتخاذ تدابير استباقية لحماية أنفسهم من هذه التهديدات. من خلال تنفيذ تدابير أمنية قوية، والبقاء على اطلاع بشأن التهديدات الناشئة، وتعزيز الوعي السيبراني، يمكن التخفيف من المخاطر التي تشكلها الجرائم الإلكترونية وحماية بنيتنا التحتية الرقمية.[1]

لا تتوقف عواقب الجرائم الإلكترونية عند مجرد الخسارة المالية، حيث يمكن أن يؤدي الانتشار المتزايد للهجمات السيبرانية إلى زعزعة استقرار العلاقات الدبلوماسية وتقويض الثقة بين الدول. يمكن أن تؤدي التدخلات السيبرانية التي ترعاها الدولة إلى تصاعد التوترات والإجراءات الانتقامية، والتي من المحتمل أن تتصاعد إلى حرب إلكترونية شاملة. وفضلا عن ذلك، فإن الترابط بين الفضاء السيبراني يعني أن عواقب الجريمة السيبرانية ليست محصورة داخل الحدود الوطنية ولكن لها امتداد عالمي. على هذا النحو، تتطلب معالجة التهديدات السيبرانية تعاونا دوليا وتطوير أطر قوية للسياسة العامة. يجب أن تشمل هذه الأطر كلا من التدابير الوقائية، مثل تعزيز قدرات الأمن السيبراني، والتدابير السياسية والأمنية، مثل إنشاء آليات فعالة للتعاون الدولي في التحقيق مع مجرمي الإنترنت ومقاضاتهم. في هذا السياق، تلعب السياسات العامة للدول دورا حاسما في تشكيل الاستجابة للجرائم الإلكترونية، من خلال تخصيص الموارد، وإنشاء الأطر القانونية، وتنسيق الجهود بين مختلف الاجهزة التي يمكنها التصدي للانكشافية الرقمية.[2]

تتطلب معالجة تهديدات الأمن السيبراني نهجا شاملا يشمل السياسة والممارسة، فالتدابير التقنية وحدها ليست كافية، بل يجب أن تتضمن أيضا أطرا سياسات لمكافحة التهديدات الإلكترونية بشكل فعال. تتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية في وضع سياسات ناجعة تفرض ممارسات الأمن السيبراني للمؤسسات المختلفة: مثل تحديد معايير الأمان، وإرساء إجراءات قصد رفع الجهوزية في الاستجابة للحوادث. بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في برامج التدريب والتوعية المنتظمة لتثقيف

[1] Sahrom Abu Md Sharon et al, "Cyber Threat Intelligence – Issue and Challenges." Indonesian Journal of Electrical Engineering and Computer Science, Vol. 10, N°. 1(2018): 371-379.
[2] Whyte, Christopher, "Deepfake News: AI-Enabled Disinformation as a Multi-Level Public Policy Challenge." Journal of Cyber Policy, Vol.5, N°. 2 (2020): 1–19.

الموظفين حول أحدث التهديدات السيبرانية والتدابير الوقائية. ولأنه غالبا ما يكون الخطأ البشري عاملا مهما في انتهاكات الأمن السيبراني، لذلك فإنه ومن خلال تعزيز ثقافة الوعي الأمني، يمكن للمنظمات الرسمية والشركات الربحية أيضا التخفيف من مخاطر التهديدات الداخلية وتعزيز وضعها الأمني. دون أن يقلل ذلك من أهمية التدابير التقنية مثل جدران الحماية وأنظمة كشف التسلل وبروتوكولات التشفير لحماية شبكاتها وبياناتها. يمكن لهذه الضوابط الفنية، جنبا إلى جنب مع أطر قانونية فعالة إنشاء نظام دفاع متعدد الطبقات يزيد من مرونة المنظمة ضد الهجمات الإلكترونية.[1]

لا شك أنه ومع استمرار تطور التكنولوجيا، ستكون اليقظة والتعاون المستمر بين العلاقات الدولية وأصحاب المصلحة في السياسة العامة ضروريين للتخفيف من المخاطر السيبرانية وحماية سلامة عالمنا الرقمي. فتهديدات الأمن السيبراني عبر الوطنية تشير إلى الهجمات الإلكترونية أو الأنشطة الضارة التي تمتد عبر الحدود الدولية، وتستهدف الأفراد أو المنظمات أو الحكومات أو الدول بأكملها، كما أنه يمكن أن يكون لهذه التهديدات آثار مالية وتشغيلية وأمنية كبيرة. ويقترح الجدول أدناه تيبولوجيا متكاملة لتهديدات الأمن السيبراني عبر الوطنية مدعمة بأمثلة:

الجدول رقم (4): تيبولوجيا التهديدات الأمنية السيبرانية مع أمثلة توضيحية

	التصنيف	وصف مختصر	أمثلة توضيحية
التصنيف بحسب نوع التهديد السيبراني	التصيد	محاولات لخداع المستخدمين لإفشاء معلومات شخصية أو مالية	رسائل التصيد الاحتيالي التي تستهدف عملاء البنوك على مستوى العالم
	برامج الفدية	البرمجيات الخبيثة التي تشفر الملفات وتطالب بالدفع مقابل فك التشفير	هجوم WannaCry ransomware يؤثر على المؤسسات في أكثر من 150 دولة
	رفض الخدمة الموزع (DDoS)	إغراق الخادم بحركة المرور لجعل الوصول إليه غير ممكن	هجمات DDoS ضد مواقع الحكومة الإستونية في عام 2007
	التهديدات المستمرة المتقدمة (APTs)	هجمات مستهدفة طويلة المدى، غالبا برعاية الدولة	ستوكسنت، التي تستهدف برنامج إيران النووي
	البرمجيات الخبيثة	البرامج الضارة العامة بما في ذلك الفيروسات والديدان وأحصنة طروادة	تنتشر دودة Conficker عالميا عبر أنظمة تشغيل مختلفة
التصنيف بحسب الطرف المستهدف	فرادى	استهداف أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة الشخصية	الانتشار العالمي لبرامج الإعلانات المتسللة التي تستهدف المستخدمين الفرديين
	الشركات	استهداف الشركات لتحقيق مكاسب مالية أو سرقة معلومات أو ميزة تنافسية	اختراق سوني بيكتشرز، بزعم من كوريا الشمالية في عام 2014
	بنية تحتية حرجة	استهداف الخدمات الأساسية مثل الكهرباء أو النقل أو الرعاية الصحية	هجوم على شبكة الكهرباء الأوكرانية في عام 2015

[1] Ibrar Muhammad et al,"Tackling Pakistan's Cyber Security Challenges: A Comprehensive Approach." International Journal of Network Security, Vol. 25, N°.3(2023): 529-536.

	التصنيف	وصف مختصر	أمثلة توضيحية
	الحكومات	استهداف المؤسسات الحكومية بالتجسس أو التخريب	التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016
التصنيف بحسب الحافز وراء التهديد السيبراني	مكاسب مالية	جرائم الإنترنت من أجل الربح، بما في ذلك السرقة أو الاحتيال	مخططات الاحتيال العالمية لبطاقات الائتمان
	سياسي	الهجمات ذات الدوافع السياسية، مثل التأثير على الانتخابات	قرصنة وتسريب رسائل بريد إلكتروني من اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي عام 2016
	تجسس	جمع المعلومات الاستخبارية عن الحكومات أو الشركات الأجنبية	التجسس السيبراني الصيني ضد الشركات الأمريكية والحكومة
	أيديولوجية	هجمات مدفوعة بمعتقدات أو أسباب	الهجمات الإلكترونية التي شنتها مجموعة ناشطة القرصنة Anonymous ضد أهداف حكومية وشركات مختلفة
التصنيف بحسب الجهة التي تقف وراء التهديد السيبراني	برعاية الدولة	الهجمات التي تم تنظيمها أو دعمها من قبل الحكومات الوطنية	الهجمات الصينية المزعومة على Google وشركات التكنولوجيا الأخرى
	مجموعات الجريمة المنظمة	الجرائم الإلكترونية التي ترتكبها المنظمات الإجرامية	الجماعات الإجرامية في أوروبا الشرقية المتورطة في الاحتيال السيبراني العالمي
	المنظمات الإرهابية	الهجمات الإلكترونية من قبل الكيانات الإرهابية أو بالنيابة عنها	استخدام داعش لوسائل التواصل الاجتماعي للتجنيد والدعاية
	المتسللين	قراصنة أفراد أو مجموعات بدافع النشاط	هجمات مجموعة Hacktivist LulzSec ضد أهداف دولية مختلفة
التصنيف بحسب طبيعة التدابير المتخذة (وطنية/عالمية)	جهود الأمن السيبراني الوطنية	جهود الدولة الفردية لمكافحة التهديدات السيبرانية	عمليات القيادة الإلكترونية الأمريكية
	التعاون الدولي	الجهود والاتفاقيات الدولية التعاونية	اتفاقية بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية

المصدر: من اعداد الباحثة

يؤكد الجدول أعلاه على أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي ظاهرة عالمية منتشرة وتشكل تهديدات كبيرة لأمن ورفاهية الدول في جميع أنحاء العالم. ويجادل كافيلتي بأن الترابط بين الفضاء الإلكتروني أوجد أرضية خصبة لمجرمي الإنترنت لتشغيل وشن هجمات على نطاق عبر وطني، واستغلال نقاط الضعف في أنظمة المعلومات والبنية التحتية. لا تقتصر هذه التهديدات على دولة واحدة، ولكن بدلا من ذلك لديها القدرة على تعطيل الخدمات والشبكات الحيوية في جميع أنحاء العالم، مما يجعلها مصدر قلق لمعظم دول العالم.[1]

[1] Dunn Cavelty, Myriam, "From Cyber-Bombs to Political Fallout: Threat Representations with an Impact in the Cyber-Security Discourse," International Studies Review, Vol. 15, N°. 1 (2013): 105–22.

وفقا لـ **ساركر** يمكن تصنيف تهديدات الأمن السيبراني عبر الوطنية إلى عدة فئات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الهجمات التي ترعاها الدولة، والجرائم الإلكترونية، والقرصنة، والتجسس الإلكتروني. تشمل الهجمات التي ترعاها الدول تلك التي تستخدم القدرات الإلكترونية لاستهداف البنية التحتية الحيوية للدول الأخرى أو اكتساب مزايا استراتيجية. على سبيل المثال، استهدف فيروس **Stuxnet** المنسوب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، برنامج إيران النووي من خلال تعطيل أجهزة الطرد المركزي.

ومن جهة أخرى، تشير الجرائم الإلكترونية إلى أيضا إلى تلك الأنشطة غير القانونية التي يقوم بها الأفراد أو المنظمات الإجرامية لتحقيق مكاسب مالية، مثل سرقة الهوية وهجمات برامج الفدية والاحتيال على بطاقات الائتمان. والجدير بالذكر أن هجوم **WannaCry ransomware** في عام **2017** قد أثر على المنظمات في جميع أنحاء العالم، حيث قام بتشفير بياناتهم والمطالبة بدفعات فدية. تتضمن القرصنة أنشطة القرصنة ذات الدوافع السياسية من قبل المجموعات التي تهدف إلى الترويج لقضية معينة أو تحدي السلطات في دول معينة. على سبيل المثال، شاركت مجموعة **Anonymous** في العديد من الهجمات الإلكترونية للاحتجاج على الرقابة والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. أخيرا، يشير التجسس الإلكتروني إلى الاستحواذ غير المصرح به على معلومات حساسة من قبل دولة قومية من دولة أخرى. وقد تورطت مجموعة القرصنة الصينية المعروفة باسم **APT 10** في العديد من حملات التجسس الإلكتروني التي تستهدف المنظمات والحكومات في جميع أنحاء العالم.[1]

توفر تيبولوجيا تهديدات الأمن السيبراني عبر الوطنية إطارا شاملا لفهم مجموعة متنوعة من التحديات التي تواجه العالم الرقمي، من خلال تصنيف التهديدات إلى أنواع مختلفة، مثل البرامج الضارة والتصيد الاحتيالي وهجمات **DDoS**، يمكّن هذا التصنيف المؤسسات والأفراد من تحديد إجراءات الأمان الخاصة بهم وتحديد أولوياتها وفقا لذلك. علاوة على ذلك، فإن إدراج الأمثلة يسلط الضوء على الآثار الواقعية لهذه التهديدات، مع التأكيد على الحاجة الملحة لتدابير أمنية إلكترونية قوية. مع استمرار تقدم التكنولوجيا، من الأهمية تأمين الأصول الرقمية (المادية وتلك التي تحظى بقيمة معنوية) من هذه التهديدات المتطور بشكل متسارع.

الفرع الثاني: تهديدات الأمن البحري

[1] Sarker Iqbal H,"Machine Learning: Algorithms, Real-World Applications and Research Directions." SN Computer Science, Vol. 2, N°.3 (2021): 1–21.

وفقًا لـ **Chapsos**، تتضمن القرصنة أعمالًا إجرامية تُرتكب في البحر، مثل اختطاف السفن واختطاف أفراد الطاقم والاستيلاء على البضائع. لا تعرض هذه الأعمال للخطر حياة وسلامة البحارة فحسب، بل تعطل أيضًا التجارة العالمية والأنشطة الاقتصادية. علاوة على ذلك، أضاف تصاعد الإرهاب طبقة أخرى من التعقيد إلى الأمن البحري عبر الوطني، حيث استهدفت المنظمات الإرهابية، مثل القاعدة وداعش، بشكل متزايد البنية التحتية البحرية، بما في ذلك الموانئ والسفن، كأهداف محتملة للهجمات، هذه الاخيرة التي لا تشكل خطرًا على أرواح البشر فحسب، بل تنطوي أيضًا على إمكانية تعطيل التجارة الدولية، والتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح التهريب، وخاصة المخدرات والأسلحة، عملاً مربحًا للجهات الفاعلة غير الحكومية في المجال البحري، إذ لا تساهم هذه الأنشطة في انتشار التجارة غير المشروعة فحسب، بل توفر أيضًا مصدرًا لتمويل المنظمات الإرهابية. وبالتالي فإن التهديدات التي تشكلها القرصنة والإرهاب والتهريب من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية قد أصبحت تمثل تحديات رئيسية في ضمان الأمن البحري العابر للحدود، ينبغي على المجتمع الدولي العمل معا لتطوير استراتيجيات شاملة وتعزيز التعاون لمواجهة هذه التهديدات بشكل فعال وحماية سلامة وأمن النقل البحري والتجارة.[1]

كما أصبحت العلاقة بين التحديات البيئية والأمن البحري عبر الوطني، مصدر قلق ملح في السياسة المعاصرة، إذ يعتبر تغير المناخ والتلوث مسألتين مترابطتين وتشكلان تهديدات كبيرة للأمن البحري، ذلك أن ارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية المتطرفة، والظروف المحيطية المتغيرة الناتجة عن تغير المناخ لا تؤدي فقط إلى تعطيل المجتمعات الساحلية، ولكن لها أيضًا تداعيات على الأمن البحري، يمكن أن تؤدي هذه التغييرات إلى زيادة ضعف البنية التحتية البحرية، مثل الموانئ والقواعد العسكرية، ويمكن أن تسهل حركة الأنشطة غير المشروعة، مثل التهريب والقرصنة. علاوة على ذلك، فإن التلوث، وخاصة التلوث البحري الناجم عن الانسكابات النفطية والتخلص من النفايات الخطرة، لا يضر بالنظم الإيكولوجية البحرية فحسب، بل له أيضًا تداعيات أمنية. يمكن للتلوث أن يعطل سبل عيش المجتمعات الساحلية التي تعتمد على الموارد البحرية ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية، مما قد يؤدي إلى صراعات على الموارد (باروس بلاتيو

[1] Chapsos Ioannis,"Is Maritime Security a Traditional Security Challenge?," in Exploring the Security Landscape: Non-Traditional Security Challenges. Springer, Advanced Sciences and Technologies for Security Applications, 2016, pp. 59-78.

وباروس). لذلك، فإن معالجة التحديات البيئية لتغير المناخ والتلوث أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الأمن والاستقرار البحري.[1]

تبعا لذلك، يتطلب فهم تهديدات الأمن البحري تحليلًا شاملاً من منظور العلاقات الدولية، فالنظرة التقليدية للأمن، والتي تركز فقط على التهديدات العسكرية المتمركزة حول الدولة، غير كافية لمعالجة التحديات متعددة الأوجه التي يفرضها الأمن البحري، لأن التهديدات الأمنية البحرية لا تقتصر على العدوان العسكري ولكنها تشمل أيضًا مجموعة واسعة من التهديدات غير التقليدية مثل القرصنة والتهريب والإرهاب والتدهور البيئي، كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التفاعل المعقد بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، والأبعاد الاقتصادية والسياسية والبيئية للأمن البحري.[2] ومن خلال استخدام تقنيات تحليل المخاطر، يمكن لواضعي السياسات تحديد الاحتمالية والتأثير المحتمل للتهديدات المختلفة، مثل القرصنة.[3]

عموما يمكن القول بأن مفهوم تهديدات الأمن البحري يحمل أهمية كبيرة من منظور العلاقات الدولية والسياسة العامة، ذلك أن فحص تهديدات الأمن البحري من خلال هذه العدسات، يكسبنا فهمًا شاملاً للتحديات المختلفة التي نواجهها في حماية البحار والمحيطات، من القرصنة والإرهاب إلى الصيد غير المشروع وتدهور البيئة.

من الواضح أن الاستراتيجيات الفعالة والتعاون مطلوبان لمواجهة هذه التهديدات المتعددة الأوجه. إن الاعتراف بالأمن البحري باعتباره مصدر قلق عالمي يسلط الضوء على الحاجة إلى جهود تعاونية بين الدول والمنظمات الدولية وصانعي السياسات لضمان حماية واستدامة مجالاتنا البحرية. من الضروري أن نواصل تعزيز فهمنا لتهديدات الأمن البحري وتطوير تدابير استباقية للتخفيف من تأثيرها، وبالتالي الحفاظ على رفاهية محيطاتنا واقتصاداتنا واستقرارنا الدولي.

أولا:تيبولوجيا التهديدات الأمنية المتصلة بالملاحة البحرية

تشمل التهديدات الأمنية البحرية عبر الوطنية مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية أو العدائية التي تحدث في البحر وعبر الحدود الدولية. يمكن أن يكون لهذه التهديدات تأثيرات كبيرة على

[1] Barros-Platiau, Ana Flávia, and Jorge Gomes do Cravo Barros, "Brazil's Strategic Diplomacy for Maritime Security and Safety", Contemporary Politics, Vol.28, Nº 1 (2021): 38–54.

[2] Bueger and Timothy Edmunds, "Beyond seablindness: a new agenda for maritime security studies", International Affairs, Vol.93, Nº. 6 (2017): 1293–1311.

[3] Yang Z. L. J. et al. "Use of Fuzzy Evidential Reasoning in Maritime Security Assessment", Risk Analysis, Vol. 29, Nº, 1 (2009): 95–120.

سلامة الدول واقتصادها وسيادتها. فيما يلي تصنيف للأشكال المختلفة لتهديدات الأمن البحري عبر الوطنية، إلى جانب أمثلة:

الجدول رقم (5): تيبولوجيا التهديدات الأمنية ذات الصلة بالملاحة البحرية مع أمثلة توضيحية

	التصنيف	وصف مختصر	أمثلة توضيحية
التصنيف بحسب نوع التهديد الذي يطال أمن الملاحة البحرية	القرصنة	الاختطاف غير المشروع أو السطو في البحر	قراصنة صوماليون يهاجمون سفن تلا يزال جارياة في خليج عدن
	الصيد غير المشروع	الصيد غير المصرح به في المناطق الاقتصادية الخالصة لدول أخرى (EEZ)	سفن صيد صينية تعمل بشكل غير قانوني في مياه غرب إفريقيا
	تهريب المخدرات	نقل المخدرات غير المشروعة عن طريق البحر	عصابات المخدرات الكولومبية تستخدم الغواصات لتهريب الكوكايين إلى أمريكا الشمالية
	الاتجار بالأسلحة	تهريب الأسلحة والذخائر عبر المياه الدولية	شحنات أسلحة غير مشروعة من كوريا الشمالية إلى دول الشرق الأوسط
	الاتجار بالبشر	نقل الأشخاص بشكل غير قانوني عبر المياه الدولية	تهريب المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا
	الإرهاب البحري	أعمال إرهابية تستهدف السفن أو الموانئ أو البنية التحتية البحرية	هجوم القاعدة على المدمرة الأمريكية كول في اليمن عام 2000
	الجرائم البيئية	تصريف الملوثات وتدمير البيئة البحرية	إغراق النفط والمواد الكيميائية في المياه الدولية
التصنيف بحسب الطرف المستهدف	الشحن الجاري	التهديدات ضد سفن الشحن ومراكب الصيد	القرصنة في مضيق ملقا، ممر ملاحي مهم
	القوات البحرية	استهداف السفن والقطع الحربية	استيلاء إيران على الناقلة البريطانية ستينا إمبيرو في عام 2019
	مرافق الموانئ	الهجمات أو التهديدات ضد البنية التحتية للموانئ	هجمات مومباي الإرهابية في عام 2008 استهدفت رصيفًا للصيد
	المجتمعات الساحلية	التأثير على أمن أو معيشة سكان المناطق الساحلية	تأثير الصيد غير المشروع على المجتمعات المحلية في إندونيسيا
التصنيف عن طريق الحافز	مكاسب اقتصادية	الأنشطة التي يقودها الربح، مثل القرصنة أو الصيد غير القانوني	الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في جنوب المحيط الأطلسي
	سياسي أو أيديولوجي	الأعمال التي تحركها أهداف سياسية أو أيديولوجية، مثل الإرهاب	عمليات الجناح البحري لنمور نمور التاميل أثناء الحرب الأهلية السريلانكية
حسب الجهة التي تقف وراء التهديد	دول	الأنشطة التي تدعمها أو تنفذها الدول ذات السيادة	تورط خفر السواحل الصيني في النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي
	فواعل غير دولتية	الجماعات الإجرامية المنظمة أو الإرهابيين أو الكيانات الأخرى غير الحكومية	مجموعات القرصنة النيجيرية العاملة في خليج غينيا
التصنيف بحسب طبيعة التدابير المتخذة (وطنية/عالمية)	جهود الأمن البحري الوطني	جهود الدولة الفردية لحماية المصالح البحرية	عمليات البحرية الأمريكية لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية
	التعاون الدولي	الجهود والاتفاقيات الدولية التعاونية	القوات البحرية المشتركة (CMF)، شراكة بحرية متعددة الجنسيات لمكافحة التهديدات البحرية

المصدر: من اعداد الباحثة

يؤكد هذا التصنيف على الطبيعة المتنوعة والمتعددة الأوجه للتهديدات الأمنية البحرية العابرة للحدود، والتي تتطلب استجابات منسقة. يعد الأمن البحري أمرًا بالغ الأهمية ليس فقط لحماية المصالح الاقتصادية ولكن أيضًا للحفاظ على السلام والأمن والاستدامة البيئية. إن التعاون الدولي الشامل، والأطر القانونية القوية، واليقظة المستمرة ضرورية لمكافحة هذه التهديدات بشكل فعال، حيث توضح الأمثلة العواقب بعيدة المدى لهذه التحديات.

ثانيا: تحديات الأمن البحري عبر الوطني

يشمل تصنيف تهديدات الأمن البحري عبر الوطني مجموعة واسعة من التحديات التي تشكل مخاطر على سلامة وأمن العمليات البحرية، يمكن تصنيف هذه التهديدات إلى أنواع مختلفة، لكل منها خصائصه وآثاره المميزة كما أوضح Peppetti، فإن القرصنة هي أحد الاهتمامات الملحة في الأمن البحري و تشمل القرصنة الهجمات على السفن وأفراد الطاقم والبضائع، لتحقيق مكاسب مالية في المقام الأول. إنها ظاهرة عالمية تحدث في مناطق مختلفة، حيث يعتبر خليج غينيا والمياه قبالة سواحل الصومال من النقاط الساخنة السيئة السمعة لحوادث القرصنة. بالإضافة إلى ذلك، يشكل الإرهاب تهديدًا كبيرًا للأمن البحري. قد تستهدف المنظمات الإرهابية البنية التحتية البحرية أو السفن أو الموانئ في محاولة لتعطيل التجارة أو التسبب في أضرار اقتصادية أو تنفيذ أعمال عنف. يمكن أن يكون لمثل هذه الهجمات عواقب بعيدة المدى، حيث لا تؤثر فقط على البلد المستهدف ولكن أيضًا على الاقتصاد العالمي.

علاوة على ذلك، يساهم تهريب السلع غير المشروعة والاتجار بها، بما في ذلك المخدرات والأسلحة والبشر، في تهديدات الأمن البحري عبر الوطنية. تستغل هذه الأنشطة نقاط الضعف في أنظمة النقل البحري، مما يخلق تحديات لوكالات مراقبة الحدود وكيانات إنفاذ القانون. علاوة على ذلك، أصبح انتشار التهديدات السيبرانية البحرية مصدر قلق متزايد في السنوات الأخيرة. مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة في المجال البحري، تصبح السفن ومرافق الموانئ أهدافًا محتملة للهجمات السيبرانية، والتي يمكن أن تعطل العمليات، وتعرض البيانات الحساسة للخطر، وتعرض أنظمة الملاحة للخطر. تتطلب معالجة هذه التهديدات الأمنية البحرية العابرة للحدود المتعددة الأوجه جهودًا

تعاونية بين الدول والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة في الصناعة البحرية، مع التركيز على مشاركة المعلومات وبناء القدرات وتدابير إنفاذ القانون الفعالة.[1]

عموما، إن فهم تصنيف التهديدات الأمنية البحرية العابرة للحدود أمر بالغ الأهمية في مواجهة التحديات المعقدة التي نواجهها في عالم اليوم المعولم. من خلال تصنيف هذه التهديدات إلى أنواع متميزة، مثل القرصنة والإرهاب والتهريب والمخاطر البيئية، يمكن لواضعي السياسات والوكالات الأمنية تطوير استراتيجيات هادفة للتخفيف من هذه المخاطر ومكافحتها. تسلط الأمثلة المقدمة الضوء على الطبيعة المتنوعة لهذه التهديدات، بدءًا من القرصنة في خليج غينيا إلى الكوارث البيئية التي تسببها الانسكابات النفطية من خلال تعزيز التعاون وتبادل المعلومات الاستخبارية وأطر الأمن البحري الشاملة، يمكن للدول حماية مياهها بشكل فعال وضمان سلامة واستقرار التجارة البحرية العالمية. من الضروري أن تستمر الحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة في تحديد الأولويات والاستثمار في الجهود المبذولة لمكافحة تهديدات الأمن البحري عبر الوطنية لحماية رفاهية وازدهار الدول والمجتمعات في جميع أنحاء العالم.

[1] Peppetti, J.D, "Building the global maritime security network: a multinational legal structure to combat transnational threats." Naval Law Review, Vol. 55(2008).

المبحث الثاني: تنامي التهديدات اللاتماثلية بين التفسيرات الوضعية وما بعد الوضعية

إن التغيرات التي أفرزها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، قد أدت بخروج الدراسات الأمنية من بوتقة الدولة إلى فواعل جديدة أصبحت تؤثر في مفهوم الأمن، هذا التحول دفع نحو تغير مركز ثقل الأمن من وحدة الدولة كمرجعية أساسية للتحليل، وحدات جديدة باتت تؤثر في مفهوم الأمن، نتيجة لبروز تهديدات جديدة تحركها فواعل من غير الدولة، وقد صاحب هذا التحول تغيرا في طبيعة القضايا محل التحليل، حيث لم يعد يقتصر النقاش حول القضايا العسكرية فحسب بل تعداه ليشمل قضايا القضايا السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية) كما أُعْطِي مفهوم شاسع المدى للأمن ليشمل البعد الإقليمي والدولي، وهو ما اقتضى إعادة النظر في التقاليد النظرية السائدة والمستندة في تحليلاتها للدولة، وبرزت الحاجة إلى أطر نظرية جديدة تستوعب فهم هذه التهديدات.

و عليه سوف نحاول في هذا المبحث مناقشة أهم المقاربات النظرية للأمن و التي حاولت تفسير التهديدات الجديدة للأمن، وذلك بغرض رصد الفهوم التي تقدمها لنا نظريات العلاقات الدولية إزاء التهديدات الامتماثلة، بدءا من التقليد البحثي المهيمن ثم المقاربات البديلة الى تحليل الاقتصاد السياسي للتهديدات المتماثلة، وصولا الي بلورة فهم شامل من خلال تصور متكامل يجمع بين الفهم الذي تقدمه كل من المقاربات التقليدية التي دأب عليها التقليد البحثي والمقاربات الحديثة وذلك بهدف إبراز التحولات المواكبة لتحول طبيعة التهديدات، وأيضا من منطلق أن نظريات العلاقات الدولية توفر أطرًا لفهم وتحليل الديناميكيات المعقدة للسياسة العالمية، ولاستكشاف هذه النظريات، من المهم التمييز بين المناهج العقلانية السائدة والمناهج التأملية البديلة.

المطلب الأول: مقاربات التقليد البحثي المهيمن (النيوواقعية - النيوليبيرالية)

من المسلم في الذهنيات الأكاديمية هيمنة التيارين النيوواقعي والنيوليبيرالي ضمن المقاربات المنتمية للنمط العقلاني، على تفسير القضايا المطروحة في إطار تقدم متجدد ومستدرك لقصور المنبع الكلاسيكي لكلا التيارين (الواقعي والليبرالي) نظرا للإسهامات التفسيرية لكليهما، وهو ما جعل اللجوء لمثل هذه المقاربات بمثابة تقليد واجب المرور به خلال المسار البحثي، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب وضع قضية التهديدات اللاتماثلية تحت منظار كل من التيارين.

الفرع الأول: النظرية النيوواقعية

التساؤل المطروح هنا كيف سيتم معالجة قضية في ظل عالم العولمة الذي تراجع فيه العنف بين الدول لصالح العنف داخل الدولة الواحدة، ومن الفاعل الدولاتي لفواعل أخرى غير دولاتية؟

إن ارتباط الواقعية بمتغير القوة والتزامها به باعتباره القضية الأساسية للنظرية لم يكن عائقا أمام الاستجابة للمتغيرات المعرفية والبرادايمات الفكرية ومستجدات الواقع الدولي.[1]

لقد تجاوزت الواقعية الجديدة منطلق الطبيعة البشرية الذي استندت إليه الكلاسيكية إلى النظام الدولي كإطار تحليلي،أي كمستوى جديد للتحليل باعتباره فاعل جديد و مستقل، سِمته هي المتحكم في سلوكيات الدول على اعتبار الفوضى هي المنتج للبيئة الصراعية، ويقول كنيث وولتز **Knnneth Waltz (1924-2013)** بهذا الصدد أن الفوضى من المكونات الأساسية للنظام العالمي وأن الحروب تندلع نتيجة لها[2]، ورغم معارضته للتقليصية[3] **Réductionnisme** المستندة في تحليلاتها على مستوى الوحدات (المستوى الثاني للتحليل) إلا أنه يؤكد على خصائص وسلوكات هذه الوحدات كتصنيف الأنظمة (إسلامي، ديمقراطي ...) للتّمكن من تفسير العلاقات الدولية.

وهكذا فإن **وولتز** صاحب منظور منظومي مرتكز على منطلق أن المنظومة الدولية تحدد في مجملها شكل وتصرفات وحداتها فهي بنية تفرض نفسها على وحداتها أي رؤية علوية للوضع.

من البديهي أن بروز أي صراع جديد يحدّد إطارا جديدا لأسباب هذا الصراع وفي حال الأخذ بهذا التوجه للتحليل فمن الأرجح اللجوء للبنية والتي تقوم على ثلاث ركائز:

1-مبدأ التسوية: (الهرمية على المستوى الداخلي–الفوضى على المستوى الدولي) أين يستشف تبني **وولتز** وبشكل مباشر لمفاهيم الإقتصاد الميكروي **Micro-économique**، وذلك من خلال تشابه مفاهيم هذا المجال فيما يتعلق بالإنسان الاقتصادي **Homo Economicus** (عقلانية الإنسان المنتج والمستهلك مع البحث عن المصلحة الخاصة ومصلحة السوق، وذلك عبر تفاعل تلقائي بين مختلف

---

[1] محمد عقيل وصفي، "التحولات المعرفية للواقعية والليبيرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية 1 (2005): ص. 106.

[2] مارتن غريفيتش وتيري اوكالاهان، مرجع سابق، ص. 454.

[3] يرى أصحاب التوجه التقليصي أن المنظومة الدولية تنحصر في مجموع الدول، قراراتها وأفعالها المتبادلة وهو ما يجعل مستوى التحليل يندرج ضمن المستوى الثاني (الدول).

الفواعل الإقتصادية)، مع نظيرتها في الجانب السياسي فيما يتعلق بمفهوم المساعدة الذاتية **self-help** (لا يستطيع الإنسان الإعتماد إلا على ذاته، مع الأخذ في المقدمة بفكرة البقاء).

2-خصائص الوحدات: والتي تكون عبارة عن إشتقاق لاستخدام البنية، على اعتبار أنها –أي الدول- منتمية لمفهوم المساعدة الذاتية (اللهم النفسي)، وبالتالي فإن كل وحدة هي مرآة لما هو سائد في المنظومة التي تنتمي إليها هذه الأخيرة.

3-توزيع الموارد حسب الأقطاب داخل المنظومة: أين نجد وولتز يميز أحادية القطبية على اعتبار أن ما يدور بداخلها حاسم بالنسبة لها عن المنظومة الثنائية أو متعددة الأقطاب.

من هذا المنطلق يمكن القول أن الحرب الناشئة ما هي إلا مجرد ظاهرة عادية يمكن إرجاعها وببساطة لمبدأ اللهم نفسي **self-help**، وذلك سواء تعلق الأمر بالدول وهو ما تماشت عليه الأعراف في التفسيرات أو بالإفراد (الإنسان) فكما سبقت الإشارة أنه ووفقا لهذا المبدأ هذا الإنسان يجد نفسه أمام غريزة البقاء والتي قد تكون مهددة في ظل أوضاع معينة أو السعي وراء تحقيق مصالحه والتي تكون ذاته هي الأحق بهذه المسؤولية. كما أن الإستقلال للسياسة الدولية لم يمنع وجود ترابط تم وصله عبر جسر المأزق الأمني والذي كان انعكاسا لاستحالة وجود إستقلال تام أسفر عن عبور اللاأمن، من باب آخر فكرة توازن القوى، والذي يكون عبر البقاء –الوحدة أو الدولة- في حال الفوضى أو البقاء الإرادي في إطار المنظومة، وهو ما قد يكون مسار آلي (ينشأ آليا) دون ضرورة تَبْيِيت نيّة لتحقيقه والذي قد يكون نتيجة لوسيلتين دافعتين إما داخلية (ما يحدث من حراك داخل الوحدات) أو خارجية.

كذلك نجد من بين التجديديين للتيار الواقعي **ايقون بار**، والذي رأى بأن حصر التفسيرات المستندة للقوة أمر قاصر في عصر الإعتماد المتبادل بين الدول، وفي ظل بروز موجة من التهديدات كالتي يُنْشئها ويحركها الإقتصاد (عوز إقتصادي أو البحث عن امتيازات إقتصادية أو رفع وتحسين المستوى الإقتصادي) أو البيئة ...، وكلها ذات أخطار موازية لخطر القوة العسكرية وهو ما صاحب تيار المحاولات في توسيع مفهوم الأمن في حد ذاته لينتقل بذلك من المفهوم الكلاسيكي الضيق لمفهوم أشمل بعيد عن مركزية الدولة والقوة والعامل العسكري، فالأمن لم يعد مرتبط بالأمن العسكري فقط بل بكل خطر يهدد هذا الأمن وهو ما أكد عليه كل من داندوني- **Dandeuny** و ستيفن والت- **Stephen Walt**.

تأتي دراسة الواقعيون المعاصرين للعلاقات الدولية خلال المرحلة الثالثة في إطار يتجاوز الطرح البنيوي أين أولى الاهتمام بالقضايا ذات الأهمية للنظام الدولي المعاصر، حيث رأت **هودسن** أن

المسألة الأمنية لم تعد ترتبط فقط بالدولة التي كانت تسعى وراء تعظيم قوتها لمواجهة نظيراتها من الدول، نفس الشيء بالنسبة للتركيب البنيوي للمسألة الأمنية في النظام الدولي حيث لم يعد يتعلق بالدول وحدها، حيث أشارت **"هودسن"** إلى ما فعلته الولايات المتحدة تجاه تجنيد الجماعات المناهضة لتنظيم القاعدة في كل من أفغانستان والعراق، وهنا نجد أن التجديديين قد أكدوا على كون القوة هي في الواقع وسيلة لا غاية، وهي تسمو على المعايير الأخلاقية، وهي تتبلور من التفاعلات الدولية، فالسعي للحصول على الأمن هو الهدف لا القوة بحد ذاتها كما يدعي التقليديون، وتم الإقرار بكل من البيئة الإقليمية و البيئة الدولية المتغيرة كوحدات تحليلية جديدة.[1]

إن التطورات التي شهدها حقل العلاقات الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة، دفعت بالواقعية التقليدية و البنيوية للأخذ بالتقنيات السلوكية وذلك عبر الأخذ بالجوانب الكمية ونظرية الخيار العقلاني والإقرار بفواعل جديدة (لكنهم غير مركزيين) في العلاقات الدولية، وبهذا تم نقل قواعدها المنهجية من الطبيعة البشرية نحو السياسة الدولية أين لا وجود لهرمية السلطة في مرحلتها الثالثة التجديدية، وعليه اعترفت الواقعية الجديدة بدور المؤسسات الدولية كضابط للفوضى الدولية في حدها الأدنى في ظل غياب سلطة مركزية، أين تسعى الدولة لإحراز مكاسب نسبية من زاوية سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية (فالدولة أصبحت مشغولة بأمنها القومي لا تعظيم قوتها من أجل القوة) التي يعتقد أنها مشروعة، وكل ذلك يتم ضمن نظام دولي بنيوي متفاعل والذي يعتبر وحدة أساسية للتحليل.[2]

على غرار ما تم ذكره، يمكن وضع تلخيص وتفسير لمثل هذه التهديدات اللاتماثلية من منطلق الفوضى والتي تؤسس بناء عن غياب التسلسلية وعدم توافر سلطة عليا ضابطة، أين نكون أمام مقدرة كل فاعل على الرفض والإعتراض والسعي على تحقيق خياراته بنفسه (وفق منطق المساعدة الذاتية) خاصة في ظل دولة عاجزة (وهي السمة المميزة لدول القارة الإفريقية عموما)، أين يجد الفرد نفسه – كما سبقت الإشارة – أمام تهديد يستهدف بقاءه وأمنه مقابل إدراكه بعجز الدولة عن حمايته وهو ما يسوقه إلى اعتناق أحد صور النجاة حسب تصوره، والتي قد تأخذ شكل الخروج من هذا الكيان العاجز بحثا عن طموحاته أو السعي لبناء تنظيم قد يأخذ شكل بناء مجموعاتي قد يكوّن جماعة إثنية أو جماعة أو تنظيم إرهابي ...

---

[1] وصفي محمد عقيل، مرجع سابق، ص ص. 106-107.

[2] المرجع نفسه، ص. 107.

الفرع الثاني: النظرية النيوليبرالية:

برزت النيوليبرالية مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث تعتبر دراسات الإندماج الوظيفي والإندماج الإقليمي كأرضيات لهذه النظرية، ويفترض أصحابها أن السلم والتقدم يتحقق ببناء شراكة متعددة بين الدول من خلال التنازل عن جزء من سيادتها لخلق مجموعة مندمجة لترقية النمو الإقتصادي والإستجابة للمشاكل الإقليمية. ويعتبر كل من جوزيف ناي **Josreph Nye** وروبرت كيوهان **Robert Keohane** مؤسسا النيوليبرالية التي تشكل معها مفهومي ما وراء الوطنية والإعتماد المتبادل، فترى النيوليبرالية أنه إلى جانب الدول تدخل المنظمات العالمية والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية في تشكيل العلاقات الدولية، بالنسبة لليبرالية فإنه من خلال المنظمات والإتفاقيات التجارية الدولية يمكن للدول تحقيق رادع إضافي قوي من خلال التلويح بالعقوبات التجارية في وجه الممارسات غير المشروعة.

قبل الخوض في تفرعات الليبرالية، يمكن حصر أهم المبادئ والإفتراضات التي يركز عليها هذا التيار في مايلي:

- يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات، تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات.
- بإتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول، يمكن تقليص حدة النزاعات بينها.
- نشر القيم الديمقراطية وتقليص العامل العسكري، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي.
- نشر القيم الليبرالية وحرية التجارة، وذلك بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومي، هذا التداخل الذي سيؤدي إلى ارتباط المصالح الإقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي.

وللفكر الليبرالي ثلاث تيارات رئيسية وهي:

- السلام الديمقراطي: الذي تتخذ منه الليبرالية الجمهورية فرضية أساسية لها (ايمانويل كانط **Emannuel Kant**).

- الإعتماد المتبادل: الذي تؤكد عليه الليبرالية التجارية وتعتبره مهما لتحقيق السلم الدولي (آدم سميث **Adam Smith**).
- الليبرالية المؤسساتية: والتي ترى بأن إنشاء وتعزيز دور المؤسسات المالية والإقتصادية الدولية هو الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي.

على غرار ما تم ذكره، يمكن تفسير التهديدات اللاتماثلية وفق المنظور الليبرالي عبر تبني أهم تفرعاته في العلاقات الدولية:

1. **الليبرالية التدويلية:**

وتعتمد على عاملين أساسين القيمي(السلام الديمقرطي) والمصلحي(الإعتماد المتبادل). إن تدويل النموذج الليبرالي في السياسة والإقتصاد يساهم في إنتشار أنظمة الحكم الديمقراطي وحكم الشعب، وبالإعتماد على إفتراضات نظرية السلام الديمقراطي التي تقضي بأن الأنظمة الديمقراطية لا تلجأ إلى الحرب ضد بعضها البعض، أي أنها لا تتعارض فيها بينها؛ لأن إنتشار القيم الديمقراطية والليبرالية يساهم في إنهاء التوترات بين الدول وانتشار النزعة التعاونية بحيث يتم تسوية الخلافات بطرق ودية فضلا عن أن الأنظمة التي تراقب الشعوب دوريا عبر الإنتخابات لن يكون لديها هامش مناورة يسمح لها بالدخول في مغامرات عسكرية. بالتالي غياب الديمقراطية في الدول يؤدي إلى غياب الإستقرار والرضا الشعبي مما يعزز ظهور بيئة حاضنة للجماعات الإرهابية والتهريب وغيرها من التهديدات.

كما يسند هذا المنطلق التدويلي النيوليبرالي إفتراض الإعتماد المتبادل: حيث أن الدول لدى دخولها في شبكة معقدة من العلاقات التجارية والإقتصادية تسعى للحفاظ على وتيرة معينة للنمو، بالتالي تحقق الرضا الشعبي الذي يرتبط تعاضديا مع الحفاظ على تلك الشبكة واستمرارها، بالتالي فإن الدول المنضوية في هذه الشبكات التفاعلية الإقتصادية والتجارية ستنأى بنفسها بعيدا عن اللجوء إلى العنف لتسوية خلافاتها. وفي المقابل يؤدي غياب شبكة العلاقات التجارية والإقتصادية في البنية التحتية (المواصلات، الإتصالات...) وكذا غياب التنسيق في مختلف المجالات والقطاعات لعدم وجود الحاجة إليه، والسبب الرئيسي هو غياب النمو الإقتصادي في هذه الدول بوتيرة يمكن معها توسيع النشاطات الإقتصادية والبحث عن أسواق وبالتالي البحث عن شراكات إقتصادية وتجارية،

تضطر معها الدول إلى تمديد هذه الشراكات إلى الجانب السياسي والأمني، من خلال التنسيق عالي المستوى الذي يكفل بدوره إلى صيانة المكتسبات الإقتصادية.

2. **المؤسساتية:**

لا تنفي المقاربة الليبرالية حقيقة أن النظام الدولي أو المستوى النظمي يتسم بالأناركية، ولكنها تختلف مع الواقعية في مسألة أن هذه الأناركية ليست حتمية، بل يمكن التخفيف من حدتها من خلال إرساء أو إنشاء مؤسسات دولية فوق قومية تخلق مستوى جديد من الحوكمة، كما أن الدول تعمد إلى تفويض بعض من صلاحياتها إتباعا وتدريجيا نظرا لحاجتها الماسة إلى التعاون مع بعضها البعض، ونظرا لطبيعة المشكلات التي تواجه الدول في العصر الحالي وهي مشكلات وتحديات لايمكن لأي دولة منفردة التعامل معها. فالنيوليبرالية المؤسساتية تسلم بأن المكاسب التي ستجنيها الدول من خلال التعاون مع بعضها البعض على المدى الطويل أكثر بكثير مما ستجنيه من خلال السلوكيات المنفردة (نظرية المكاسب المطلقة).

وتندرج في الإطار ذاته أيضا نظرية الأنساق والوظيفية التي تقر بأهمية التعاون بين الدول لتحقيق المصالح المشتركة، وبأن هذا التعاون إن تم تحقيقه في إحدى المجالات سيجر الدول الشريكة للتنسيق والتعاون في مجالات ذات صلة وثيقة بالقطاع الأول. ما يخلق في النهاية شبكة معقدة من الإتفاقيات والمعاهدات والإلتزامات المتبادلة التي تعمل على ترسيخ التعاون ونبذ العنف، ولعل أهم إضافة بالنسبة لليبرالية النيومؤسساتية هي إفتراضها بأن وجود المؤسسات الدولية يجعلها محكمة إليها في الخلافات التي قد تنشأ بين الدول العضو، تبعا لإلتزاماتها التعاقدية ما يمنع من تطور الخلافات البينية إلى حروب، فضلا عن أن ذلك يكرس النزعة التضامنية بينها، فمعاناة دولة عضو من مشكلات داخلية يضطر الأعضاء الآخرين إلى التجند ماديا وبشريا لمساعدتها على ضبط مشكلاتها خوفا من انتشارها وتأثيرها على الإستقرار الإقليمي والعالمي.

المطلب الثاني: المقاربات البديلة (البنيائية والتفكيكية)

لقد فتح الإخفاق الذي مسّ نظريات التيار الوضعي إثر عجزها عن التنبؤ بنهاية الحرب الباردة ووضع ملابسات الأحداث ضمن إطار تفسيري المجال أمام المقترب البنائي والتفكيكي، والذي أرسى دعائمه مع تمكنه من التوصل لتفسير نهاية الحرب الباردة خاصة فيما ارتبط بالثورة التي طالت

السياسة الخارجية السوفياتية عبر الأفكار الجديدة التي اعتنقها غورباتشوف على غرار فكرة الأمن المشترك.

لقد قابل هذا القصور المنهجي للمقاربات الوضعية في عالم ما بعد الحرب الباردة جملة من التحولات تزامنت مع صعود قضايا جديدة - خاصة تلك المرتبطة بالجانب الهوياتي وتزايد دور العامل الثقافي أو القيمي – على أجندة السياسة العالمية.

الفرع الأول: البنائية

كانت البدايات الأولى للنظرية مع أعمال **جيامباتيستا، كراتو شفيل Kratochwill** و **اونوف Onuf** أواخر **1989**، وصولا إلى رائدها ألكسندر واندت **Alexander Wendt** ومقاله لسنة **1992** تحت عنوان **"الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة Anarchy is what the states make of it"**.

يرى **واندت** أن وضع الفوضى ليس معطى طبيعي على شاكلة الرؤية الواقعية، بل هو ما تفعله الدول بنفسها أي أنه إنعكاس للثقافة الشائعة في الأوساط الدولية، ويُصَنِّف النظرية البنائية في العلاقات الدولية على أنها علاج لمشكلة المنظور الإختزالي المرتكز على سلوك الفاعلين ونمط اتخاذ القرار، دون وضع إطار دراسي بنيوي أفسح، وهو ما تذهب إليه النظريات الأخرى.

عموما تستند النظرية البنائية على المبادئ الآتية:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل، ورغم إتفاق البنائية مع الواقعية في كون الدولة هي الوحدة الأساسية في بنية النظام الدولي، إلا أنها تتجاوز الرؤية المادية لنظرة إجتماعية تجعل من النظام الدولي محصلة للتفاعلات الإجتماعية المتواصلة لوحداته والتي تقود في الغالب لسلوكات غير مستقرة. وعليه فأنماط السلوك الدولية هي توزيعات إجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الإجتماعية داخل الدولة، ما يجعل فهم السياسة الدولية يُدْرك بصورة ذاتية.
- يقوم التصور الاجتماعي للبنائية عبر ربط البنى والفاعلين وإدراكهم للواقع في قالب جدلي متعدد الإتجاهات، وتتشكل البنية الإجتماعية من مصادر مادية تتشكل عبر تأويلات الفاعلين، والتي تنعكس على ممارساتهم وممارسات الفاعلين والمعارف المشتركة.

- إن الأطر الجديدة التي سعت البنائية لإدراجها، تجسدت في فكرة التكوين المتبادل بين الفاعل والبنية (النظر لسلوكات الفاعلين استنادا لسلوكات النظام الدولي، ونتيجة لممارسات الفاعلين يتشكل هذا النظام)، كما أن السلوك الذي يتخذه الفاعل إزاء أي ظاهرة دولية هو انعكاس لكيفية إدراكه لها، وبصفة آلية تم من خلال هذا وضع معايير كمحددات تكوّن هوية الفواعل ومصالحهم.

- إن تفسير القوة في الإطار الاجتماعي يجعله تفسيرا واسعا، يضم الإدراك متجاوزا الحيز المادي سواء من قبل الدولة المالكة للقوة أو من قبل باقي الدول الأخرى، وبالتالي تجاوز منعطف التهديد بالقوة العسكرية وربطه – أي التهديد – بالأفكار المسبقة والفهم الجماعي للطرف مصدر التهديد.

- ذاتية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، فمن أجل إدراك الحالة الأمنية فلا بد من الرجوع للتكوينات والتفاعلات الإجتماعية للفواعل[1] والتركيز على أهمية الأفكار والقيم والمعايير.

- تتشكل هويات ومصالح[2] الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية، أي أن هذه الهويات والمصالح من صنعنا وليست معطيات مسبقة، وهي نقطة التفوق – أي متغير الهوية **Identity** - المحسوبة لصالح البنائية والتي مكّنتها من تفسير النزاعات الجديدة خاصة منها الداخلية، إذ أن أغلب هذه النزاعات يضبطها ويغذيها عنصر الهوية والذي يحدد إضافة لثلاثية الأفكار والإدراك والمعايير طريقة تشكل مصالح الفواعل وتوجههم السلوكي سواء كان تنافسيا أو تعاونيا، وهو ما يجعل الهوية الجماعية ناشئة عبر التفاعل على عكس الهوية الدولية ذات النطاق الضيق والناشئة في إطار قبل تفاعلي.

على غرار ما تم ذكره، يمكن القول أن هذه التهديدات ما هي إلا سلوكات مترتبة عن تأويلات ومدركات وقراءات للوضع من قبل الفاعلين، والتي كانت بمثابة إملاءات فرضتها جملة من المعطيات سواء تعلق الأمر بثقافة هذا الفاعل وهويته أو الخطاب السائد والذي بدوره تم تكييفه وفق منظور إدراكي ذاتي لهذا الفاعل، فشعور هذا الأخير – الفاعل وهنا نتكلم عن الفرد - باللاأمن أو الإحتياج أو بأي تهديد للحق الفطري والمركزي "**البقاء Survival**" هو الدافع وراء إعتناق توجه سلوكي (الإرهاب

---

[1] وهي ما يعبر عنه بـ **التذاتانية Inter-Subjectivity** الأمنية.

[2] حسب **واندت** الهويات والمصالح هي أشياء قمنا بإيجادها، وبعد إيجادها يصعب إعادة إيجادها كون جميعنا عمل على إضفاء الصفة الذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم.

والجريمة المنظمة وهي سلوكات منبثقة عن ثقافة العنف، الهجرة غير الشرعية الناتجة عن تنامي صورة طاردة للبلد الأصل في ذهن الفرد حسب مدركاته...).

ومن جهة أخرى، وانطلاقا من المفترض البنائي حول حالة الفوضى والتي هي من صنيع الدول لا معطى مسبق، نجد أن المنظومة الإقليمية في منطقة المتوسط ليست في حالة فوضى حتمية، بل هي نتاج التفاعل السلبي بين الكيانات المشكلة لها نُظُميا (المستوى النظمي أي الدول) ومجتمعيا (الإثنيات)، وكما سبق ذكره حول كون الهوية محددا أساسيا لتشكيل المصالح، فإنه بذلك يمكن فهم الإخفاقات المجتمعية والإقليمية في المنطقة كالتالي:

- ❖ مجتمعيا: فشل الدول في تشكيل هوية وطنية موحدة، ساقها للتمسك بإستقطابها الإثني، والذي في ظل شح الموارد إحْتدَّ وصولا في حالات للتصادم المسلح بين المجموعات المختلفة داخل الدولة الواحدة.
- ❖ إقليميا: فالدول المحورية في المنطقة المحيطة بالمتوسط لاسيما الجزائر و ليبيا ومصر خلال صياغة مصالحها، كان وفق محدد العروبة كمحدد أساسي مع إغفال إلى حد ما الإنتماء الإفريقي، ما حال دون الإلتفات إلى مشاكل الجوار القريب، في مقابل الاهتمام بمشاكل بعيدة المدى الجغرافي ولا تتأثر بها بشكل مباشر، ورغم دور بعض هذه الدول على غرار ليبيا في لعب دور مغذي للتأزم سواء اثر مواجهات مباشرة كما حدث مع التشاد حول شريط أوزو، أو تبعات التدريب للجماعات الإثنية زمن نظام القذافي (حسب ما تبادلته المصادر الإعلامية) أو ما انجر عن تدهور الوضع الأمني الليبي إثر سقوط النظام وفتح المجال أمام انتشار الأسلحة وتنقل الجماعات والتنظيمات الإرهابية.

وبهذا فبقدر تعقيد التركيبة الإفريقية عموما، ومنطقة المتوسط خصوصا يكون تعقيد التهديدات والإشكاليات الأمنية وصعوبة حصرها سيما من الناحية الجغرافية وهو ما يسُوق آليا لطرح إشكالية الحل.

الفرع الثاني: التفكيكية

من أجل وضع صورة تبسيطية للنهج التفكيكي يمكن إجماله في فكرة **"لا وجود لمعنى ثابت"**. إرتبط مصطلح ومفهوم **التفكيك** Deconstruction بالفيلسوف الفرنسي **جاك دريدا**، والذي ربطه بتحليل البنيات المتراصة المكونة للعنصر المقُولاتي **Discurssif**، أي المقُولاتية الفلسفية التي نفكر بها

والتي تمر عبر اللغة و الثقافة وكل محدد انتماء لتاريخ الفلسفة، أي أن التفكيك هنا ليس بمعنى فك الإرتباط (**Dissociation** المفهوم **الفرويدي** نسبة لفرويد) أو الهدم (**Destruction** المفهوم الهايدغري نسبة لهايدغر) وذلك حسب ما جاء في إجابة **جاك دريدا** حول معنى التفكيك في الحوار الذي نشرته جريدة لو موند **Le monde** الفرنسية بتاريخ **2004/10/12**.[1]

التهديدات اللاتماثلية تطرح في الواقع إشكال مفاهيمي استراتيجي، ومن أجل توضيح هذا المفهوم لابد من الرجوع لأصل المصطلح (اللاتماثلية – لامتماثل) والمرتبطة بمصطلح التهديد، حيث نجد على سبيل المثال أحد الدراسات ربطت هذه المصطلحات في عمومها بالحرب وليس فقط بالتهديدات، ويمكن أن يكون له مدلول سياسي لكن ذو مدلول ضيق بالنسبة للمحللين والقادة، إذ خلصت هذه الدراسة لحقيقة كون "**الحرب اللاتماثلية- Asymmetric Warfare**" و "**التهديدات اللاتماثلية – Asymmetric Threats**" هي مصطلحات عديمة الشكل ومتغيرة المفاهيم، ومحاولات إستخدامها لفهم وتحليل الأوضاع الأمنية هو بمثابة الإمساك بالرمل في البرميل، الذي يتخذ شكل مسكة قبضة اليد في كل مرة.[2]

إن تفكيك هذه المصطلحات يفرز نقاشا يرتكز على مبررات أو حجج عديدة، والمرتبطة باستخدامها لفهم وتقييم التهديدات، من بينها:[3]

- عبارة "لا متماثل **Asymmetric** " و " اللاتماثل **Asymmetry** " متعددة المعاني - في اللغة الانجليزية-، أي إستخدامنا لهذه العبارات قد لا يكون بالمعنى ذاته مع الجمهور المتلقين. بناءا على ذلك، فإنه من الممكن أن لا يتم إستخدام هذه المصطلحات في الوثائق الرسمية بالشكل الصحيح، وفقا لأي من تلك المعاني، أو لكون امتلاك المسؤولين لفُهُوم مختلفة لها، وفي الحالتين يمكن الوقوع ببساطة في الإرتباك (سواء من قبل القادة أو الشعب).
- عدم ترجمة هذه العبارات والمفاهيم ذات الصلة بالشكل السليم للغات المنافسة العسكرية المفترضة، وعليه قد يتم بدل التوضيح تضليل الجمهور الأجنبي، وبصورة موازية يمكن أن نقع في ذات التشتت الفكري، وهو ما يتم إدراكه جيدا عبر استحضار مثال مشكل "مرآة التصوير **Mirror-imaging**" في كل عمليات تحليل الحكومات والثقافات الأجنبية.

---

[1] هشام ميلودي، مترجما، "ثلاثة نصوص جديدة لجاك دريدا"، الكلمة 45 (2004): ص. 97.

[2] Stephen Blank, "RETHINKING ASYMMETRIC THREATS ", Availlable at : 22/03/2022. <http://www.carlisle.army.mil/ssi/>.

[3] Ibid.

- يمكن أن يتم استخدام المصطلح ببساطة لتتضمن كل اختلاف قائم بين جيشين إنطلاقا من المستوى التكتيكي إلى المستوى الاستراتيجي، وبالتالي يتم افتقاد المغزى الدلالي المفيد لتحليل خصوصية التهديدات والإستراتيجيات، وهو ما يحدث ببساطة عندما يتم استخدامها بمفهوم "إستغلال ما تستطيع القيام به أفضل من عدوك "، إذ لا يوجد تطابق بين جيشين سواء من ناحية العمل، المهام، التركيبة، التقنية، الإستراتيجية، العقيدة و الأهداف والعلاقات البينية القائمة زمن الحرب هي في الأصل لا تماثلية لحد ما، وكنتيجة لذلك يقول بعض القادة اليوم أن التهديد اللاتماثلي– **Asemmetric Threat** يجب أن يستند لدرجة من اللاتماثل **Asemmetry**. مع أن المعنى العام لهذه العبارة واضح إلا أن استخدام المصطلح بهذه الطريقة يثير نوعا من البلبلة، فالإستعمال يطرح نوعا من التعتيم بدل توضيح ما هو أهمن فإدراج العدو كلاتماثلي يقودنا بعيدا عن المهم وهو الجزء الأصعب والمرتبط بتحديد المعنى، فالمخاطر متوقفة عما يعنيه اللاتماثل بالنسبة لنا.

يذهب العديد من المهتمين بقضايا الدفاع الأمريكية إلى إجمال كافة النزاعات تقريبا على أنها لاتماثلية، بطبيعة الحال هذا التصنيف هو الآخر تم وفق رؤية قوات ومصالح معينة لا من زاوية الرؤية الواسعة للظاهرة (التهديدات اللاتماثلية)، وهو ما يترتب عليه بروز مغالطة معرفية كون المفهوم المرتبط بجزئية التهديد تم تضمينه في التعريف الكلي (بكون النزاعات في عمومها لا تماثلية).

من زاوية أخرى، لو رجعنا للتهديدات المطلقة المطروحة زمن الحرب الباردة، لوجدناها تهديدات معروفة المصدر فاعلها هو الدولة، أما الآن فالتهديدات لا يمكن احتواؤها كون التهديد ليس من الفاعل الدولاتي، وحتى لو سلمنا بكون الفاعل ذلك الكيان الدولي الذي تَمَّت معاملته كدولة مارقة (مصدر التهديد وفق منظور الولايات المتحدة)، وهو ما يجعل جهود الإنفاق اللغوي (دون الحديث عن الإنفاق العسكري) دون جدوى.[1]

كما يرى **دريدا** أن الجهود المبذولة من أجل تحديد وتعريف مصطلحات محل النقاش في زمن بروز تهديدات ليست من طرف دولة وهي المصطلحات المندرجة تحت إشكالية المفهوم اللاتماثلي للتهديدات من حرب، إرهاب، دول مارقة ...، في واقع الأمر هي **"عقلنة"** موجهة لإنكار الأزمة الحقيقة، والخوف المطلق والرعب أمام هذه التهديدات، وذلك لعجز الدولة في التحكم فيها ومراقبتها[2]، كما لا

[1] هشام ميلودي، مترجما، "ثلاثة نصوص جديدة لجاك دريدا"، مرجع سابق.

2 المرجع نفسه.

يمكن إغفال أن مثل هذه المصطلحات تم الحفاظ على غموضها وتعتيمها وبكون اللغة حسب **دريدا** إنطباعية تبقى طيعة في يد وسائل الإعلام و تفسيرات اللغة الرسمية، والنتيجة المترتبة عن ذلك هي التشويش والتشتيت الفكري وإبعاده عن البحث عن الإستراتجيات الملائمة للعلاج.[1]

وبالتالي فإن فعدم وضع مفاهيم دقيقة وموحدة للمصطلحات هو من أجل إبقاءها خاضعة لتأويلات وإيحاءات الخطابات السلطوية المسيطرة والتعامل مع هذه الظواهر عبر تكييفها وفقا للرؤية المصلحية لكل طرف.

المطلب الثالث: الإقتصاد السياسي للتهديات اللاتماثلية في المتوسط

لطالما تفاوتت التفسيرات للأزمات الدولية بين البحث في النزعة التبريرية لـ **"المظالم"** التي تغذي الأحقاد أو الوقوف على دوافع **"الجشع"** الإنساني المتأصل ونهاياتها التصادمية، وحسب زارتمان والذي حاول من خلال تصوره هذا فحص أسباب اللجوء إلى العنف المسلح بين المجموعات المتخاصمة، إن كان سوسيولوجيا أم اقتصاديا، وبتعبير آخر إن كان الأمر يتعلق بمظالم تغذي حالة السخط، وتولد الإحتقان وبالتالي تساهم في تفجر أعمال العنف؛ أم أن النهج العدائي يبطن مصالح مادية بحتة، بحكم أن الضغط المتزايد على الموارد المستنزفة، النادرة أو الآفلة، يقود إلى سيادة جو من اللايقين والإحتكاك السلبي بين المتخاصمين،[2] وبالتالي التصادم في مرحلة من المراحل، رغم صعوبة ترجيح أي من العاملين.

الفرع الأول: تكاليف عقد الصفقات: المدخل العقلاني لتنامي دور القبيلة:

جنبا إلى جنب مع المقاربات الماركسية، فإن الليبرالية تستمد من المعطى الاقتصادي جزء معتبرا من افتراضاتها الصلبة، بل إنه يمكن للباحث أن يستقي من بنائها التصوري هذا بعضا من أفضل التفسيرات للحرب والسلم، وهي تفسيرات تندرج ضمن الإقتصاد السياسي للحروب، الذي يهتم بالمتغيرات العقلانية ذات الطابع الإقتصادي في استشفاف ديناميكية التصعيد والتهدئة للأزمات والنزاعات الدولية، وتعتبر نظرية تكاليف عقد الصفقات إحدى الأدوات المساعدة تلقف عناصر هذه الديناميكية. وبحسبها فإن مجمل التفاعلات المواطنية هي في النهاية عبارة عن صفقات، فالمواطن يدفع

---

[1] صفاء فتحي، مترجما "جاك دريدا يفكك حدث 11 شتمبر" مجلة رباط الكتب (2012)، على الرابط:
< http://ribatalkoutoub.com/?p=897>

[2] Cynthia Arnson & William Zartman, Rethinking the Economics of War: The Intersection of Need (Woodrow Wilson Center Press, 2005), p. 11.

الضرائب للحكومة بمقابل حصوله على الخدمات المختلفة (من توفير الحماية الأمنية والقضائية إلى البنية التحتية والتأمين على البطالة والتقاعد).

إذن، ومن وجهة نظر تكاليف عقد الصفقات، فإنه ولدى عجز أحد طرفي العقد وفي هذه الحالة الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها، بتوفير الحماية اللأفراد عبر المنظومة القانونية التي تسندها أدوات القهر المشروع فهو سيبحث لا محالة عن بدائل تمنحه ذلك، وذلك بالنظر لارتفاع تكاليف الصفقة القديمة فلا يمكن ضمان استمرار ولاء الفرد للدولة في غياب حكومة مركزية (الطرف الآخر للعقد) أو في ظل عجزها عن استحقاق ما يترتب عن التزاماتها.

وفي حالة منطقة المتوسط فإن العشائر والقبائل توجد في رواق جيد لاستمالة الولاءات المواطنية التائهة، فهي الكيان الذي يحصل من خلاله على صفقة مربحة قابلة للتنفيذ والحماية، غير أن هذه العشائر والقبائل لا تمتلك اقتصاد دولة، ولا بنية إقتصادية مشرعنة، بل تعتمد على نشاطات يدخل جزء هام منها ضمن "المنطقة الرمادية" (بين المشروع وغير المشروع) بل وحتى في الدائرة "الإجرامية" كتهريب السلع والاتجار غير الشرعي بمواد لا تخضع للضريبة، كل ذلك للحفاظ على ولاء المنضوين تحتها (دائما في إطار المنطق الزبائني) وصيانة بقائها، بل وأحيانا، بهدف تعزيز مستوى تسليحها في مواجهة التهديدات المتأتية من المجموعات الأخرى. ولدى انخراطها في مثل هذه النشاطات تنزلق بعضها بعيدا للاتجار بالمواد الأكثر ربحية كالأسلحة والمخدرات، لتجد نفسها في النهاية متورطة في علاقات وشراكات حتمية مع جماعات إجرامية دولية و/أو شبكات إرهابية تشتغل في خطوط الإمداد والتموين ذاتها. لا يتسبب ذلك في تقاطع المصالح مع هذه الشبكات أو تضاربها وحسب بل وفي إيجاد بيئة من العنف المتساند الذي يتطلب مرافقة دولية طويلة المدى لضبطه.

الفرع الثاني: دعائم تساند العنف: الولاء الإثني والتجارة غير الشرعية

حالة ترهل وانهيار السلطة المركزية ومن ورائها الدولة في المتوسط جعل من إقليمها الشاسع فضاء لممارسات اقتصادية غير شرعية، حيث أنه أصبح ملاذا آمنا ليس فقط للجماعات المتمردة أو المجموعات الإرهابية بل للمهربين أيضا، لأنها تمكن عناصرها من مورد مالي مستقر يساعدها على البقاء والإستمرار في تنفيذ مخططاتها وتجنيد منخرطين جدد، كما أن الأقاليم التي تعتبر مناطق عبور ضرورية لهذه الموارد الممنوعة يمكن أن تطالها أعمال العنف، فالمجموعات المسلحة ستعمل على تأمين الطرق لتجارتها ما يجعلها مصدرا لاستمالة متعاونين محليين لهذا الغرض، وبالنتيجة فإن الفساد

المستشري على طول الحدود ومسالك التهريب في الأقاليم المجاورة سيدخلها في حلقة العنف بدرجات متفاوتة بظهور فئة مستفيدة من استمرار عمليات التهريب.

إن مستويات التنسيق العالية داخل القبيلة/العشيرة تعود إلى وجود دعائم رمزية متماسكة تسند ذلك، وهي من ضمن مكونات الهوية المشتركة،[1] فمع ترهل الولاء المواطني، فإن إعادة النظر في التصور الهوياتي عبر تحديد الأنا قياسا بالآخر يقوم على اعتبارات إثنية،[2] وعندما تعتمد مقومات التصور الهوياتي المستجد على الدين والعادات والتقاليد الراسخة، فإن قوتها الإلزامية تكون حاسمة، ما يجعل تكاليف عقد الصفقات متدنية جدا، وبذلك تكون بمثابة الصفقة الأكثر ملائمة.[3] تعتبر الصفقات ذات الطابع الاقتصادي حاضرة في هذا المضمار، حيث أن شبكة العلاقات التي يتم إرساؤها على مستوى الأجهزة البيروقراطية، ذات الخلفية الإثنية، تسند المصالح الإقتصادية لأعضاء الإثنية المعنية.[4] ويفسر ذلك جوانب كثيرة من الحركية السياسية في المتوسط كالتنافس القبلي للتموقع السلطوي على كل المستويات، فالسلطة هي المخولة بتوزيع القيم المادية وعائدات المحروقات بشكل خاص.

المطلب الرابع: التصور المتكامل للنظريات العقلانية والتأملية لفهم التهديدات اللامتماثلة

تظهر لنا المطالب السابقة أهمية الفهوم التي تقدمها لنا نظريات العلاقات الدولية إزاء قضايا العلاقات الدولية ومن بينها التهديدات اللاتماثلية، وفي هذا السياق، فقد كان من الضروري استكشاف كل من المقاربات العقلانية السائدة والمقاربات التأملية البديلة للحصول على فهم شامل. توفر نظريات العلاقات الدولية أطرًا لفهم وتحليل الديناميكيات المعقدة للسياسة العالمية. ولاستكشاف هذه النظريات، من المهم التمييز بين المناهج العقلانية السائدة والمناهج التأملية البديلة. تركز المقاربات العقلانية السائدة، كما وصفها **سميث**، على التحليل المتمركز حول الدولة وتؤكد على دور القوة والمصلحة الذاتية في تشكيل العلاقات الدولية. تفترض هذه النظريات، مثل الواقعية والليبرالية، أن الدول هي الجهات الفاعلة الأساسية في النظام الدولي وأن أفعالها تحركها حسابات عقلانية للمصلحة الوطنية. الواقعية، على سبيل المثال، تفترض أن الدول منخرطة في صراع دائم على السلطة، مع كون

[1] Russell Hardin, One for All: The Logic of Group Conflict (NY: Princeton University Press, 1997), p. 56.
[2] Nikolaos Biziouras , The Political Economy of Ethnic Conflict in Sri Lanka: Economic Liberalization, Mobilizational Resources, and Ethnic Collective Action (NY: Routledge, 2014), p.13.
[3] Russel Hardin, One for All: The Logic of Group Conflict , op cit.p.58.
[4] Nikolaos Biziouras, The Political Economy of Ethnic Conflict in Sri Lanka: Economic Liberalization, Mobilizational Resources, and Ethnic Collective Action, op cit.p.59.

الأمن همها الأساسي. ومن ناحية أخرى، تؤكد الليبرالية على أهمية التعاون والمؤسسات في تخفيف الصراع وتعزيز السلام[1].

في المقابل، تتحدى المناهج التأملية البديلة افتراضات ومنهجيات النظريات السائدة من خلال التركيز على دور الأفكار والهويات والمعايير في تشكيل العلاقات الدولية. تجادل هذه النظريات، بما في ذلك البنيوية وما بعد البنيوية، بأن العوامل غير المادية مثل الثقافة والأيديولوجية والخطاب حاسمة في فهم السياسة العالمية. فالبنائية، على سبيل المثال، تؤكد على دور المعايير والتفاهمات المشتركة في تشكيل سلوك الدولة، في حين تسلط ما بعد البنيوية الضوء على علاقات القوة المتأصلة في اللغة والخطاب. من خلال دراسة كل من المناهج العقلانية السائدة والمناهج التأملية البديلة، يكتسب الباحثون فهمًا أكثر شمولاً للتعقيدات والفروق الدقيقة في العلاقات الدولية (سميث).[2]

في مجال العلاقات الدولية، أصبح فهم التهديدات اللاتماثلية ذا أهمية متزايدة. تشير التهديدات اللاتماثلية إلى المواقف التي يمتلك فيها أحد الطرفين قوة أو موارد أكبر بكثير من الطرف الآخر، مما يؤدي إلى اختلال توازن القوى. لقد هيمنت الأساليب العقلانية السائدة تقليديًا على تحليل العلاقات الدولية، مع التركيز على الجهات الحكومية وسعيها لتحقيق المصلحة الذاتية. ومع ذلك، فإن دور الأساليب العقلانية السائدة في فهم التهديدات اللاتماثلية محدود. ووفقاً لتيكنر، فإن هذه الأساليب تميل إلى التغاضي عن الديناميكيات المعقدة للسلطة والهوية والثقافة التي تكمن وراء الصراعات اللاتماثلية. ترى تيكنر أن الفهم الأكثر شمولاً للتهديدات اللاتماثلية يتطلب دمج وجهات النظر النسوية والبنائية، التي تؤكد على أهمية النوع الاجتماعي والأعراف والهياكل الاجتماعية في تشكيل العلاقات الدولية. ومن خلال الاعتراف بتأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية، والأعراف الاجتماعية، والعوامل الثقافية، يمكن التوصل إلى فهم أكثر دقة للتهديدات اللاتماثلية. وبالتالي، فإن النهج العقلاني السائد يحتاج إلى استكماله بأطر بديلة لتوفير تحليل أكثر شمولاً للتهديدات اللاتماثلية في العلاقات الدولية[3].

لا شك أنه في مجال العلاقات الدولية، أصبحت معالجة التهديدات اللاتماثلية مصدر قلق بالغ لصناع السياسات والباحثين في العلاقات الدولية على حد سواء، وهو ما أكدته المعركة اللاتماثلية في غزة منذ **7 أكتوبر 2023**، ومشكلات ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية على امتداد المتوسط. تشير

[1] Smith Steve, "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?" The British Journal of Politics and International Relations, Vol. 2, N°. 3 (2000): 374.
[2] Ibid.
[3] Tickner Ann, "You Just Don't Understand: Troubled Engagements between Feminists and IR Theorists." International Studies Quarterly, Vol. 41, N°. 4 (1997): 611–32.

التهديدات اللاتماثلية إلى المواقف التي يمتلك فيها أحد الأطراف ميزة كبيرة على الطرف الآخر، غالبًا من حيث القوة أو الموارد أو القدرات. ولمعالجة مثل هذه التهديدات بشكل فعال، من الضروري الاستفادة من الرؤى التكميلية من كل من الأساليب العقلانية السائدة والنهج التأملية البديلة. توفر المقاربات العقلانية السائدة، المرتكزة على الواقعية الجديدة والواقعية الكلاسيكية الجديدة، وجهات نظر قيمة من خلال التأكيد على دور السلطة والأمن والتحليل المتمركز حول الدولة.

وفقًا لـ **كوب**، تركز هذه الأساليب على اتخاذ القرار العقلاني، والحسابات الاستراتيجية، والسعي وراء المصلحة الذاتية كعوامل رئيسية في فهم وإدارة التهديدات اللاتماثلية. ومن ناحية أخرى، فإن المناهج التأملية البديلة، مثل البنائية والنظرية النقدية، تقدم رؤى قيمة حول دور المعايير والهويات والعوامل غير المادية في تشكيل العلاقات الدولية. تسلط هذه الأساليب الضوء على أهمية فهم السياق الاجتماعي والثقافي، والسرد التاريخي، والممارسات الخطابية التي تدعم التهديدات اللاتماثلية. ومن خلال الجمع بين النهج العقلاني والتأملي، يستطيع صناع السياسات تطوير فهم أكثر شمولاً للتعقيدات المحيطة بالتهديدات اللاتماثلية ووضع استراتيجيات فعالة لمعالجتها[1].

وعلى ضوء ذلك، يقدم التطبيق المتكامل للنظريات العقلانية والتأملية والحرجة في العلاقات الدولية نهجًا متعدد الأبعاد لفهم التهديدات غير المتماثلة ومعالجتها. وهذا التكامل يثري فهمنا من خلال دمج الأبعاد الاستراتيجية والمعيارية والحاسمة لتحديات الأمن الدولي، على سبيل المثال، النظر في قضية الإرهاب العالمي. ومن شأن المنظور العقلاني، مثل الواقعية، أن يركز على الاستجابات الاستراتيجية للدول، وتحليل كيفية تعزيز الدول لقدراتها العسكرية والاستخباراتية لمواجهة التهديدات الإرهابية. ويتجلى هذا النهج في التدخلات العسكرية التي نفذتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في أفغانستان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي كانت تهدف إلى تفكيك الشبكات الإرهابية.

في المقابل، فإن النهج التأملي، وخاصة من وجهة النظر البنائية، من شأنه أن يتعمق في كيفية بناء الإرهاب العالمي اجتماعيا وتفسيره بشكل مختلف عبر مختلف السياقات الثقافية والسياسية. ويساعد هذا المنظور على فهم الاختلافات في قوانين وممارسات مكافحة الإرهاب بين مختلف البلدان، مما يعكس تجاربها وهويتها التاريخية الفريدة. على سبيل المثال، فإن الطريقة التي تحدد بها الدول

[1] Constructions of Neoliberal Hegemony: An Ideology Critique and Critical Discourse Analysis of Neoliberalism in the Late 20th Century." Availlable at: 16/11/2023. https://eprints.keele.ac.uk/5434/

الأوروبية أولوياتها وتتعامل مع الإرهاب المحلي، والتي تتأثر بسياقاتها الاجتماعية والتاريخية المتميزة، تختلف بشكل كبير عن النهج الأمريكي[1].

تضيف النظريات النقدية، مثل ما بعد البنيوية، طبقة أخرى من خلال تحدي السرديات التقليدية حول الإرهاب. فهي تحث على إعادة تقييم كيف يمكن للخطاب حول الإرهاب أن يخدم مصالح سياسية أو اقتصادية محددة، وكيف يشكل هذا الخطاب التصور العام والسياسة العامة. ويمكن تطبيق هذه العدسة النقدية على **"الحرب على الإرهاب"**، والتشكيك في الآثار الأوسع على الحريات المدنية والقانون الدولي، وتسليط الضوء على إمكانية تهميش مجموعات معينة[2].

علاوة على ذلك، في مجال الأمن السيبراني، تقدم هذه النظريات رؤى تكميلية. ومن شأن النهج العقلاني أن يحلل سلوك الدولة في الفضاء السيبراني من خلال عدسة ديناميكيات القوة والمصلحة الوطنية، وهو ما يتجلى في الاستراتيجيات الوطنية للحرب السيبرانية والتجسس. ومن الناحية التأملية، تستكشف المدرسة البنائية كيف تنظر الدول المختلفة إلى التهديد الذي تفرضه الهجمات السيبرانية، والذي تتشكل بفعل سياقاتها الاجتماعية والسياسية الفريدة وتبعياتها التكنولوجية. وأخيرا، فإن النظريات النقدية قد تشكك في السرديات السائدة حول التهديدات السيبرانية، وتبحث في كيفية استخدام هذه السرديات لتبرير زيادة المراقبة والسيطرة من قبل الدول[3].

توفر دراسة نظريات العلاقات الدولية رؤى قيمة لفهم التهديدات اللاتماثلية وطرق معالجتها. ومن خلال الجمع بين المناهج العقلانية السائدة والمناهج التأملية البديلة، يمكن تحقيق فهم أكثر شمولاً وتكاملاً. توفر الأساليب العقلانية السائدة أطرًا تحليلية وتفكيرًا استراتيجيًا لمعالجة التحديات الأمنية، في حين تعمل الأساليب التأملية البديلة على جذب الانتباه إلى العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية التي تشكل العلاقات الدولية، ومن خلال دمج وجهات النظر هذه، يصبح بوسع صناع السياسات والمحللين تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لتوقع التهديدات اللاتماثلية ومنعها والتخفيف من حدتها، وهو ما من شأنه أن يساهم في نهاية المطاف في إقامة نظام عالمي أكثر أمانا واستقرارا. إن الطبيعة المعقدة للتهديدات اللاتماثلية تتطلب نهجا متعدد الأبعاد، ومن خلال تبني

[1] Goertz Stefan and Alexander Streitparth, The New Terrorism: Actors, Strategies and Tactics. (Switzerland:Springer Cham, 2019)

[2] Ibid.

[3] Goertz Stefan and Alexander Streitparth, The New Terrorism: Actors, Strategies and Tactics, op, cit.

عدسات نظرية متنوعة، يمكننا أن نفهم بشكل أفضل الديناميكيات والتعقيدات الأساسية للتحديات العالمية اليوم.

الفصل الثاني
جيوسياسية الحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط وإعادة صياغة الأجندة الأمنية

الفصل الثاني

جيوسياسية الحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط وإعادة صياغة الأجندة الأمنية

لقد دفعت التهديدات اللاتماثلية المتصاعدة باتجاه إعادة صياغة الأجندة الأمنية، حيث وبينما أصبح العالم أكثر ترابطا وتعقيدا، فإن الأساليب التقليدية في التعامل مع التحديات الأمنية لم تعد بالفعالية ذاتها، وهو ما استوجب تبني البلدان نهجا شاملا ومتعدد الأبعاد لا يشمل القدرات العسكرية فحسب، بل يشمل أيضا الاستراتيجيات الدبلوماسية والاقتصادية والتكنولوجية. وهذه المسألة تنسحب أيضا على المنطقة المتوسطية، حيث تستوجب التهديدات المستجدة منذ نهاية الحرب الباردة تبني أجندة أمنية شاملة، بما يمكن الدول من حماية مصالحها بشكل أفضل وتعزيز الاستقرار في مواجهة التهديدات اللاتماثلية.

ويكتسب النهج المتكامل في سياق التعامل مع التهديدات اللاتماثلية أهمية خاصة في التعامل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية والإرهاب، حيث قد تكون الاستجابات العسكرية التقليدية غير كافية. على سبيل المثال، فإن التهديد المتعدد الأبعاد الذي تفرضه جماعات مثل داعش والقاعدة لا يتطلب عملا عسكريا فحسب، بل يتطلب استراتيجية شاملة تشمل تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية لمعالجة الأسباب الجذرية ومنع التطرف[1].

وتعتبر المنطقة المتوسطية من المناطق الإستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوسياسي[2] للعالم، وذلك سواء كان بفعل مواردها الطبيعية نتيجة ما تزخر به من ثروات طبيعية، وموارد أولية كالنفط، الغاز، الحديد، الفوسفات، النحاس، وقود اليورانيوم، الذهب والطاقة الشمسية، أو بسبب ما يتفاعل بها من تناقضات عرقية وسياسية وحضارية مختلفة، والأكثر من ذلك بفعل توسطها القارات الثلاثة لتعتبر بذلك بوابة العالم. فالمتوسط يعد حلقة وصل تجمع بين مختلف نقاط العالم، وبالتالي يجمع مختلف الفضاءات الجغرافية التي تعرف تمفصلات تاريخية وسوسيولوجية جعلتها تتميز

---

[1] Floyd Rita, "Towards a Consequentialist Evaluation of Security: Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies." Review of International Studies, Vol. 33, Nº 2 (2007): 327–330.

[2] يعتبر مصطلح الجيوسياسة ترجمة لفظية لمصطلح الجيوبوليتيك **Geopolitique** وهو مصطلح مركب من اجتماع مصطلحين " **الجغرافيا والسياسة**"، أي يعني التعبير عن علاقات التأثير والتأثر القائمة بينهما، وفي هذا السياق يعرف **إيف لاكوست** الجيوبوليتيك بأنها: " دراسة تزاحم السلطة فوق الاقليم"، أما عن مجال الدراسات الجيوبوليتيكية فيتسع ليشمل حسب منظور **فيليب مورود فارج** "ماله علاقة بالموقع والسياسة، اي ما ما يمكن أن تساهم به المعطيات والأوضاع الطبيعية في دراسة السياسة أو في ممارستها"، وهذا ما عبر عنه المفكر **خيلين** بقوله" البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي".

بالترابط القوي والمصائر المتشابكة، وتحوز على أهمية محورية في حركة التنقل بين شمال وجنوب وما بين شرق وغرب القارة الإفريقية، علاوة على إمتلاكها لعوامل جذب داخلية.

المبحث الأول: تنامي التهديدات اللاتماثلية واعادة صياغة الأجندة الأمنية

أحدث العصر الحديث، وخاصة فترة ما بعد **11** سبتمبر **2001**، تغييرًا كبيرًا في الاجندة الأمنية، ترتب عن ذلك تحولا في محدداته ومهدداته وترتيب مستوياته، فانتقل نطاق تحديده من الدولة الفرد وتجاوزت تهديداته المهددات التماثلية الى مهددات لاتماثلية، وتجاوزت مستوياته الفضاءات الوطنية الى الفضاءات عبر الوطنية ركزت على مناطق جيوسياسية جديدة. وقد أصبحت التهديدات اللاتماثلية على درجة خاصة من الأهمية والخطورة، وذلك بفعل ظهورها المتغذي من املاءات العولة وما لازمها من تحولات. يبدو أن تزايد مخاطر التهديدات اللاتماثلية يعتبر بمثابة نمط راسخ، ما دفع باستمرار نحو حدوث تحول كبير في الأجندات الأمنية.

تقليديا، كان الأمن الدولي يخضع لهيمنة نهج يتمحور حول الدولة والنزعة العسكرية، ويركز إلى حد كبير على القوة الصلبة والدفاع عن الأراضي. ومع ذلك، فإن البروز المتزايد للتهديدات اللاتمثالية - التي تتراوح من الإرهاب والحرب السيبرانية إلى الأوبئة العالمية والأزمات البيئية - يدعو إلى فهم أوسع وأكثر شمولاً للأمن، كما اقترحت مدرسة كوبنهاجن. ولا شك أن تداعيات هذه التهديدات تستوجب تجميع الموارد وتبادل المعلومات، بما يمكن الدول من تخفيف حدتها أو تعطيلها بشكل أكثر فعالية. فضلا عن ذلك، فإن الاستثمار في القدرات التكنولوجية المتقدمة، مثل أنظمة الدفاع والمراقبة السيبرانية، من الممكن أن يوفر ميزة في اكتشاف التهديدات اللاتماثلية ومواجهتها. بشكل عام، تتطلب إعادة تشكيل الأجندة الأمنية لمعالجة التهديد المتزايد للحرب اللاتماثلية نهجًا شاملاً ومتعدد الأبعاد لا يشمل الاستراتيجيات العسكرية فحسب، بل يشمل أيضًا التدابير الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية كما أكدت عليها مدرسة كوبنهاجن.[1]

يشير مفهوم الأمننة أو **"إضفاء الطابع الأمني" securitization** لدى مدرسة كوبنهاجن إلى أن الأمن يمكن أن يمتد إلى ما هو أبعد من التهديدات العسكرية ليشمل نطاقًا واسعًا من القضايا مثل الاهتمامات السياسية والمجتمعية والاقتصادية والبيئية والصحية بحسب مضامين وإملاءات خطاب الأمننة.

في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بشكل خاص، يجسد التقاطع بين الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وانكشافية الملاحة البحرية للتهديدات الأمنية المختلفة. إن

[1] Weissmann Mikael & Others ,Hybrid Warfare: Security and Asymmetric Conflict in International Relations (Bloomsbury Academic, 2021).

تجربة المنطقة مع الهجرة غير النظامية، وخاصة من شمال أفريقيا والشرق الأوسط. تسلط الضوء على الحاجة إلى سياسات لا تعالج مراقبة الحدود فحسب، بل تعالج أيضا العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تدفع الهجرة. وعلى نحو مماثل، تؤكد الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وضمان الأمن البحري في البحر الأبيض المتوسط على ضرورة التعاون الإقليمي واتباع نهج شامل في التعامل مع الأمن يتوافق مع التعريفات الأوسع التي اقترحتها مدرسة كوبنهاجن. فالتحديات المتفاقمة التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط تؤكد الحاجة إلى توسيع الأجندة الأمنية التقليدية. ويتوافق هذا التوسع مع المفهوم الأوسع لمدرسة كوبنهاجن للأمن، والذي يشمل مجموعة واسعة من القضايا المجتمعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والصحية.

الجدول رقم (6): يوضح تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية

الفترة الزمنية	المفاهيم المفتاحية	الأفكار المفتاحية	أهم الباحثين	السياق الدولي
حقبة الحرب الباردة (1947-1991)	الواقعية، توازن القوى	الأمن يتمحور حول الدولة، ويركز على القوة العسكرية والسيادة الإقليمية، مع التأكيد على توازن القوى والردع .	هانز مورغنثاو، كينيث والتز	الانتشار النووي، التنافس بين القوى العظمى، الحروب بالوكالة
حقبة ما بعد الحرب الباردة (1999-2000)	الليبرالية والأمن الجماعي	ترسيخ الحوكمة العالمية والمؤسسات الدولية، مع التأكيد على الأمن الجماعي ونظرية السلام الديمقراطي.	فرانسيس فوكوياما، جون ميرشايمر	انهيار الاتحاد السوفييتي، صعود المؤسسات العالمية، الصراعات العرقية
حقبة ما بعد 11 سبتمبر (2001-2010)	الأمن الإنساني، التهديدات اللاتماثلية	تنامي دور الفاعلين غير الحكوميين والتهديدات العابرة للحدود الوطنية، التركيز على الأمن الإنساني والإرهاب والحروب اللاتماثلية.	ماري كالدور، باري بوزان	الإرهاب العالمي، تهديدات الأمن السيبراني ، صعود تنامي دور الفاعلين غير الحكوميين
الفترة الممتدة منذ 2010 إلى الوقت الحاضر	الأمن البيئي، الأمن السيبراني	توسيع نطاق الأمن ليشمل القضايا البيئية والأمن السيبراني والأوبئة مع التركيز على التهديدات غير التقليدية..	توماس هومر ديكسون، جوزيف ناي	تغير المناخ، الهجمات السيبرانية، جائحة كوفيد1-، تداعليات الهجرة غير الشرعية وتنامي اليمين المتطرف

المصدر: من اعداد الباحثة

يقدم الجدول أعلاه نظرة ملخصة لكيفية تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية مع مرور الوقت، مع تسليط الضوء على التحول من التركيز على الدولة إلى فهم أكثر شمولاً يتضمن مجموعة متنوعة من التهديدات غير التقليدية. وتعكس كل فترة المفاهيم والافتراضات الأساسية السائدة في ذلك الوقت، متأثرة بالسياق الدولي والتهديدات ذات الصلة بكل فترة زمنية.

المطلب الأول: الفواعل اللاتماثلية- تحليل على مستوى البنية والوظيفة-

تختلف البنية الهيكلية للفواعل اللاتماثلية اختلافا جوهريا عن غيرها من الفواعل، فمن ناحية، لدينا تسلسل هرمي عسكري وسياسي تقليدي يعتمد على القوة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية للدولة التي تدافع عن مصالحها، وعلى الجانب الآخر، لدينا مجموعة منظمة بشكل غير متجانس وذات دوافع غير متجانسة، والتي غالبًا ما تعتمد هيكلًا غير هرمي باختيار أو فرصة لمتابعة قضية مشتركة، وفي هذا السياق تعتمد الجماعات الإرهابية خاصة هيكلاً **غير هرمي** و **non-hierarchical** /أو **خلياتي** **cellular** و/أو **شبكي** **network** عن قصد، لتجنب الكشف عن أعضائها، وجعل التعرف عليهم في حالة التوصل إلى حل وسط أكثر صعوبة. وبسبب هذا التجزؤ، كثيرا ما لا يعرف أعضاء الخلية الإرهابية سوى أعضاء آخرين في نفس الخلية، وبالتالي لا يمكنهم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهويات وعمل الاعضاء المتمردة الأخرى عند اكتشافها واستجوابها[1].

لقد أتاحت الهياكل التنظيمية المختلفة (التي غالبا ما تكون نموذجية) للمنظمات، أن توسع عملياتها في بيئة دولية وعالمية ومحلية أو في أفضل الأحوال إقليمية، وقد مكنت التكنولوجيا، لتشمل التكنولوجيات القائمة على شبكة الإنترنت، من ظهور جهات فاعلة متصلة عالميا، لديها القدرة على التصرف بسرعة وفعالية في أي مكان في العالم، والأداء الأساسي لهذه الأنواع من الهياكل التنظيمية بسيط جدا ولكنه فعال، وبسبب ذلك على وجه التحديد، فإنها تمثل تحديًا كبيرًا لكيانات الاستخبارات وإنفاذ القانون، التي كافحت لوضع استراتيجيات فعالة لمواجهة مثل هذه التهديدات اللاتماثلية. أي أن النهج التقليدي المطبق على المعارضين المهيكلين هرميًا مكّن قوات الأمن من استهداف النواة الداخلية لمنظمة ما، مركز الثقل من منظور **كلاوسفيتش**.

وفي حالة الفواعل اللاتماثلية، فإن تدمير خلية واحدة لا يؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة المنظمة على القيام بعمليات أخرى. مشكلة أخرى هي أن الخلايا الفردية قد لا تشن هجمات مستقلة، بل توفر موارد مدمجة في المراحل الأخيرة من التحضير للهجوم، مما يمنح قوات الأمن نافذة صغيرة لاتخاذ إجراءات وقائية. وتتمثل إحدى السمات الرئيسية للهيكل التنظيمي للمصفوفة في أن تدمير فرد فاعل أو قائد له تأثير ضئيل على عمليات المجموعة ويساهم في الوقت نفسه في تطرف أعضاء المجموعة.

[1] Fredholm.M, Transnational Organized Crime and Jihadist Terrorism Russian-Speaking Networks in Western Europe (New York: Routhledge, 2017). p32.

الفرع الأول: تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المعاصرة على تنامي التهديدات اللاتماثلية

لقد عززت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حد كبير سهولة الاتصال والتمويل والتوزيع والتخطيط وتوظيف أعضاء جدد، فضلا عن الجهود الدعائية التي تبذلها الفواعل اللامتماثلة. والواقع أن الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها، بالإضافة إلى أوجه الضعف الأمنية والتنظيمية للمنظمات التقليدية ذات التسلسل الهرمي، قد أسفر عن انخفاض نسبي في المنظمات ذات التسلسل الهرمي بين الجهات الفاعلة غير المتماثلة. وفي المنظمات الإرهابية الميسرة أو المصفوفة (أو الخلياتية) المنظمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا يؤدي اختراق خلية واحدة إلى نتائج مذهلة بسبب الطبيعة الموزعة والهيكل المستقل بصورة متبادلة للمنظمة، مما يضمن قدرا أكبر من البقاء العملياتي.

على ضوء هذه التطورات، شهد العالم في السنوات الأخيرة ظهور "**إرهابيين تقنيين**" بارعين في مجال التكنولوجيا، ولا جدال في أن الإنترنت تيسر الانتشار السريع للمعلومات إلى جمهور عريض، بينما تتيح أيضا إجراء تغييرات سريعة بين منصات الاتصالات والانتقال الفوري تقريبا من موقع افتراضي إلى آخر. وبالإضافة إلى ذلك، أثبتت شبكة الإنترنت أنها أداة ممتازة في أيدي المنظمات المتطرفة لنشر الدعاية، فضلا عن التطرف وتجنيد أتباع جدد.

على الرغم من ذلك، من الخطأ ربط الممارسات العملياتية والمالية الإرهابية المعاصرة بالتكنولوجيات الجديدة حصرا. بعض المنظمات الإرهابية بارعة في العمل ضمن التكنولوجيات الراسخة والبيئات الاقتصادية شديدة التنظيم. على سبيل المثال، تستخدم الجماعات شبه العسكرية في أيرلندا الشمالية الكيانات القانونية مثل الفنادق وشركات السيارات وغيرها من الأعمال المشروعة لغسل الأموال وتمويل الأنشطة السياسية.

الفرع الثاني: تمويل الفواعل اللاتماثلية وأثره في تصعيد التهديدات اللاتماثلية

من الأهمية بمكان بالنسبة للجماعات الإرهابية الحصول على الموارد المالية وتوزيعها بصورة فعالة وفي الوقت المناسب على فرادى عناصر (خلايا) الجماعة، وتؤثر أنشطة التمويل في منطقة العمليات تأثيرا مباشرا على تكاليف العمليات والبقاء على قيد الحياة، وتختلف من حيث الدرجة من مجموعة إلى أخرى ومن موقع إلى آخر.

وفي جميع الحالات تقريبا، يتطلب تخطيط العمليات وتنفيذها، وتمويل الموظفين والعمليات، فضلا عن الأنشطة التمكينية مثل الرشوة والتجنيد، مبالغ كبيرة من الأموال التي يتم جمعها من مصادر عديدة، وهي مبعثرة بشكل متزايد على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بتمويل الفواعل اللاتماثلية، يمكن التعرف على عدة اتجاهات. يتعلق الاتجاه الأول بالتمويل الموزع من قبل المتعاطفين الراديكاليين، مع تمويل الجيش الجمهوري الأيرلندي من قبل الشتات الأيرلندي الكبير في الولايات المتحدة باعتباره أحد الأمثلة الأولى. ثمة اتجاه ثان في تمويل الجهات الفاعلة غير المتماثلة يتمثل في اعتماد تدابير على نطاق واسع لتفادي التدابير التنظيمية الرامية إلى منع غسل الأموال. تظهر معظم الدراسات الحديثة أن كل شخص يتعامل في الأسواق غير المشروعة، من منتهكي حقوق الطبع والنشر إلى المتاجرين بالبشر، يتجهون الى إخفاء هوية العملات المشفرة - وخاصة الإرهابيين.

الفرع الثالث: الايديولوجية كعامل لتصعيد النزاعات اللامتماثلة

الأيديولوجية لها تأثير هائل في تعبئة السكان. تشير الأيديولوجية السياسية في المقام الأول إلى الأفكار حول القيم المشتركة وتعزيز السلوك السياسي الذي يتماشى مع المثل العليا، أو الأفكار حول الدولة المرغوبة مع اقتراح إنشاء أو تعبئة أو توجيه أو تنظيم أو تبرير نوع معين من السلوك. يشمل مصطلح الايديولوجية أيضًا تعريفًا لمصالح فاعل مجتمعي معين (مجموعة، طبقة)، والجهود المبذولة للدعاية وتحقيق هذه المصالح من خلال العمليات السياسية[1] . يؤكد منظرون آخرون أن الأيديولوجية هي مجموعة من المعتقدات والمواقف التي تبرر إجراء معين، وهم يحددون وظائف الأيديولوجية على النحو التالي:

- الأيديولوجية تستقطب وتحشد السكان وتوجههم نحو أهداف مشتركة
- تخلق الأيديولوجية إحساسًا بالأمن، وتوفر مجموعة من القواعد والقيم
- تمثل الأيديولوجية الأساس لتبرير وترشيد السلوك البشري (العنف والارهاب)

وبالتالي، يمكن اعتبار الأيديولوجية قوة متماسكة تعمل على توحيد وتوجيه تحقيق هدف أيديولوجي، ومع وضع ذلك في الاعتبار، يمكننا أن نستنتج أن الأيديولوجية القادرة على الهيمنة في نزاع غير متكافئ تقدم من خلال تطرف أتباعها، يعني أن الطرف الأضعف نسبيًا يمكنه مواجهة خصم أقوى

[1] Ravlić S , " Politička ideologija, preispitivanje pojma". Politička misao Vol. 38, N.º 4 (2001):146-160.

اقتصاديًا وتكنولوجيًا وعدديًا بشكل فعال. ومن هذا المنظور، من المناسب تماما أن نستنتج أن الأيديولوجية هي أحد أهم العوامل في الصراعات غير المتماثلة.

ومن المثير للاهتمام، أنه بنفس الطريقة التي تلعب بها الأيديولوجية دورًا بارزًا في تشكيل استراتيجية المتمردين، يجب أن تفعل ذلك في استراتيجية مكافحة التمرد، يجب على المقاومين دائمًا الحرص على ضمان أن تكون أيديولوجيتهم مقبولة للسكان الذين يسعون إلى كسب "قلوبهم وعقولهم".

المطلب الثاني: النزاعات التقليدية مقابل النزاعات اللاتماثلية

وفقا لما جاء في كتابات **كلاوسفيتش**، فإن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى. وبالتالي، فإن النزاع السياسي هو أساس جميع النزاعات، بحيث يشمل الإرهاب ونزاعات المتمردين اللامتماثلة، خاصة وأن الإرهابيين والمتمردين على حد سواء يبنون شرعيتهم وسلطتهم على الدعم الذي يتمتعون به وسط السكان الذين يدعون أنهم يمثلونهم. لقد كانت هذه الفرضية المركزية تقليديًا العامل الرئيسي الذي يوجه إدارة عمليات المتمردين، وعلى عكس الحرب التقليدية وتركيزها على الأهداف العسكرية التقليدية، يمكن القول بأن المظاهر المعاصرة للحرب غير المتكافئة كانت لها أهمية اجتماعية وسياسية واضحة، على عكس الفوائد الاجتماعية أو الاقتصادية أو العسكرية المحددة.

وفي هذا السياق أشار **فريدهولم Fredholm** الى أن النزاعات تحدث لأسباب شخصية، أو أيديولوجية، أو اقتصادية، أو مجموعة من هذه العوامل، ومع ذلك فإن الحصول على السلطة يميل إلى أن يكون له أهمية قصوى كدافع[1]. وفي الحرب التقليدية، يشكل العمل العسكري، المدعوم بالدبلوماسية والعمليات الإعلامية، والضغط الاقتصادي، الآلية الرئيسية لتحقيق الهدف النهائي، كما تهيمن السياسة كآلية لتحقيق موضوعي أثناء التخطيط للنزاعات والتحضير لها، ولكنها تصبح ثانوية خلال النزاع نفسه، بعبارة أخرى، السياسة في النزاع التقليدي ليست مهيمنة أثناء إدارة الحرب، مما يجعل من الممكن تحديد بين مختلف الجهات الفاعلة: الحكومة التي توجه العمليات، والسكان الذين يوفرون الوسائل، والجيش الذي يستخدمها.

كما يختلف دور السياسة في نزاع لامتماثل اختلافًا كبيرًا، وبالنظر إلى أن طرفي النزاع يسعيان إلى التأثير على الرأي العام، فإن الموقف السياسي للجانبين أساسي، وهنا يسعى المتمردون إلى كسب ثقة

[1] Fredholm.M, Transnational Organized Crime and Jihadist Terrorism Russian-Speaking Networks in Western Europe, op, cit. p.7.

السكان وولائهم بينما يسعى المقاومون لحركات التمرد إلى منع السكان من الوقوع تحت تأثير المتمردين. كما لا يكفي أن تضع الحكومة أهدافًا سياسية، لتحديد القوة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والدخول في تحالفات، ثم مراقبة تطورات الصراع من مسافة بعيدة، على أمل التوصل إلى نتيجة إيجابية. وفي نزاع لامتماثل، وبسبب خصوصية الأهداف وسير النزاع نفسه، تشكل السياسة آلية نشطة تكفل النظر إلى كل عمل عسكري من منظور التكاليف المحتملة، والفوائد المحتملة، مايعنى أن مفتاح النجاح في مكافحة التمرد هو الحوكمة الفعالة، لأن النزاع بأكمله ونتائجه يقررهما إلى حد كبير نجاح كل جانب في اكتساب المصداقية والحفاظ عليها بين السكان في كثير من الأحيان، الوسيلة الأساسية للخصم الحكومي الأقوى لتحقيق هذه المصداقية هي القدرة على الحكم بفعالية.

الفرع الأول: النزاع اللامتماثل : المفهوم والخصائص

إن عدم التماثل الاستراتيجي، أو عدم التماثل في الحرب، ليس بالتأكيد مفهومًا جديدًا، علاوة على ذلك، قد نقول إنها قديمة قدم الحرب نفسها. حتى أحد أعظم الاستراتيجيين العسكريين **سون تزو** كتب في كتابه الشهير **"فن الحرب"** (الذي يعود تاريخه إلى القرن الخامس قبل الميلاد) عن عدم التناسق النفسي والمعلوماتي. ومع ذلك، فإن العصر الحديث وما بعد الحقبة السوفيتية، وخاصة فترة ما بعد 11 سبتمبر، قد أحدثت تغييرًا كبيرًا في طبيعة الصراع. إذ لم يعد لدينا قوتان عسكريتان متماثلتان على جانبي الصراع؛ في الوقت الحاضر، دخلت المزيد من الفواعل اللاتماثلية مرحلة الحرب. ومع تغير طابع الفواعل على مدى العقود الماضية، تغيرت أيضا تكتيكاتها واستراتيجيتها ووسائلها وأسلحتها. وفي هذا الصدد يزعم العديد من الخبراء والمؤلفين العسكريين، والعقيد **فينسينت جيه جولدينج**، أن الخصوم الضعفاء على الأقل، في التاريخ الحديث، استخدموا دائمًا تكتيكات غير تقليدية لتحييد التفوق التكنولوجي أو العددي لأعدائهم.[1]

لقد شكل عقد التسعينيات من القرن العشرين فترة التغيرات العميقة على الساحة السياسية العالمية، وأصبح خلال تلك الفترة مفهوم اللاتماثل أكثر شعبية، واستخدامًا على نطاق واسع في العديد أدبيات العلوم السياسية والدراسات الأمنية، وتبلورت التغيرات في التفكير حول التهديدات الوطنية/الدولية والأمن.

[1] Goudling, Back to the Future with Asymmetric Warfare. Parameters Vol. 30, No. 4 (Winter 2000), Availlable at : https://www.questia.com/library/journal/1G1-74522162/back-tothe-future-with-asymmetric-warfare

لقد برزت الحرب اللاتماثلية باعتبارها تهديدًا كبيرًا في المشهد الأمني المعاصر، حيث تتحدى المفاهيم التقليدية للحرب، وتتطلب إعادة تشكيل الأجندة الأمنية. تشير الحرب اللاتماثلية إلى استخدام تكتيكات واستراتيجيات غير تقليدية من قبل جهات فاعلة أضعف لاستغلال نقاط ضعف الخصوم الأكثر قوة. ولمواجهة هذا التهديد المتزايد، تم اقتراح العديد من الاستراتيجيات. وتتمثل إحدى هذه الاستراتيجيات في اعتماد نهج شامل يجمع بين التدابير العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية. يدرك هذا النهج متعدد الأوجه أن الحرب اللاتماثلية ليست مشكلة عسكرية فحسب، بل تنطوي أيضًا على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية. ومن خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراعات اللاتماثلية والانخراط في دبلوماسية استباقية، يمكن للدول التخفيف من الظروف التي تؤدي إلى مثل هذه التهديدات. بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء مجتمعات قوية ومرنة من خلال الاستثمارات في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية يمكن أن يساعد في منع تجنيد الأفراد في الجماعات المتطرفة. علاوة على ذلك، يعد تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون بين الدول أمرًا بالغ الأهمية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية.[1]

كما لا يمكن مناقشة موضوع التهديدات اللامتماثلة، دون الاشارة مقال **أندرو ماك** الذي نشر عام **1975** في مجلة **World Politics** بعنوان **لماذا تخسر الدول الكبرى حروبا صغيرة "Why Big Nations Lose Small Wars"** ، والذي أشار فيه الى مصطلح "اللاتماثل"، بما يعنى تفاوت القوّة الملحوظ بين الجهات الفاعلة المتخاصمة في النزاع. وتعني كلمة "القوة"، في هذا السياق، القوة المادية، مثل احترافية الجيش والأسلحة المتطورة والاقتصاد المتقدم وغيرها.

رغم ذلك، لم يحظَ تحليل ماك بالاهتمام في عصره، لكن نهاية الحرب الباردة أشعلت اهتمامًا متجددًا في الوسط الأكاديمي، وبحلول أواخر التسعينيات من القرن العشرين، بدأت الأبحاث المستندة إلى رؤى **ماك** بالنضوج، ثم بدأت القوات العسكرية للولايات المتحدة، بعد عام 2004، أخذ المشكلات المتعلقة بالحرب اللامتماثلة على محمل الجد مجددًا.

وقد خلص تحليل **مارك أندرو** فى نظرية الحروب اللامتماثلة، الي أن الدول تخسر في الغالب لسبب رئيسي، ألا وهو أن المجموعات المسلحة الصغيرة تلك تحارب لأنها لا خيار آخر لديها، أي أنها تحارب من أجل البقاء، وبالتالي فهي تحمل داخلها روح معنوية عالية وقدرة كبيرة على المغامرة وتحمل

[1] Weissmann Mikael & Other.op,cit.

آلام أكبر بكثير من تلك التي يكون الجيش الحكومي النظامي على استعداد لتحملها، لأنه بالنهاية هو لا يحارب لأجل البقاء بل من أجل السيطرة واثبات القوة والانتصار.

كما أنه غالبًا ما لا تستند استراتيجية ما يسمى بـ **"الطرف الأضعف"** إلى تكنولوجيا متقدمة للغاية أو خطط استراتيجية، ولكن ببساطة على سياسة "رفض مواجهة القوى الصناعية بشروطها الخاصة واللجوء بدلاً من ذلك إلى أشكال غير تقليدية من حرب العصابات الحربية، أو الإرهاب، أو حتى الأعمال غير العنيفة[1]. عموما يمكن التأكيد بأنه لا يوجد تعريف عالمي واحد للنزاع اللامتماثل، ولا توجد مجموعة واحدة وثابتة من السمات المميزة لهذا النزاع، ووفقا للزمن والطابع المتغير للحرب، تطورت تلك السمات ووسعت نطاقها.

الشكل رقم (1): رصد لمميزات واختلافات النزاع اللامتماثل وفقا لمستوياته

يتميز النزاع اللامتماثل بـ :

التحرك والتنظيم والتفكير بشكل مختلف عن المعارضين من أجل

⇩

- زيادة مزايا الفرد إلى الحد الأقصى

- استغلال نقاط ضعف الخصم

- تحقيق المبادرة

- اكتساب حرية أكبر

تنطبق هذه الاختلافات:

1. الإستراتيجية/التكتيكات/الأساليب العملياتية التي يستخدمها المعارضون
2. النهج ووسائل الاستخدام
3. التقنيات والأسلحة المستخدمة.
4. القيم والمعايير
5. المنظمات
6. منظور الوقت
7. مستوى المشاركة

مستويات النزاع اللامتماثل

1. **الاستراتيجية السياسية**
2. **الاستراتيجية العسكرية**
3. **العملياتية**

هناك العديد من التعريفات بشأن مصطلح "النزاع غير المتماثل"، لكن يمكن تلخيصها إلى حد كبير بفكرة عامة مفادها أن أحد الأطراف في الصراع، بسبب إخفاقاته أو قوة خصومه، غير قادر على تحقيق أهدافه السياسية من خلال الوسائل العسكرية التقليدية (أي المتماثلة). لهذا السبب،

[1] A. Mack, "Why Big Nations Lose Wars". Cambridge Core Journals, Vol. 27 issue 2 January 1975, Availlable at : https://www.cambridge.org/core/journals/world-politics/article/why-bignations-

يستخدم الجانب الأضعف أفكارًا وأسلحة وتكتيكات جديدة بطريقة غير متوقعة، مستغلًا المفاجأة لتقويض القوة النسبية (القوة) لخصمهم.

وتجدر الاشارة الى أن مصطلح عدم التماثل، في المصادر العسكرية/القانونية البحتة، تم استخدامه لأول مرة بشكل صريح في التسعينيات من قبل الباحثين الأمريكيين،حيث تركز وجهة النظر الأمريكية - أخصائيو الحرب الأمريكيون- على ادراج الإرهاب واستخدام أسلحة الدمار الشامل وحرب المعلومات ضمن استراتيجيتهم العسكرية لمواجهة التهديدات غير المتكافئة.

الجدول رقم (7): خصائص النزاعات التقليدية والنزاعات اللاتماثلية

	النزاعات التقليدية	النزاعات اللاتماثلية	
		حرب العصابات	الارهاب
حجم القوات	واسع	متوسط (فصائل، فرق)	مجموعات صغيرة (عادة أقل من 10 أشخاص)
الأسلحة	تشكيلة واسعة من المعدات العسكرية والطائرات والدروع والمدفعية	غالبًا ما تكون أسلحة المشاة الخفيفة	الأسلحة الصغيرة والقنابل والأجهزة المتفجرة والسيارات المفخخة وما إلى ذلك
التكتيكات	العمليات المشتركة تشمل خدمات متعددة	تكتيكات الكوماندوز	التكتيكات المتخصصة والاختطاف والاغتيالات وما إلى ذلك
الأهداف	الأهداف العسكرية والهياكل الأساسية الصناعية والاتصالات	أهداف عسكرية بشكل أساسي، شرطة، معارضون سياسيون	رموز الدولة، المؤيدون السياسيون، الجمهور
السيطرة على الأراضي	نعم	نعم	لا
الزي الرسمي	يتم ارتداء الزي الرسمي	غالبا يتم ارتداء الزي الرسمي	لا يتم ارتداء الزي الرسمي
حالة منطقة الحرب	تقتصر الحرب على منطقة جغرافية معترف بها	يقتصر على بلد واحد	ليست لها حدود، العمليات تتم على مستوى العالم
المشروعية وفقا للقانون الدولي	نعم، إذا أجريت العمليات وفقا للقانون الدولي	نعم، إذا أجريت العمليات وفقا للقانون الدولي	لا

Source : Ewa FRONCZAK, CONCEPT OF AN ASYMMETRIC CONFLICT. GLOBAL POWERS VS. ISLAMIST WARRIORS IN IRAQ SINCE 2003, available at:DOI: 10.34752/cn0e-ad17

والواقع أن "الحرب اللامتماثلة" و "التهديدات اللاتماثلية" تبدو مفاهيم غير شكلية ومتغيرة، بقدر ما يمكن أن تكون محاولات استخدامها لفهم وتحليل البيئة الأمنية، ويمكن تحليل طابع التهديدات المعاصرة غير المتماثلة من خلال إطار يتألف من عدة خصائص رئيسية سيرد وصفها في هذا المبحث. وقد يسهم فهم هذا الإطار، لا سيما في ضوء النقل الأفقي للتكنولوجيا والتكتيكات وهيكل التنظيم والإجراءات بين التهديدات غير المتماثلة الناشئة، في تحسين فهم هذه التهديدات، كما سنظهر من خلال هذا المبحث بأن مصطلح "اللاتماثل" يستخدم لشرح التهديدات التي تواجه المنطقة المتوسطية، وهنا يستخدم المحللون بشكل شائع هذا المصطلح ويعتمدون عليه لتوضيح أمور من بينها: التهديدات الجديدة وغير التقليدية والعاجلة وغير المألوفة؛ وكذا الظروف الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان المتوسطية.

الفرع الثاني: دور الاعتبارات السوسيواقتصادية في تصعيد النزاعات اللاتماثلية

تعتبر الاعتبارات الاجتماعية مهمة للغاية في فهم طبيعة النزاع اللامتماثل، وفي هذا السياق طور **بيتر أولسون Peter Olsson «نموذج مسار شخصي» "personal pathway model"** لوصف تطور نزاع المتمردين **insurgent conflict**. ووفقًا لنموذجه، فإن الأفراد الذين يعانون من تهديد محدد لهويتهم العرقية، وتحركاتهم القومية العرقية بدلاً من الأيديولوجية، يعتبرون أنفسهم مناضلين من أجل الحرية. وبالنظر إلى عدد الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم مهمشين، أو مستغلين ويخضعون لمعاملة غير عادلة، من وجهة نظر إجتماعية - إقتصادية وإجتماعية - ثقافية، يزداد بمرور الوقت، ويتحول عدم رضاهم إلى عنف يصبح عندئذ المظهر الرئيسي لهذا الاستياء. ومن الأمثلة الحديثة على هذا النوع من السلوك الأخير ثورات الربيع التي أطاحت بالعديد من الديكتاتوريات الاستبدادية في شمال إفريقيا، بما في ذلك نظام بن علي في تونس الذي اندلع بسبب انتحار بائع متجول بعد اعتقاله وإذلاله من قبل ضباط الشرطة التونسية.[1]

ويساهم التقسيم الطبقي الاجتماعي داخل البلدان وداخل النظام الدولي في الاغتراب في العالم المعاصر، وبسبب ذلك بالذات تنظر بعض الجماعات المجتمعية في مآزقها الخاصة لحملها على القيام بشكل من أشكال الصراع غير المتكافئ، سواء كان الإرهاب أو التمرد أو أي شيء آخر. عند دراسة الصراعات غير المتماثلة من وجهة نظر اجتماعية، من الضروري مراعاة أهمية الأسس الديمغرافية للصراع. هذا الجانب واضح تمامًا في أفغانستان، حيث يوجد عدد كبير من الشباب العاطلين عن

[1] Stradiotto, G. and Guo. S , Democratic Transitions: Modes and Outcomes (New York: Routledge, 2014) p.112.

العمل الذين يواجهون قرارًا بشأن ما إذا كانوا يرغبون في أن يُنظر إليهم على أنهم «استنزاف» لمجتمع تعوقه بالفعل الموارد المحدودة، أو يُنظر إليهم على أنهم "أبطال" يناضلون من أجل "حريتهم" هويتهم العرقية و/أو الدينية. ويمكن الاعتراف بهذه الظاهرة بسهولة في أيرلندا الشمالية، حيث يوجد في المجتمع الكاثوليكي معدل نمو ديمغرافي مرتفع تقليدياً، بينما يوجد في الوقت نفسه معدل بطالة مرتفع، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى التمييز المؤسسي، كما هو الحال في الفترة التي كان فيها الصراع في أيرلندا الشمالية في ذروته، فإن المعدل المرتفع للرجال الشباب العاطلين عن العمل في الوقت الحاضر يرون أن العضوية في المنظمات الإرهابية خيار معقول. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن التغييرات الديموغرافية في أيرلندا الشمالية قد تؤدي قريبًا إلى أغلبية كاثوليكية، والتي من المرجح أن تؤدي بدورها إلى تدمير السعي لتحقيق الأهداف السياسية بالعنف حيث يجب تحقيق نفس الأهداف من خلال الوسائل الديمقراطية القانونية.

يعتقد بعض المنظرين أن الروابط الاجتماعية، في أغلب الأحيان تلك المتعلقة بالأسرة والعشيرة، لها التأثير الأكبر على الأفراد الذين يواجهون قرارًا بشأن الانضمام إلى فاعل غير متماثل أم لا. في هذه الحالات، الأساليب التقليدية لكسب «القلوب والعقول» (مبدأ أساسي من مبادئ مكافحة التمرد المرتكز على السكان) لها نتائج محدودة بالنظر إلى أن الحجج القائمة على الحقائق الاقتصادية و/أو السياسية لا تقع على أرض خصبة بين أفراد المجتمع القبلي

المبحث الثاني: الفضاء الجيوسياسي لمنطقة المتوسط

يشير كتاب فهم الجيوبوليتيك للباحثة **صوفي شوتار** الى أن دراسة وتحليل الفضاء الجيوسياسي هو القاعدة الأساسية الثانية من القواعد الخمس للتحليل الجيوسياسي ويستمد الفضاء الجيوسياسي أهمية من حقيقة امتداد الأقاليم المدروسة (دول، منظمات، أقاليم...) ومن أثرها وانفتاحها على فضاءات جغرافية، طبيعية أو بشرية، وهو ما يستوجب دراستها على مستويات، وأيضا في اطار الامتدادات التي تستوجبها الجغرافيا الطبيعية والبشرية الى الفضاءات الافتراضية التى فرضتها التطورات التكنولوجية والمعلوماتية على مجالات الدراسات الجيوستراتيجية.[1]

ويخضع الإهتمام بمنطقة المتوسط وتناول القضايا المتعلقة بها، البحث في واقع وخصوصية المتوسط بما يشمله من واقع جيوسياسي، سوسيواقتصادي وأمني، قصد إيضاح الخلفيات والأبعاد التي بنيت عليها بعض الأحداث التي أنتجت بدورها مخرجات متعددة، تعلقت في جانب كبير منها بحالة اللاإستقرار التي شهدتها المنطقة.

وتطرح أغلب الدراسات المتعلقة بالمتوسط مشكلة تحديده سواء كمفهوم أو كمجال جغرافي، فقد ينظر الى المتوسط على أنه المكان الذي يبدأ منه الخليج الفارسي، وقد تم تحديده وفقا للأجندات الأمنية وعلاقاتها بالأمن الأوروبي، في هذه الحالة نجد متوسطين شرقي وأخر غربي، بمشاكل واهتمامات أمنية مختلفة، ففي المتوسط الشرقي هناك صراع التركي اليوناني ، الصراع العربي الإسرائيلي و الأزمات البلقانية في المتوسط الغربي، المشكل الأكبر هو علاقات دول المغرب العربي بأوروبا الموحدة وفق النظرة الشمولية الجديدة , لكن رغم التحديدات الجغرافية للمتوسط والمبنية على متغيرات ومؤشرات أمنية فإن بعض المحللين يرفضون - بصورة قطعية- ما يمكن تسميته الانتماء الجغرافي للمتوسط، وهنا يشير المفكر الفرنسي **Edgar marin** على أنه لايوجد متوسط خالص (فرنسا) مثلا التي جابت انتماءات متوسطية أخرى لايمكن اعتبارها كمتوسطية نفس الشيء بالنسبة (البرتغال) الذي يظهر كأنه غير أوروبي بسبب جغرافيته إلا أنه يشارك في المتوسطية

كما جاء تقرير إدارة العلاقات العامة في الجماعة الأوروبية ليؤكد صعوبة التحديد الجغرافي للمتوسط ومفهومه كأقاليم دولية واعتبرت بذلك أن تعريف الجهة المتوسطية ومفهوم المتوسط نفسه متقلبان فأحيانا يشكلان مجموع المتوسط، وأحيانا أخرى يمتدان إلى الشرق الأوسط والخليج بل حتى

[1] منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية المحددات – الميادين- التحديات (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص. 38.

إلى آسيا الوسطى، فاختيار مناطق التوتر في الجهة يبين بوضوح أربعة مجموعات إقليمية فرعية أساسية : المتوسط الغربي دول مسار السلام المتوسط الشرقي والبلقان / ضفاف الأدرياتيك.

وفي كتابة جيوبوليتيك البحر المتوسط يقول **بيف لاكسوت:**

" ضمن هذا الجزء من العالم الإشكاليات الجيولوتيكية هي أكثر من مكان آخر ، خطورة وتعقيدا، لأنها تشابكت بطريقة غير مباشرة عبر التاريخ. إن هذا الكل المتكون من البحر والبلدان التي تحيط به سيكون نطاقا أو مكان للعديد من المجابهات الكبرى ... إن التنافس و الصراع بين السلطات حول المتوسط إذا تم التدقيق بشأنه لايمكن أن يختصر في مفهوم شمال جنوب، أو صراع مسيحي إسلامي من العصور الوسطى أثناء الحروب الصليبية والحديث عنها اليوم لا يتوقف، وهي ظاهرة جيوبولتيكية كبيرة. الصراعات بين القوة المتعددة كان أكثر تعقيدا مما نتخيله اليوم"[1]

لقد بدت ملامح جيوبوليتيكا جديدة في منطقة المتوسط أوجدتها خطوط أنابيب النفط والغاز بحيث تصارع القوى الخارجية لتأمين إمداداتها عبر حماية هذه الأنابيب في السودان لأجل المستهلكين في آسيا، وفي خليج غينيا لأجل المستهلكين في أمريكا، وفي صحراء المغرب العربي لأجل المستهلكين في أوربا. هذه الاستراتيجيات التدخلية لحماية المصالح الدولية في المنطقة تحدد فعليا طبيعة الخارطة الجيوبولتيكية التي يبدو أنها بصدد التشكل في المتوسط.[2] ما جعلها محل اهتمام قوى خارجية تود السيطرة على هذه الموارد وهو ما أدى لبروز المتوسط كقطب طاقوي جديد، وبالتالي تعد منطقة المتوسط مليئة بالثروات الاستراتيجية التي تجلب لها اهتماما دوليا كبيرا في صورة تنافسية تجمع بين القوى الاقتصادية الكبرى والسياسية العالمية كفرنسا والصين والولايات المتحدة الأمريكية[3].

كما أن التنافس في البحر المتوسط لا يدور فقط بين الدول المتجاورة، ولكن أيضا بين الدول المقابلة في الجانب الأخر في المتوسط، كل هذا يؤسس وفق ما يمكن أن نسميه الظاهرة الجيوبوليتيكية المتوسطية أو "النموذج المتوسطي" الذي يمكن أن يعرف من خلال تعدد التداخلات المباشرة من طرق بحرية من الدول المتوسطية من مضائق و ممرات.

---

1 صالح نتوف، جيوبوليتيك البحر المتوسط قراءة في كتاب بيف لاكوست، تم الاطلاع على الموقع في 2023/06/15.
http // www.alaph/Cam. / claphweb/2007.9.

2 Mahdi Taje, "Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain", Collège de Défense de L'OTAN , VDC Occasional Paper, Rome, 9 décembre 2006, p.4.

3 Laurent Bossard, "Un Atlas du sahara-sahel : Géographie, Economie, insécurité", Sécurité du club du Sahel de l'Afrique de l'Ouest/OCDE, 19 Décembre, 2014. p. 1.

إن صعوبة تحديد طبيعة المنطقة المتوسطية انعكس حتى داخل هيئة الأمم المتحدة رأت أنه الضروري بناء إقليم و لا حتى إقليم فرعي متوسطي، ليبقي المتوسط بذلك مقسما بين دول أوروبية،افريقية وأسيوية. و لم يدخل قاموس المفاهيم الجيوسياسية،ولا في مفاهيم القوتين العظمتين أثناء الحرب الباردة. لذلك لم يكن المتوسط كوحدة إقليمية وكمجال للنشاط الاقتصادي المنظم و المماس برعاية المنظمات العالمية و إقليمية. بل منطقة هيمنت فيها قوى الانقسام و الصراع على حساب قوى التعاون و الشراكة يضاف إلى الدور السلبي.

تحيل العديد من الأدبيات المتعلقة بمنطقة المتوسط الى تعاريف عدة أطلقت على المتوسط، وهي تختلف بإختلاف المهتمين بالمنطقة، كما تختلف بإختلاف المقاربات التي تتبناها الدول في التعاطي مع التهديدات المتأتية من هذه المنطقة، وكذلك بإختلاف معيار التقسيم، وبالتالي لا يمكن وضع تعريف دقيق وموحد لحدود المتوسط وماهية الدول المكونة لهذه المنطقة. ومع ذلك، يمكن التطرق الى أهم التعريفات الموجودة والتي تميل إلى اعتبار أن: "المتوسط هو مصطلح عربي الأصل ويعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء"، وهو جغرافيا يمتد المتوسط من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصلا بذلك بين صحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى اثيوبيا شرقا[1].

لحوض البحر الأبيض المتوسط أهمية استراتيجية كبرى، هذا بالإضافة لأهميته التاريخية والحضارية، فعلى ضفتيه ظهرت العديد من الدول والإمبراطوريات وكانت العلاقة بين ضفتيه تأخذ أشكالا متعددة من صراع وحروب إلى تعاون وتبادل.

من الناحية الجغرافية تطلق تسمية الدول المتوسطية على الدول المجاورة جغرافيا للبحر الأبيض المتوسط أي الدول المشاطئة له، ومن الناحية الجيواستراتيجية تعتبر كل دولة متوسطية الدولة التي مصالحها القومية والحيوية مرتبطة بحوض المتوسط أي أنه قد تكون دول مجاورة جغرافيا وقد تكون غير مجاورة جغرافيا ومع ذلك تصنف دولا متوسطية. يبلغ عدد الدول المشاطئة للمتوسط 21 دولة من دولتان عبارة عن جزر هما مالطا وقبرص، واما بالنسبة للدول المطلة على المتوسط فنجد في **أوروبا:** إسبانيا فرنسا موناكو سلوفينيا كرواتيا البوسنة والهرسك الجبل الأسود إيطاليا مالطا ألبانيا اليونان تركيا وفي **آسيا** سوريا قبرص لبنان إسرائيل فلسطين، أما في **إفريقيا** مصر ليبيا تونس الجزائر المغرب، وإذا أضفنا البحر الأسود للمتوسط فنجد الدول التالية: بلغاريا رومانيا

[1] Mahdi Taje, "Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain", Collège de Défense de L'OTAN , op, cit , p. 6.

أوكرانيا روسيا وجورجيا، لكن بالعودة للمعيار الإستراتيجي للبحر المتوسط والذي يركز على مختلف أشكال التعاون والتبادل في المجالات السياسية والإقتصادية بين وحداته المختلفة فيمكن عندئذ أن نضيف كل من: إيران، الأردن، السودان، البرتغال، موريتانيا، أذربيجان والعراق.

تبرز أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط إستراتيجيا من خلال توسطه لثلاث قارات آسيا أوروبا وإفريقيا وسيطرته على أهم المضايق والممرات البحرية العالمية التي تشكل عصب التجارة البحرية العالمية وهي مضيق جبل طارق بين المتوسط والمحيط الأطلسي، وقناة السويس بين المتوسط والبحر الأحمر ومن ثم خليج عدن والمحيط الهندي عبر مضيق باب المندب، كذلك مضيقي البوسفور والدردنيل اللذان يربطان ما بين البحر المتوسط والبحر الأسود على الرغم من كون العديد من الخبراء والكتاب يعتبرون البحر الأسود إمتداد للبحر المتوسط، وهذا ما جعل منه محل اهتمام من طرف القوى العالمية المختلفة، ومن خلال أهمية الموقع الجغرافي ازداد التنافس الدولي بين قوى اقليمية كالإتحاد الأوروبي وقوى عالمية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا ... من أجل الهيمنة وبسط النفوذ على هذا اللإقليم المتوسطي.

إضافة للموقع الإستراتيجي يحتل المتوسط مكانة مهمة من حيث تواجد الثروات خاصة الطاقوية منها إذ تحتوي الدول العربية على اتياطات هامة كليبيا والجزائر ودول الخليج العربي والعراق وبحر قزوين، مضافا إلى ذلك وجود قوى إقتصادية كبرى كالإتحاد الأوروبي وقوى صاعدة كتركيا، وهذا يعني تزايد حجم المبادلات التجارية بين الضفتين لموارد الطاقة والموارد الأولية من الجنوب نحو الشمال من المتوسط، وللسلع الإستهلاكية الصناعية والزراعية من الشمال نحو الجنوب من المتوسط، إلى جانب إنتقال رؤوس الأموال والإستثمارات وتدفق الخدمات...

خريطة رقم (1): حدود منطقة البحر الأبيض المتوسط

Source:
"https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7 "

ويتمحور المتوسط بشكل عام حسب تقسيم **FALVIO ATTINA** حول تفاعل أربعة أقاليم فرعية

1) الإقليم - الأورو –إفريقي المتوسطي، الذي يضم الإتحاد الأوروبي و شمال الشرق الأوسط
2) الإقليم المتوسطي للبحر الأسود البحر القزويني، الذي يضم أوروبا الشرق الأوسط وشرق آسيا
3) الإقليم المتوسطي الأمريكي، الذي يضم خليج المكسيك وبحر الكرايب
4) الإقليم المتوسطي لشرق آسيا، الذي يضم بحر اليابان، البحر الأصفر وبحر شرق الصين

وبالتالي فالمتوسط ماهو إلا مجموعة أقاليم دولية أكثر ماهو إقليم متجانس في حد ذاته أي يعتبر الإتحاد الأوربي أكثر هذه الأقاليم تكاملا وانسجاما، يقابلها في الضفة الجنوبية مايمكن تسميته - الإقليم العربي- المتوسطي الذي يتشكل من إقليمين فرعيين المغرب العربي والمشرق العربي وهذا ماأكسب المتوسط من الناحية البنيوية –خاصة بعد نهاية الحرب الباردة – ميزة جعلته بمثابة شبكة علاقات بين إقليمية تمتد إلى خارج النطاق الجغرافي التقليدي للمتوسط. ومن خلال كل هاته الاعتبارات السابقة جاءت مفردة المتوسط لتعبر عن فضاء مفكك المفاصل ومختل الموازين ليس فقط بين ضفتيه الشمالية والجنوبية بل وحتى داخل الضفة الواحدة.

المطلب الأول:الوضع السياسي في المتوسط

إن جودة الأنظمة السياسية ترتبط بمدى تحقيقها للفعالية، والتي تعني تلبية حاجيات الشعوب وتمكينها من حقوقها الإجتماعية، الإقتصادية، المدنية وكذا السياسية، وهو ما ينتج عنه رضا الشعب على حكومته ما يعني إكتساب شرعية داخلية، وتقتضي الشرعية الخارجية كسب رضا الشعب بالدرجة الأولى وكذا بناء علاقات دبلوماسية إيجابية مع دول العالم والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية. ومن الناحية النظرية يعد النظام الديمقراطي الشكل الأنسب والإطار الفعال لتحقيق الجودة السياسية. من هنا نطرح التساؤل حول طبيعة أو شكل الأنساق الموجودة في منطقة المتوسط؟

تعرف منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من الناحية السياسية فرقا شاسعا بين ضفتيها، الشمالية والجنوبية؛ فنجد أن الضفة الشمالية متكاملة في إطار الإتحاد الأوروبي ولديها سياسات موحدة، كما تسود دولها أنظمة ديمقراطية تسهر على ضمان الحقوق والحريات الفردية، أما دول الضفة الجنوبية وبالأخص دول شمال إفريقيا التي عرفت الاستعمار، ورغم أنها تشترك في إرث تاريخي وثقافي، إلا أنها لم تكون وحدة قومية بسبب الاختلافات الأيديولوجية العميقة بينها؛ الأمر الذي سمح بظهور تقارب مؤقت وظرفي بين دول الضفة الجنوبية ودول الضفة الشمالية وفقا للأوضاع والإضطرابات الجيوسياسية، الإقليمية والدولية. كما أن دول جنوب المتوسط عرفت مؤخرا انتفاضات شعبية ضد الأنظمة السياسية، بسبب غياب الديمقراطية وحرية التعبير، وانتشار الفساد، وعدم تكافؤ الفرص...

لقد ظهر عدم التجانس السياسي بين دول المنطقة أساسا في الوضع السياسي الوطني والمؤسسات بعد الإستقلال، لكن توجه هذه الدول نحو مركزية السلطة وسيادة السلطة التنفيذية الموروثة من الماضي الإستعماري تواصل حتى ظهرت ضغوطات شعبية من أجل إقامة ديمقراطية محلية تلبي تطلبات المجتمع المتنوعة.

حيث قامت الدول المغاربية منذ الإستقلال بإصلاح دساتيرها عدة مرات في ظل ضغوطات مزدوجة من الضغوط الدولية والداخلية (الحركات الإجتماعية، وأحزاب المعارضة السياسية، والإنتفاضات الشعبية...) لكن، أي من هذه الإصلاحات لم يغير بشكل جذري طبيعة الأنظمة. ليبيا مثلا هي الدولة المغاربية الوحيدة التي لم تشهد أي تطور دستوري، على الرغم من أن الكتاب الأخضر قد فقد أهميته

وقبضته على الواقع. كما تميز المشهد السياسي في دول جنوب المتوسط بهيمنة السلطة التنفيذية ورئيس الدولة[1].

شهدت منطقة المتوسط موجات غضب واحتجاج على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية السائدة في العديد من الدول، وقد تعددت التسميات التي أطلقت على هذه الظاهرة مابين ثورات، ربيع، إلا أن هدفها واحد وهو تغيير الأنظمة الإستبدادية التي فشلت في تحقيق المطالب الشعبية.

بالتالي أدت ثورات الربيع العربي إلى تغيير المشهد السياسي في منطقة المتوسط؛ في كل من تونس وليبيا ومصر وكذا سوريا في الضفة الشرقية من المتوسط، وقد اختلفت هذه الثورات العربية من ناحية الشكل: مظاهرات جماهيرية في تونس، وثورة مسلحة مع دعم عسكري متعدد الجنسيات عن طريق حلف شمال الأطلسي، في ليبيا، وانتفاضة شعبية أدت إلى خلع النظام في مصر، وإصلاح دستوري في المغرب وانفتاح سياسي في الجزائر... لكن مع ذلك تشترك هذه الحركات في جذورها الإجتماعية السياسية متمثلة في انتشار الفساد على مختلف المستويات، وعنف وتعسف المؤسسات، والطابع الإستبدادي للدولة، عدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية، والتنمية الإجتماعية المتفاوتة عبر مناطق الوطن.

تصنف معظم الدراسات العلمية الوضع السياسي القائم أيضا في دول الساحل اللإفريقي بإعتباره مصدر التهديدات اللاتماثلية، في خانة الدول الفاشلة أو السائرة إلى الفشل والتفكك، أو الضعيفة، كما أن هناك دولا على وشك الإنهيار، وأبرز مثال على ذلك هو تفكك دولة السودان حيث استقل جنوب السودان عن شماله في 2011، بالتالي تتميز الأنظمة السياسية لدول الساحل عموما بالهشاشة وفقدان السيطرة الدولاتية على مجتمعاتها.

يعرف **ويليام زارتمان William Zartman** الدولة الفاشلة **Failed State** بأنها: "تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها فضلا عن عدم إمتلاكها الإحتكار الشرعي للقوة، وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها".[2] أما **روبرت روتبرغ Robert Rotberg**، فيعرف الدولة الفاشلة على أنها: "تلك الدولة التي تعاني من العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع السياسية الأساسية لسكانها، وحكومتها تصبح فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها، وحتى الدولة في حد ذاتها تفقد الشرعية

[1] أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، تم تصفح الموقع يوم 20 فيفري 2023.
/https://online.flippingbook.com/view/887004598/4

[2] William Zartman, The desintegration and Restoration of legitimate authority, (USA : Lynne Rienner, 1995), p. 01

الدولية.[1] فحسب روتبرغ **Rotberg** الدولة تنجح أو تفشل إنطلاقا من مدى قدرة وفعالية نظامها السياسي في المحافظة على النظام الداخلي وفرض السيطرة على كامل إقليم الدولة.[2] كما يعتبر روتبرغ أن الدولة الفاشلة هي حالة وسطية أو مرحلة إنتقال، والشكل اللطيف لدولة منهارة، وبالتالي هي تتأرجح بين الدولة القومية والمنهارة، وحسبه توجد خصائص يمكن الإعتماد عليها لتحديد الدولة الفاشلة منها:

- إنتشار الإجرام والعنف السياسي مثل قمع المظاهرات، ووضع قيود على نشاط المجتمع المدني وحرية التعبير.
- إنتشار التوترات والنزاعات خاصة الإثنية والعرقية والدينية وحتى البينية منها.
- عدم فعالية البنى التحتية: العجز في المستوى الخدماتي، عدم تكافؤ الفرص وإنتشار السوق الموازي.
- ضعف السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية.
- إستخدام الكره الإجباري ضد المواطنين.
- السمة الوظيفية والتي تعاني من غياب المؤسسات القادرة على تمثيل الدولة على المستوى الدولي، والتي لها سلطة التفاوض والتأثير على العالم الخارجي، وإن وجدت فإنها كثيرا ما لا تتمتع بالثقة والإجماع.[3]

إنطلاقا مما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للدولة الفاشلة على أنها: تلك الدولة التي تتمع بالصفة القانوية ككيان سيادي لكنها فقدت القدرة على ممارسة وظائفها الداخلية والدولية، أي أنها لم تعد قادرة على الحفاظ على وحدتها السياسية والإقتصادية، كما تعاني غياب المؤسسات، وغير قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها، وحكومتها غير شرعية سواء من وجهة نظر المجتمع الداخلي أو الدولي (الخارجي)، وهي نقيض الدولة المتماسكة التي تتميز بنظام سياسي داخلي مستقر.

---

[1] Robert Rotberg, When States Fail : causes and consequence (UK: Princeton university press, 2003), p.01.

[2] Ibid., pp. 03-04.

[3] اسماعيل بوقنور، "التخلف السياسي في الدول العربية –المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية-"، دفاتر السياسة والقانون 9 (2013): 25.

ومتماسكة إجتماعيا واقتصاديا، والقادرة على المحافظة على السيطرة على حدودها الإقليمية، وتأمين مستوى لائق من الخدمات.[1]

- ❖ الدولة الضعيفة: هي الدولة التي تقوم بوظائفها بشكل أقل فعالية عن المستوى العادي لنشاط مؤسسات الدولة، إذ تواجه مشاكل تعود لأسباب إقتصادية، سياسية، أو إجتماعية.
- ❖ الدولة المنهارة: يعرفها **بيكر Baker** بأنها الدولة التي تفقد وتعوز الخصائص المركزية لأي دولة وظيفية، وبصيغة أخرى تسير إلى حالة إنحلال تام للهياكل والسلطات والنظام السياسي للدولة، حيث تعجز المؤسسات الرسمية عن ممارسة صلاحياتها الأمنية والدستورية على حدودها الإقليمية.

ولإسقاط هذا الإطار النظري المتعلق بالدولة في منطقة جنوب المتوسط – الساحل الإفريقي على وجه الخصوص- والوضع السياسي داخلها يتجلى لنا بكل وضوح أن الدول تعاني أزمة عميقة متعددة الأوجه سياسية، مؤسساتية وشرعية، وهذا في ظل الإحتمال المتزايد للفشل الدولاتي المترتبة عن صور المعارضة السياسية المتكررة والتي ولدت موجات عنف سياسي.

بالإعتماد على التقرير السنوي لـ "**مؤشر الدول الفاشلة The Fragile States Index**" لسنة **2015** الصادر عن مؤسسة "صندوق السلام **Fund for Peace** " بالاشتراك مع "مجلة السياسة الخارجية **Foreign Policy magazine**" التي تقوم بنشره، نجد أنه تضمن عددا كبيرا من الدول الإفريقية وبالأخص دول المتوسط في مراتب متقدمة أي تمثل الدول الفاشلة أو الأكثر عرضة للفشل.

[1] مارتن غريفيش وَ تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مرجع سابق، ص. 222.

خريطة رقم (2): أوضاع دول المتوسط على مؤشر الدول الفاشلة **The Fragile State Index** لسنة 2015

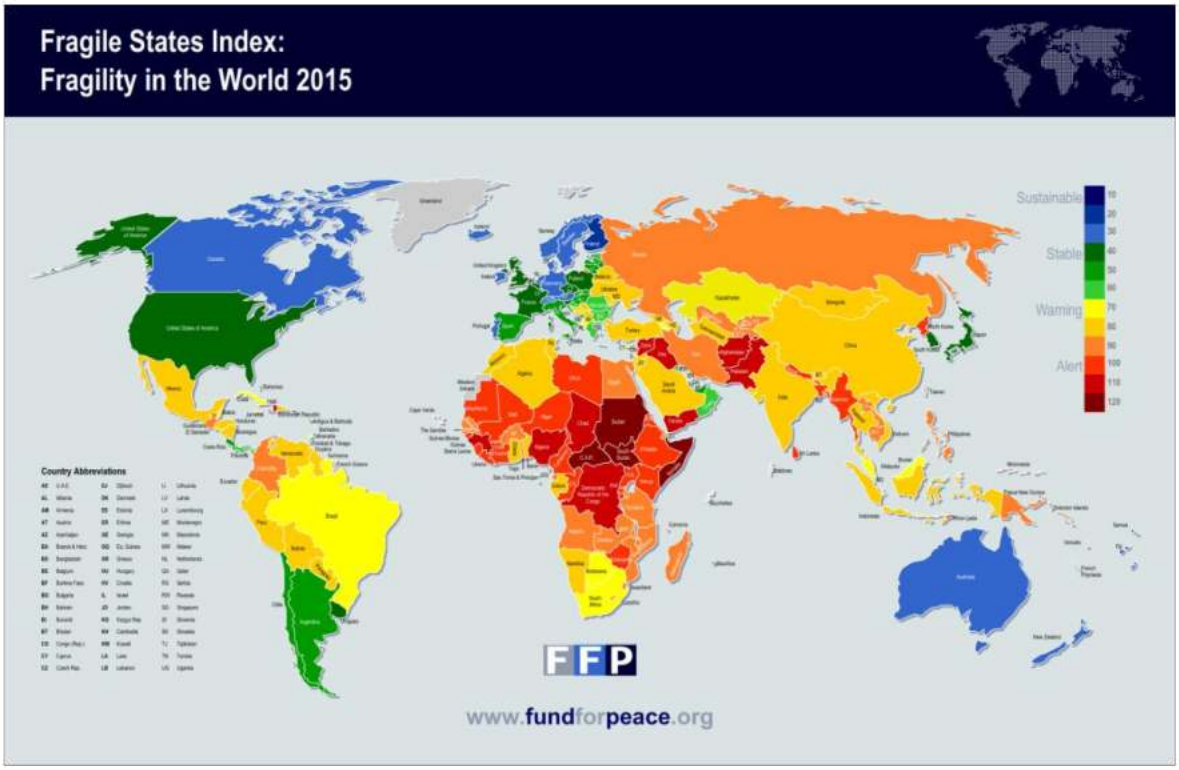

Source : "The Fragile States Index , The Fund for Peace", Accessed: 18/02/2023. <http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2015

تصدرت جنوب السودان قائمة الدول الفاشلة "**The Fragile States Index**" للسنة الثانية على التوالي برصيد 114.5 نقطة، كبلد لا يزال يعاني من الصراعات والأزمات الداخلية والسياسة الدكتاتورية، السودان في المرتبة الرابعة برصيد110.8 نقطة، تشاد في المرتبة السادسة برصيد **108.4** نقطة، نيجيريا في المرتبة **14** برصيد **102.4** نقطة، النيجر في المرتبة 19 برصيد **97.8** نقطة، إريتيريا في المرتبة **24** برصيد **96.9** نقطة، ليبيا في المرتبة **25** برصيد **95.3** نقطة، موريتانيا في المرتبة **26** برصيد **94.9** نقطة، مالي في المرتبة **30** برصيد **93.1** نقطة، بوركينافاسو في المرتبة **39** برصيد **89.2** نقطة، السينيغال في المرتبة **60** برصيد **83.0** نقطة، والجزائر في المرتبة **67** برصيد**79.6** نقطة.[1]

وبحسب التقرير فإن الدولة "الفاشلة" هي: الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وعادة ما تلجأ للقوة، وتفشل حكومتها في اتخاذ قرارات مؤثرة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات

[1] "The Fragile States Index , The Fund for Peace" Accessed: 18/02/2016) <http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2015>

لأبناء شعبها، فضلا عن فشلها في التعامل بفاعلية مع المجتمع الدولي، وعادة ما تشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة[1].

بالتالي نجد أن مجلة **Foreign Policy** تحذر من خطر الفشل الدولاتي والتفكك والإنهيار في دول إفريقيا عامة والمتوسط خاصة، يرجع ذلك لوجود أسباب وعوامل داخلية كضعف البناء السياسي وضعف الإندماج الإجتماعي والعجز الإقتصادي وعوامل أخرى خارجية، يجب إيجاد حلول لها من أجل الحفاظ على بقاء ووحدة وكيان كل دولة.[2]

تواجه دول القارة الإفريقية ودول المتوسط - على سبيل الحصر- مجموعة من التحديات التي تهدد كيان الدولة وتنعكس عليها في كل المجالات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، وتتمثل أساسا في: الحروب الأهلية والإنقلابات العسكرية، المشاكل العرقية والإثنية والدينية، الأمراض والأوبئة والمجاعة، الأزمات الإقتصادية، وكذا عجزها عن اللحاق بخطط النمو السياسي والإندماج في أي نظام دولي؛ فقد عجزت معظم هاته الدول على العثور على نموذج لديمقراطية إفريقية حقيقية تراعي التقاليد والواقع الإفريقي، كما فشلت في التحول من النظم الدكتاتورية إلى النظم الديمقراطية نتيجة للتمزف العرقي وما أحدثه من مآسي ساهمت في إضعاف الدولة، وإبراز الإنقسامات والصراعات الإثنية والعرقية التي تهدد الإستقرار وتعيق التنمية، وفقد عجزت الدول عن مواجهة التحديات التنموية والإقتصادية والصحية الخطيرة.[3] كما انعكست هذه التحديات على الوجود السياسي للدولة في منطقة المتوسط خاصة في مرحلة ما بعد الإستقلال فقد أدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة، كما هو الحال بالنسبة لأزمة (بيافرا) في نيجيريا عام **1967** والتي استمرت نحو ثلاثين شهرا، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وغيرها من أعمال التمرد والعصيان التي شهدتها الكثير من الدول الأفريقية الأخرى.[4]

بالتالي تعاني دول المتوسط من مشكلات متعددة ومتشابهة إلى حد ما، تشمل كافة أبنيتها ومؤسساتها السياسية والمدنية، وتلقي بآثارها السلبية ليس فقط على حسن أدائها لوظائفها، وعلى

---

[1] نبيل ناجي نايف، الدولة الناجحة والدولة الفاشلة – مفاهيم ومؤشرات- ، تم تصفح الموقع يوم: 14 فيفري2023.
< http://www.globalarabnetwork.com/studies/3082-2011-04-14-06-18-50>

[2] المرجع نفسه.

[3] عبد الله الأشعل، الإتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة (القاهرة: مؤسسة الطوبجي، 2002)، ص ص. 172-174.

[4] حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا –الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، تم تصفح الموقع يوم: 15فيفري2023.
< http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/607.htm>

قاعدة شرعيتها، وإنما على حقيقة وجودها في حد ذاتها، وهو ما عرقل عملية بناء الدولة القومية الحديثة في مرحلة ما بعد الإستعمار وأدى إلى الفشل الدولاتي في دول منطقة المتوسط.[1]

وتبرز أهم سمات الدولة الفاشلة في الجانب السياسي بمنطقة المتوسط في أزمة الشرعية السياسية والتي تتجسد في القضايا المتعلقة ببناء الدولة والتي تعالج مشكلات التحول الإجتماعي والتطور الإقتصادي وقضايا الديمقراطية. ونستطيع رؤية التفاوت الحاصل في مستويات الشرعية في السودان مثلا إذ فقدت القدرة على التواصل بين الأنظمة السياسية، وشعوبها كما سجلت حالات عجز أمني وعدم التوصل لحلول للمشاكل السياسية، الإقتصادية والإجتماعية لأن أزمة الشرعية تشير لتغيير طبيعة السلطة العليا، وهذه الأزمة ناتجة عن أربعة عوامل وهي:

- الخلاف على السلطة (ويظهر ذلك مثلا في موريتانيا من خلال الإنقلابات العسكرية المتكررة).
- الصراع لأجل القوة وفقدان الثقة بالقيادة السياسية (وهو ما تبرزه المظاهرات الشعبية المتواصلة والحركات الإنفصالية في كل من موريتانيا و مالي).
- غياب التنشئة السياسية وبالتالي فقدان شرعية الدولة يكون جراء فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية مما يفسر مقاطعة الإنتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني.[2]

وتعاني دول المتوسط من أزمة مركبة ومتشابكة للديمقراطية تدور حول أسلوب التعامل بين الحاكم والمحكوم، ونتج عنه غياب النموذج الديمقراطي وسيادة النظم التسلطية، أي سيطرة نظم الحكم الدكتاتورية والإستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في هذه الدول، وتكريس نمط من الحكم الشخصي، حيث أضحى شخص الزعيم محور النظام السياسي في معظم هذه الدول، وهو الأمر الذي أدى إلى فشل المجالس المنتخبة في أداء دورها الرقابي والمحاسباتي من خلال ضعف الأحزاب التي تمارس عملها السياسي بشكل موسمي مما يجعلها بعيدة عن المواطن وحاجاته، والأسوء هو ضعف مستوى التمثيل السياسي للأحزاب داخل المجالس المنتخبة من خلال تدخل قوى خارج الأطر النظامية

---

[1] صالح محمود القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة مابين 1969-1989 (عمان: دارة جليس الزمان، 2010)، ص ص. 20-21.

[2] عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الإجتماع السياسي: البنية والأهداف، ج.1. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص ص. 63-67.

في تحديد قوائم المرشحين بحيث أصبح المال والجهوية والقبلية هي المعايير المعتمدة في الترشيح والترتيب في القائمة، مما أفقد الثقة في العملية السياسية عموما والعملية الإنتخابية خصوصا.

كما نجد أن دساتير معظم دول المتوسط وأنظمتها السياسية مستوردة ولا تتوافق مع البيئة الداخلية للدول، أما بالنسبة لحق المشاركة السياسية فكثيرا ما نجد القيادات الحاكمة غالقة للمجال السياسي، ومصادرة له أو تقننه بما يخدم مصالحها وأهدافها، فالإنتخابات عادة ما تؤجل عدة مرات مثلما حدث في موريتانيا والنيجر وتشاد.

ويمكن تلخيص أوجه الخلل القائمة فيما يلي:

- فشل الدولة وضعف مؤسساتها التشريعية والقضائية في الإضطلاع بالوظائف المنوطة بها، والتي حددتها الدساتير واللوائح السياسية،[1] بحيث أنها أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.
- غياب التكامل السياسي، أي عدم وجود تفاعل مستمر بين القيادة الحاكمة والمجتمع المحكوم بما يقتضيه ذلك من عدم تمتع القيادة بالشرعية السياسية، ورفض الأفراد لسياسات وقرارات القائد وما يقتضيه ذلك أيضا من فشل القيادة على أن تكتسب إحترام وثقة الأفراد بكافة قطاعاتها بسبب عدم الأخذ في عين الإعتبار وعدم إحترامها للإختلافات وللإنقسامات العرقية، الدينية، اللغوية والإجتماعية بصفة عامة.[2]
- المعارضة المتزايدة التي تبديها الشعوب في العديد من الدول الإفريقية لنظم الحكم السائدة فيها، والتي ارتبط وجودها بوجود الدولة ذاتها، ووضوح فشل هذه الدول في تأطير الشعوب الواقعة ضمن إقليمها، والتفاعل الإيجابي معها في سياق تطوري.[3]
- الحدود المصطنعة والعشوائية التي ورثتها الدول الإفريقية والتي تمثل نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي الإفريقي،[4] التي لم تراع الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية، الأمر

---

[1] صالح محمود القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة مابين 1969-1989 ، مرجع سابق، ص. 21.

[2] المرجع نفسه، ص. 12.

[3] صالح محمود القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة مابين 1969-1989 ، مرجع سابق، ص. 20.

[4] عبد الله الأشعل، الإتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مرجع سابق ، ص. 61.

الذي أدى إلى بروز أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من دول المتوسط.[1]

- اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي، بدلا من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي، مما أدى إلى غياب فلسفة المواطنة في هذه الدول[2].

المطلب الثاني: الوضع السوسيواقتصادي في منطقة المتوسط

لا يقل البعد الإجتماعي-الاقتصادي أهمية عن البعد السياسي في دراسة سمات الدولة في المتوسط، نظرا لما يكتسبه هذا البعد بالإضافة إلى البعد الثقافي من أهمية في تفسير العلاقات بين الدولة والجتمع، فهناك إرتباط كبير بين الأزمات السياسية والأمنية وبين الوسط الإجتماعي والثقافي الذي تنشأ فيه، ومنطقة المتوسط –منطقة جنوب المتوسط- تعتبر من أعقد المناطق الإفريقية نظرا للتركيبة الإجتماعية والثقافية المتباينة والمختلفة سواء من النواحي الإثنية، القبلية، الدينية واللغوية. حيث تتكون المنطقة من جماعات عرقية متنوعة بما يعني أن عملية إجراء جرد دقيق لها أمر صعب لأن بعض الجماعات العرقية في حد ذاتها تنقسم إلى مجموعات فرعية عرقية.

تبرز أيضا التعددية الدينية في دول المتوسط، حيث تتمثل أهم الديانات المنتشرة أو التي تمارس في هذه المنطقة هي الإسلام والمسيحية وكذا بعض الديانات المحلية التقليدية الضئيلة، ويعتبر أغلبية السكان مسلمون بإستثناء تشاد حيث يضم: **55 %** من المسلمين و **40 %** مسيحيين، والبقية من معتقدات وثنية ومحلية، إلا أن هذه التعددية لم تتطور إلى تمايزات وانقسامات، بإستثناء حالة السودان بسبب الإنقسام بين الشمال المسلم والجنوب الذي يتمركز فيه المسيحيون وهو ما نتج عنه إنفصال الجنوب عن الشمال.

كما أثر التعدد الإثني على الجانب اللغوي لدول المتوسط، فعلى الرغم من صغر مساحة منطقة المتوسط إلا أنه غني بتنوع لغاته، فهناك لغات ولهجات متعددة ومتنوعة حيث ساهم غياب التناسق والتناغم اللغوي داخل الدولة الواحدة في تعميق الفوارق وبروز الإنقسامات بين الأفراد خاصة عند فرض واستعمال لغة معينة كلغة رسمية دون مراعاة نسبة مستعملها إن كانوا أغلبية أم لا وتهميش بقية اللغات.

---

[1] امحند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، مرجع سابق.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا –الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مرجع سابق.

بالتالي تتميز مجتمعات دول المتوسط بتركيبة سكانية متنوعة، ذات تعدد وتنوع إثني، ويعتبر هذا التعدد طبيعي إذا ما تم توظيفه بطريقة فعالة لأنه لن يشكل خطرا بل يمكن أن يثري أي منظومة إجتماعية - فالولايات المتحدة الأمريكية من خلال ضمانها لحقوق كل الأجناس المتواجدة بإقليمها تمكنت من تحقيق التجانس الإجتماعي- إلا أن الإشكال في المتوسط هو تعدد الولاءات نتيجة لتعدد الإثنيات وسيادة النظام القبلي على الرغم من توفر مؤسسات دولاتية، أي أن البناء الإجتماعي في إفريقيا كان قائما على أساس النظام القبلي، أين تمثل العشيرة الوحدة الأساسية للمجتمع، ويزداد تأثير هذا النظام في الدول التي تهيمن الإثنية على حياتها السياسية كدول المتوسط، كما عززته السيطرة الإستعمارية التي عملت ولازالت تعمل على إشاعة الفوضى والتفرقة بين الفصائل عن طريق تقسيم الأقاليم بطريقة تعسفية دون مراعاة الجانب الأنثروبولوجي للمجموعات العرقية، وتعتبر حالة الطوارق أحسن مثال على ذلك حيث تم تقسيمهم في عدة مناطق تتمثل أساسا في: مالي، النيجر، ليبيا والجزائر.[1]

ومما سبق يمكن القول بأن دول المتوسط تواجه مجموعة من التحديات الإجتماعية والثقافية التي عرقلت عملية بناء الدولة في هذه المنطقة ومن بين هذه التحديات:

- إتساع الرقعة الجغرافية المتوسط وما يقابله من سوء توزيع الكثافة السكانية حيث يختلف من دولة إلى أخرى، وحتى في الدولة نفسها بحيث توجد مناطق بكثافة عالية (وهي المناطق الحيوية التي تتوفر على ظروف مناسبة للحياة) ومناطق أخرى بكثافة منخفضة (وهي مناطق الصحراء القاحلة نظرا للظروف المناخية الصعبة) كما يتحكم في التوزيع السكاني عوامل طبيعية، إقتصادية، إجتماعية، أمنية وتاريخية، بالتالي تواجه الدولة صعوبة في فرض سيطرتها وسيادتها على كامل الأقاليم.
- النمو الديمغرافي السريع وهو ما سيجعل عدد السكان يتضاعف خلال **30** سنة المقبلة ليصل إلى حدود **150** مليون نسمة خلال **2040**. وهو ما سيؤثر على الأمن الانساني والغذائي في المنطقة. حيث أن التحولات الديمغرافية في المنطقة حديثة وإذا أخذنا بعين الاعتبار غياب سياسة تنظيم للنسل فإن تأثيرات الديمغرافيا على الاستقرار السياسي والتوازنات في هذه الدول الهشة سيكون كبيرا، إذ سيدفع على سبيل المثال نحو الهجرة

[1] حلمي محروس إسماعيل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ج.2. (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004)، ص. 697.

لأسباب مناخية بفعل الإحتباس الحراري، النزوح نحو المدن، تشكيل مجموعات من السكان الأصليين وزيادة الاحتقان الداخلي.[1]

- شيوع الفقر الذي يسيطر على معظم دول المنطقة بنسب مرتفعة فأكثر من **40 %** من سكان المتوسط تحت خط الفقر، وزيادة البطالة والأمية وانتشار الأمراض الخطيرة والأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا والسل والإيدز، وكذا عدم الإستقرار والممارسات الإجتماعية اليائسة والإهمال المتزايد والمتواصل للجانب التنموي وكذا تزايد نسب الهجرة (الهجرة غير الشرعية، هجرة العقول وهجرة الطبقات المنتجة) كل هذا يعكس مدى فشل الدولة نظرا لعجزها عن توفير البنية التحتية ومتطلبات الأفراد المختلفة.
- هيمنة ظاهرة الحروب الأهلية ذات الطابع القبلي على دول المنطقة والتي اقترنت أيضا بنزاعات إنفصالية وإقليمية هددت إستقرارها.[2]
- الصراع على السلطة والموارد يرجع أساسا إلى التصدع الإثني –العرقي والديني-، فعلى الرغم من وجود أحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني في دول المتوسط إلا أن المحرك السائد بداخلها هو الإختلاف الديني والعرقي، بحيث أنه في حالة فوز حركة أو حزب بالسلطة يعني فوز إثنية على إثنيات أخرى ما يعني إحتكارها للسلطة وتهميشها لباقي الإثنيات، ففي تشاد يتصارع الشمال المسلم مع الجنوب المسيحي، في حين أن الزنوج في صراع مع العرب والأمازيغ في موريتانيا، والسودان المسيحي إنفصل عن الشمال المسلم، وعلاقة الطوارق مع حكوماتهم في وضع حساس في النيجر ومالي والتي تعكس نزاعا إجتماعيا إثنيا طويلا وخامد قابل للإنفجار من جديد.

ما يمكن إستنتاجه مما سبق هو أن منطقة المتوسط تأثرت بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية والبينية (نزوح اللاجئين من السودان إلى الصومال، من إيريتريا إلى السودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كل المنطقة) وهذا ما يجعل من المتوسط نقطة فاصلة للعبور في كثير من الحالات نحو الشمال للمهاجرين، سوقا مفتوحة للسلاح الخفيف، وبيئة خصبة لإنتقال الأمراض بالإضافة إلى الأزمات المستعصية مثل أزمة دارفور في السودان، الطوارق في مالي والنيجر، الإضطرابات العرقية في موريتانيا والصدامات الإثنية وحتى القبلية في تشاد.[3]

---

[1] Mehdi taje, "vulnerabilities and factors of insecurity in the sahel", paper published by the Sahel and West Africa Club Secretaria (SWAC/OECD), 1 August 2010, p. 3.

[2] عبد الله الأشعل، الإتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة ، مرجع سابق، ص.51.

[3] أمحند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، مرجع سابق.

على المستوى الإقتصادي: عندما نتمعن في الدول المكونة للبحر الأبيض المتوسط، نجد أنها تعرف عدم تجانس اقتصادي، وعندما ندرس الوضع الإقتصادي لمنطقة المتوسط، باعتماد معيار دول الضفة الشمالية التي تنتمي إلى التحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية يزيد هذا الفارق، كما تظهر هذه الفوارق من حيث التنمية القتصادية والثروة والنمو القتصادي.

تحتل إفريقيا موقعا مهما في خريطة النفط العالمية إذ تضم حوالي **10 %** من إحتياطي النفط العالمي المثبت، ويتركز معظمه بنسبة **60 %** في المتوسط وبالأخص في نيجيريا، الجزائر وليبيا، في حين تبلغ نسب إحتياطات الغاز المثبتة في القارة حوالي **8 %** من نسبة الإحتياط العالمي ويتوزع أكثر من **50 %** من هذه النسبة في نيجيريا والجزائر[1]، إذ أن الجزائر بفضل ما تنتجه من الغاز المميع تعتبر القوة الثالثة الممولة لأوروبا بعد كل من روسيا الفدرالية والمملكة النرويجية. وعلى الرغم من أن نسبة الإحتياطات المثبة في القارة متواضعة نسبيا مقارنة بنظيرتها في الشرق الاوسط، إلا أن عددا من الجهات الدولية تشير إلى أن هناك مناطق لم يتم إكتشافها بعد، والتي يمكن أن تحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز بشكل يجعل من القارة الملجأ الأخير غير المستنفذ نفطيا، خاصة أن قدرات الإنتاج في العديد من دول القارة لم تصل إلى طاقتها القصوى.[2] كما أن هناك دراسات وتقارير معاصرة تثبت أن مستقبل العالم الطاقوي مرتبط بهذه المنطقة لا سيما بما يتعلق بالطاقة الشمسية كون هذ المنطقة صحراوية.[3]

كما تعتبر إفريقيا منجما ضخما للموارد الطبيعية والأولية، ينتج حوالي **80 %** من بلاتين العالم، وأكثر من **40 %** من ألماس العالم، و**20 %** من ذهبه ونفس الشيء بالنسبة للكوبالت. وتعتبر صناعة التعدين من الصناعات الأساسية في معظم دول المتوسط حيث نجد معظمها غنية بالذهب، اليورانيوم، الفوسفات، الألماس، النحاس، الحديد وغيرها من الثروات. فالنيجر فتحتوي على كميات هائلة من اليورانيوم في باطنها والذي يحتل المرتبة الأولى في قائمة صادراتها، وتعتبر النيجر ثاني مصدّر

[1] علي حسين باكير، "التنافس الدولي في إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية-مركز الجزيرة للدراسات 2009"، تم تصفح الموقع يوم: 12 مارس 2023.
<#http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172114305664025 4.html>

[2] علي حسين باكير، "التنافس الدولي في إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية ، مرجع سابق.

[3] جارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة المتوسط في الأمن القومي الجزائري"، تم تصفح الموقع يوم: 12 مارس 2023.
<http://democraticac.de/?p=2448>

لهذه المادة عالميا بعد كازاخستان، والأولى في إفريقيا[1]، بالإضافة إلى إمتلاكها لموارد أخرى كالحديد، الفوسفات، الذهب، الفحم والبترول.[2]

أما فيما يخص الثروة المائية تشير التقديرات إلى أن القارة تمتلك حوالي **4** آلاف كم[3] من مصادر المياه العذبة المتجددة في السنة، أي ما يعادل حوالي **10 %** من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم، حيث تحتوي منطقة المتوسط على مجموعة من الأنهار، أهمها نهر النيجر الذي يصنف كرابع أنهار العالم من حيث الطول، ونهر السينغال المصنف سادسا بين أنهار العالم.[3]

رغم ما تتمتع به منطقة المتوسط من موارد ضخمة وتنوع في الثروات الطبيعية، إلا أن هذه الأخيرة تعاني من عدم الإستغلال الأمثل لها، وتنهب من طرف بعض القوى الكبرى التي دخلت المنطقة بحجج كثيرة منها إحلال الأمن والسلم والإستقرار فيها، كما تؤكد العديد من الدراسات الإقتصادية والإحصائيات السنوية لكل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة على أن منطقة المتوسط والصحراء تصنف في مجملها ضمن قائمة الدول الفقيرة جدا والأقل نموا إلى درجة وجود دول مهددة بالمجاعة[4].

وفي دراسة أعدها "**أليكسندر كاوين**" و "**ستيفن جيلبرت**" تبرز أن هناك علاقة بين وجود البترول والديمقراطية والتنمية، فمعظم دول المتوسط تستخدم مداخيل هته الموارد لشراء السلم الإجتماعي مثلما حصل في تشاد والسينغال ومالي ويعتبر التسيير غير العقلاني لهته الثروات والعوائد من الموارد الأولية السبب الرئيسي للأوضاع التي تعيشها هته الدول من فقر وغياب الرعاية الصحية وزيادة البطالة، وما يمكن إستخلاصه هو أن الثروات في دول المتوسط هي نقمة أكثر منها نعمة فالعديد من الدراسات حول النفط في القارة الإفريقية تسميه بلعنة الموارد، فبدلا من أن يكون مشجعا للنمو الإقتصادي والتنمية أفضى بنتائج سلبية على هذه الدول كالديون والتخلف والفقر والبطالة إلى غير ذلك.

وبناء على التحليلات السابقة، يبدو أن دول المتوسط تعاني من فشل وعجز إقتصادي وهو راجع لعدة أسباب أهمها:

---

[1] سيد أحمد ولد شيخنا، "النيجر ثروات في مهب الصراعات الدولية"، تم تصفح الموقع يوم: 12مارس2023.
<النيجر-ثروات-في-مهب-الصراعات-الدولية/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/26 >

[2] علي حسين باكير، "التنافس الدولي في إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية، مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

[4] Laurent Bossard, "Un Atlas du sahara-sahel : Géographie, Economie, insécurité", op cit., p. 4.

- تتميز منطقة المتوسط بإقتصاد ريعي يعتمد على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المنتجة، وهو ما يجعلها مرتبطة بأسعار أسواق النفط العالمية.
- السياسة الإقتصادية التي ركزت على الدور القيادي للدولة (مركزية الدولة في النشاط الإقتصادي).
- ضعف الأداء الإقتصادي بالإضافة إلى الأزمات البيئية (موجات الجفاف المتكررة) التي أنتجت أكثر من مليون ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية، بالإضافة إلى إنتشار الفقر المدقع إذ أن أكثر من **80%** من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم، وأكثر من **60%** من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية.[1]
- غياب التوزيع العادل للثروات ما بين الأقاليم؛ بحيث نجد أنه في معظم دول المتوسط تسيطر النخب الحاكمة "الفاسدة" على عائدات هذه الموارد، مما نتج عنه حالات من الإحباط التي تخلق حركيات للتمرد والعنف وتؤدي إلى انتشار النزاعات بين الطبقات والإثنيات، وهو ما حصل في النيجر حيث قام الطوارق بالمطالبة من أجل الإستفادة من إنتاج وتصدير اليورانيوم[2]، كما نجد في مالي سيطرة عرق "البارما" على السلطة ومنه يستحوذ على الموارد الأولية وحرمان بقية أفراد الشعب منها ولو بنسب متفاوتة، أما في السودان فقد كانت الثروة النفطية ومسألة إقتسام عائداته أحد أهم أسباب النزاعات التي مزقته.[3]
- تعيش دول المتوسط مستويات إستدانة كبيرة وتبعية إقتصادية مرضية، بحكم إعتمادها على هيكلات إنتاجية أحادية (زراعة وتعدين).[4]
- تبعية السياسة الإقتصادية لدول إفريقيا وبشكل خاص دول المتوسط للمؤسسات المالية والنقدية العالمية كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التي تفرض شروطا قاسية لا تخدم مصالح هذه الدول المتخلفة.[5]

---

[1] أمحند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، مرجع سابق.

[2] أمحند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، مرجع سابق.

[3] عتيقة كواشي، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في المتوسط، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 8 (2016): ص.456.

[4] أمحند برقوق، منطق الأمننة في ساحل الأزمات، مرجع سابق.

[5] عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية –إنكسار دائم أم إنحصار مؤقت-، ط.1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص. 175-176.

- هيمنة الشركات متعددة الجنسيات والشركات الإحتكارية التي تستنزف ثروات هذه المنطقة وتحصل عليها بأبخس الأثمان وعلى سبيل المثال تهيمن شركة أريفا على إستخراج اليورانيوم في النيجر بحيث تحصل عليه بأبخس الأثمان وذلك بالتواطؤ مع حكومة النيجر التي تساعد الشركة في عدم خضوعها للإجراءات المفترضة في هذا المجال، حيث أن مستوى الإشعاع الذري فاق المستويات المسموح بها دوليا ب **500** مرة.[1]

خلاصة القول أن وفرة الموارد الطبيعية تخلق حالة من الرخاء الإقتصادي الذي يساهم بدروه في تحقيق الإستقرار السياسي[2]. وعند تشخيص الحالة الإقتصادية بمنطقة المتوسط يتضح أن لهذه المنطقة ميزات ذات أهمية غير خفية إذ يزخر هذا الحزام بالعديد من الموارد والثروات الطبيعية، إلا أن إقتصادها يتميز بالتخلف وفشل جميع الخيارات التنموية، فإنتشار الفقر وضعف الدخل الفردي والفساد السياسي والإقتصادي وضعف التخطيط وزيادة الديون الخارجية كلها مؤشرات لصيقة للحالة الإقتصادية لهذه المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى ديمومة تبعية هذه الدول، والحيلولة دون بنائها وتطورها وكذا انعكاساته السلبية على فاعلية نظمها السياسية.

المطلب الثالث: الوضع الأمني في المتوسط

عرفت منطقة المتوسط تطورات أمنية وأزمات ونزاعات داخلية وإقليمية معقدة ومستمرة في معظم دولها، عاكسة الفشل البنيوي والعجز الوظيفي للدولة، وتتمحور الأوضاع الأمنية التي يعاني منها الإقليم أساسا حول الحدود إلى جانب تفشي ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة، وانتشار الجماعات الإرهابية، مما يشكل تهديدا ليس فقط على دول المنطقة بل من الممكن أن يصبح تهديدا للأمن الدولي[3]، حيث ساهم

ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في استفحال التهديدات الأمنية الصلبة واللينة في منطقة المتوسط أهمها ما يلي[4]:

---

[1] "Areva au Niger: Greenpeace pointe des risque de contamination radioctive ", Accessed: 12/03/2023. <http://issikta.blogspot.com/2009/12/areva-au-niger-greenpeace-pointe-des.html>

[2] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات (عمان-الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 110.

[3] مخلوف ساحل، "إشكالية الأزمة المعقدة في المتوسط"، تم تصفح الموقع يوم: 15 مارس 2023. <http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/facult%C3%A9-de-droit-et-des-sciences-politiques>

[4] جارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة المتوسط في الأمن القومي الجزائري"، مرجع سابق.

- شساعة مساحة دول المتوسط والصحراء مما جعل أنظمة الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود، مما جعلها عرضة للإختراق من قبل جماعات تهريب والجماعات الإرهابية في المنطقة.
- الدعم الدولي لهذه الجماعات لخدمة مصالح برغماتية معينة بالأسلحة والموارد المالية والمعلومات ولتثبيت مخططات التقسيم الغربية الشركاتية (تأسيس دول على نطاق الشركات فقط للتحكم في الموارد).
- ضعف الأنظمة الحاكمة وارتباطها بالمليشيات مما جعلها بين المدى(الأنظمة الغربية والدول الكبرى) والجزر (الجماعات المسلحة التي تؤثر وتتحكم في صنع القرار).
- سوء الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في منطقة المتوسط مما جعلها أرضية لنشاط الجماعات المسلحة والإرهابية، ومنطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التنظيمات المتطرفة الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والتجارة المحظورة.
- عدم وجود تنسيق أمني مشترك بين دول تجمع ساحل الصحراء ونقص التمويل والموارد اللازمة.
- كثرة التدخلات الخارجية المصلحية التي زادت الأمور سوءا.

بالتالي تتسم البيئة اللإفريقية عموما بإنعدام الامن والإستقرار، وهذا يعود إلى تكاثف مجموعة من العوامل التي باتت تشكل من خلال التفتعل فيما بينها الخصائص المميزة للواقع الحرج لمنطقة المتوسط وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: النزاعات الداخلية في منطقة المتوسط:

تتميز منطقة المتوسط بتركيبة مجتمعية متعددة العرقيات و الاثنيات والتي تحمل معها بالموازاة تعددا لغويا ودينيا، لتقود هذه التركيبة في ظل التقسيم الاستعماري المنشئ للدولة الإفريقية الحديثة، والذي لم يراع خصوصية هذا التعدد وسمح بتمزق الإثنية أو العرق الواحد بين العديد من الدول، إلى خلق بيئة إجتماعية مفككة أضعفت مستوى التجانس الاجتماعي وحالت دون إمكانية تسهيل الإندماج المجتمعي خاصة في ظل غياب ثقافة سياسية موحدة .

في واقع الأمر لا يمكن إلقاء اللوم على هذه التركيبة التعددية المعقدة لوحدها كعامل مسبب للنزاعات الداخلية، لكونها تتحول لأسباب من خلال توافر عوامل محركة تعمل على توسيع الهوة بين

الإثنيات او العرقيات المختلفة، بل وقد تتجاوز ذلك للتفرقة بين طبقات العرق أو الإثنية الواحدة، وعليه فانه في محاولة لفهم مثل هذا التحول لابد من وضع إطار نظري مبسط لفهم هذه الظاهرة، ورغم تعدد النظريات المفسرة إلا أننا سنكتفي بإيراد بعض النظريات التي تتناول تحليل المستوى الأدنى في السلم التحليلي أو الفرد.

1- نظرية الإحتياجات الأساسية Basic human needs :

وفقا لهذه النظرية فالنزاع هو نتيجة لعدم تلبية الحاجيات الأساسية (تتمثل في حاجيات مادية من مأوى وطعام...، وحاجيات معنوية من حرية والحاجة للانتماء والهوية والعدالة...) للفرد والذي يعتقد في المقابل أن هناك آخرون تم إشباع حاجياتهم، وعليه فالنزاع هو أسلوب لإيجاد المشبعات **Satisfiers**.

2- نظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation:

هذه النظرية التي تعود لـ **Ted Gurr**في كتابه "**Why Men Rebel ?** "، وفقه لكل مجتمع آليتان تؤثران في حالة الرضا لدى الشعوب، التوقعات أو التطلعات **Value Expectation** والإمكانيات **Value Capabilities**، وعليه فغياب الإمكانيات التي تتوافق وتحقيق التطلعات يقود لتوسيع الهوة بين طرفي الثنائية (تطلعات-إمكانات)، وهو عامل كفيل لخلق التمرد الإجتماعي والسياسي والذي قد يصل للثورة.[1]

وعليه إن تلاحم عامل التفكك المجتمعي مع الطبيعة السياسية والإقتصادية والثقافية الهشة لدول الإقليم، تجعل منها بيئة خصبة للعديد من الأزمات الداخلية ذات التداعيات العابرة للحدود، والتي تزداد تأزما مع كل تدخل أجنبي، ومن أبرز الأزمات الداخلية التي شهدتها المنطقة:

1- الأزمة في التشاد

لقد شهدت معظم دول المتوسط أزمات داخلية مسلحة عديدة، تصاعدت في أغلبها لتشكل حروبا أهلية ذات طابع عرقي، من أبرز هذه الأزمات أزمة دولة تشاد والتي تعتبر أطولها أمدا وذلك بما يزيد عن ربع قرن من حالات الإضطراب الدائمة بين الشمال والجنوب[2]، وبين مختلف الإثنيات في ظل

[1] زياد الصمادي، "حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني"، محاضرات معدة لبرنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، السنة الجامعية: 2010/2009.

[2] الحسين الشيخ العلوي، "منطقة المتوسط ومعبر الموت الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 13 فيفري 2023.

أطماع تاريخية خارجية لكل من فرنسا وليبيا حول إقليم اوزو[1]، ليضاف حاليا إثر الإكتشافات النفطية محورا جديدا لسيناريو الصراع التشادي مع بروز الأطماع الأمريكية.

فالأزمة السياسية للتشاد تستند لثلاث محاور عاكسة لصراعات تتداخل فيما بينها، ويبرز كل منها في شكل عامل مغذي للآخر، فهناك تمازج للمصالح بين مختلف الأطراف الفاعلة حيث تختلط هذه المصالح لتجمع أو تتفرق مثلا بين مصالح دول كبرى وقبيلة الزغاوة **Zaghawa**، أو مع فواعل إقليمية، وترد هذه المحاور الثلاث تحت العناوين التالية:

1. محور الصراع الأول: والذي يندرج ضمنه الصراع الأمريكي – الفرنسي.
2. محور الصراع الثاني: الصراع الإقليمي والذي يحمل على ذات الخط كل من السودان وليبيا ونيجيريا.
3. محور الصراع الثالث: الصراع القبلي العرقي.

ولقد عرف التشاد تدخلا لقوى خارجية من المستويين الإقليمي والدولي:

أ- **تدخل القوى الإقليمية:** وهو ما بدى بشكل جلي في التدخل الليبي والذي مكنها من احتلال "شريط اوزو" بعد المواجهات المسلحة التي دارت بين النظام الليبي ونظام حسين حبري، وذلك نهاية السبعينات ومطلع ثمانينات القرن العشرين، لتعود العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أكتوبر 1988، وتحتضن العاصمة الجزائرية توقيع إتفاق تسوية للخلافات في أوت 1989، أما "منطقة أوزو" فلقد اعيد للتشاد تنفيذا لما قضته محكمة العدل الدولية في فيفري 1994.

ب- **تدخل القوى الدولية:** والذي مثلته صاحبة النفوذ التقليدي فرنسا[2]، والذي ارتبط بقاؤها بحافظها على التواجد العسكري والإقتصادي والسياسي، وعملها على دعم الحكومات بما يخدم مصالحها حيث دعمت كل من الرئيسين **حسين حبري و إدريس ديبي**[3] **Idriss Deby**، لتدخل الولايات المتحدة الأمريكي كما أشرنا سابقا إثر الكشوفات النفطية وهو ما صاغ

< http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/8/31/201583193453406580African-crossing%20death.pdf>

[1] أعتبر النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد واحدا من أقدم النزاعات الحدودية وأكثرها غموضا وهو يدور حول تنازع السيادة على إقليم "أوزو" الغني بالثروات، والإقليم عبارة عن مساحة من الصحراء تضم بعض الواحات أهمها واحة "اوزو" تصل مساحته إلى 114 ألف كم2.

[2] لقد امتد التواجد الفرنسي في الأراضي التشادية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وإلى غاية إستقلال التشاد سنة 1960.

[3] إدريس ديبي جاء اثر إطاحته بالرئيس التشادي الأسبق حسين حبري، متقلد لمنصب الرئيس منذ 02 ديسمبر 1990، ينتمي لقبيلة الزغاوة.

تصادما في قالبه التنافسي بين الطرفين الفرنسي والأمريكي والذي أصبح له تأثيرا على الأمن في بلد مزقته العرقيات.

ورغم ما تقدم ذكره إلا أن المسألة الأخطر هي تلك المتعلقة بالأزمات الداخلية المتكررة بين الشمال والجنوب وبين الفصائل المختلفة، إلى جانب دور القوى السياسية في تصعيد الأزمة عبر الصراع القائم بينها. إذ تعود الأزمة في التشاد إلى السلطة الدكتاتورية التي جسدها تومبلباي والقائمة على الأساس القبلي منذ 1963، حيث تم حظر الأحزاب المعارضة وهو ما أدى لظهور حركات تمرد ضده، نفس الشيء تكرر مع كل من حبري وديبي، وذلك عبر تخصيص الغنائم لعشيرة الرئيس وهو ما دفع آليا لنهوض الإثنيات التي شعرت بالإستبداد واعتناقها لنهج التمرد على النظام القائم.

لقد أثارت التعديلات المتكررة للدستور والتي تنتهي دائما لصالح تجذر الرئيس **ديبي** في كرسي الرئاسة غالبا، أفضى منذ **2006** لتمرد يسعى للإطاحة بنظامه، هذا التمرد بقيادة تحالف ثلاثي يضم كل من إتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (المنشأ نهاية **2006**)، تجمع القوى من أجل التغيير (تحت قيادة تيما فيديمي **Tima Fedimi**) و إتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الأساسية (تشاديين من أصول عربية)، والتي رغم اختلافها الراجع لصراعات الأجهزة والمصالح المتناقضة بين العرقيات ذات البعد الإقليمي المنتمية إليها (الزغاوة، العرب والتوبو) إلا أنه يجمعها هدف موحد متمثل في الوصول للسلطة.

لقد تمكن الجيش الحكومي بدعم فرنسي من الوقوف في وجه زحف المعارضة والذي تمكن في أفريل **2007** من دق أبواب العاصمة نجامينا، ورغم توقيع إتفاق السلام بسرت الليبية بتاريخ **25** أكتوبر **2007** إلا أن الوضع بقى متأرجحا بين الهدوء والإشتباكات.

ومع سعي الرئيس ديبي للتعديل الثاني للدستور والذي يمنحه القدرة للترشح للمرة الخامسة لكرسي الرئاسة، يكون قد خطى خطوة كفيلة بجر البلاد لحرب أهلية تطيح بالسلام الأهلي الذي عرفته البلاد لأقل من عقدين، في بلد طبع بالحروب والإنقلابات منذ ستة قرون، وهو ما يبرر رؤيا العديد من المراقبين حول إمكانية وقوف التشاد أمام بداية ربيع إفريقي يطيح بالزعامات الإفريقية المعمرة.[1]

2- أزمة دارفور

[1] الحسين الشيخ العلوي، "منطقة المتوسط ومعبر الموت الدولي"، مرجع سابق.

تعتبر أزمة دارفور بما أفرزته من كوارث إنسانية من أهم أزمات إقليم المتوسط، هذه الأزمة التي تحولت في ظل توافر عوامل سياسية وتنموية مختلفة من خلافات قبلية حول الموارد إلى نزاع عرقي، والذي بدوره وإثر بروز حركات سياسية تطالب بالمشاركة في السلطة والثروة تصاعد لتمرد مسلح بقيادة هذه الأخيرة، لتدول القضية بعد الفشل في إحتوائها وخروجها عن السيطرة.

الصراع في دارفور عبارة عن نمو الصراع التقليدي بين المزارعين و الرعاة ضمن مسار الديناميكية التاريخية، والذي أفضى في ظل توافر ظروف سياسية مختلفة وفي إطار بيئة إقليمية ودولية معقدة والوضع الهش للدولة سواء في جانب الحكم أو الإدارة أو الإقتصاد ليتحول الصراع القبلي التقليدي المتكرر لصراع عرقي رَاسِما منحى تصاعدي لخطورة الأزمة مع ثمانينات القرن العشرين، فلقد تم وضع تصنيف فصل بين عرب دارفور والمستندين على دعم الحكومة المركزية والزرقة (الأفارقة).

لقد كان لهذه الأزمة أسبابا محورية لإشعال النزاع بالمنطقة من شح الموارد وتقلص المساحات الرعوية وكذا ندرة المياه، إلا أنه لجانبها نجد أسباب أخرى والتي قد لا تكون من الأسباب المنشأة للنزاع إلا أنها في حقيقة الأمر كانت عوامل مغذية له، فالإحساس بالهوية في مرحلة ما يعمل على خلق وعي جمْعي يحدد "الأنا" كالقبيلة، حيث يتحول هذا الوعي لمورد إجتماعي محدد ليصبح لجانب عامل الموارد الطبيعية من أسباب ضمان إستمرارية القتال، ومع هذه الإستمرارية القتالية والمصاحبة لارتفاع مؤشرات الخسائر من الطرفين نكون أمام تقمص الوعي لدور السبب المباشر للصدام.

كما قاد تنامي الإحساس بالخطر الزنجي لدى العنصر العربي، الى رفع مذكرة بإسم التجمع العربي في أكتوبر 1987 لنقل إحتجاجاتهم وتظلماتهم وعدم تمثيلهم العادل في أجهزة الدولة لرئيس الوزراء الصادق مهدي، ليتم معالجة الوضع عبر تسليح القبائل العربية وتوظيفهم لمواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الحرب الأهلية في الجنوب، لتظهر مع مطلع تسعينات القرن الماضي ميليشيا الجنجويد **Janjawid** كبديل للدفاع الشعبي تنشط في دارفور وهو ما قاد بالعديد للربط بين الميليشيا والنظام، وهي البداية الحقيقية للأزمة التي تفجرت في **2003**، أين عملت المجموعات غير العربية على تنظيم نفسها وبدأ الحديث عن بناء دولة الزغاوة الكبرى في **2001** وهو ما تم مواجهته في **2002** بحملات من قبل الحكومة .

منذ **2003** تكونت مجموعة جبهة تحرير دارفور والتي عرفت لاحقا بحركة تحرير السودان، و كذا المجموعة المعارضة المسلحة التي أسسها الزغاوة حركة العدل والمساواة (ظهرت لأول مرة سنة **1993**)[1]، والتي تم من خلالها إتهام الحكومة بدعم ورعاية تسليح الجنجويد والتحيز للقبائل العربية.

كما تم لفت إنتباه العالم الذي لم يكن يعلم بوجود التمرد المسلح للقضية مع أحداث "الفاشر" في أفريل **2003**، بعد تدمير المتمردين لستة طائرات عسكرية في مطار الخرطوم واختطاف قائد عسكري، وكان المتمردين قد تمكنوا من السيطرة على مناطق جبل مرة وأجزاء واسعة من مناطق الزغاوة في شمال الإقليم على الحدود الإقليمية الشمالية الغربية مع كل من ليبيا وتشاد، وهكذا توالت المواجهات بين الحكومة ودرعها في الجنوب الجانجويد والمتمردين وهو ما أسفر عن وقوع آلاف الضحايا المدنيين وارتفاع نسبة النازحين لدول الجوار، ليتم بذلك تدويل القضية على اعتبارها كارثة إنسانية، إذ تم وصف الأزمة بكونها تؤثر في السلم والأمن الدوليين، وعليه فهي تقع ضمن نطاق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وعليه إمكانية إستخدام القسر المادي كقوات حفظ السلام و غيرها، لتوضع بذلك الأزمة تحت الرقابة الأممية وفقا للائحتي مجلس الأمن **1556(2004/07/31)** و **1564(2004/09/19)** وفي حال عدم إمتثال السودان للائحتين سيباشر المجلس تدابير من شأنها أن تؤثر على قطاعها البترولي[2]، لتتوالى قرارات المجلس وصولا إلى قرار إرسال قوات أممية للإقليم والذي تم استبداله إثر الرفض السوداني بقرار رقم 1769 القاضي بنشر ما عرف بالقوات الهجينة (اليوناميد أو البعثة الأممية في دارفور)، بولاية مشتركة بالتناوب بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وتشكيلة قوات إفريقية محض، إلا أن هذه التشكيلة رغم جهودها خطواتها كانت بطيئة، لتتوالى كذلك إتفاقيات السلام من سلام ابوجا لإتفاق حسن النوايا.

---

[1] تعتبر حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان أهم حركتين سياسيتين بالاقليم، تتكون الحركتان من جناحين سياسي وعسكري على غرار معظم فصائل الحركة السياسية في السودان، كما يغلب عليهما الانتماء الإفريقي إلا أن حركة العدل والمساواة تتميز باتجاهها الإسلامي.

[2] عمر سلمات، "الأزمة السودانية 1983-2005" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم الساسية، جامعة الجزائر، 2006/2005)، ص. 137.

أ- أهم مراحل تطور الصراع في دارفور (القضية – الفواعل – المستوى):

الجدول رقم (8): تيبولوجيا النزاع في دارفور

	القضايا / أسباب النزاع	الفواعل ذات الصلة	مستوى النزاع
النوع "أ"	ملكية الأرض، منابع الماء، المراعي.	الطوائف والجماعات داخل وبين القبائل.	محلي
النوع "ب"	الإدارة المحلية، المقاطعة.	العرب ضد الأفارقة (الزرق).	إقليمي
النوع "ج"	تقاسم الثروة والقوة مع المناطق والجنسيات الأخرى.	إقليم دارفور مجتمعا ضد الحكومة المركزية.	دولي

المصدر: زيدان زياني،"التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة: دراسة حالة دارفور"،مرجع سابق، ص. 66.

3- أزمة الطوارق:

خريطة رقم(3): مناطق إنتشار الطوارق في منطقة المتوسط

Source : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82

ليضاف إليها أزمة الطوارق في كل من مالي والنيجر خاصة، إذ يعتبر مجال التواجد الطارقي من بين أكثر المجالات الجغرافية حساسية أمنيا، والتي تشهد أقدم وأعقد التحديات الناشئة عن الموروث الاستعماري.

فالأزمة الطارقية ما هي إلا نتيجة حتمية لتمزق العرق الطارقي إثر التقسيم الإستعماري للصحراء[1] الذي قسم القبائل الطارقية بين خمسة دول (مالي، النيجر، الجزائر، ليبيا و

[1] تم التقسيم بالإتفاق بين فرنسا (التي يقع الجزء الأكبر من الصحراء تحت سيطرتها) وإسبانيا وإيطاليا، والذي تم بشكل إعتباطي وبإهمال الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات والقبائل الإفريقية.

بوركينافاسو)[1]. وإذا كان التواجد الطارقي يمتاز بنوع من الإستقرار في كل من الجزائر وليبيا وبوركينافاسو فالنقيض من ذلك سجل في مالي والنيجر اللتان بهما النسبة الأعلى للقبائل الطارقية، أين تتميز العلاقة بينها وبين الحكومة المركزية في البلدين باللاإستقرار والتنازع نتيجة التهميش والأوضاع المزرية، هذه العلاقة التي أدت لحالات عديدة من التمرد المسلح تمكنت القوات العسكرية في البلدين من السيطرة عليها وبسرعة، لكن في البداية فقط قبل أن تصبح مستعصية الإحتواء مع مرور الوقت وزيادة تدهور أوضاع هذه القبائل وترسخ تهميشها واستخدام القوة من قبل حكومتي البلدين في مواجهة مطالبها، خاصة في الفترة التي تلت عودة اللاجئين من دول الجوار إثر موجات الجفاف التي شهدتها المنطقة أعوام **(1968-1974)** و **(1980-1984)** ليجدوا أنفسهم أمام أوضاع معيشية كارثية في ظل إنكار إنتماءهم من قبل حكومتي البلدين، لتعرف المنطقة تشكل حركات مسلحة أدخلتها في موجات صدام مسلح متكررة أصبحت ترمي بتبعاتها لدول الجوار، ورغم الجهود المختلفة سواء لدول الجوار كالجزائر أو الجهود الدولية لم تتمكن من وضع حد لها، بل على العكس من ذلك فهذه التدخلات لم تحقق سوى زيادة تأزم الأوضاع باعتبارها كانت بمثابة غطاء لتحقيق أطماع خارجية بالمنطقة أي أن التدخل كان عامل تغذية للنزاع من خلال دعم الأطراف المتدخلة لأحد أطرافه.

إن البيئة المضطربة لمنطقة التواجد الطارقي خاصة في شمال مالي جعلتها مجالا خصبا لنشاط الجماعات و التنظيمات الإرهابية والذي دق ناقوس مرحلة أخرى من الاإستقرار، خاصة مع أواسط **2012** أين تم إستغلال العلاقات التصادمية بين الحكومة المركزية المالية وقبائل الطوارق والقبائل العربية الأزوادية من قبل التنظيمات المتطرفة[2] لبسط سيطرتها على الشمال المالي ما قاد الحكومة للجوء للمجتمع الدولي، والذي حقق بقيادة فرنسية نتائج آنية من خلال "**عملية سرفال**" والتي تواصلت لاحقا في إطار "**عملية بورخان**"، إلا أن الحلول تبقى آنية فقط، وكما سبقت الإشارة فإن التدخل لا يقود في مراحله المتقدمة إلا لزيادة تأزم الأوضاع خاصة مع إلتفاف الجماعات والتنظيمات الجهادية حول منفذ زيادة التنسيق فيما بينها[3].

---

[1] بوحنيه قوي، "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة المتوسط"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 19 فيفري 2023.
<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2012/6/3/2012631041252734Algerian%20Strategy-security%20developments.pdf>

[2] ممثلة في جماعة أنصار الدين الإسلامية وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

[3] الحسين الشيخ العلوي، "منطقة المتوسط ومعبر الموت الدولي"، مرجع سابق.

خريطة رقم (4): إنتشار الظاهرة الإرهابية في منطقة المتوسط

Source: Allexander Yonah, Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015, Op cit, p. 4.

الفرع الثاني: النزاعات الإقليمية

أما فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية فإن مشكل الحدود السياسية أضحى أهم مصادر التهديد للأمن والسلم في إفريقيا عموما، فقد أدت الحدود الموروثة عن الإستعمار إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة؛ وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات العرقية في كثير من المواقف وعلى الرغم من أن أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال أكدت على مبدأ «عدم المساس بالحدود الموروثة» عن الاستعمار، إلا أن القارة الأفريقية شهدت نزاعات حدودية عنيفة لعل من أبرزها: حرب القرن الإفريقي بين الصومال وإثيوبيا **1977 - 1978**، النزاع التي تخوضها المغرب ضد جبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية، والنزاع بين ليبيا وتشاد **1973 - 1988**، وكذا النزاع الإرتيري الإثيوبي.[1]

عموما يمكن التوصل الى أنه بخصوص الأوضاع الأمنية اللاتماثلية، تعد منطقة المتوسط من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من التطورات الأمنية، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل يمكن حصرها في ثلاث تهديدات وهي: التهديد الأول ويتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا –الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مرجع سابق.

الذي جعل منها ملاذا آمنا وقاعدة لعملياته. التهديد الثاني ويتمثل في انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها من تجارة البشر والمخدرات والأسلحة وغيرها. أما التهديد الثالث فيتمثل في الهجرة غير الشرعية.

الفصل الثالث
واقع التهديدات اللاتماثلية
في المنطقة المتوسطية وآليات حوكمتها

الفصل الثالث

واقع التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية وأليات حوكمتها

تحولت منطقة المتوسط مع منتصف تسعينات القرن العشرين الى مركز اهتمام لدى العديد من الدول الفاعلة في النظام الدولي، وذلك اثر تحولها لمنطقة إنتاج وعبور للعديد من المخاطر والتهديدات، هذا الاهتمام الذي تم ترجمته في صورتين، الأولى تحت عنوان البحث عن الحلول الجذرية لمثل هذه الأزمات والمخاطر، وهي الصورة المتماشية والطروحات النظرية الجديدة المبنية على مسارات بناء السلام، أو مع تلك الباحثة في المفاهيم والأشكال الجديدة للأمن، إلا أنه في ظل غياب مقاربة شاملة متعددة الأبعاد والمستويات لتدارك مشكل الأقليات والإثنيات بالمنطقة، والتي كان من المفترض أن تتزامن مع إطار تنموي حقيقي، فإن الوضع مرشّح للتأزم أكثر مستقبلا، أما الصورة الثانية فهي تعكس الحجة التنافسية حول موارد دول المنطقة بما يدعم سبب تزايد الاهتمام والمبادرات باتجاه الإقليم، خاصة وأن مسألة تأمين الدول الصناعية الطاقوية لاحتياجاتها ووسائل نقلها يندرج ضمن اعتبارات السياسة العليا على حد تعبير المدرسة الواقعية.[1]

إن منطقة المتوسط أو قوس الأزمات أو حزام الأزمات، هو تركيب معقد يضم تشكيلة من التهديدات الداخلية - العبر حدودية ذات الوَقْع بالغ الخطورة سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، فالمنطقة أصبحت بمثابة سلسلة دموية تتوالى حلقاتها بين الإرهاب، الجريمة المنظمة من تجارة المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر...، إلا أنه ورغم تعدد هذه التهديدات سنحاول من خلال هذا الفصل التركيز على ثالوث المخاطر الذي تشهده المنطقة (الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية،...).

[1] Mustapha Bekhouche, African Coast: Reality and Challenges. Acvaillable at : 18/10/2020. <http://www.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=415>

المبحث الأول: واقع التهديد الإرهابي في المتوسط وجهود مواجهته

ساهمت البيئة المضطربة لمنطقة المتوسط وما احتوته من خصوصية أمنية واجتماعية واقتصادية في تأسيس أرضية خصبة لإنشاء واحتضان الحركات الإرهابية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل ساهم هذا الوضع في تعزيز وتقوية وتدعيم الظاهرة الإرهابية بالمنطقة.

ومن هذا المنطلق، فواقع التهديد الإرهابي في منطقة المتوسط، يثير العديد من التساؤلات، حول طبيعة هذا التهديد، تطوره، مصادر وسبل التمويل وأهم الآليات والجهود المبذولة ومدى فعاليتها، وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث، حيث تم تخصيص المطلب الأول لتحليل طبيعة الظاهرة الإرهابية بمنطقة المتوسط وارتباطها بطبيعة الدولة، في حين تناول في المطلب الثاني تطور الظاهرة الإرهابية في المنطقة، وذلك من حيث التركيبة وعدد الحركات الإرهابية الناشطة، وكذا التطور الذي شهدته على مستوى الاستراتيجيات المتبعة في العمليات الإرهابية، وهذا دون تجاوز نقطة التمويل باعتبارها تشكل العمود الفقري والدعامة الأساسية لاستمرار الظاهرة، أما المطلب الثالث فقد انصب في التركيز على أبرز الجهود الإقليمية والدولية المبذولة للقضاء على هذه الظاهرة.

المطلب الأول: طبيعة التهديد الإرهابي في منطقة المتوسط

في البداية لا بد من وضع إطار يمكننا من استيعاب هذا التهديد، من خلال الإجابة عن جملة من التساؤلات والتي تنطلق من التصنيف الذي يمكن أن ندرج تحته الإرهاب في منطقة المتوسط؟ هل هو ظاهرة دولية أم ظاهرة محلية؟ وما هي العلاقة القائمة بين هذه الظاهرة وبناء الدولة؟ وهل يمكن رسم سلم زمني لتطور هذه الظاهرة أم أنها ظاهرة فجائية تواجدها كان دون سابق إنذار؟

إن حالة اللاستقرار الأمني التي غذّتها التهديدات المتعددة من فساد ونزاعات أهلية وتهريب وتجارة المخدرات والأسلحة والإرهاب على وجه التحديد ليست بالظاهرة الجديدة على القارة الإفريقية عموما، ومنطقة المتوسط خصوصا (ما يقال على القارة الإفريقية عموما يمكن إسقاطه على إقليم المتوسط)، فالظاهرة الإرهابية وجدت لنفسها مسار بالغ الأهمية في المنطقة عبر الأعمال الإرهابية التي شهدتها في الآونة الأخيرة، وهو ما جعل للمنطقة خصوصيتها من خلال وُرُود إمكانية تحوُّلها ملاذا للإرهابيين الفارين من أفغانستان والعراق وسوريا...

كما وقع المتوسط في هوَّة التطرف الديني، على شاكلة الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي أصبحت تحت مُسَمّى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[1]، وقد أفادت تقارير الحوادث الإرهابية والتفجيرات في منطقة المتوسط والتي تلتها إعلانات هذه التنظيمات عن تبنّيها لهذه العمليات، وهو ما عكس تغوُّل التطرف الديني على يد هذه الأخيرة، كما ساهم وضع المنطقة في تشكيل ملاذ آمن لهذه الجماعات أو التنظيمات الإرهابية، فانعدام الأمن بالمنطقة في ظل فشل دولاتي مع بناء هذه التنظيمات شبكات علائقية مع قبائل المنطقة وخاصة الطوارق –الذين تجمعهم مصلحة موحدة في عدم تدخل أجهزة امن الدولة– مع تميُّز المنطقة بشساعة المساحة مقابل هشاشة حدودية بعيدة عن إمكانية رقابة الدولة –ما من شأنه تسهيل التنقل عبر الإقليم المتوسطي والصحراوي– كلها عوامل تضافرت لخلق هذه البيئة الخصبة لتنامي التواجد الإرهابي.

1- الإرهاب في منطقة المتوسط (ظاهرة محلية - دولية):

كما سبقت الإشارة، فإن العالم برمته اليوم لم يعد ينظر للوجود الإرهابي وعصابات الجريمة المنظمة من زاوية كونها ظواهر جديدة، كما أن التلاحم العلائقي البيني الذي أسفر عن تداخل شبكي معقد أصبح من الأمور المعروفة، ومع تفشي هذه الظاهرة بشكل واضح في القارة الإفريقية عموما في الآونة الأخيرة، أصبحت تجسد مصدر قلق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.[2]

أ- الإرهاب المحلي:

يكون الإرهاب محليا إذا ما تم التخطيط له وإعداده وممارسته داخل إقليم الدولة، من قِبَل وضِد أشخاص ينتمون لذات الجنسية للدولة ضحية العمل الإرهابي، ونجد حسب قانون الولايات المتحدة أن الإرهاب المحلي يعني تلك العمليات التي تتميز بالخصائص التالية: [3]

- تشمل أعمال عنف خطيرة على الحياة الإنسانية وتنتهك قانون الدولة.

---

[1] إمتدادا للجماعة السلفية للدعوة والقتال، إنشقت عن الجماعة الإسلامية المسلحة سنة **1997** بزعامة حسان حطاب اعتراضا على استهداف الجماعة للمدنيين وتركزت أعمال الجماعة السلفية في البداية على المواقع العسكرية، ولكن منذ **2003** وأعقاب الإحتلال الأمريكي للعراق تحولت للقيام بأعمال خطف الأجانب وضرب المواقع العسكرية لتأخذ أعمالها أبعادا إقليمية إثر تحرك عناصرها بالصحراء الكبرى لتعلن **2007** إنضمامها لتنظيم القاعدة وتحت مسمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

[2] فريدوم سي أونوها و جيرالد إي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود ج1"، مرجع سابق.

[3] "Definitions of Terrorism in the U.S. Code" , Availlable at: 08/03/2023. <https://www.fbi.gov/about-us/investigate/terrorism/terrorism-definition>

- يتم بقصد إرعاب و إجبار السكان المدنيين، والتأثير في سياسة الحكومة عبر التخويف والإجبار أو للتأثير في قرارات الحكومة عبر التخريب والقتل و الاختطاف ...
- يحدث داخل إقليم الدولة.

يعتبر الإرهاب المحلي في إفريقيا عموما، شكلا من أشكال العنف المتَوَطِّن ذو استخدام واسع وكثيف يحصد أعدادا هائلة من الأرواح، فهو أقرب للحرب الأهلية والصراعات الداخلية المسلحة في القارة، وذلك من خلال إنحصارها في النطاق المحلي واحتواءه عبر منهج العنف السياسي، وتمثله – أي الإرهاب المحلي – جماعة أو جماعات ذات أسس إثنية أو إيديولوجية بهدف إحداث تغييرات في سياسات معينة، فإحداث التغييرات البنائية أو الوظيفية في الأنظمة السياسية هو الهدف الدائم من الحروب الأهلية، وقد يصل الأمر لمحاولة القضاء على هذه الأنظمة في بعض الحالات تبعا للتركيبة البشرية التي تمارسه، إذ يمكن أن نكون أمام إرهاب عرقي **Terrorism Ethnic** قائم على التمييز العنصري، أو إرهاب ديني **Religious Terrorism** والذي يصنف ضمن خانة أشرس أنواع الإرهاب ويظهر في الدول التي تشهد تعدد ديني أو طائفي.[1]

ب- الإرهاب الدولي:

على غرار مصطلح الإرهاب في معناه العام، فإن الإرهاب الدولي لا يعرف مفهوم عالمي مقبول، إلا أن التعريف المستخدم بشكل واسع في دوائر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وكذا في نطاقها القانوني، يعرّف الإرهاب الدولي على أنه الإرهاب الذي يشمل مواطنين وملكيات لا تنتمي لدولة واحدة.[2]

وضمن الإرهاب الدولي يندرج النشاط الذي يتميز بالخصائص الثلاث التالية:[3]

- يشمل أعمال عنف أو أفعال خطيرة مهددة للحياة البشرية وتمس بالدولة أو قانونها.
- يتم بقصد إرعاب و إجبار السكان المدنيين، والتأثير في سياسة الحكومة عبر التخويف والإجبار أو للتأثير في قرارات الحكومة عبر التخريب والقتل والإختطاف...
- يحدث بادئ الأمر خارج الحدود الإقليمية للدولة.

---

[1] إدريس عطية مرجع سابق، ص ص. 121-122.

[2] Raphael F. Perl, " International Terrorism:Threat, Policy, and Response " CRS Report for Congress. 3 janury 2007. p. 31.
<https://www.fas.org/sgp/crs/terror/RL33600.pdf>

[3] "Definitions of Terrorism in the U.S. Code", op cit.

والنموذج الكلاسيكي في هذا الصدد هو تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به، هذا التنظيم الذي وجد في القارة الإفريقية محطة مثالية للتواجد فيها، والتخطيط لعملياته الإرهابية وتنفيذها، مستغلا بذلك حالة الفراغ السياسي وضعف الدولة ومعدلات الفقر المرتفعة والتي تحول دون إمكانية هذه الدول من التصدي له. ولا تتوقف الدراسة هنا على تلك العمليات التي تتم على الأراضي الإفريقية فقط، بل تشمل تلك المنطلقة أو تم التخطيط لها من دول إفريقية ضد أخرى، أو التي يدخل في تركيبها البشري العنصر الإفريقي.

لقد تزايد الإهتمام بهذا الشكل من الإرهاب الإفريقي مع تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام في **1998**، لتتزايد المخاوف أكثر من منطقة المتوسط في مرحلة ما بعد **09/11**.[1]

2- الإرهاب وطبيعة الدولة الإفريقية:

تعد طبيعة الدولة من أهم عوامل تواجد وإنتشار الجماعات الإرهابية، التي تبحث عن خصائص معينة لتساعدها على بسط تواجدها ونفوذها، أي بيئة مناسبة بعيدة عن المراقبة الأمنية وفي نفس الوقت تمتلك نسبة محددة من الأمن للحفاظ على نفسها، وهو ما سنحاول تبيانه من خلال الجدول التالي:

[1] إدريس عطية، مرجع سابق، ص ص. 124-125.

الجدول رقم (9):العلاقة بين ظاهرة الإرهاب وطبيعة الدولة

طبيعة الدولة	تعريفها	واقع التهديد الإرهابي فيها
الدولة الفاشلة Failed State	دولة صورية (شكلية)، لا تمارس أي شكل من أشكال السيادة على أراضيها، هي مصدر لكافة أشكال الحروب الأهلية.	- حالة إنفلات أمني تشكل خطرا على الجماعات الإرهابية. - صعوبة خلق روابط وتحالفات محلية. - قد تُستهدف الجماعات الإرهابية عند دخولها لهذه الدول من قبل أطراف الصراع أو العصابات الإجرامية. - لا تشكل ملاذ آمن، لكن يمكن أن تكون ذات فائدة مؤقتة كمعبر لإستهداف دول أخرى. - دولة راعية في حد ذاتها للإرهاب، بكونها مصدرة له بإتجاه الدول المتقدمة. - تعطي بعدا آخرا للإرهاب، أين يصبح الأمن ليس هدفا، بل الهدف الأمثل هو الهدف السياسي والمتمثل في السيطرة على مؤسسات الحكم في الدولة (هدف إستراتيجي).
الدولة المنهارة Collapsed State	أدنى مراحل الدولة الفاشلة، عدم قدرة الدولة على أداء الوظائف الضرورية.	- غير ملائمة لعمل الجماعات الإرهابية. - إرتفاع درجة الإنفلات الأمني ما يجعل الجماعات الإرهابية تتكبد أعباء كبير للدفاع عن نفسها. - تكون هدف لهجمات القوى المحلية المتناثرة في إدارة الدولة أو القوى الخارجية المعادية.
الدولة الضعيفة	تعاني من ضعف هيكلي عام يحد من قدرة الدولة على ممارسة وظائفها في كافة المجالات (تندرج ضمنه جل الدول الإفريقية).	- مطمع كبير للإرهابيين، إذ تشكل الحالة المثالية للتواجد الإرهابي. - مناخ مناسب (ضعف الأمن، جهاز حكومي فاسد لكن متماسك نسبيا إلى جانب هشاشة الحدود السياسية). - إمكانية التجنيد من أبناء الدولة (نظرا للظروف الإجتماعية والإقتصادية المتدهورة).
الدولة القوية والمستقرة نسبيا	تتمتع بدرجة أعلى من الأمن والإستقرار، في ظل نظام له قدرة عالية على فرض الأمن والنظام العام، وذلك رغم وجود توترات أمنية، لها بنية أساسية جيدة وتواصل مع العالم الخارجي لحد معقول.	- صعوبة حركة الجماعات الإرهابية، للقوة والكفاءة النسبية للأجهزة الأمنية. - حرص الجماعات على الولوج إليها خاصة لاستهداف الأماكن والمنشآت الأجنبية.

المصدر: إدريس عطية، مرجع سابق، ص ص. 125-134. (بتصرف)

المطلب الثاني: تطور الحركات الإرهابية في المتوسط.

إن عملية تتبع مسار تتطور الحركات الإرهابية في القارة الإفريقية عموما تعود لما قبل أحداث 2001/09/11، أين جسّد الإرهاب دور التهمة المجهزة لتجريم الحركات الوطنية المحاربة للمستعمر، لنجد النظام الإفريقي لما بعد الإستعمار خاصة في شمال القارة قام على شرعية مكافحة التهديدات الإرهابية (خاصة في مصر، وهو ما ميز العلاقة بين الرئيس جمال عبد الناصر والإخوان المسلمين) وهو النهج الذي سارت عليه العديد من دول القارة.

الفرع الأول: بروز الحركات الإرهابية في إفريقيا وتطورها وصولا لمنطقة المتوسط:

ينطلق وجود التنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية مع تسعينيات القرن العشرين، وذلك إثر الدوامة الأمنية التي عايشتها الجزائر بداية من1991، ومنها إنتقلت إلى السودان، لتعود مجددًا إلى جنوب الجزائر ولتتعمق في منطقة المتوسط والصحراء، التي أضحت من اكبر بؤر الجهاديين في إفريقيا.

تشير الدراسات لوقوع ما يقارب 160 عملية إرهابية بين 1995 و2000، أسفرت عن 5719 ضحية بين قتيل ومصاب، وتعد سنة1998 الأكثر دموية رغم أنه لم يتم فيها إرتكاب سوى 21 عملية إرهابية، ابن تم وقوع هجمات عنيفة أبرزها التي شنّها تنظيم القاعدة في شرق إفريقيا حيث تم تدمير مبنى السفارة الأمريكية في كل من نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا) وذلك في وقت واحد، أدى إلى مقتل 300 شخص وإصابة المئات.[1]

فتصاعد الظاهرة الإرهابية في منطقة المتوسط والصحراء كان مع بوادر مطلع الألفية بدأ من الجزائر، تراجع هذا التواجد بالمناطق الشمالية مقابل بقاءه المناطق الصحراوية وذلك إثر إعلان سياسة المصالحة الوطنية هذه السياسة التي كانت قاصرة على احتواء الجماعات المتشددة على غرار الجماعة السلفية للدعوة و القتال **GSPC (Groupe Salafiste pour la Prédation et le Combat)**، التي بدأت بتوسيع أهدافها لتشمل المناطق الصحراوية ودول أخرى في منطقة المتوسط والصحراء والمصالح الغربية المتواجدة بها، حيث قامت الجماعة باختطاف السّياح بصحراء الجزائر[2]، و أعتبرت هذه العملية إنعكاسا لرغبة الجماعة في الإنتقال من النطاق المحلي إلى الإقليمي والعالمي، كما أن

[1] Alexander Yonah, "Terrorism in north Africa and Sahel in 2013", Fifth Annual Report, inter-university center for terrorism studies, U.S.A. Junuary 2014.
<http://www.iucts.org/publications/report/>

[2] تمثلت هذه العملية في إختطاف 32 سائح ألماني بإليزي و التقيد بالصحراء الجزائرية والتي إنتهت بالإفراج عن الرهائن بعد التفاوض ودفع فدية قدرت ب 5 ملايين يورو.

تضييق الخناق على أتباع المظلي السابق عبد الرزاق البارا في الحدود الجزائرية دفعهم للتوجه نحو المناطق المتوسطية في مالي والنيجر والتشاد، لتتعرض سنة **2005** قاعدة عسكرية موريتانية بين الحدود الجزائرية والمالية لهجوم مسلح على يد الجماعات الإرهابية التي زاد نشاطها في المنطقة، ليعلن تنظيم القاعدة في سبتمبر **2006** رسميا عن إنضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال للشبكة العالمية، وغير هذا التنظيم الجزائري الأصل تسميته في 26 جانفي 2007 إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلام **AQMI (Al Quaida au Maghreb Islamique)**، ليصبح شمال إفريقيا ومنطقة المتوسط فريسة في يد هذا التنظيم القديم-الجديد، مثيرا تحديا حقيقيا.

أصبحت المنطقة مصدرا للقلق على المستوى المحلي والإقليمي والعبر قاري، أين تغلغلت حالة القلق هذه ضمن الأوساط الأوروبية والأمريكية خاصة في ظل العجز الحكومي من السيطرة على التنظيمات الإرهابية المتنامية في المنطقة، وهو ما دعم إمكانية تحولها لملاذات آمنة خارج نطاق سيطرة الحكومات على تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والتنظيمات الجهادية الأخرى وتوسيع نفوذها، لتتزايد هذه المخاوف أكثر سيطرت التنظيم والفصائل المرتبطة به على شمال مالي.[1]

إن وضع إقليم المتوسط اليوم يجذب الترقب والقلق حول مصير هذه المنطقة خاصة مع توسع النسخة الجديدة للإرهاب "تنظيم الدولة-داعش"، وهو ما خلق تخوفات من توسع هذا التنظيم الجهادي العالمي ضمن الإقليم، خاصة وأن هناك عمليات مسلحة[2] تميزت بإقتباس منهج تنظيم الدولة كآلية للبروز الإعلامي.[3]

لقد تزايدت في الآونة الأخيرة الهواجس إزاء بروز وتنامي نوع من الشبكات العلائقية بين تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة والتنظيمات التي ترتبط بها[4]، حيث مع 2014 بدأ تنظيم الدولة يتسع بسرعة خارج سوريا والعراق، حيث تم إعلان الولاء لتنظيم الدولة من طرف أنصار الشريعة (درنة) ليبيا في 2014/10، وكذا إعلان البيعة من قبل أنصار بيت المقدس الناشطة بشبه جزيرة سيناء بمصر وذلك

---

[1] "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة المتوسط والصحراء "، تم تصفح الموقع يوم: 08.12.2023
<http://Sahelnews.info/node/311>

[2] كعملية إعدام الرعية الفرنسي ذبحا (متسلق الجبال، هيرفي غوردال)، أين تم تصوير العملية وبثها في 2014/11/21، حاملا توقيع جند الخلافة في أرض الجزائر، والتي أعلنت في شريط فيديو بيعتها للتنظيم الجديد مقابل نكث البيعة السابقة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

[3] قوي بوحنيه، "الهواجس والمقاربة الأمنية بين المتوسط وإمارات تنظيم داعش"، تم تصفح الموقع: 22 أفريل 2023
<http://army-tech.net/forum/index.php?threads/3109>

[4] Alexander Yonah, "Terrorism in north Africa and Sahel in 2015", Seventh Annual Report, inter-university center for terrorism studies, U.S.A. march 2016.
<http://www.iucts.org/publications/report/>

2014/11، وهو ما طرح تساؤلا حول المقصود بهذه المبايعات، وعن القيادة في ظل هذه العلاقات التي شكلتها التنظيمات الإرهابية، وهل هناك أهداف إستراتيجية مشتركة، أم أنها مجرد علاقات نفعية؟[1]

1- تطور إستراتيجية العمل الإرهابي في المتوسط:

لقد شهد مسار العمل الإرهابي تطورا ملحوظا سواء من حيث إختيار الهدف أو طريقة التنفيذ أو إختيار الضحايا، وهو ما ترجمته الإستراتيجية الجديدة من خلال التجاوز النوعي للطريقة التقليدية التي إتبعتها الحركات الإرهابية في المتوسط، حيث تعتبر عملية مطعم "كابتشينو" وفندق "سبلنديد" بواغادوغو (بوركينافاسو) في 2016/01/17 مؤشرا واضحا، أسفرت عن قتل 29 شخصا وجرح 30 آخرين، مشكلة بذلك إستمرارا لعملية "راديسون بلو" بباماكو (مالي) في 2015/11/20، التي نتج عنها مقتل 20 شخصا (14 أجنبي)، ليتزامن ذلك مع موجة من عمليات الخطف التي تبناها تنظيم المرابطين (مواطن روماني ببوركينافاسو، وراهبة سويسرية 2016/01/08).[2]

لقد أدى هذا التحول في الأهداف إلى تزايد القلق حول غموض الدوافع الكامنة وراءه، وبتجاوز التحليل التقليدي المبني على تفسير هذا التحول من خلال إرتباط مثل هذه الأهداف بالشق الأجنبي الغربي إلا أنه يبقى تفسير جزئي فقط، إذ لا يمكن إغفال كون هذا التحول هو ناتج عن إتساع وقع هذا التهديد.[3]

حيث يرتبط التحول بتأثير عمليات التحالف الدولي الموجهة ضد الجماعات المسلحة العالمية (كالقاعدة وتنظيم الدولة)، إذ أن نجاح هذه الضربات يدفع بالكيانات الإرهابية للتنسيق مع الجماعات المسلحة المحلية المتبنية لذات الأيدولوجيا من أجل تشتيت تركيز حملة قوات التحالف على مراكزها الرئيسية، من خلال توسيع نشاطاتها (توسيع جبهات إنعدام الأمن) داخل الدول الهشة، وبناءا على ذلك فتهديد التحالف الدولي دفع بالجماعات المسلحة لتكثيف التعاون بين الإرهاب المحلي والعالمي وبروز ظاهرة إعلان الولاءات والمبايعات وهو ما عمل على توسيع إسم أو أهداف الجماعات العالمية، ومن الطبيعي أن تكون المناطق المستهدفة تضم مصالح غربية (رعايا، أصول أو مصالح

---

1 "country Reports on terrorism 2014 ", Availlable at : 20/02/2022).
<http://www.state.gov/documents/organization/239631.pdf>.

[2] خالد يايموت، "الإرهاب وطبيعة الدولة والمجتمع في المتوسط وغرب إفريقيا"، الشرق الأوسط، 01 فيفري، 2016، القسم السياسي، الإصدار العربي.

[3] فريدوم سي أونوها، "إستهداف الفنادق الإفريقية: ملامح جديدة لإستراتيجية الجماعات المسلحة"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 02.03.2023.
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/201621412636202642.html>

تجارية) من أجل جلب الإنتباه، وهنا يمكن أن نستشف التقارب في الإستراتيجيات بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة، حيث العمليات التي تتم في مصر وتونس أعلن تنظيم الدولة عن تبنيها، في حين نجد تنظيم القاعدة قد تبنى هجمات بوركينافاسو[1]، كما تحولت منطقة المتوسط إلى بؤرة صراع على النفوذ بين تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة.

الشكل رقم (2): علاقة التعاون/التحالف بين الحركات الجهادية العالمية والمحلية

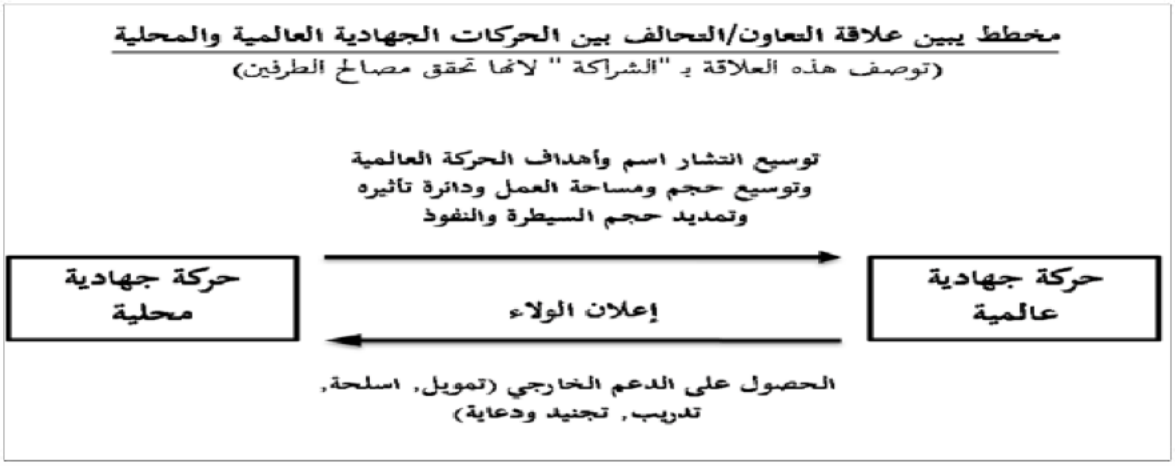

المصدر: من إعداد الباحثة

2- أهم التنظيمات الإرهابية المنتشرة بالمتوسط أو التي تطال عملياتها المتوسط

تمثل منطقة المتوسط بؤرة لتجمع العديد من التنظيمات الإرهابية، وفي نفس الوقت هي محطة تستهدفها العديد من التنظيمات الأخرى الناشطة في الدول المجاورة داخل القارة والتي كان معظمها تحت لواء القاعدة إلى غاية ظهور تنظيم الدولة في 2014، من بين هذه التنظيمات:

- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: والذي كان نتيجة لامتداد الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي إنشقت عن الجماعة الإسلامية المسلحة سنة 1997 بزعامة حسان حطاب، هذا الإنشقاق كان نتيجة للإعتراض على إستهداف الجماعة الإسلامية المسلحة للمدنيين، تركزت أعمال الجماعة السلفية على المواقع العسكرية بادئ الآمر، وأعقاب الإحتلال الأمريكي للعراق 2003 تحولت للقيام بأعمال خطف للأجانب إلى جانب ضرب المواقع العسكرية، كما إتخذت أعمالها أبعادا إقليمية بعد حركة عناصرها في الصحراء الكبرى، إلى غاية 2007 أين أعلنت إنضمامها لتنظيم القاعدة وأطلقت على نفسها إسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

[1] فريدوم مي أونوها، "إستهداف الفنادق الإفريقية: ملامح جديدة لإستراتيجية الجماعات المسلحة"، مرجع سابق.

- **بوكو حرام**: (جماعة أهل السنَّة للدعوة والجهاد المنتشرة في نيجيريا) نشأت لمناهضة انتشار التعليم والقوانين الغربية، الذي أدى إعتماده من قبل الحكومة النيجيرية في كل ولايات الشمال لإلحاق الضرر بآلاف المسلمين الذين يعانون البطالة والأمراض والتهميش الإقتصادي والسياسي وبهذا عملت على مواجهة الحكومة، وفي إطار مواجهة الحكومة النيجيرية لهذه الجماعة توسعت عملياتها.

- **أنصار الدين وجماعة التوحيد والجهاد**: التي تهدف لتطبيق الشريعة الإسلامية في شمال مالي، وقد باشروا في تطبيق الحدود في بعض المدن (كقطع الأيدي)، وهدم الأضرحة في مدينة تمبكتو التاريخية، كما تقوم الجماعتان بعمليات عسكرية لمواجهة القوات الحكومية، جاءت عملياتها في البداية لدعم قوات الطوارق المتمردة.[1]

- **جماعة المرابطون**: تأسست في 2013 هي جماعة مسلحة تتبنَّى الفكر السلفي الجهادي، تأسست إثر اندماج فصيلي (الملثمون - جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا) وهما من أنشط الفصائل الإسلامية المسلحة بشمالي مالي والصحراء الكبرى.

- كما برزت التنظيمات التي أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة على شاكلة، داعش في مالي (تنظيم الملثمون المنشق عن تنظيم المرابطون التابع للقاعدة والناشط ضمن شمال مالي)، داعش في السودان (الذي يتمركز في إقليم دارفور، والتي تتمثل في جماعات مسلحة صغيرة على تواصل مع جماعة بوكو حرام ومع الجماعات المسلحة في ليبيا)، إضافة لجماعات صغيرة ومنتشرة تنشط في بعض الدول الإفريقية منها موريتانيا وبوركينافاسو، لكن دون تأثير فعَّال مثل الجماعات السابقة[2].

الشكل رقم (3): العمليات الإرهابية في منطقة المتوسط من 2001 إلى 2015

1 محمد قاياتي، "التنظيمات الإرهابية في أفريقيا"، تم تصفح الموقع يوم: 27 أفريل 2023.
<http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=67955#.Vy4EcyHzvQo>

2 الحسين الشيخ العلوي، "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 10 مارس 2023.
<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2016/2/1/201621790208580struggle-alQaeda-ISILAfrica.pdf>

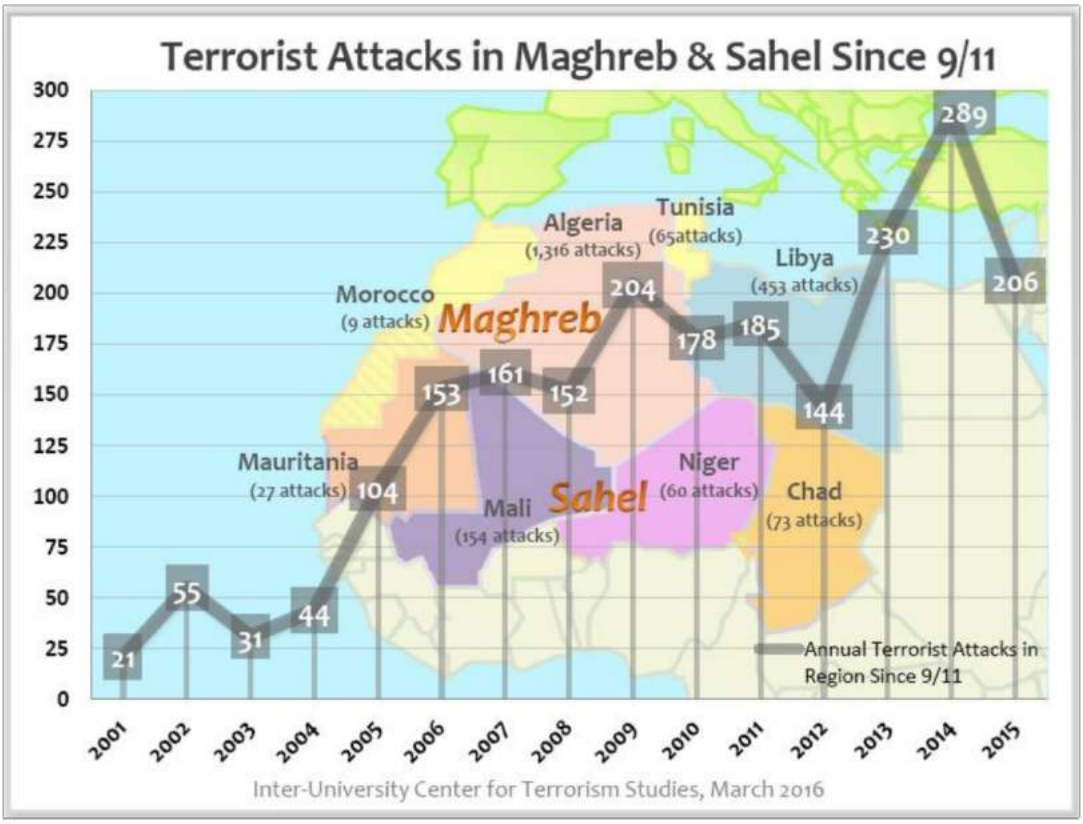

Source: Allexander Yonah, «Terrorism in North Africa and the Sahel in 2015», op cit., p. 8.

3- مصادر تمويل الجماعات الإرهابية بالمتوسط

إن التواجد الإرهابي في منطقة المتوسط على غرار تواجده بالقارة عموما لا يقتصر على طبيعة الدولة والأوضاع داخلها وحولها، بل يلعب التمويل الركيزة الفعلية لتمكن هذه التنظيمات من الإستمرارية والتجذر، فقد وجدت هذه التنظيمات في الإقليم مركزا للحصول على التمويل وذلك عبر مصادر عديدة.

لقد استطاعت الجماعات الإرهابية خلق تشابك معقّد مع منظمات الجريمة الدولية، خاصة تلك الناشطة في جرائم الاتجار بالبشر والمخدرات وتهريب السلاح، واستغلت تنظيمات مثل تنظيم القاعدة وتنظيم المرابطين هذه الوضعية لتقوية مواردها المالية، والتزود بالسلاح، وساعدها في ذلك ما خلقته من تحالفات مع بعض الشعوب (الإثنيات) والقبائل المنتشرة في المناطق الصحراوية مثل الطوارق في مالي، وتلك القريبة من البحر في الصومال، أو البحيرات الكبرى في تشاد.

وهكذا استطاع تنظيم القاعدة، وأيضا تنظيم المرابطين خلق إستقلالية مالية، تمكنهما من التجنيد ودفع الرواتب، واستمالة شباب من قبائل مهمة جغرافيا واثنيا، حيث تشير أحد تقارير منظمة الأمم المتحدة لخطورة هذا الوضع، إذ سجل مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة، أن

عمليات الجريمة المنظمة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية تحصل على نحو 3400 مليون دولار سنويا، تتوزع بين مداخيل تهريب السلع والمخدرات والأسلحة ومبالغ الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن. يقوّي المنظمات الإرهابية في المتوسط الإنتشار الهائل لظاهرة التسلح، التي تلاشت أمامها الحدود وخرجت على سيطرة الدولة الوطنية، فلقد إنتشرت مع أواسط العشرية الأولى للقرن 21 ظاهرة جديدة نمّت أطماع التوجّهات الإرهابية، وذلك عبر ما سُمّيَ بتجارة النمل (The Ant Trade)، حيث يتم شراء السلاح بصورة قانونية في دولة ما، ليعاد توزيعه بطريقة غير قانونية تعتمد التهريب في دول أخرى[1].

تتشابك هذه الأنشطة مع التجارة العالمية للمخدرات، التي تعتبر كل دول المتوسط على غرار العديد من الدول الإفريقية مسرحا لها، فتجارة السلاح تأتي عبر البحر منطلقة من بنين وتوغو، فإن ما يقارب 14 % من الكوكايين يصل إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا، لا تعبر تجارة المخدرات الصحراء والبحر فقط بل تعتبر مطارات واغادوغو وباماكو والعاصمة النيجرية نيامي إضافة إلى الجزائر العاصمة كنقاطا لهذا النشاط.

ولقد استفادت التنظيمات الإرهابية من الجريمة المنظمة وتجارة السلاح الدولي، كما استفادت من إنهيار النظام الإقليمي (إثر سقوط الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي ومنظومته الأمنية والعسكرية) لجانب تفكك السلطة في مالي، وهو ما ساعد على تقوية شبكة الجماعات الإرهابية في منطقة المتوسط من مالي إلى النيجر، ليزداد التعقيد بحصول الجماعات الإرهابية على صواريخ مضادة للدروع وطائرات الهليكوبتر كالتي تم استعمالها في مالي.[2]

وعليه فلقد تعددت مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، من التهريب[3] بأشكاله المختلفة والإتجار بالبشر وتبييض الأموال، كما تحصل هذه الجماعات على تمويل خارجي الذي يعد من أخطر المصادر التمويلية وذلك عبر شبكات تمويل تشرف عليها جمعيات إتخذت من الدين والأعمال الخيرة لافتة لها، كما طوّرت هذه التنظيمات أساليب وآليات تمويلها، من خلال الإستيلاء على الآبار والمصادر النفطية

[1]. خالد يايموت،"الإرهاب وطبيعة الدولة والمجتمع في المتوسط وغرب إفريقيا" مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

[3] يعتبر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد في غرب أفريقيا وداعش في ليبيا وكتيبة عقبة بن نافع في تونس، من أهم التنظيمات الإرهابية المعنية بعمليات التهريب.

في المناطق التي تحت سيطرتها وتنفيذ عمليات سطو مسلح على المصارف، إضافة لفرض الجزية والإبتزاز المالي.

تعتبر مسألة التمويل – كما سبق وأشرنا – من أبرز النقاط والعوامل المتحكمة والمدعمة للتواجد الإرهابي ورغم الجهود المبذولة لتجفيف مصادر تمويل وموارد التنظيمات الإرهابية إلا أنها كانت دون جدوى، كما برزت مسألة التمويل من جديد على ضوء المتغيرات التي تشهدها المنطقة، خاصة أعقاب التمدد الخطير لتنظيم الدولة في ليبيا وهو ما أكد قصور المقاربات الأمنية التي تم إتخاذها، وقد أصبحت اليوم قضية التمويل مثالا واضحا على وجود بنية أساسية مشتركة بين التنظيمات الإرهابية التي تتمتع بدرجة كبيرة من التعاون والتنسيق البيني، وبالتالي يتعين إدراك هذه العلاقة التي لم ينظر لها من جهات تطبيق القانون والإستخبارات.[1]

المطلب الثالث: الجهود الرامية لمواجهة التهديد الإرهابي

على غرار ما جاء على لسان الوزير الجزائري المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل، في كلمته الإفتتاحية في الجمعية العامة لمجموعة العمل المخصصة لتعزيز قدرات مكافحة الإرهاب بمنطقة المتوسط[2]، أن التهديدات الإرهابية في المنطقة مسالة مثيرة للقلق، خاصة مع توسع العمليات الإرهابية لجماعة "بوكو حرام" في دول المتوسط، وعليه فإن هذا الخطر الذي يؤثر على أمن واستقرار العديد من البلدان يدعو إلى تعاون إقليمي ودولي وثيق وملموس من طرف المجموعة الدولية من اجل دعم جهود الإتحاد الإفريقي وبلدان المنطقة لمكافحة هذه الجماعات الإرهابية، خاصة وأن التعبئة الدولية ضد هذه الظاهرة "تعززت بما يسمح اليوم بمقاربة تستهدف هذه الآفة وتفرعاتها"، إلى جانب العمل على التوصل لفهم مشترك لبعض العوامل المتحكمة في مثل هذه التهديدات كمنابع تمويل الإرهاب وفروع التجنيد في الجماعات الإرهابية.[3]

---

[1] "مصادر تمويل الجماعات الإرهابية تطفو على السطح من جديد"، تم تصفح الموقع يوم: 30 مارس 2023.
<http://www.alarab.co.uk/m/?id=45945 >

2 جاءت هذه الكلمة في إفتتاح الجمعية العامة لمجموعة العمل المخصصة لتعزيز قدرات مكافحة الإرهاب بمنطقة المتوسط، والتي ترأستها مناصفة الجزائر وكندا، بتاريخ الثلاثاء 24 مارس 2015.

3 عثمان لحياني، "الجزائر: التهديدات الإرهابية في منطقة المتوسط مقلقة"، تم تصفح الموقع يوم: 09 أفريل 2023.
<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/03/24/ -.html>

إن التطور الذي عرفه العمل الإرهابي يقتضي تحركا على المستوى الداخلي والقاري والدولي يسعى لصياغة إستراتيجية تشمل آليات واقعية وسهلة التنفيذ لمواجهته ووضع حد لهذه الهجمات من خلال:

- العمل على تفعيل وتطبيق القانون.
- معالجة نقاط الضعف المؤسسية في الدول الإفريقية وهشاشة الدولة الوطنية والتي كانت وراء خلق بيئة خصبة وملائمة للإرهاب.
- مراقبة الحدود وتعزيز قدرات أجهزة الشرطة والقوات المسلحة.
- إنشاء آليات جديدة لتحسين التعاون الأمني والإستخباراتي بين الدول الإفريقية.[1]
- العمل على تجفيف مصادر تمويل وموارد الجماعات الإرهابية، وهو الأمر الذي يقتضي فهم وإدراك العلاقات البينية للجماعات الإرهابية من جهة ومع جماعات الجريمة المنظمة من جهة أخرى.[2]

الفرع الأول: الجهود الإقليمية

تميز باتجاه القوى الإقليمية نحو تأسيس تكتلات أو تحالفات إقليمية لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، وفي هذا الإطار نجد:

أ- مسار نواكشوط:

تأسس بمبادرة من الإتحاد الإفريقي، يشارك فيه مفوض السلم والأمن الإفريقي ويضم11 دولة عضو إفريقية (الجزائر، النيجر، تشاد، السنغال، غينيا، بوركينافاسو، كوت ديفوار، ليبيا، نيجيريا، مالي وموريتانيا)، لجانب الشركاء (الإتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، الإيكواس واتحاد المغرب العربي)، إنطلق المسار في 2013/03/18 بنواكشوط حول قضية الأمن بمنطقة المتوسط والصحراء، وتم عقد لقاءات وزارية واجتماعات متعددة لرؤساء أجهزة الأمن والإستخبارات في المنطقة، ليتم في 2014/12/18 إصدار إعلان نواكشوط عقب عقد أول قمة لرؤساء دول المسار، يقوم بمتابعة تطورات هذا المسار وزراء الخارجية ورؤساء الأجهزة الأمنية والإستخباراتية

1 "تمدد الإرهاب في إفريقيا وانعكاساته"، **أخبار الخليج**، 24 ديسمبر، 2023، القسم السياسي. على الرابط:
< http://www.akhbar-alkhaleej.com/13789/article/59043.html >

2 "مصادر تمويل الجماعات الإرهابية تطفو على السطح من جديد"، مرجع سابق.

للدول الأعضاء، بالإضافة إلى الشركاء الدوليين، تحرص الدول على الحفاظ على دورية الإجتماع بصورة منتظمة (الإجتماعات الوزارية كل ستة أشهر، واجتماعات رؤساء الأجهزة الاستخباراتية كل شهرين).[1]

يهدف هذا المسار إلى:[2]

- وضع إستراتيجية شاملة لتعزيز التعاون الأمني بين دول المسار متطابقة مع النظم الأمنية المعاصرة والفعالة.
- مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة والجريمة المنظمة والتهريب عبر ضبط وتأمين الحدود، وتحديد مواقع الجماعات ومحاصرتها وتضييق الخناق عليها.
- خلق فضاء مناسب لتحقيق التنمية، في ظل جو من السلام والأمن والإستقرار لجميع دول المنطقة.
- تعزيز التعاون الأمني بين الدول، عبر تنسيق إجراءات السيطرة على الحدود ومكافحة شبكات الجريمة والأنشطة الإرهابية في شمال مالي، ومساندة القوة الإفريقية الدولية المتواجدة بالمنطقة.
- عملت دول المسار على تبني مجموعة من الآليات لتنمية أهداف المسار أبرزها: التنسيق الأمني، تبادل المعلومات الإستخباراتية، تبادل الخبرات، الدوريات المشتركة، التعاون الميداني، تفعيل البنية الإفريقية للسلام والأمن والتعاون الوثيق مع كافة الشركاء للقضاء على ظاهرة الإرهاب والتطرف و الجريمة المنظمة وكذا التفكير في إنشاء قوة التدخل السريع على مستوى المنطقة.

[1] "الجهود الإقليمية/ الدولية لمكافحة الإرهاب فى منطقة المتوسط والصحراء"، تم تصفح الموقع يوم: 29 مارس 2023. <http://www.mod.gov.eg/mod/NewsDetails.aspx?id=29084>

[2] نصر عبده، "الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط والصحراء"، تم تصفح الموقع يوم: 29 مارس 2023. <http://www.albawabhnews.com/1836656>

خريطة رقم (5): مجموعة الدول الخمس في المتوسط (G5)

المصدر: الحسين الشيخ العلوي، "تجمع المتوسط الخماسي..تنسيق في ظل التعقيدات"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 30 مارس 2023.
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/9/22/20149227412929734Sahel-Quintet.pdf>

ب. تجمع المتوسط الخماسي:

وقد أنشأ تجمع المتوسط الخماسي (مجموعة الدول الخمس في المتوسط) في 2014/02/16، وذلك إثر قرار رؤساء الدول الخمس (موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر وتشاد) الذين اجتمعوا بنواكشوط (موريتانيا)[1].

تهدف المجموع للتنسيق البيني في المجال الاقتصادي والأمني، مع التركيز على تكريس التعاون بين الأجهزة الأمنية (الشرطة، المخابرات العامة والقوات المسلحة- على مستوى رؤساء الأركان)، حيث تستضيف العاصمة الموريتانية نواكشوط مقر سكرتارية المجموعة الذي عقد لأول مرة في 2014/02[2]، هدف هذا التجمع تبني مشروع "مارشال إفريقي" كسحب لمشروع مارشال الأمريكي في أوروبا بعد

[1] الحسين الشيخ العلوي، "تجمع المتوسط الخماسي..تنسيق في ظل التعقيدات"، مرجع سابق.
[2] "الجهود الإقليمية/ الدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط والصحراء"، مرجع سابق.

الحرب العالمية الثانية، ويهدف إلى احتواء الجماعات الجهادية المتطرفة، وتنسيق خطط التنمية الخاصة بالدول الأعضاء، فضلا عن التنسيق الأمني لمواجهة الإرهاب والتطرف والجريمة العابرة للحدود.[1]

تتميز الدول المنتمية للتجمع بامتلاكها لمقومات إقتصادية وسياسية وهو ما يساهم في تكوين وحدة سياسية واقتصادية متكاملة، خاصة في ظل تواجد تحديات أمنية مشتركة بما فيها الرغبة في القضاء على الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة، القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وفروعها كحركة التوحيد والجهاد وحركة بوكو حرام وجماعة أنصار الدين، إضافة للتنظيمات المسلحة المنتشرة بليبيا وذلك توازيا مع التحديات الاقتصادية (على شاكلة جل الدول الإفريقية التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والأمية والبطالة وضعف الموارد المائية).

في إطار مكافحة الإرهاب نجد مثلا، سيطر الهجوم المسلح على فندق العاصمة المالية على جدول أعمال القمة العادية[2] للتجمع والذي عقد بنجامينا في 19-2015/11/20 وتقديم الدعم والتدريب للقوة الإفريقية المشتركة لمواجهة جماعة بوكو حرام وكذا المهام التي يسعى لها التجمع، ويتولى رئاسة التجمع حاليا التشاد وذلك في ظل تصاعد العمليات الإرهابية بالمنطقة، ولقد تعددت النتائج التي انبثقت عن هذه القمة والتي مست مجالات عديدة، وأهم ما جاء في الإطار الأمني ومكافحة هذه الجماعات المسلحة ما يلي:[3]

- إنشاء كلية حربية إقليمية للمجموعة في المتوسط مقرها نواكشوط، تنطلق بها الدراسة مع 2016، بالإضافة لإنشاء قوة عسكرية مشتركة لدول المتوسط الخمس.
- إعتماد ميثاق القواعد التنظيمية الخاصة بإنشاء لجنة الدفاع والأمن بالمجموعة، واتفاقية التعاون حول المسائل الأمنية، واعتماد ميثاق الشراكة العسكرية لتعزيز التعاون العسكري وضبط الحدود والأمن بين الدول الأعضاء في التجمع.

[1] "تمدد الإرهاب في إفريقيا وانعكاساته"، مرجع سابق.

[2] جمعت رؤساء الدول ومشاركة دولية رفيعة المستوى (ممثلة السياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي وممثل للأمين العام للأمم المتحدة ونائب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا).

[3] "الجهود الإقليمية/ الدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط والصحراء"، مرجع سابق.

- التعهد بإنشاء مركز المتوسط للتحليل والإنذار المبكر، والموافقة من حيث المبدأ على إلغاء تأشيرات الدخول بين دول الأعضاء في مجموعة الخمسة مع المراعاة في تنفذ ذلك التدابير الأمنية.

- رحبت في 2016/11/19 المجموعة إلى جانب الدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية، بفكرة إعتماد خارطة طريق تحدد إطار التعاون بين المجموعة والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي.

- التعهد بالعمل المشترك لتوفير حياة أفضل للشباب من خلال تنفيذ مشروعات متكاملة تراعي قضايا هذه الفئة، وهي الفئة التي يتم التركيز عليها من قبل الجماعات الإرهابية لتجنيدها، أين تستغل الجماعات سهولة التأثير في هذه الفئة وإمالتها، ناهيك عن دور الفراغ والبطالة في تسهيل هذه المهمة.

- الإعتماد على الحل السياسي في ليبيا (التي لها تداعيات جد خطيرة على المنطقة) لاستعادة السلام والإستقرار، ودعم جهود تنفيذ إتفاق السلام والمصالحة في مالي، إضافة لدعم العملية الإنتقالية في بوركينافاسو.

- اقترحت ممثلة السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، لخلق محفل مشترك جديد يجمع بين دول جنوب أوروبا ودول شمال إفريقيا ومجموعة الدول الخمس بالمتوسط (دمج مبادرة 5 + 5 ومجموعة G5).

ج- دول حوض بحيرة تشاد:

أنشئت في 1964/05 بأنجامينا عاصمة التشاد تضم (تشاد، النيجر، إفريقيا الوسطى، الكاميرون ونيجيريا) كما تشارك بنين في اجتماعاتها، ورغم انطلاقها بهدف التعاون الإقتصادي إلا أنه تطور إلى التعاون الأمني، حيث ناقشت طرق مواجهة جماعة بوكو حرام في 2015/07 وكذا العمل على تنسيق العمليات العسكرية على المستويين (الإستراتيجي- التكتيكي)، إضافة إلى العمل على تجهيز القوة العسكرية المشتركة متعددة الجنسيات، وقد تم في 2010/12 المطالبة بجعل مصر عضو كامل (عضو مراقب منذ 2010) وذلك إثر طلب رسمي من قبل أمين عام التجمع.[1]

[1] نصر عبده، "الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط والصحراء" مرجع سابق.

د- تعزيز محور تجمع المتوسط الخماسي كما أنشئ في مطلع 2015 حلف عسكري بين الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا تدعيما لمجموعة دول المتوسط الخمس للتصدي لخطر هذه الجماعة الإرهابية، ولمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والعمل على حشد التمويل واستقطاب الإستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية في المنطقة.[1]

الفرع الثاني: الجهود الدولية

- انعقاد إحدى دورات المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، في العاصمة السنغالية "داكار" بتاريخ 2015/11/09، شاركت فيه 800 شخصية إفريقية وعالمية، من بينهم خبراء في شؤون الأمن ومسؤولون من فرنسا والولايات المتحدة والأمم المتحدة ومختلف الدول الإفريقية.

- المبادرات الأمريكية "الثنائية – متعددة الأطراف" للتعاون مع دول المتوسط والصحراء وتقديم المعونة في مالي، بوركينافاسو، السنغال، الكاميرون، النيجر.

- المبادرات الفرنسية "الثنائية- متعددة الأطراف" كالعملية "برخان" في كل من تشاد، النيجر، بوركينافاسو، مالي ... إضافة إلى تقديم الدعم في إفريقيا الوسطى.

- الدعم الأمريكي و الإتحاد الأوروبي لاستعادة الأمن والإستقرار في الصومال والتواجد في دول القرن الإفريقي خاصة جيبوتي.

- إتجاه دول الإتحاد الأوروبي لتطوير مجموعة (5+5) لتصبح مجموعة (5+5+5) (محفل مشترك جديد يجمع بين دول جنوب أوروبا ودول شمال إفريقيا ومجموعة الدول الخمس بالمتوسط، أي دمج مبادرة 5+5 مع مجموعة G5).[2]

1- إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط:

أ- مبادرة بان المتوسط – PAN-SAHEL:

وهي عبارة عن شراكة تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا، انطلقت رسميا في 2004/01، تهدف لمساعدة دول المتوسط على تحسين أمن حدودهم إلى

[1] "منطقة المتوسط: رهانات أمنية و آفاق تنموية "، تم تصفح الموقع يوم: 2023/03/30.
<http://www.aps.dz/ar/monde/24110>

[2] نصر عبده، "الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط والصحراء" مرجع سابق.

جانب تعزيز قدراتهم لمكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة الشركاء لمنع استغلال أو استخدام أراضيهم من قبل الجماعات الإرهابية، حيث تقوم الفرق الأمريكية بتدريب جنود الدول الشركاء من أجل تعزيز قدراتهم على مراقبة أراضيها خاصة الحدود، وذلك تحت مسؤولية "القيادة العسكرية الأمريكية الأوروبية-EUCOM"

إلا أن التدريب وتقديم المعدات لمكافحة الإرهاب لم تكن كافية إذ كان من الضروري تقديم مساعدات إنمائية وتوسيع نطاقها وذلك ضمن إطار إستراتيجية شاملة.

أ- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء – TSCTI:

هي مبادرة متعددة الأوجه والسنوات تهدف للقضاء على التنظيمات الإرهابية، أنشئت في 2005 كامتداد للمبادرة الأولى، توسعت لتضم كل من الجزائر والسنغال، إضافة لاعتماد أعضاء مراقبين هم تونس والمغرب ونيجيريا، كما اهتمت بالجانب التنموي والمساعدات إلى جانب الحفاظ على الشق العسكري.

تسعى هذه المبادرة لتحقيق أهدافها من خلال:

- تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.
- تعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الأمن بالمنطقة.
- تعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب.
- تعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة الأمريكية.

هذا فيما يتعلق بالآليات المتبناة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط، كما عملت على إتباع آليات أخرى ذات طابع توسعت فيه لتشمل القارة الإفريقية عموما.

ج- القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا - AFRICOM:

لقد رأت الولايات المتحدة أنه من الضروري أن يكون للقارة الإفريقية قيادة خاصة، وذلك نتيجة للإحتياجات الأمنية بالمنطقة بدل تعاملها مع إفريقيا عبر القيادات العسكرية الثلاث التي كانت

توزع بينها المهام المتعلقة بالقارة (القيادة الأوروبية EUCOM، والقيادة الوسطى أو المركزية CENTCOM إضافة إلى قيادة المحيط الهادئ PACOM)[1].

أُعْلن رسميا عن قرار إنشاءها من قبل الرئيس الأمريكي السابق جورج ولكر بوش في 2007/02/06، تشمل كل دول القارة باستثناء مصر، يتركز مقرها في مدينة شتوتغارت بألمانيا إثر الفشل في إقامته بأحد الدول المغاربية أو المتوسطية، وتتسم القيادة بطابع عسكري مدني.

تهدف القيادة لـ:

- هزيمة تنظيم القاعدة والتنظيمات والشبكات الإرهابية المرتبطة بها.
- ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للإستجابة للأزمات الناشئة، وأن عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من أجل هذه المهمة.
- التعاون مع دول إفريقية محددة لخلق بيئة لا تستضيف ولا تحبذ إمتلاك ما هو غير مصرح به أو انتشار أسلحة دمار شامل.
- تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل.
- حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة.

أما مهامهما فتمثلت في:

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.

---

[1] * القيادة الأوروبية EUCOM: تمتد من السواحل الشرقية للولايات المتحدة عبر الأطلسي مرورا بالجزيرة البريطانية إلى شرق أوروبا (الحدود الروسية) وحوض البحر الأبيض المتوسط، مدعومة بالأسطول السادس، يقع ضمن نطاقها 41 دولة افريقية من بين 90 دولة بالإضافة لإسرائيل.

* قيادة المحيط الهادئ PACOM: أكبر واهم قيادة موحدة أمريكية، تمتد من السواحل الغربية للولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية وصولا للسواحل الشرقية للقارة الإفريقية، يقع ضمن نطاق مسؤوليتها 46 دولة وكافة الجزر البحرية التي تأتي ضمن النطاق، مدعومة بالأسطول السابع.

* القيادة الوسطى CENTCOM: يقع نطاق مسؤوليتها بين القيادتين، حيث تحقق الاتصال الجغرافي بينهما، تمتد من شرق إفريقيا إلى الحدود الغربية للصين، هي مسؤولة عن المصالح الأمنية الأمريكية في 27 دولة تمتد من القرن الإفريقي والى غاية أواسط أسيا.

- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي.

وفي إطار أنشطة القيادة نجد الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في شمال القارة ودول المتوسط، عملية الحرية المستدامة عبر الصحراء (OEF-TS) التي تدعم برنامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء وتقوم بهذه المهام قيادة العمليات الخاصة لمنطقة إفريقيا (SOCAFRICA).

2- إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب عبر الوطني في دول المتوسط:

باعتبار أن حفظ السلام والأمن الدوليين من أهم مقاصد الأمم المتحدة، كما أن مكافحة الإرهاب تتصدر إهتمامات المنظمة، لما تشكله هذه الظاهرة من تهديد ضد الإنسانية، لذا بادرت الهيئة الأممية بتبني إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب وذلك عبر تشكيل لجان متعددة وإرساء العديد من الإتفاقيات، وتمثلت أبرز هذه الجهود التي انبثقت عن مجلس الأمن والجمعية العامة:

- اعتمدت الجمعية العامة في 2006/11/08 إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والتي كانت في شكل قرار وخطة عمل مرفقة، تعمل على تحسين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية لمكافحة الإرهاب، وتعد المرة الأولى التي اتفقت فيها جميع الدول الأعضاء على إتباع نهج إستراتيجي موحد لمكافحة الإرهاب، ليس فقط بإنكار الإرهاب وتصنيفه كظاهرة غير مقبولة، بل عبر إتخاذ جملة من الإجراءات العملية الهادفة لتعزيز قدرة الدول على مكافحة التهديدات الإرهابية وكذا تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.[1]
- يتعامل مجلس الأمن مع قضايا الإرهاب منذ أوائل تسعينات القرن العشرين، واتخذت الإجراءات المنبثقة عنه شكل جزاءات يتم فرضها على الدول التي يرى أن لها

[1] سارة مرابطي، "الآليات القانونية لمكافحة الإرهاب"، الشعب، 06جانفي، 2008، القسم السياسي.

صلة بأعمال إرهابية معينة (السودان 1996). وعلى إثر هجمات 2001/09/11، انشأ مجلس الأمن بموجب القرار 1267، لجنة مكافحة الإرهاب المؤلفة من 15 عضو.[1]

لقد تعددت القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والمنبثقة عن المجلس، ومن بين هذه القرارات نجد: [2]

- القـرار 1535: تضمن إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (2004).
- القرار 1373: ينص في مجمله على أنه يجب على جميع الدول تجريم تقديم المساعدات للأنشطة الإرهابية.
- القـرار 1624: المتعلق بالتحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب (2005).
- القـرار 1735: المتضمن للإرهاب وأشكاله (2006).
- القـرار 1787: المتضمن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الإرهاب (2007).

[1] "مجلس الأمن: لجنة مكافحة الإرهاب". تم تصفح الموقع يوم: 01 أفريل2023.
< www.un.org/arabic/terorism>

[2] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: واقع الجريمة المنظمة في المتوسط وآليات محاصرتها

ظلت شبكات الجريمة المنظمة تمارس نشاطاتها في منطقة المتوسط عبر العديد من الممرات القديمة التي لطالما عرفت بها المنطقة، بسبب غياب الدولة لفترة طويلة من الزمن، ويمكن إعتبار أن طبيعة الدولة في هذا المجال الجغرافي قد ساعدت إلى حد كبير في انتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية، فالدولة نفسها هي التي تنتج أوتساعد على خلق الطرق غير الشرعية بسبب ضعف أجهزتها القانونية والقضائية، مما أدى إلى انتشار مظاهر الفساد في أوساط المجتمعات المتوسطية بما فيها أجهزة السلطة.

كما ساعد تفاقم النزاعات الداخلية خاصة الإثنية منها، إلى شيوع حالة من الفوضى، أجبرت آلاف الأفراد واللاجئين إلى التنقل العشوائي، وبالتالي تشريد العديد من السكان وهو الأمر الذي ساعد على استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب استمرار الحروب والنزاعات، والأسوء من ذلك فإن هذه الوضعية قد أدت بسكان منطقة المتوسط إلى تقديم الولاء إلى عصابات الجريمة المنظمة أو المتمردين طمعا للإستفادة من المداخيل المالية لنشاطات التهريب أو سعيا للحصول على الحماية، بالإضافة إلى هذا يشهد المتوسط ظاهرتين مختلفتين ومتصلتين في آن واحد، إذ يوجد إختراق واضح وكبير في السنوات الأخيرة لنشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمنطقة المتوسط وغرب إفريقيا، بالموازاة تشهد المنطقة عملية تقسيم المناطق الداخلية بسبب الصراعات المسلحة، ومع مرور الوقت حدث تداخل بين المناطق الحكومية والمناطق الرمادية لينتج عنها أشكال جديدة ومعقدة من الفواعل والشبكات ذات طبيعة سياسية، إقتصادية، إثنية وإجتماعية، وهو ما جعل الحدود الفاصلة بين المجالات العامة والمجالات الخاصة تمتاز بالغموض، فسمحت بذلك للممارسات الإجرامية بالتنقل بكل حرية في ربوع منطقة المتوسط[1].

كذلك كان للجغرافيا الإنسانية دورا مهما في زيادة نشاطات الجريمة المنظمة، عند خضوعها لمنطق العصب [القبلية في معظمها] فهذه الأخيرة تساهم في توليد أشكال التجارة غير الرسمية، حيث أن هذه الولاءات تقوم بتجزئة الفضاءات الوطنية غير المراقبة من طرف الدولة وهو الأمر الذي يساعد على تغذية الشبكات العابرة للحدود سواء كانت محلية أو إقليمية، سياسية أو اقتصادية، بالتالي تم دمج ربوع منطقة المتوسط في النظام الدولي للجريمة المنظمة، فمنذ نهاية الثنائية القطبية أصبحت

[1] Laurence Aïda Ammour ," Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Dans: la sécurité du Sahara et du Sahel , Cahier du CEREM, N°13, Paris, (Décembre 2009): p.58.

الشبكات الدولية، من القضايا المهمة في العلاقات الدولية وخاصة للقارة الإفريقية فقد أصبحت تمثل عاملا قويا للإندماج في العولمة. حيث استفادت الشبكات الإجرامية من الناحية المالية في العديد من الدول الإفريقية بسبب ظروفها أثناء الحرب البادرة.[1]

بعد تحديد مشهد شامل للجريمة المنظمة في منطقة المتوسط بشكل خاص وارتباطاتها الإقليمية سيتم التفصيل في مختلف النشاطات الإجرامية ذات الصلة في المطالب الآتية.

المطلب الأول: تهريب المنتجات القانونية

يعرف هذا النوع من التجارة " بالتجارة غير الرسمية " المنتشرة بكثرة في كل إفريقيا. في السابق كانت تتم المبادلات فقط بين السكان المحليين وكان الغرض منها هو سد حاجيات السكان في المناطق الفقيرة التي تعرف نقص كبير في المواد الغذائية، فكانت الطريقة والوسيلة الوحيدة للحفاظ على قدر من الأمن الغذائي في منطقة المتوسط، خاصة وأن الحدود لم تمثل حاجز أمام التجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية[2].

بالتالي يعتبر "تهريب وتجارة السلع القانونية"[3] من الجرائم غير المنظمة، وهي ظاهرة قديمة عرفتها منطقة المتوسط، تمر عبر حدود المنطقة والدول المجاورة لها خاصة على الحدود البرية لمالي، النيجر، موريتانيا، الجزائر والمغرب حيث تمثلت هذه السلع في: المواد الغذائية الرئيسة القادمة من بعض الدول المغاربية خاصة الجزائر والمغرب، وسائل النقل خاصة السيارات وقطاع الغيار وغيرها، والتبغ. حيث يتم تهريب السجائر عبر الصحراء الجزائرية إلى مناطق "كيدال" في مالي و"أغاديز" بالنيجر مرورا ب "سرت" الليبية، وتماشيا مع ذلك فقد أشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة UNODC إلى أن السجائر المهربة عبر الطرق تمثل حوالي 60% من سوق التبغ الليبية و 18% من السوق الجزائرية.[4]

---

[1] Sandrine Tollotin, " Fin de l'empire français ", Croissance, N°.412, (Février 1998): p.35.

[2] Laurence Aïda Ammour, " Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Op cit., p. 60.

[3] توصف هذه التجارة بغير المنتظمة وغير الشرعية وفي بعض الأحيان بالموازية وتشير هذه المصطلحات لكل النشاطات الغير مؤشر عليها رسميا من طرف سلطات الدولة. وللاطلاع أكثر أنظر: شاكر ظريف، مرجع سبق ذكره، ص. 101.

[4] محمد جعفر، "الرؤية المستقبلية للتعاون الأمني مع دول المتوسط لمواجهة التحديات المشتركة"، المدرسة العليا الحربية 4 (2011): ص. 54.

كما تعتبر المنافذ البحرية للمحيط الأطلسي من أهم الطرق البحرية لمرور المنتجات المهربة، وتعتبر "نواكشوط" كميناء حر في المنطقة نظرا لعدم وجود الضرائب.

تباع السلع المهربة للصحراويين الذين يقايضونها بالإبل، الماعز أو المواد الزراعية، أما السجائر المهربة فتصل إلى نواكشوط ليتم تهريبها إلى المغرب عن طريق نواديبو Nouadhibou وتباع في الأسواق الداخلية للصحراء الغربية إضافة إلى السنغال، كما تعد الصحراء الغربية بمثابة مركز توزيع إقليمي للبضائع لجميع دول شمال إفريقيا، حيث يتم نقل البضائع بمساعدة سائقين محليين يتمتعون بخبرة كبيرة ودراية واسعة للصحراء، تتراوح أجرة كل واحد منهم ما بين 450 و680 دولار للرحلة الواحدة. كما تعتبر "موريتانيا" من أهم محاور لتهريب السجائر وذلك من خلال موانئ " لومي" Lomé و" كوتونو" Cotonou.[1]

بالتالي تهريب السجائر هو مسار مهم عبر منطقة المتوسط كما أنه مربح جدا، حيث يتم توزيع السجائر المقلدة والتي تأتي أساسا من مصانع نيجيرية وآسياوية عبر منطقة المتوسط والمنطقة المغاربية وأوربا والشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن الجماعات الإرهابية قد لا تتورط مباشرة بالضرورة في هذا النوع من الإتجار، إلا أنها مع ذلك تغتني عن طريق فرض حارس نقل على المتاجرين طوال الرحلة وتتقاضى رسوم مقابل هذا التأمين.[2]

المطلب الثاني: الإتجار غير المشروع في المخدرات

يقدم المتوسط نموذجا خطيرا للتحول الذي شهده الإتجار بالمخدرات حيث تعتبر هذه المنطقة من بين أكثر المناطق حيوية وتنظيما في هذا الميدان الخطير، فشبكات التهريب لهذه الممنوعات تعبر إفريقيا بطريقة لا تقل تنظيما عن الكارتلات الكولمبية وهي تسعى للوصول إلى أوربا عبر طرق سرية تمتد من إفريقيا الغربية إلى الصحراء مرورا بمناطق مختلفة كموريتانيا، مالي، النيجر، التشاد. وتلتقي في المتوسط طرق تهريب الكوكايين والهيروين لتأخذ مسارات مختلفة عبر مالي والتشاد والنيجر.[3]

[1] Laurence Aïda Ammour," Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Op cit., p. 61.
[2] Abdelkader Abderrahmane " The Sahel: a crossroads between criminality and terrorism", Actuelles de l'IFRI, Institut Français des relations internationales, Paris, 10 octobre 2012, p. 2.
[3] Mahdi Taje, "Vulnerabilities and Factors of Insecurity in the Sahel", op cit., p.5.

وعبر مزيج من المخاوف والمخاطر يعمل مهربو المخدرات لإنشاء أسواق جديدة وطنية وإقليمية لتسويق منتاجتهم، ولتأمين منتجاتهم يلجؤون للحماية التي تقدمها لهم المجموعات الإرهابية والمجموعات الإنفصالية بحكم معرفتها بالميدان بمقابل تقديم الدعم المالي لها. ويبدو أن الاتجار بالمخدرات في طريقه لرسم الخارطة الجيوسياسية المستقبلية للمنطقة سيما من منظور الإستقرار والسلم. وباعتباره منطقة عبور فإن المتوسط يجمع تدفقات الأموال في أيدي الوسطاء والأطراف المكلفين بتوزيع المواد المحظورة وهؤلاء يميلون لتطوير نشاطات سرية وغير قانونية.[1]

بالتالي تعتبر ظاهرة التجارة غير الشرعية بالمخدرات تهديد من الدرجة الثانية لدول المتوسط، ويعود اندماج إفريقيا الصحراوية ومنطقة المتوسط في الاقتصاد العالمي لتجارة المخدرات إلى ثمانينات القرن الماضي، إلا أنها عرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة من خلال إقامتها علاقات مع الشبكات الكولومبية من جهة وتحالفها مع الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة من جهة أخرى[2]. فحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2015 يقر بأن منطقة المتوسط أصبحت مركز الإتجار بالمخدرات حيث تضم شبكات تمتد إلى غرب إفريقيا وإلى شمال إفريقيا، حيث يشكل الإتجار غير المشروع بالمخدرات تهديدا كبيرا للأمن القومي وذلك بسبب ضلوع المجموعات المسلحة والحركات الإرهابية في هذا النشاط، فضلا عن تنافسها على مراقبة طرق التهريب، كما توفر الجماعات المسلحة خدمات الأمن والحراسة لقوافل الإتجار في جميع أنحاء المناطق الخاضعة لسيطرتها مقابل مبالغ مالية كبيرة.[3] ومن أهم هذه المخدرات التي تلقى رواجا في هذه المنطقة نجد: الكوكايين، الهروين والحشيش Cannabis، فقد أصبحت إفريقيا اليوم تمثل منطقة إستراتجية لتجارة المخدرات القادمة من كولومبيا[4]، فينزيولا والبرازيل، عن طريق ميناء" بيساو والرأس الأخضر في الشمال.[5]

ويفسر ارتفاع تجارة المخدرات بالمنطقة بسبب: القمع الذي تعرضت له عصابات المخدرات في القارة الأمريكية خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وكندا نتيجة ضخامة الإمكانيات لمكافحة

---

[1] Mahdi Taje, "Vulnerabilities and Factors of Insecurity in the Sahel", op cit., p.5.

[2] Laurance Aïda Ammour, " les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussions dans la région méditerranéenne ", Seguridad Defensa en et Mediterranea (SEDMED), Barcelona, (Octbre 2010): p.05.

[3] مجلس الأمن، تقرير الأمين العام حول التقدم المحرز نحو تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة المتوسط"، (نيويورك: الأمم المتحدة، 12 نوفمبر 2015)، ص. 4.

[4] تحتل كولومبيا المرتبة الأولى عالميا على رأس الدول التي تنتشر فيها زراعة المخدرات، حيث قدرت مساحة الأراضي المستغلة في زراعة الكوكايين ب 150 ألف هكتار.

[5] Laurance Aïda Ammour, " les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussions dans la région méditerranéenne ", op cit., p. 05.

هذه الظاهرة، ما دفع بهذه الشبكات إلى البحث عن مناطق جديدة تستطيع من خلالها تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية عبر شمال إفريقيا وجزء إلى الشرق الأوسط، حيث تساهم هشاشة الأنظمة ونسبة الفساد والرشوة المرتفعة بالقارة الإفريقية وفي منطقة المتوسط بدخول المخدرات[1]، إلى جانب إرتفاع نسب الفقر وانعدام الأمن الغذائي وغياب فرص العمل والصراعات الداخلية والعجز الدولاتي -مما يجعل شعوب المنطقة تساعد تجار المخدرات على تمرير سلعهم القادمة من جنوب أمريكا مقابل مبالغ زهيدة لتغطية تكاليف الحياة من غذاء، ملبس، ..."-، كلها عوامل تساهم في عدم استقرار دول هته المنطقة ما يجعلها هدفا مثاليا لممارسة هته التجارة غير الشرعية، بهذا أصبحت إفريقيا تصنف ضمن القارات الأكثر استهلاكا لمختلف أنواع المخدرات.

ويمكن حصر الأسباب التي جعلت من إفريقيا ومنطقة المتوسط تتحول إلى منطقة مستقطبة لتهريب مختلف أنواع المخدرات ما يلي:[2]

- الطبيعة الصحراوية لمنطقة المتوسط فهي عبارة عن أراضي وحدود شاسعة يصعب مراقبتها والتحكم فيها، مما يؤدي إلى سهولة العمل الإجرامي المنظم وسهولة الإتصال بين المنظمات الإجرامية غير الوطنية.
- ضعف تكوين الشرطة المحلية في دول المتوسط، لأنها مجهزة فقط لضبط الأمن العام وليست مؤهلة للقيام بمهام البحث والتحقيق الصعبة.
- إنتشار مختلف مظاهر الفساد والرشوة.
- عدم توفر قواعد بيانات وطنية يتم تحيينها بشكل منتظم قصد ضمان متابعة دقيقة للنشاطات غير المشروعة وتوفير معلومات موثوقة للأجهزة الأمنية.
- قصور الجهاز القضائي وتخلفه، حيث أنه أصبح عرضة للتلاعب والفساد.

كما يرتبط تطور إنتاج وتهريب المخدرات بشكل كبير بتدهور الإقتصاد الرسمي، فانخفاض أسعار الموارد الأولية وسياسة تحرير المنتجات التي مست بدورها القطاع الزراعي دفع لثقافة بديلة، فتضرر المنتجون والناقلون لهذه المواد الزراعية شجعهم على البحث عن زراعة بديلة سريعة الربح

[1] Laurance Aïda Ammour, " les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussions dans la région méditerranéenne ",op cit., p.05.
[2] Laurance Aïda Ammour , " les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussions dans la région méditerranéenne ", Op cit., p. 05.

من جنوب الجزائر حتى مالي والسينغال وكوت ديفوار، كما كان للتدهور البيئي دورا في تنامي إنتشار المخدرات في المنطقة تجارة وزراعة.

ومن جهة أخرى نجد أن حكومات هذه الدول لا تقدم أي مخططات إستراتيجية للتنمية وهو ما يفسر تزايد نشاط شبكات التهريب بإختلافها والشبكات الإرهابية وذلك نتيجة لتزايد حاجات الأفراد الإجتماعية والمعيشية في ظل إنتشار الفقر في المنطقة.

كل هذه العوامل تشكل بيئة ملائمة لعبور وتوزيع المخدرات وتسمح بل تضمن الحدود (البرية، البحرية، الجوية) الهشة من الناحية الأمنية للمهربين من أجل نقل بضاعتهم في ظل غياب سلطة القوانين في بعض المناطق، وانتشار الفساد والتعاون وكذا التواطؤ بين الأطراف الفاعلة الحكومية وعصابات المخدرات، ويعتبر نقص وضعف الإمكانيات المتوفرة للقائمين على مكافحة هذه التجارة غير المشروعة إحدى أهم التحديات التي واجهتها هته المنطقة.[1]

واعتمادا على بيانات الحجز فنسبة المخدرات التي تمت مصادرتها في القارة الأوروبية هو 27% (ما يعادل 40 طن) وبقيمة مالية تقدر 1.8 مليار دولار، والتي يعود مصدرها إلى إفريقيا بحيث تمر عبر مختلف دول المتوسط من خلال مالي، النيجر، موريتانيا، الجزائر، ليبيا، السنغال، نيجيريا، وعبر دول غرب إفريقيا من خلال غينيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، سيراليون وجزر الرأس الأخضر. وحسب بعض الإحصائيات فإن حوالي 240 طن من الكوكايين، و 820 طن من الهيروين، يتم ترويجها في العالم تمر بالقارة الإفريقية عبر دول المتوسط والصحراء. وكأمثلة على ذلك في الفترة ما بين 2005-2008 إستقبلت المنطقة عشرات الأطنان من الكوكايين بلغت 40 طن، وفي الفترة ما بين 2005-2007 تم القبض على أكثر من 4870 من المهاجرين غير الشرعيين متورطين في المتاجرة بالمخدرات في الجزائر معظمهم أفارقة.كما أنه حسب إحصائيات قدمتها الأمم المتحدة لسنة 2008 تم حجز 75 كغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية، قيمتها حوالي 45 مليون دولار.[2]

وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، وكشف مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، أن 15% من التجارة العالمية للكوكايين تمر عبر المتوسط والصحراء، وهو ما يهدد إقتصاديات دول يصنفها

[1] محمد جعفر، "الرؤية المستقبيلية للتعاون الأمني مع دول المتوسط لمواجهة التحديات المشتركة"، مرجع سابق، ص. 54.

[2] حياة زلماط، التهديات الأمنية بمنطقة المتوسط والصحراء، **الخبر**، 11 جوان، 2012. قسم الآراء والتحليلات، الإصدار المغربي.

الإقتصاديون ضمن "الأفقر عالميا"، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوربا عن طريق شمال إفريقيا، وحُجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي **45** مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتي 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست.

ويشير تقرير صادر عن الأمم المتحدة سنة **2009** إلى أن كمية الكوكايين التي عبرت هذا الطريق تصل إلى نحو **250** طنا[1]، كما أقر الأمين العام للأمم المتحدة أنه في سنة **2014** ضبطت السلطات في مالي مالا يقل عن **3,2** أطنان من الكوكايين و **4,7** أطنان من القنب[2]، ويتم ضبط كميات هائلة من القنب الهندي، الكوكايين والهروين في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، وهذا يشير إلى مدى خطورة التهديد الناتج عن المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري وأمن منطقة المتوسط ككل[3]. حيث جاء على لسان "**امنوال لوكير**"[4]: "أن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع على الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضلا لنشاط التجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية في اتجاه اوروبا" ففي سنة **2012** قدرت كمية الكوكايين التي نقلت عبر غرب إفريقيا ب **18** طنا تبلغ قيمتها **25,1** بليون دولار وقد مر جزءا معتبرا منها عبر منطقة المتوسط.[5] هذا الكم الهائل من المخدرات التي تعبر منطقة المتوسط يتم المتاجرة بها وترويجها في هذه المنطقة نفسها والبعض يتم إيصاله إلى أوروبا أو جهات أخرى في العالم، كل هذه الإحصائيات وغيرها من الأرقام تدل على ضخامة مشكل الإتجار غير الشرعي بالمخدرات في المنطقة ودور هذه الأخيرة في تسهيل عملية تهريب وتجارة المخدرات وترويجها.[6]

1. أنواع المخدرات التي تعبر المتوسط:

أما أهم أنواع المخدرات التي تعبر المتوسط هي:

أ. القنب الهندي

---

[1] حياة زلماط، مرجع سابق.

[2] مجلس الأمن، تقرير الأمين العام حول التقدم المحرز نحو تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة المتوسط"، مرجع سابق، ص. 4.

[3] قوي بوحنية، "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في المتوسط"، مرجع سابق.

[4] نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.

[5] حياة زلماط، التهديات الأمنية بمنطقة المتوسط والصحراء، مرجع سابق.

[6] المرجع نفسه.

حسب رئيس المكتب المركزي لمكافحة تجارة المخدرات (Ocritis) تلعب إفريقيا دورا محوريا في إنتاج وتهريب القنب الهندي[1]، حيث يتركز إنتاج راتنج القنب في شمال إفريقيا وتحديدا في المغرب الذي يعتبر أكبر منتج في العالم للقنب الهندي والحشيش (21% من الإنتاج العالمي) كما يعتبر المصدّر الرئيسي لمستخلصه نحو أوربا وشمال إفريقيا وإفريقيا الغربية، حيث تنتج في مساحة قدرت عام 2003 ب 143000 هكتار[2] إلا أنه تراجع إلى 47196 هكتار في عام 2013،[3] وقد تنوعت طرق شحن القنب الهندي من المغرب إلى شمال موريتانيا، ثم إلى شمال مالي والنيجر، ومنه تسلك إتجاهين واحد في إتجاه ليبيا وعبر البلقان ثم إلى أوربا، وآخر عبر تشاد والسودان ومصر في إتجاه البحر الأحمر والشرق الأوسط.[4]

ويمكن إرجاع أسباب انتشار تجارة زراعة القنب الهندي في منطقة المتوسط، إلى الأرباح الهائلة التي تحققها زراعته مقارنة بالمنتجات الزراعية الأخرى، حيث تساهم زراعة هذا النوع من المخدرات بطريقة أو بأخرى في تقليص مستوى الفقر الذي يعانيه المزارعين في المناطق الريفية وحتى في المناطق الحضارية[5].

ب. الكوكايين

منذ بداية القرن الجديد أصبحت القارة السمراء تشكل تدريجيا منطقة عبور جديدة للكوكايين،[6] الذي يعتبر من أخطر أنواع المخدرات. رغم أن الكوكايين وحتى الهيروين لايتم إنتاجهما في إفريقيا عموما، فحسب الأنتربول قدرت الكوكايين التي تروج سنويا بإفريقيا ومنطقة المتوسط بحوالي 1.8 مليار دولار سنة 2011، فمنذ نهاية التسعينات أصبحت تجارة الكوكايين تعرف نشاط كبيرا في هذه المناطق بواسطة أكبر "كارتلات" Cartels المخدرات في أمريكا الجنوبية، حيث تصل الكوكايين إلى غينيا

---

[1] Laurence Aïda Ammour , " Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Op cit., p.64.

[2] "المغرب: بحث حول القنب الهندي 2003"، (الأمم المتحدة: مكتب محاربة المخدرات والجريمة، المملكة المغربية)، ص ص.9-12. على الرابط:

< https://www.unodc.org/pdf/publications/morocco_cannabis_survey_2003_ar.pdf>

[3] "هل تقنن المغرب زراعة عشبة الكيف"، تم تصفح الموقع يوم: 20 أفريل 2023.

< http://www.ginad.org/ar/info?id=11647>

[4] Laurence Aïda Ammour , " Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Op cit., p. 64.

[5] Ibid., p. 63.

[6] Alain Rodier," Afrique de l'Ouest: vulnérabilités et facteurs d'insécurité ", Dans: Jean Dufourcq (éditeur), Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, Cahiers de l'IRSEM, p. 105.

بيساو وسيراليون عبر البحر ليتم نقلها بعد ذلك إلى السنغال وموريتانيا ثم إلى المغرب لينتهي بها الأمر بأوروبا. أما الطريق البري للكوكايين فيتم نقلها من المراكز المتوسطية في غينيا وموريتانيا إلى شمال مالي ومنه إلى المغرب والجزائر وليبيا، وبالنسبة للطريق الجوي فيمر عبر الدار البيضاء ومالي. فقد أشارت تقارير عدة إلى استخدام الطائرات في جلب الكوكايين، وتعتبر فضيحة طائرة البوينغ سنة 2009 التي سميت بفضيحة الكوكايين الجوية أبسط مثال على ذلك، حيث حطت طائرة البوينغ 727 القادمة من أمريكا اللاتينية وبالتحديد من فنزويلا في منطقة "غاو" بمالي، أين أفرغت كميات كبيرة من الكوكايين.[1] كما تحولت موريتانيا بصورة تدريجية إلى سوق الجملة لتجارة الكوكايين المرسلة إلى السنغال والمغرب ليتم نقلها إلى أوروبا بواسطة الحاويات المخصصة لنقل وتصدير الأسماك.[2]

وتمثل الأرباح التي تجنيها عصابات تهريب الكوكايين عنصر جذب خطير جدا للمهربين والخارجين عن القانون في دول المتوسط حيث تفوق أرباح هذه العصابات المليار يورو. ويعتبر الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية والمتجهة إلى أوروبا هي الأكثر ربحا من بين أنشطة الاتجار في المنطقة، كما جل الكوكايين التي يتم ضبطها تأتي من البرازيل أو كولومبيا أو البيرو.[3]

2. التأثيرات المترتبة عن الإتجار غير المشروع للمخدرات على دول المتوسط:

تشكل جريمة الإتجار غير المشروع في المخدرات تهديدا كبيرا على دول المتوسط وعلى أمنها حيث تمس بتأثيراتها السلبية الخطيرة جميع مكونات الأمن الوطني: الفرد، المجتمع والدولة، كما تنعكس تأثيراتها على الجانب الإقتصادي للدول، ناهيك عن ويلاتها في الجانب الإجتماعي.

فمن الناحية الإقتصادية تساهم المخدرات في الكسب غير المشروع الذي يضر بالإقتصاد الوطني[4]، حيث أن الإتجار بالمخدرات من أهم الأسباب الدافعة إلى عمليات غسيل الأموال، إذ يلجأ إليها التجار لإخفاء مصادر دخلهم غير المشروع، وذلك من خلال إستثمار هذه الأموال غير المشروعة في المشاريع العقارية وفي تأسيس شركات في الدول التي تتسم بوجود قوانين غامضة أين تنتفي الرقابة

[1] Laurence Aïda Ammour , "Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Op cit., p.64.

[2] Ibid., p.66.

[3] فريدوم مي أونوها وَ جيرالد إي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الثاني)"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 16 أفريل 2023.

< http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372485916721308.html>

[4] "الأوروبيون ينفقون 24 مليار يورو سنويا على المخدرات"، الجزيرة نت، تم تصفح الموقع يوم: 2023/04/22.

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/4/5/>

على مصادر الأموال كالنيجر، مالي، السنغال.[1] كما تهدد تجارة المخدرات البنية الإجتماعية والإستقرار الإجتماعي لدول المتوسط فهي من أهم العوامل المؤدية إلى التفكك الإجتماعي والأسري، كما له علاقة بالعديد من الظواهر كالفقر، البطالة والأمراض حيث انتشر تعاطيها في صفوف الشباب مما يشكل أساسا لإنتشار العديد من الأمراض العابرة للحدود، ذلك أن التعاطي المتعدد للحقنة الواحدة يؤدي إلى انتقال فيروس فقدان المناعة المكتسبة وسط المدمنين والذي ما لبث أن انتشر خارج الحدود ليشكل بدوره تهديدا أمنيا عابرا للحدود. ومما سبق يمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة وأن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى.[2]

3. الجهود الرامية لمواجهة الإتجار غير المشروع بالمخدرات:

يعد الإتجار غير المشروع بالمخدرات ميدانا من ميادين الجريمة المنظمة، وهو يشكل تهديدا عابرا للحدود الوطنية، ويثير موجة رعب عالمية جند لها العالم المعاصر كثيرا من إمكانياته و اهتماماته، إلا أنه رغم ذلك لم تفلح جهوده بالقضاء على هذه الظاهرة، أو حتى في الحد من انتشارها نتيجة لوجود العصابات المنظمة التي تتولى الإتجار بها حيث تحقق لها موارد مالية ضخمة تجعلها صاحبة نفوذ و سلطان، وبالتالي فمن الصعوبة قهرها في ظل ظروف إقتصادية، إجتماعية، سياسية وأمنية سيئة خاصة في إفريقيا ومنطقة المتوسط على وجه الخصوص، بالتالي شرعت الدول نتيجة للآثار السلبية المدمرة للمخدرات بمكافحتها على الصعيدين الداخلي والدولي سواء من خلال تجريمها و إتخاذ أشد العقوبات لها، أو من خلال سبل الوقاية منها. وبهدف الحد من الإنتشار المفرط للمخدرات سواء من ناحية الإتجار به أو من ناحية تعاطيه (إستهلاكه)، قررت الدول الإتحاد بشكل يسمح لها تحقيق هذا الغرض، وذلك من خلال إبرام العديد من الإتفاقيات الدولية لمحاربة المخدرات والإتجار بها وهو ما يؤكد خطورتها سعي العالم بأكمله للحد من مساوئها.

لعبت هيئة الأمم المتحدة دور كبير في تفعيل الجهود الدولية والمحلية لمكافحة جريمة الإتجار بالمخدرات والتصدي لها، كما ساهمت مجموعة من الهيئات الإقليمية بدور فعال لمواجهة هذه الجريمة، هذا إلى جانب الجهود التي تبذلها الدولة المتضررة من تجارة المخدرات وإنتاجها وتعاطيها على

[1] Abdelkader Abderrahmane, op cit., p. 2.

[2] حياة زلماط، حياة زلماط، التهديات الأمنية بمنطقة المتوسط والصحراء، مرجع سابق.

وضع إجراءات مكافحة صارمة، وذلك من خلال بذل الجهود المشتركة وإبرام الإتفاقيات الدولية في مجال الضبط والتصدي للإتجار وتعاطي المخدرات، بهدف تحقيق السيطرة الفعالة عليها.[1]

بالنسبة للجهود الإقليمية لمواجهة ومكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات، فإلى جانب الجهود التي يقوم بها الإتحاد الإفريقي الذي يعمل من أجل التصدي لتنامي تجارة المخدرات في إفريقيا ككل وفي منطقة غرب إفريقيا والمتوسط خصوصا بإعتبارهما من أكثر المناطق عرضة لتجارة المخدرات الدولية، حيث يدعو إلى ضرورة تنسيق الجهود فيما بين الدول الإفريقية من أجل وضع سياسات وقوانين فعالة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات، وكذا إتخاذ موقف قوي لكبح تجارة المخدرات والحد منها. كما تشكل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإطار الأنسب للتعاون البيني في مجال مكافحة الإتجار بالمخدرات، بإعتبار دولها البوابة الإفريقية للكوكايين والمخدرات المتواجدة بالمتوسط، حيث تعمل (إكواس) على محاربة مشكلة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة ككل بوصفه تهديدا أمنيا لغرب إفريقيا، وذلك من خلال إعتماد خطة عمل إقليمية نتج عنها تشكيل لجنة لمواجهة التهديد المتزايد الناجم عن الإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.[2]

كما سعت هيئة الأمم المتحدة إلى مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من خلال تخصيص لجان لمكافحة كل جريمة على حدى، وبالنسبة لجريمة الإتجار بالمخدرات والتي تشكل خطرا وتهديدا حقيقيا على الأمن الإنساني، فقد سعت جاهدة للتصدي له ومكافحته من خلال وضع إتفاقيات وأجهزة دولية مختلفة، ومن أبرزها ما يلي:[3]

أ- الإتفاقية الوحيدة للمخدرات سنة 1961 الموقعة في نيويورك والتي عدلت بالبروتوكول الموقع في جنيف سنة 1972.

ب- إتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971.

ت- إتفاقية سنة 1988 الموقعة في فيينا وتعتبر آخر إتفاقية مبرمة في هذا المجال، وتعرف بإتفاقية مكافحة المخدرات والإتجار غير المشروع بها والمؤثرات العقلية. ولعل أبرز الأحكام التي جاءت بها هذه الإتفاقية مايلي:

---

[1] بسمة عولمي، " جريمة تبيض الأموال: خطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها "، مرجع سابق.

[2] "الإتحاد الإفريقي يحذر من تنامي تجارة المخدرات في غرب القارة"، بوابة إفريقيا الإخبارية، تم تصفح الموقع يوم: 29 أفريل 2023.
< http://afrigatenews.net/node/40938>

[3] إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية 1988، الأمم المتحدة، ص ص. 10-45، على الرابط:
<https://www.unodc.org/pdf/convention_1988_ar.pdf>

- القضاء على أسباب مشكلة إساءة إستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية من جذورها.
- تطوير وتحسين برامج التدريب ووضع برامج خاصة لأفراد مصالح الكشف عن الجرائم.
- تقوية التعاون الدولي من أجل القدرة على التصدي بمزيد من الفعالية لمختلف مظاهر مشكلة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الذي له بعد دولي. وعلى الأطراف أن تتخذ بمقتضى الإتفاقية، التدابير الضرورية من أجل مواجهة الإتجار بالمخدرات، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية، ووفقا للأحكام الأساسية لنظمها التشريعية الداخلية.
- تشجيع القضاء على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية أو الإتجار بها، وتحسين مراقبة وسائل النقل التجارية، وزيادة الرقابة على مناطق التجارة الحرة والموانئ والمطارات.

ومن أجل تعزيز فعاليتها لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات أنشأت أجهزة دولية تتولى مهام مراقبة والمساعدة على مكافحة الإتجار وتعاطي المخدرات، ولعل أبرزها:[1]

1- لجنة المخدرات -أنشأت سنة 1946-: وهي واحدة من لجان المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة، تتولى تقرير السياسات المتعلقة بالرقابة على المخدرات وتطبيق الإتفاقيات الدولية.

2- برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية على المخدرات -أنشأ سنة 1990- من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويهدف إلى تحسين تنسيق وتعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات.

3- مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة: ويتولى تنسيق الجهود الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ورفع قدرات الأجهزة الوطنية بالدول لمكافحة المخدرات والجريمة.

4- منظمة الصحة العالمية: وهي المنظمة العالمية التي ساهمت بدور فعال في الإتفاقيات المسطرة للمخدرات وذلك بإعتماد برنامج الوقاية والتثقيف من أجل الصحة وذلك من خلال تطوير البرامج التعليمية والتكوينية.

5- قسم الوقاية من جريمة المخدرات و إدارة العدالة الجزائية للأمم المتحدة:ويتناول التنسيق بين الجريمة والتعاطي غير المشروع بالمخدرات بالإضافة إلى مسألة تبييض الأموال وإصلاح العدالة الجزائية في العالم.

[1] مجموعة العامل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير التطبيقات عن: "الإتجار غير المشروع بالخدرات والمؤثرات العقلية، وغسيل الأموال" 2011، ص. 17.

6- منظمة صندوق الطفولة الدولي:وهي تساعد الأطفال المراهقين من خلال منعهم من تعاطي المخدرات.

7- المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الأنتربول أنشأت سنة 1956 ببارس: تعتبر من أهم المنظمات الدولية في مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات، حيث تهدف إلى تطوير الدعم المتبادل بين مصالح الشرطة والمساهمة بشكل فعال في منع وقمع جميع أشكال الجريمة بما في ذلك جريمة الإتجار بالمخدرات. ويتكون الأنتروبول من ثلاثة مكاتب إقليمية فرعية ومن بينها ما يخص المتوسط.

المطلب الثالث: الإتجار غير المشروع في الأسلحة

تعتبر القارة الإفريقية سوقا واعدة في مجال تجارة الأسلحة خصوصا الخفيفة منها، حيث تمثل ثلث التجارة والمبادلات الرسمية للأسلحة التي تتم على مستوى سوق الأسلحة، وحسب ما ورد في مجلة « **Review of Arms Flaves and Holding**» في **2007** فإن عدد قطع الأسلحة الخفيفة التي يحوزها المدنيين تقدر ب 2,2 مليون قطعة غير مراقبة وهو رقم يمثل ضعفي عدد القطع الخفيفة المراقبة من طرف الدول الإفريقية، وتعد التجارة غير الشرعية للأسلحة من أكبر عراقيل التنمية في إفريقيا على إعتبار أنها المغذي الرئيسي للنزاعات المسلحة والنزاعات والحروب الداخلية وهو ما جعل منها سوقا جذابة لمختلف أنواع الأسلحة، حيث تلتهم هذه النزاعات سنويا ما مقداره **15** مليار دولار.

حسب تقرير الأمم المتحدة، فإن الأسلحة المهربة التي تدخل غرب إفريقيا سنويا، تأتي من دول أوروبا الوسطى والشرقية، روسيا، الصين ودول إفريقية أخرى كالتشاد، إذ يتم إدخال العديد من الأسلحة بطرق قانونية، لكن انتشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والجيش يؤدي إلى تسريب هذه الأسلحة إلى جهات غير قانونية،[1] حيث يعتبر المصدر المحلي لتجارة السلاح والمتمثل أساسا في مؤسسة الجيش بدول المتوسط كأهم مصدر لشراء الأسلحة وإعادة بيعها بطرق غير شرعية، فحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية **(PNUD)** لسنة **2008** يوجد حوالي **100** مليون قطعة سلاح خفيف منتشرة في القارة الإفريقية خصوصا في مناطق الحدود، حيث تبلغ حصة إفريقيا الغربية

[1] Laurance Aïda Ammour , " les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussions dans la région méditerranéenne ", Op cit, p. 6.

وحدها "8" ملايين قطعة سلاح، و100.000 كلاشنيكوف بمنطقة المتوسط، وهو ما يجعل هذه المنطقة تحتل المرتبة الثانية عالميا ضمن قائمة أكبر أسواق العالم للإتجار غير الشرعي بالأسلحة.[1]

إن ما يزيد من صعوبة مراقبة هذا النوع من نشاطات الجريمة المنظمة خاصة في منطقة المتوسط هو تعقيدها وتعدد أطرافها، خاصة مع ظهور "السماسرة" **Courtiers** الذين يمثلون حلقة الوصل بين المشتري، البائع، والناقل والمقرض وشركات التأمين بغية ترتيب عمليات التنقل (الأسلحة) مما يجعل من الصعب السيطرة ومراقبة هذه الأطراف، خاصة في ظل استغلالها للثغرات القانونية، وتزويدها بالوثائق الإدارية بالتواطؤ مع إطارات مهمة داخل الدولة وهم الفواعل الأخطر في هذا النوع من النشاطات الإجرامية[2]، زيادة على ذلك فإن الطابع القبلي والإثني المشكل لدول منطقة المتوسط والنزعة الإنفصالية التي تشهدها معظم دول هته المنطقة على غرار تمرد الطوارق في مالي والنيجر ومشكلة دارفور في السودان، وعدم الإستقرار في تشاد وموريتانيا ونيجيريا وساحل العاج وسيراليون، كلها عوامل أدت إلى زيادة خطورة هذا النوع من الجريمة المنظمة.

ويمكن رصد أهم الظواهر التي ساهمت بطريقة أو بأخرى في انتشار هذا النوع من النشاطات الإجرامية في منطقة المتوسط:

- انتشار الصراعات المحلية والتمرد الداخلي التي تعرفهما دول المتوسط أتاحت الفرصة لانعدام الرقابة على الأسلحة سواء ما تعلق بامتلاكها من طرف المدنيين أو تجارتها غير الشرعية. حيث تمثل النزاعات والتمرد الذي تعيشه كل من ليبيا، مالي، السودان وغيرها من مناطق النزاع المصادر الحقيقية للأسلحة الخفيفة غير الشرعية.
- الانحراف السياسي في دول المنطقة وكذا انقسام جبهة البوليساريو بالإضافة إلى قرب الصحراء الغربية من موريتانيا، ولد مسافة فارغة ساهمت بشكل كبير في تغذية شبكات التهريب بكل أشكاله كما ساهمت في فتح المجال أمام المهاجرين غير الشرعيين[3].

---

[1] محمد جعفر، مرجع سابق، ص. 55.

[2] Laurence Aïda Ammour , " Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Op cit., p.67.

[3] Laurence Aïda Ammour , " Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Op cit., p. 68.

- تفشي الظاهرة الإرهابية في المتوسط وعلاقتها الوطيدة بمهربي الأسلحة فبالإضافة إلى قيامهم بزعزعة الإستقرار فهم يساهمون أيضا في توسع وانتشار الأسلحة في منطقة المتوسط نتيجة للطلب المتزايد من طرف هذه الجماعات الإرهابية.
- مساهمة الدول المنتجة للأسلحة في ترويج وزيادة إنتشار الأسلحة باختلافها في المنطقة، من خلال خلق بؤر التوتر وإشعال الحروب الأهلية فكلما زادت الحروب زاد الربح وراجت الصناعة، وكلما قلت الحروب والصراعات كان ذلك في غاية الضرر بالصناعات الدفاعية وصناعة السلاح عموما. لذلك وبغض النظر عن صفقات الجيوش النظامية فإن العالم لابد أن يحتوي على بؤر معينة مشتعلة باستمرار ولا تنطفئ أو تهدأ أبدا لضمان إستمرار الأرباح. كما أنه كلما نقصت أو زادت شدة النزاعات وفرت العديد من الأسلحة لتجار المنطقة فنجد أن الصين ساهمت بشكل كبير من خلال صناعتها العسكرية في تمزيق السودان مع إسرائيل التي لا تبخل بأسلحتها أيضا، فالإثنتان هما الموردتان الرئيسيتان للأسلحة بعد الولايات المتحدة الأمريكية لإفريقيا.[1]

ولقد زاد حجم التجارة الإقليمية في الأسلحة بسبب تأزم الوضع في المنطقة نتيجة للصراع في ليبيا والطلب المتزايد في مالي منذ أوائل سنة 2012 حيث قام مجموعة من المهربين الطوارق بتهريب الأسلحة إلى مالي والتي تم نهبها من قوات الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، فبعد سقوط نظام القذافي أضيف عامل جديد ذو خطورة عالية، وهو الإنتشار غير المسبوق لترسانة أسلحة متطورة ومتنوعة شكلت مصدرا لتسلح الجماعات المرتبطة بالقاعدة وجماعات الجريمة المنظمة في المنطقة. إلا أنه ليس هناك أي جهة تتوافر على الخريطة الكاملة لانتشار تلك الأسلحة، فعلى سبيل المثال تشير القيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا (أفريكوم) أن عدد صواريخ أرض-جو أس.أي7 السوفياتية الصنع تقدر حوالي عشرين ألفا، بينما أعلن حلف شمال الأطلسي إختفاء قرابة عشرة آلاف صاروخ أرض-جو لم يتم التعرف على نوعيتها بالتحديد.كما أفادت التقارير بوجود تداول واسع للعديد من الأسلحة الأخرى، من بينها قذائف صاروخية، وصواريخ سكود، وصواريخ مضادة للدبابات وأسلحة أخرى مضادة للدبابات مزودة بشحنات حرارية.[2]

---

[1] هيثم قطب، "صناعة الموت، كيف يسطر أباطرة السلاح على العالم؟"، تم تصفح الموقع يوم: 25 أفريل 2023
<http://www.sasapost.com/death-industry-how-to-control-emperors-arms-to-the-world/>

[2] سعد الدين العثماني، "منطقة المتوسط والصحراء..التحديات والآفاق المستقبلية (الجزء الأول)"، الجزيرة.نت، تم تصفح الموقع يوم: 27 أفريل 2023.
< http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/1/31/>

أما فيما يخص المنافذ التي يستخدمها تجار الأسلحة في منطقة المتوسط فتتم عادة عبر حدود الدول التالية: من النيجر نحو مالي ثم الجزائر، أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر.[1]

كما تعتبر منطقة الزويرات الموريتانية حلقة وصل بين جنوب الصحراء وشمال إفريقيا ومعبرا رئيسيا للأسلحة المهربة إلى تندوف وجنوب المغرب وشماله. وعموما، أضحى من المتعارف عليه الآن وصف المنطقة الكائنة بين شمال مالي وشمال موريتانيا والحدود المغربية الجزائرية الجنوبية، بمثلث تجارة الموت، وهي ذات المنطقة التي ترزح تحت نيران تنظيمات مسلحة، منها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفئة من الطوارق وجماعات مسلحة مكونة من عناصر البوليساريو تخصصوا منذ وقف إطلاق النار بالصحراء في أنشطة التهريب بكل أنواعه، لاسيما تهريب السلاح، وهذا المثلث لا يخضع حاليا لأية مراقبة ولا لأي قانون ولا كلمة فيها إلا لقوة السلاح والنفوذ القبلي.[2]

وهكذا أصبحت منطقة المتوسط مرتعا لسماسرة بيع الأسلحة المحليين والدوليين بموارد مالية ضخمة ووسائل تقنية جد متطورة، من آليات النقل المتطور ومعدات الإتصال وأجهزة التواصل الدائم عبر الأقمار الصناعية، وسهلت هذه الشبكات على عناصر جماعات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو الجريمة المنظمة أو حتى الجماعات الإنفصالية حصولهم على الأسلحة أو انخراطهم في بيعها، بل منهم من أقاموا شبكات تهريب خاصة بهم كما هو الأمر بالنسبة لمختار بن مختار وبن مبروك وكلاهما قائد لجماعة مسلحة تعمل تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

1. التأثيرات المترتبة عن الإتجار غير المشروع بالأسلحة على دول المتوسط:

تشكل جريمة الإتجار غير المشروع في الأسلحة تهديدا كبيرا على أمن دول المتوسط، فالإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة يؤجج العنف المسلح وله عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية (تبييض الأموال) وخيمة، كما أنه يقوض التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر.[3] ويساهم في ارتفاع معدلات الجريمة بكل أنواعها حيث تخلف أضرارا وخسائر بشرية كبيرة تقدر بضحية كل دقيقة، فهذه الأسلحة تستخدم في جرائم الخطف لأجل الإبتزاز والخصومات الثأرية، وعمليات السطو المسلح، فضلا عن إسهامها في تأجيج الصراعات السياسية في بعض الدول، مما ينذر بخطر

[1] أحمد طالب أبصير،"المشكلة الأمنية في منطقة المتوسط" ، مرجع سابق.

[2] حياة زلماط، التهديدات الأمنية بمنطقة المتوسط والصحراء، مرجع سابق.

[3] الجمعية العامة، تقرير الأمين العام حول نزع السلاح العام الكامل، تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها، (نيويورك: الأمم المتحدة، 22 جويلية 2013)، ص ص. 5-6.

بالغ نظرا لوجود تنظيمات إرهابية مدربة بكفاءة على استخدام هذه الأسلحة، لا سيما في ظل تقدم وسائل الإتصالات، والتنسيق بين هذه التنظيمات العابرة للحدود[1].

ويساهم الإتجار غير المشروع بالأسلحة في عسكرة المجتمعات (العسكرة المتزايدة) فكل عناصر التوتر الداخلي تتأزم أكثر بفعل تدفق أموال هائلة تزيد من تطلعات المجموعات العسكرية المنظمة للربح السريع، ويضاف إلى ذلك واقع العسكرة الزائدة لمنطقة المتوسط على الرغم من أن ميثاق اكواس يمنع ذلك (جوان **2006**) فهو يحظر رسميا مبيعات الأسلحة الصغيرة والخفيفة.[2]

2. الجهود الرامية لمواجهة الإتجار غير المشروع بالأسلحة:

تواجه منطقة المتوسط في دوائره الجيوسياسية المختلفة تحديات إجرامية وأمنية متشابكة تتمثل في التجارة غير المشروعة في أنواع متنوعة ومتعددة من الأسلحة وهو ما دعى إلى ضرورة إيجاد سبل وحلول ناجعة من أجل تقويضها، وهو الأمر الذي لجأت إليه أغلبية دول المنطقة، كما أدرك المجتمع الدولي أن جريمة الإتجار غير المشروع بالأسلحة ليست تهديد فردي يمس دولة واحدة فحسب، بل يطال المجتمع الدولي برمته.

ويمكن إبراز سبل مكافحة جريمة الإتجار غير المشروع في الأسلحة على النحو التالي:[3]

- **على المستوى الوطني**: تبرز أهمية تقوية أجهزة الأمن الداخلي لفرض الأمن، بما يعمل على تقليل الطلب على الأسلحة، بالإضافة إلى ضرورة تدريب وبناء قدرات أجهزة المعلومات لكي تتمكن من رصد مصادر تمويل تجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وعمليات غسيل الأموال، لتجفيف منابع الظاهرة، بالإضافة إلى حتمية تغليظ عقوبة حيازة الأسلحة بطرق غير قانونية، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني في دول المنطقة أن تلعب دورا هاما في مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة من خلال حملات التوعية بمخاطر حيازتها.
- **على المستوى الإقليمي**: يتحتم التعاون بين الحكومات في مجال تعزيز أمن الحدود المشتركة، وتقوية التنسيق الأمني على صعيد مواجهة ووقف جلب ونشر الأسلحة الصغيرة والخفيفة،

---

[1] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، "حلقة نقاش حول: تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة في أمن دول الإقليم-سبل المكافحة"، 04 نوفمبر 2014، تم تصفح الموقع يوم: 30 أفريل 2023.
<www.rcssmideast.org/Article/2787/#.VyaVRTDhCM9حلقة-نقاش-تأثيرات-انتشار-الأسلحة-الصغيرة-في-أمن-دول-الإقليم>

[2] Mehdi taje, "vulnerabilities and factors of insecurity in the sahel", op cit., p.3.

[3] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق.

وتشديد الرقابة على عمليات الإتجار التي تتفنن فيها الشبكات الإرهابية والإجرامية، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل بنود ورقة العمل التي قدمتها الجامعة العربية بإسم الدول الأعضاء للأمم المتحدة في جلستها المنعقدة عام 2010 في نيويورك، والتي شددت على ضرورة منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه. يضاف إلى ذلك، حث الاتحاد الإفريقي (مجلس السلم والأمن الإفريقي) على تشكيل قوة إفريقية خاصة لتأمين حدود بعض الدول المضطربة، كالسودان ومالي وليبيا، التي تعتبر سوقا مفتوحة للسلاح، وذلك للمساعدة على إيقاف عمليات التمرد، وتنقل المقاتلين، وانتداب المتطرفين، وتهريب الأسلحة، وهو ما يفرض الحاجة لضرورة قيام تحالف دولي وإقليمي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، ومعالجة التهديدات العابرة لها، وحصر أنشطة الميليشيات الليبية بوصفها مصدرا رئيسيا لتقويض الأمن في المنطقة.

- **على المستوى الدولي**: فبالنظر إلى خطورة الآثار المترتبة على الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل خاص، وانتشار هذه الأسلحة بدون ضوابط، عملت الأمم المتحدة على معالجة هذه المسألة على نحو شامل ومتكامل، وذلك من خلال بذل الجهود المشتركة وإبرام الإتفاقيات الدولية من أجل التصدي والحد من هاته التجارة غير المشروعة ولعل أبرزها هو بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والإتجار بها بصورة غير مشروعة المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (بروتوكول الأسلحة النارية). إلا أنه بالرغم من تنوع الجهود الدولية المبذولة لمكافحة إنتشار والإتجار بالأسلحة خاصة الخفيفة والصغيرة، فإنها لا تزال دون المستوى المنشود، وما لم تقم الدول الكبرى المنتجة لتلك الأسلحة بتحمل مزيد من المسؤولية في مراقبة سوق السلاح الدولية الخاصة بالأسلحة الصغيرة، فإن الدول المعرضة لدخول تلك الأسلحة إليها ستظل تعاني من هذه الظاهرة، حيث يشدد الخبراء الأمنيون على ضرورة إيجاد نظام دولي خاص لفحص الصادرات، وتسجيل الأماكن التي ستصل إليها هذه الأسلحة، وتفعيل المعاهدات الدولية الخاصة بتصدير الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وإلزام الدول المصدرة بوضع علامة مميزة لتلك الأسلحة للتعرف على مصدرها في حالة سرقتها أو تصديرها بطرق غير مشروعة.

المبحث الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر في المتوسط وسبل مواجهتها

تزايدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل هائل في الفترات الأخيرة، حيث قدرت منظمة العمل الدولية معدل حجم الهجرة غير الشرعية بـ 10-15% من إجمالي عدد المهاجرين في العالم، وتعتبر القارة الأوروبية الوجهة الأكثر استقطابا للمهاجرين غير الشرعيين، إذ أعلنت المنظمة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس- التابعة للاتحاد الأوروبي) أن نسبة المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى دول الاتحاد الأوروبي قد زادت بنسبة 250% خلال شهري جانفي وفيفري 2015 مقارنة بنفس الفترة من 2014.[1] كما قد تتقاطع الهجرة غير الشرعية في الكثير من الأحيان مع ظاهرة الإتجار بالبشر عن طريق المتاجرة بالمهاجرين من قبل شبكات الجريمة المنظمة، حيث يقومون بتهريبهم إلى الخارج بغية استغلالهم في أعمال الدعارة، أوفي الأعمال الشاقة،...[2]

يتناول هذا المبحث مطلبين، حيث سنتطرق في المطلب الأول للهجرة غير الشرعية في المتوسط من خلال تحديد العوامل والأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية من دول المتوسط، وإبراز أهم الآليات والجهود المتبناة لمكافحة هذه الظاهرة، أما المطلب الثاني فيتمحور حول الإتجار بالبشر في هته المنطقة حيث سنتطرق للأشكال الرئيسية للإتجار بالبشر، لننتهي في هذا المطلب إلى أبرز الآليات والجهود المبذولة لمكافحة الإتجار بالبشر.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية في المتوسط

عند دراسة واقع الهجرة في منطقة المتوسط، يمكن التميز بين ثلاث فئات من المهاجرين:

أ. الفئة المستقرة التي تهاجر بهدف الإستقرار: هذا النوع من الهجرة معروف منذ القديم ويدخل ضمن الهجرة الطبيعية، وتتجه عادة حركة الهجرة داخل دول القارة الإفريقية.

ب. الفئة العابرة التي تتخذ منطقة المغرب العربي محطة عبور: في هذا النوع تنشط حركة الهجرة غير الشرعية خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة لتدهور الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للمجتمعات المتوسطية، تزامن ذلك مع سياسة تضيق الخناق على حركة الهجرة التي مارستها دول الإتحاد الأوروبي ضد دول الجنوب، ما دفع العديد من المهاجرين للبحث عن طرق غير شرعية للوصول

---

[1] سميحة عبد الحليم، "الهجرة غير الشرعية .. هروب إلى المجهول"، تم تصفح الموقع يوم: 15 أفريل 2023.
<http://www.egynews.net/>

[2] " Le trafic de drogue comme menace à la écuité en Afrique de l'ouest ", Rapport de l'Onudc, Disponible sur:
<www.unodc.org>

إلى العالم الآخر، وأحد هذه الطرق هي المرور عبر دول المغرب العربي تمهيدا لدخولهم الأراضي الأوروبية، لكن الكثير منهم تعذر عليهم ذلك فانتهى بهم المطاف إلى الاستقرار في دول المغرب العربي، وهذا ما يفسر إلى حد كبير تمركز عدة جاليات إفريقية بمنطقة الجنوب الجزائري خاصة بتمنراست.[1]

جـ. فئة المهاجرين المهربين التي تنشط في مجال التهريب بمختلف أشكاله: تصنف هي الأخرى ضمن الهجرة غير الشرعية، وهم الذين يتم استغلالهم من قبل شبكات الجريمة المنظمة في أعمال التهريب والإجرام، حيث أقرت آخر التقديرات لمعدل الهجرة الدولية للدول المتوسطية الرئيسة - لا تدل على وجود معدلات سلبية للهجرة إلا في مالي ولكن هذه التقديرات لا تنفي غياب حركيات الهجرة بالمنطقة، وكمثال عن ذلك المعطيات التي قدمها البنك الدولي في السنوات الأخيرة، حيث قدر نسبة المهاجرين في موريتانيا بأكثر من 3% أي أكثر من 100.00 شخص هاجروا نحو أربع مناطق جغرافية هي:[2]

- ✓ الأولى تخص الهجرة نحو دول غرب إفريقيا خاصة السنيغال، نيجيريا وغامبيا.
- ✓ الثانية تخص الهجرة نحو إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ✓ تليها الهجرة نحو أوروبا وخاصة فرنسا وإيطاليا.
- ✓ في الأخير الهجرة نحو أمريكا الشمالية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

تعد "مالي" من أكثر الدول التي تعرف أكبر معدلات الهجرة في منطقة المتوسط، سواء كانت هجرة داخل القارة نفسها، أو هجرة باتجاه القارات الأخرى حيث تقدر نسبة المهاجرين بـ 1.2 مليون، أي ما يعادل 9 % من السكان، في حين يبلغ عدد المهاجرين إليها أقل من 50.000 وتعد فرنسا الدولة المستقطبة لأكبر عدد من المهاجرين الماليين، فحسب التقديرات الأخيرة للوزارة الفرنسية، بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مالي حوالي 50.000 مهاجر في فرنسا، وبالنسبة للدول الرئيسية التي يهاجر إليها الماليون هي: ساحل العاج، بوركينافاسو، نيجيريا، فرنسا، النيجر، الغابون، السنغال.

[1] Géerard-Françcois Dumont. "La Géopolitiqu des Populations de Sahel". Cahier du CEREM (Centre d'études et de recherche de l'Ecole Militaire), 2009, p. 42.
[2] Ibid, p. 43.

أما في النيجر فقد قدر البنك الدولي عدد المهاجرين النيجريين بـ 438.000 مهاجر، أي ما يعادل 3% من مجموع السكان، وذلك في اتجاهين رئيسين:[1]

- ✓ **الأول**: داخل القارة السمراء باتجاه دول غرب إفريقيا، وهي الكوت ديفوار، بوركينا فاسو، نيجيريا، تشاد، البينين والتوغو.
- ✓ **الثاني**: خارج القارة باتجاه فرنسا وإيطاليا.

يمكن تفسير ظاهرة الهجرة في منطقة المتوسط، بوجود روابط منطقية تقليدية تربط المنطقة بنفس المجال الجغرافي وببعض القرارات الجيوسياسية.

ومن جهة أخرى يمكن تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمنطقة المتوسط وكغيرها من المناطق الأخرى في القارة الإفريقية بوجود تصور معين لدى الحكومات التي تساهم في تعزيز ظاهرة الهجرة غير الشرعية لسببين هما:

- ✓ تساهم الهجرة من تخفيض حالات الإستياء لدى المواطنين بسبب التحويلات المالية المرسلة من الخارج.
- ✓ ومن جهة أخرى تساعد الهجرة على التخلص من الفئة الساخطة في المجتمع بسبب الأوضاع المزرية التي يعيشونها.

كما تمثل الصراعات والحروب في منطقة المتوسط عاملا من عوامل اللاأمن واللاإستقرر تدفع بالسكان على الهجرة، فتؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الهجرة السرية في المنطقة، لكن يجب التنبيه في هذا الإطار أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تمثل في حد ذاتها تهديدا أمنيا رئيسيا كما يعتقده البعض، ولكن قد تصبح كذلك إذا ما توفرت مجموعة من المعطيات والظروف المناسبة كاليأس والإحباط الذي قد يتعرض له المهاجرون فتستغله شبكات الجريمة المنظمة في تنفيذ أعمالها الإجرامية[2].

1. أسباب الهجرة غير الشرعية في المتوسط

[1] Géerard-Françcois Dumont. "La Géopolitiqu des Populations de Sahel", op, cit. p.44..

[2] Laurence Aïda Ammour ," Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest ", Op cit., p.73.

لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية من أهم تحديات الأمن الإنساني في المتوسط، نظرا للإرتباط الوثيق الذي يجمعها بمختلف أشكال الجريمة المنظمة (التهريب وتجارة الأسلحة وتجارة المخدرات وكذا تجارة البشر)، إضافة لما يصاحبها من تصدير للأمراض والآفات الصحية، ناهيك عما يترتب عنها من آثار اقتصادية واجتماعية .

عرفت الهجرة غير الشرعية في المتوسط موجتين أساسيتين هما:

- ✓ الموجة الأولى: موجة الهجرة غير الشرعية الداخلية.
- ✓ الموجة الثانية: موجة الهجرة غير الشرعية الخارجية (باتجاه أوروبا)، ظهرت بشكل بارز خلال فترة ما بعد تسعينات القرن الماضي، حيث كان مسار المهاجرين غير الشرعيين ينطلق من عدة بلدان (تشاد، النيجر، مالي والسودان...)، باتجاه الجزائر أو المغرب تمهيدا لوصولهم لأوروبا .

أ. أسباب الهجرة من دول المتوسط:

رغم تعدد الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية خارج دول المتوسط والتي لا تخرج في واقع الأمر عن الأسباب العامة للهجرة، من الهروب من وضع متردي بحثا عن مستويات معيشية أفضل، إلا أنه يمكن حصرها في:

- النزاعات وانعدام الأمن: إن حالة النزاعات والاإستقرار وتدهور الأوضاع الأمنية التي تشهدها بلدان الإقليم وكذا البلدان المتاخمة لها، من بين أهم الأسباب التي تدفع بالعديد من السكان للهجرة والنزوح بحثا عن الأمن، وبالتالي تكون دول المتوسط مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين كما هو الحال بالنسبة للتشاد والسودان، أو محطة عبور من طرف مهاجري دول الجوار نحو أوربا كرواندا والكونغو.

-الأوضاع الإقتصادية المتردية: النمو الإقتصادي البطيء أو المنعدم إضافة لارتفاع نسبة البطالة والفقر، وهو السبب الكلاسيكي للهجرة بحثا عن ظروف إقتصادية أحسن، وما يدعم هذا السبب أن أغلب دول الإقليم من أفقر الدول كما أنها تحتل المراتب الأخيرة حسب دليل التنمية البشرية.

- العنف البنيوي: الذي تجسده الفوارق الإقتصادية والإجتماعية والتبعية بين العالم المتقدم والمتخلف، وهنا نكون أمام استقطاب الحلم الغربي لمجتمعات دول المتوسط.

- المناخ: فظاهرة الجفاف والتصحر التي عانت منها منطقة المتوسط لفترات متتالية، والتحولات المناخية خاصة مع بداية التسعينيات حيث انخفضت نسبة تساقط الأمطار إلى20%، وهو الأمر الذي يمس بشكل مباشر قطاع الزراعة الذي يشغل 60% من اليد العاملة كما يساهم ب 60% من الدخل الإجمالي، وعليه تكون منطقة المتوسط وسكانها مهددة بالتصحر واللاأمن الغذائي.

تتعدد مناطق عبور المهاجرين غير الشرعيين في منطقة المتوسط ومن أبرزها عبر ليبيا: حيث تعد دول المتوسط من أبرز المناطق المصدرة للهجرة غير الشرعية عبر ليبيا (النيجر ومالي وبوركينافاسو ونيجيريا والسودان)، ف 80 % من المهاجرين غير الشرعيين الوافدون لأوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط قادمون من ليبيا، وتمر الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بثلاث مراحل بداية من دول الإنطلاق إلى الشواطئ الشمالية للمتوسط، وذلك بواسطة مهربين متخصصين لإيصال المهاجرين (يتم تناقل المهاجرين من مهرب لآخر لغاية الوصول للمكان المقصود):[1]

1- المرحلة الأولى:

يتجمع مهاجروا النيجر ومالي وبوركينافاسو بمدينة أغاديز شمال النيجر، ليتم تهريبهم من قبل مهرّبين من الطوارق والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لمدن الجنوب الليبي (القطرون وأم الأرانب)، ليواصلوا الرحلة سيرا على الأقدام ليلا (إلا أنه خلال هذه المرحلة يموت بعض المهاجرين عطشا في الصحراء، حيث تستغرق الرحلة أسابيع أو شهر بكلفة 150- 300 دولار أميركي للمهاجر الواحد)، ليتم نقل المهاجرين من المدن الحدودية الليبية لنقاط التجمع في الجنوب بمدينة أوباري أو سبها (عاصمة الإقليم)، وتختص مليشيات قبلية مسلحة من الجنوب الليبي بهذه المرحلة، ويقوم عادة المهاجرين بالعمل في المدينتين للحصول على تكلفة إكمال الرحلة نحو أوروبا.

[1] الحسين الشيخ العلوي، "الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 22 أفريل 2023.
<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/5/14/201551454737909734libya-immegrations.pdf>

2- المرحلة الثانية:

يتم الإنتقال فيها من المدن الحدودية بالجنوب والجنوب الغربي الليبي إلى مدن الشمال المتوسطية، يتم بعضها بشكل فردي، وتتميز هذه الرحلة بالخطورة إذ يمكن أن يتم اعتقال المهاجر من قبل الميليشيات الجهوية والقبلية[1]، وتتكفل المليشيات المسلحة بإيصال بعض المهاجرين ممن لديهم المال الكافي لمدن الشمال المتوسطية.

3- المرحلة الثالثة:

خلال هذه المرحلة يتجمع المهاجرون في أماكن تجميع على المتوسط الليبي (في مدن الخمس والقربوللي وطرابلس وصبراته وزوارة) حتى يكتمل العدد لبدء رحلة قوارب الموت، تقوم الميليشيات المسلحة في مدن الغرب الليبي بهذه الرحلات التي تحقق عبرها عائدات سنوية تقدر بـ 500- 1000 مليون دولار، وتستعين هذه الميليشيات بمهربين أصحاب القوارب من ليبيا وتونس ومالطا وصقلية ومصر، وتقدر عائدات الجانب الليبي من هذه التجارة التي يذهب ما يقارب ثلثها لتمويل التنظيمات الجهادية المتطرفة 0.5-1 مليار دولار.

معظم الميليشيات المسلحة متورطة في الإتجار بالبشر في ليبيا لكن الخطر الجدي الذي تراقبه دول الإتحاد الأوروبي بتوجس هو دور ميليشيات أنصار الشريعة؛ التي تقول التقارير الاستخباراتية: إنها لا تكتفي بجني العائدات المالية من وراء الاتجار بالبشر بل تتعدى ذلك إلى دسّ عناصرها المنتمين إلى تنظيم "داعش" بين صفوف المهاجرين المتجهين إلى أوروبا؛ حيث ذكر تنظيم "داعش" في مواقعه الإلكترونية أنه تمكن من إرسال ما يزيد على أربعة آلاف جهادي بين أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء إلى أوروبا خلال السنوات الثلاث الماضية؛ الأمر الذي جعل الإتحاد الأوروبي يولي الأمر اهتماما كبيرا، لاسيما بعد تزايد تهديدات داعش مؤخرا لدول الإتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (10): حصيلة بعض تبعات قوارب الموت عبر ليبيا:

السنة	الحصيلة	المنطقة
2003	- 07/20: تم العثور على 50 جثة/فقدان 160 مهاجر/إنقاذ 41.	- في حادث غرق سفينة قبالة تونس.

[1] يتم إيداع المهاجرين السجن ويتم تعذيبهم، حيث يموت البعض تحت التعذيب ويجبر البعض على العمل دون مقابل لأشهر أو سنوات ثم يتم إطلاق سراحهم، وجزء من المهاجرين ينضم للميليشيات المسلحة للقتال معها بمقابل.

	- 10/20: 70 قتيلا على الأقل.	- غرق قارب قبالة جزيرة ضقلية.
2008	- 05/12: مقتل 97 مهاجر.	- بسبب المعاناة من سوء الأحوال الجوية.
2011	- 05/06: فقدان المئات.	- غرق قارب يحمل أكثر من 600 مهاجر قبالة المتوسط الليبي.
	- 07/02: فقدان أكثر من 270 شخص.	- غرق قارب كان يُقِلُّ 700 شخص قبالة المتوسط التونسي.
2012	- 06/10: غرق 54 شخص.	- تعطل زورق مطاطي بين ليبيا وجزيرة لامبيدوزا قرب السواحل الإيطالية.
	- 12/15-14: مقتل أكثر من 21 شخص, وفقدان 6 اخرين.	- غرق زورق قبالة جزيرة ليسبوس اليونانية.
2013	- 08/10: غرق 6 مهاجرين, وإنقاذ 94.	- قبالة شاطئ بكاتانيا بجزيرة صقلية.
	- 0310: مقتل 366 شخص, ونجاة 155.	- بعد غرق سفينة قبالة جزيرة لامبيدوزا
2014	- 01/20: غرق 12 شخص من بينهم تسعة أطفال.	- انقلاب قارب بالقرب من جزيرة يونانية.
	- 02/20: مقتل ما لا يقلُّ عن 15 مهاجرًا من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.	- كانوا يسبحون من المتوسط المغربي بغية الوصول إلى مدينة سبتة، وأطلقت الشرطة الرصاص المطاطي على السباحين لإرغامهم على العودة إلى المغرب.
	- 09/10: غرق نحو 500 من مهاجرين سوريين وفلسطينيين ومصريين وسودانيين.	- اصطدام قاربهم بآخر قبالة مالطة.
	- 06/14: فقدان 224 وإنقاذ 26 شخصًا.	- قبالة المتوسط الليبي.
2015	- 02/08-09: مقتل أكثر من 29 وفقدان 300 شخص.	- بعد أن غمرت المياه أربعة قوارب في البحر المتوسط قبالة السواحل الليبية.
	- 04/12: مقتل 9 أشخاص, كما أفاد بعض الناجين (144 ناجي) بغرق 400 شخص.	- بعد انقلاب قارب قبالة سواحل ليبيا.
	- 04/15: ناجين مسيحيين يصلون قرب سواحل جزيرة صقلية, حيث تم إخبار السلطات الإيطالية أن مهاجرين مسلمين تم إلقاؤهم في البحر، إثر نشوب شجار بينهم على متن قارب يقل مهاجرين أفارقة.	
	- 04/19: مقتل 800 شخص ونجاة 50 شخصًا،كما تم اعتقال مهرب تونسي.	- في قارب قبالة الشواطئ الليبية.

المصدر: الحسين الشيخ العلوي، "الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير"، مرجع سابق

- وفق تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

- ✓ سُجل في2011: 1500 قتيل .
- ✓ سُجل في 2012: 500 قتيل .

- ✓ سُجل في 2013: 600 قتيل .
- ✓ سُجل في 2014: 3279 قتيلً .
- ✓ سُجل في 2015: 1727 قتيلً (حيث قتل 1200 منهم خلال 10 أيام).

2. تحول الهجرة غير الشرعية من ظاهرة إجتماعية لمأساة

لقد شهدت القارة تدفقات للمهاجرين الفارين من بلدانهم التي أصبح فيها العيش شبه مستحيل، وذلك بحثا عن ظروف حياتية أفضل، إلا أن الهجرة غير الشرعية لم تستقر عند كونها ظاهرة إجتماعية فقط بل حولتها مافيا الإتجار بالبشر إلى مأساة، فالمهاجرون الفارون من بلدانهم هروبا من الأوضاع المزرية وبعد مشقات الهجرة (وفق تقرير الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان[1]، فالمهاجرون القادمون من إقليم المتوسط يعانون من أجل الوصول لجنوب الجزائر، يقومون بدفع 1100 أورو للسماسرة لتسهيل اجتياز الصحراء، ثم 1500 أورو كدفعة ثانية لتأمين الدخول للأراضي الجزائرية) يجدون أنفسهم بضاعة في يد فئة يستغنون من وراءهم، خاصة في ظل إغفال من قبل دول الشمال الإفريقي ودول الإتحاد الأوروبي تجاه المهاجرين الأفارقة.[2]

تحولت الهجرة غير الشرعية من كونها ظاهرة إجتماعية لمأساة إنسانية، أين أصبح الفرد أحد بضائع تجار شبكات الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر يعني الحصول على الفرد وذلك عبر وسائل غير لائقة كالقوة أو الاحتيال أو الخداع، وذلك بهدف استغلاله، واليوم أصبحت هذه الظاهرة تشكل تحديا بالنسبة لجميع دول العالم تقريبا (الغنية والفقيرة)، أين تعاظم عدد المجرمون والشبكات الإجرامية التي تبني أموالها عبر استغلال الناس اليائسين.[3]

---

[1] إن عملية تهريب البشر عبر أو إلى الجزائر، تجعل محور اراليث-سمقة النيجرية وعين قزام الجزائرية كأوعية لتهريب البشر ليلا، ليتم تحرير المهاجرين آخر المطاف لإقليم ولاية غرداية، وحسب تقرير الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان فعدد المهاجرين الأفارقة الذين يتسللون من الجنوب المتاخم لدولتي مالي والنيجر بلغ 50 ألف مهاجر بينهم 6 آلاف طفل مع 2015، حيث رحلت الجزائر 1700 مهاجر وأعادتهم لبلدانهم خاصة من النيجر.

[2] فاطمة الزهرة شويب، "من يوقف "سماسرة الموت" و"مافيا" الاتجار بالبشر؟"، تم تصفح الموقع يوم: 16 أفريل 2023.
<http://www.elkhabar.com/press/article/84990/#sthash.wNqSCyZt.dpbs>

[3] "UNODC on human trafficking and migrant smuggling". Availlable at : 25/04/2022
<https://www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking>

3. آليات وجهود مكافحة الهجرة غير الشرعية:

كون ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة إجتماعية بوقعها وأبعادها وتأثيراتها، فإنه كان من الضروري تحرك الجهود في مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبمختلف أنماطها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية.

كما اقتضت تداعيات هذه الظاهرة تكثيف الجهود والتعاون والتنسيق بين مختلف الفواعل، فالتحرك الانفرادي لكل فاعل قاصر وغير فعال لمواجهتها. سنحاول من خلال هذا الجدول الإشارة لآليات الوقاية والعلاج لهذه الظاهرة:

الجدول رقم (11): آليات الوقاية والعلاج للهجرة غير الشرعية

آليات الوقاية		آليات العلاج	
الآليات الاجتماعية والاقتصادية	الآليات السياسية والقانونية	آليات العلاج الوطنية	آليات العلاج الدولية
في هذا الإطار يتم التركيز على الطبيعة البشرية والتي تختلف من فرد لآخر، فئة يحركها الطموح والسعي وراء تحقيق الأفضل في حين ترضى الفئة الأخرى بالتبعية والانقياد، فالتربية و التعليم تعد أهم الآليات، إذ يرتبط النمط التربوي بتكوين شخصية الإنسان وتوجيه سلوكه، وتتعدد النظم التربوية الداخلة في بناء شخصية الفرد بدءا بالتربية الأسرية والتي تعد الحجر الأساس في بناء أي فرد، فالحرمان العائلي والإضطرابات الأسرية كلها تقود لتنشئة غير سليمة، ينتقل بها الفرد للمدرسة فالمجتمع.	ترتبط هذه الآليات بالدولة ودورها، حيث تعمل الدولة على ضمان العيش الكريم للشعب كما تكفل له الحرية، لتحول دون تنامي رغبة لدى الأفراد في ترك بلدهم، وذلك من خلال: المحافظة على الدولة وهيبتها، وذلك عبر تمتعها بسيادتها الكاملة والحرة دونما أي تأثيرات أو ضغوطات من أي طرف كان داخلي أو خارجي، فالدولة هي المسؤولة عن سن القوانين التنظيمية	تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة ضارة تمس البلد المصدر والمستقبل في آنٍ واحد، وعلى هذا الأساس تعمل مختلف الدول على سنّ القوانين والتشريعات الداخلية التي تمنع وتجرّم المغادرة أو الدخول غير الشرعي، ويبقى دائما الإشكال المطروح ليس في كم هذه النصوص بل في مدى نجاعتها في معالجة هذه الظاهرة، خاصة وأن تحرك التشريعات في هذا الخصوص قد جاء متأخرا نسبيا. لقد جرّمت كل التشريعات المغادرة أو الدخول غير النظامي لإقليمها الترابي	باعتبار أن هذه الظاهرة عالمية الوقع والأثر، فمن الصعوبة القضاء عليها دون تحرك وتظافر جهود دولية وهو ما ترتب عنه إبرام إتفاقيات وتوقيع معاهدات بينية. - المعاهدات والوثائق الدولية والإقليمية، بدأ ببروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو(المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)، الذي أُعْتُمِد وعُرض للتوقيع والتصديق عليه بموجب قرار الجمعية العامة لدورتها 56 في 2000/11/15، والذي تم فيه تحديد مفهوم مصطلح

كما تعتبر آلية تدريب الفرد على كيفية مواجهة الفشل والإحباط من أبرز هذه الآليات، من البديهي أنه يستحيل تجنب حالات الفشل و الإحباط، إلا أنه من خلال هذه الآلية يتم التقليل من الوقوع فيهما وذلك عبر تدريب الفرد على تحمل قدر معين من الإحباط منذ صغره بعدم تلبية كل حاجياته متى أراد، إلى جانب الموازاة بين سقف الطموحات والقدرات أو الإمكانات. كما أن الأمن الإجتماعي والمرتبط بالمعطيات المتوفرة حول تأمين المتطلبات الأساسية لقيام المجتمع على أسس سلمية بما يضمن الإستقرار النفسي و المعيشي و بالتالي الإقتصادي و السياسي، وإعطاء صور بما يدور في المجتمع من اختلالات تمهيدا لدراسة أسبابها وطرق علاجها و الوقاية منها وهو ما تكرسه التنمية الاجتماعية والاقتصادية.	للمجتمع و القواعد السلوكية أو الأحكام أو القرارات، بما يدعم الحفاظ على الأمن والاستقرار كما يعزز شعور الإنتماء لدى الفرد للدولة. الدور الأمني للدولة، حيث يعد تحقيق الأمن الداخلي والخارجي الوظيفة التقليدية للدولة، وباعتبار أن الأمن يرتبط بمفهوم الخطر و التهديد الذين تجسد الهجرة غير الشرعية أحد صورهما، فالدولة مسؤولة عن وضع الإجراءات الأمنية اللازمة وكذا حراسة الحدود.	إلا أن الأحكام كانت أشد للمهربين. كمثال على ذلك، يصنف المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية بالجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني في المادة 175، إذ تتم المعاقبة بالحبس ستة اشهر وغرامة بين 20 ألف-60 ألف دينار جزائري أو إحدى العقوبتين، أما التهريب فوفقا للمادة 303 تتم المعاقبة بالحبس ثلاث سنوات وغرامة مالية بين 300 ألف-500 ألف دينار جزائري لتخضع لظروف التشديد في حال وجود قصر أو تعريض حياة المهربين للخطر ...، لتصل العقوبة لـ 500 ألف-مليون دينار جزائري.	"تهريب المهاجرين"، الذي يهدف لمحاربة ومنع تهريب المهاجرين وحماية حقوقهم، وتعزيز التعاون في هذا الإطار. - بيان الرباط في 2006/07/13، الذي جمع دول افريقية وأوروبية بمساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وذلك لمعالجة قضية الهجرة المختلطة وغير المشروعة. - الاتفاقات الثنائية بين الدول،بين الدول التي تظهر فيها وتتعاظم الظاهرة حيث تهدف لإعادة اللاجئين لأوطانهم "إعادة التوطين" . دون إغفال دور المنظمات واللجان الدولية، كدور الأمم المتحدة واللجنة العالمية للهجرة الدولية ...

المصدر: فايزة بركان، مرجع سابق، ص ص، 65-108. (بتصرف)

وفي إطار توضيح الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، يمكن ذكر أبرزها والتي تمثلت في:

●المعاهدات والوثائق الدولية والإقليمية:[1]

1- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) الذي يهدف إلى:

أ. منع ومكافحة تهريب المهاجرين.

ب. حماية حقوق المهاجرين المهربين ومساعدتهم، إلى جانب الإحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية.

ج. تعزيز التعاون بين الدول الأطراف، من أجل تحقيق الأهداف.

تدور أحكام البروتوكول حول 3 محاور أساسية:

أ. تعريف جريمة تهريب المهاجرين.

ب. حماية الضحايا.

ج. التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الجريمة.

ووفقا لهذا البروتوكول فإن جريمة تهريب دائما، ذات طابع وطني ترتكبها جماعة إجرامية منظمة محترفة دولية وعابرة للحدود.

2- اتفاقية شنغن: التي تم التوقيع عليها 1985 بلكسمبورغ، في إطار السعي وراء تحقيق الوحدة الأوروبية وإزالة الحدود وتنظيم حركات المرور بين الدول المتجاورة.

- أوجبت الإتفاقية نظام معلومات شنغن، القائم على التبادل البيني للمعلومات الشخصية والأمنية والذي يسهل معرفة كل شخص غير مرغوب فيه، وهو النظام الذي كان له دور بارز في وضع حد للهجرة غير الشرعية المتوافدة على القارة أو ضمن القارة.

- اعتماد منظمة الشرطة الأوروبية (اليوروبول) المسؤول عن نظام المعلومات.

[1] عزت حمد الشيشيني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص ص. 147- 152.

3- بيان الرباط 2006: الذي جمع- كما سبق وأشرنا - طلبات مساعدة إفريقية وأوروبية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تم الإتفاق من قبل (30 وزيرا لدول أوروبية، و27 وزيرا لدول إفريقية) على:

- التعاون والمسؤولية في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة.

- إحترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين.

- توفير الحماية الدولية تماشيا مع الإلتزامات الدولية للدول المشاركة.

- دعوة المنظمات الدولية والمفوضية الأوروبية للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها.

وذلك بهدف مواجهة قضية الهجرة المختلطة وغير المشروعة، كما تطالب بتعاون يجمع الشرطة بالسلطات القضائية في مواجهة الإتجار بالبشر وشبكات الجريمة العاملة في هذا الإطار، كما دعا فرانكو فراتيني (مفوض الإتحاد الأوروبي لشؤون العدل) لضرورة سعي المؤتمرين للإتفاق على خطة عمل جماعي تشمل كذلك الدول الإفريقية التي تصدر المهاجرين أو تعد دول ترانزيت، وذلك من أجل بناء خطة متكاملة لإعادة المهاجرين مع ضرورة العمل على تحسين الظروف المعيشية لهم.

- الإتفاقات الثنائية:[1]

وهي إتفاقيات يتم عقدها بشكل ثنائي، وتتميز بمزايا تعود على الدول المصدرة أهمها:

أ. إنشاء مراكز تدريب، لإعادة تأهيل المهاجرين العائدين.

ب. إعانات إقتصادية للدولة من أجل تشغيل العائدين.

ج. تخصيص عدد من فرص العمل للهجرة النظامية للعمالة في هذه الدول.

ومن بين هذه الاتفاقيات نجد:

[1] عزت حمد الشيشيني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق ، ص ص. 153- 155.

- إتفاقية (ايطاليا-ليبيا): التي تم توقيعها بتاريخ 2003/07 في صورة مذكرة تفاهم، بهدف الحد من الهجرة غير الشرعية، حيث تم تقديم معدات فنية وتجهيزات مراقبة لمساعدة الحكومة الليبية في القضاء على هذه الظاهرة.

- اتفاقية (إسبانيا-موريتانيا): والذي كان أثر قضية سفينة عالقة تقل مهاجرين غير شرعيين في السواحل الموريتانية متجهين نحو اسبانيا، والذي التزمت موريتانيا بمقتضاه ترحيل المهاجرين لدولهم وبالمقابل إلتزمت إسبانيا بإقامة مستشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم.

●كما أنه كان للمنظمات الدولية دورا في هذه الجهود:[1]

لطالما أكدت الأمم المتحدة موقفها من الهجرة غير الشرعية في العديد من المحافل الدولية وذلك على لسان أمينها العام، باعتبارها من أكبر التحديات التي ستواجه الإتحاد الأوروبي خاصة وأن أوروبا ساهمت في رفع وتيرة الهجرة بحثا منها عن اليد عاملة، وبالتالي من الضروري إتخاذ التدابير لصد مهربي تجار البشر، وذلك عبر تبني إستراتيجية ذات نطاق واسع.

ومن أجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة وكذا تقديم إرشادات بشأن سياسات الهجرة، تم إثر قرار الأمين العام نهاية 2003 إنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية، والتي تهتم بـ:

أ. السعي وراء تنظيم حوار حول الهجرة يجمع بين الحكومات، المنظمات الدولية، المجتمع المدني، القطاع الخاص والأطراف المهتمة بشؤون الهجرة.

ب. معالجة وتحليل نقائص المناهج الحالية لمواجهة الهجرة والروابط بين الهجرة والسياسات المتعلقة بالقضايا العالمية الأخرى.

ج. تقديم التوصيات للمجتمع الدولي حول كيفية تعزيز الإدارة الوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة الدولية، وتعظيم فوائد الهجرة والتقليل من سلبياتها المحتملة.

أما المبادئ التي جاءت في التقرير تتمثل أساسا في:

- لابد من الإعتراف وتقدير دور المهاجرين في تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية وخفض مستوى الفقر، كما يجب أن تصبح الهجرة جزءا من استراتيجيات التنمية الدولية.

[1] المرجع نفسه، ص ص، 155-159.

- الإعتراف بحق الدول في تحديد بمن تسمح وبمن لا تسمح له بدخول أراضيها، كما يجب التعاون فيما بينها في محاولة للحد من الهجرة غير الشرعية، وفي نفس الوقت إحترام حقوق المهاجرين واللاجئين احتراما كاملا والسماح بدخول المهاجرين الذين يعودون إلى وطنهم.
- وجوب العمل على دمج المهاجرين القانونيين الذين كانوا قد أمضوا فترة طويلة، دمجا فعالا في المجتمعات التي استوطنوا فيها وكذا تقوية التنوع والتماسك الإجتماعي.
- معرفة المهاجرين لحقوقهم واحترام التزاماتهم القانونية، كما يجب تنفيذ إطار حقوق الإنسان والذي يغطي المهاجرين الدوليين وفق صورة أكثر فاعلية، وذلك بهدف تحسين مستوى الحماية والمعايير العمالية المتاحة للمهاجرين.
- تعزيز سياسات الهجرة بما يجعلها أكثر اتساقا، إلى جانب تعزيز الإمكانات على المستوى الوطني عبر توثيق التعاون على المستوى الإقليمي، وكذا تنظيم حوارات ومشاورات أكثر فاعلية تجمع بين الحكومات والمنظمات الدولية.

لم تقتصر الجهود المبذولة في عقد الإتفاقيات وصياغة الخطط من أجل مواجهة هذه الظاهرة، بل كان هناك تحرك من قبل الدول والمنظمات، وذلك عبر تقديم ومنح مساعدات بهدف منع الهجرة غير الشرعية وتعزيز والعودة، حيث قام الإتحاد الأوروبي في 2016/04 بتقديم تمويل قيمته 66 مليون يورو لكل من موريتانيا والسنغال، وذلك إثر تقارير رصدت ضعف المراقبة الحدودية في البلدين، وكذا إستمرار تدفق المهاجرين الأفارقة عبرهما من أجل الوصول لأوروبا، حيث أكد بيان صادر عن بعثة الاتحاد الأوروبي في نواكشوط أن هذه المنحة هي من أجل خلق فرص إقتصادية لصالح الشباب بالبلدين، كما أشار لمنح 3 ملايين يورو إضافية لموريتانيا بهدف مكافحة الإستغلال والإتجار بالبشر، وكل ذلك في إطار جهود الاتحاد الأوروبي من أجل دعم برامجه في منطقة المتوسط على الإستقرار والتنمية ومكافحة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية، عبر دعم خطط الحكومة في توفير التعليم والتكوين الناجعين للشباب وكذا مكافحة الجهل والتطرف والإرهاب، وهذا في إطار برنامج متكامل[1].

[1] خديجة الطيب، "الاتحاد الأوروبي يدعم موريتانيا والسنغال لمكافحة الهجرة"، تم تصفح الموقع يوم: 2023/06/18.
<https://www.alaraby.co.uk/flashnews/2016/4/23/>

المطلب الثاني: الإتجار بالبشر في المتوسط

أضحت مشكلة الاتجار بالبشر أحد التحديات التي تهدد أمن وكيان المجتمع والبشرية واستقرارها، كما أصبحت جرائمها تحتل المركز الثالث بعد تجارة المخدرات والسلاح فضلا عن أنها أصبحت أكثر نموا واتساعا حتى أصبحت مشكلة عالمية تمس جميع دول العالم سواء كانت تلك الدول نقاط تجمع أو محطات عبور أو وجهة نهائية للتجار، وتعد جرائمها الآن من الجرائم المنظمة العابرة للدول.

يعتبر الموقع الإستراتيجي لمنطقة المتوسط ممرا ومعبرا للتنقلات البشرية منذ آلاف السنين فغالبا ما تستغل عصابات الإتجار بالبشر مناطق النزاع والحروب الأهلية من أجل نقل الأشخاص من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى غريبة عنهم، واستغلال ظروفهم مقابل الحصول على مبالغ معتبرة لقاء هذا النشاط الذي تمتد شبكاته من المتوسط حتى القارة الأوربية، إذ يتم بيع الأطفال لعائلات أوروبية بقصد التبني وأحيانا أخرى لأغراض جنسية وكذلك هو الأمر بالنسبة للنساء، كما قد يتم إستغلالهم للعمل في ظروف غير إنسانية و مأساوية وكذلك المتاجرة بأعضائهم الداخلية الحيوية.

ولقد ساعد على ظهور وانتشار هذه الظاهرة في دول المتوسط عدة أسباب وهي في مجملها معقدة تدور حول: الفقر، وجاذبية الحصول على مستوى معيشي أفضل في مكان آخر، والظروف الأمنية والبيئة والإقتصادية والإجتماعية الضعيفة، قلة فرص العمل، الجريمة المنظمة، العنف ضد الأطفال والنساء، التحيز ضد النساء، الفساد الحكومي، عدم الإستقرار السياسي، النزاعات المسلحة، التقاليد والعادات الثقافية المتخلفة مثل تقاليد العبودية،[1]كما ساهمت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المؤدية إلى الفساد التدريجي لحياة شعوب الدول النامية عموما ودول المتوسط خصوصا، إذ شجعت هذه المؤسسات العديد من الشعوب على تطوير صناعة السياحة والتجارة الجنسية، وقد حاولت إبقاء دول هذه المنطقة في إطار الإستعمار الحديث بالآليات الجديدة، التي تعني الإنتقال من الطور التقليدي المباشر إلى الطور غير المباشر، والتي تعمل على نهب الثروات الطبيعية والبشرية.[2]

[1] محمد مختار القاضي، الإتجار بالبشر (الإسكندرية: دار المعرفة، 2012)، ص. 152.

[2] محمود السيد، إفريقيا والأطماع الغربية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص. 165.

1-الأشكال الرئيسية للإتجار بالبشر، واقعها وآثارها في منطقة المتوسط

تقدر الإحصاءات التي وردت في تقرير تجارة البشر لعام **2004** الصادر عن مكتب مراقبة الإتجار بالبشر أنه يتم الإتجار بنحو **600** ألف إلى **800** ألف شخص عبر الحدود الدولية، وكشف محللوا هذه المعلومات أن **80%** من هؤلاء الضحايا هن من النساء وأن **70%** منهن تمت المتاجرة بهن لأغراض جنسية، فيما يشكل الاطفال غالب النسبة المتبقية، ويبرز تقرير مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات لعام 2006 نسبة توزيع الفئات غرب إفريقيا التي تشمل دول المتوسط، حيث تمثل 39% من إجمالي النشاط التجاري للبشر في إفريقيا منها **23%** نساء و**17%** أطفال و **18%** فتيات و**6%** رجال.[1]

كما أن هناك تقديرات تشير إلى أن حوالي 200 ألف طفل تمت المتاجرة فيهم عبر أقاليم العديد من الدول أهمها: غانا، الطوغو، البنين، بوركينا فاسو، غامبيا، مالي، النيجر، كوت ديفوار، غينيا، سيراليون، وحتى ليبيا والسودان.[2]

في سنة **1998** أشارت التقديرات إلى حوالي ما بين **10-20** ألف طفل مالي تمت المتاجرة بهم وإخضاعهم للعمل القسري، وفي نيجيريا وكوت ديفوار هناك 4 آلاف طفل تم بيعهم، وفي البنين **3** آلاف طفل كانوا ضحايا للمعاملات اللاإنسانية والبيع، ومن أحدث الصور للمتاجرة بالأطفال، قضية **103** طفل التي اتهمت فيها منظمة قوس زوي أو قوس الحياة **Arche de Zoe** في التشاد والتي اتهمت بمحاولة بيع أطفال من دارفور على أساس أنهم أيتام.[3] كما أن ليبيا تعتبر من بين الدول التي أصبحت مكانا للمتاجرة بالبشر، حيث تشير الإحصائيات إلى ما يقارب **1.2** مليون ضحية أغلبهم أطفال،[4] ويتم استغلال هؤلاء الأطفال في الجنس والعمل الرخيص والحروب. وتشير الكثير من الدراسات أن تهريب الأطفال البدو يكون في الغالب نحو دول الخليج العربي ويمرون في الرحلة بالجزائر عبر موريتانيا أو عبر محور المغرب، إسبانيا. كما يسلك المهربون طريق مالي، الجزائر ثم تونس لتكون الوجهة في النهاية إيطاليا.[5]

---

[1] مكتب مراقبة الإتجار بالبشر ومكافحته، تقرير الإتجار بالبشر، (نيويورك، الأمم المتحدة، 2004)، ص. 112.

[2] أحمد طالب أبصير، "المشكلة الأمنية في منطقة المتوسط" ، مرجع سابق، ص ص. 87-88.

[3] المرجع نفسه، ص. 87-88.

[4] "تقرير المتاجرة بالبشر لعام 2007 بليبيا"، تم تصفح الموقع يوم 2023/04/13.
<www.arabicalibya, us embassey.gov /2007.hml>

[5] محمد جعفر،"الرؤية المستقبلية للتعاون الأمني مع دول المتوسط لمواجهة التحديات المشتركة" مرجع سابق، ص. 55.

أما الوجه الآخر للإتجار بالبشر هي الإتجار بالنساء حيث يعتبرن الأغلبية الساحقة من ضحايا هذه التجارة، إذ تقدر قيمة تهريب إمرأة من دول المتوسط حوالي **50000** دولار، حيث يتم إرسالهن نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أين يتم استغلالهن في أعمال غير مشروعة أهمها الدعارة، أو العمل في البيوت وغيرها في ظروف غير إنسانية، حيث تعتبر السودان معبرا هاما للاتجار بالنساء الإثيوبيات والفليبنيات وتحويلهن إلى أوروبا،[1] أما من تم استثناؤه من العمل القسري والتجنيد والدعارة فهو يوجه للتجارة بأعضائه البشرية كالقلب، والكبد، والكلي وذلك تحت وطأة الحاجة المالية لكونها تدر أموال طائلة في وقت قياسي.

ولهذه الظاهرة الكثير من الآثار السلبية أهمها:

- إنتشار ظاهرة الإنجاب غير الشرعي.
- إنتشار الكثير من منظمات الجنس والبغاء.[2]
- الإتجار بالبشر حرم الدول المعنية من القوى البشرية واليد العاملة، فهي أساس نمو المجتمع صناعيا وتجاريا وزراعيا.
- التفكك المجتمعي والأسري.
- إضعاف الروابط الإجتماعية بين أفراد المجتمع وهذا دافع لتزايد الإجرام بالمجتمع.[3]
- إنتشار ظاهرة المماثلة الجنسية.[4]

وكان لها أيضا الأثر البالغ إقتصاديا:

- الاتجار بالبشر يدعم الجريمة المنظمة بسبب أرباحها الطائلة.
- تشويه هيكل العمالة في أسواق العرض والطلب بصورة أدت إلى تدميرها.[1]

---

[1] "تقرير حول المتاجرة بالبشر عن السودان لعام 2007"، تم تصفح الموقع يوم: 2023/04/13.
<>http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-130171.htm

[2] عبد القادر الشيخلي، جرائم الإتجار بالبشر والأعضاء البشرية وعقوباتها في الشريعة والقوانين العربية والقانون الدولي، ط. 1. (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص. 12

[3] خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر، ط.1. (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011)، ص.113.

[4] عبد الحافظ عبد الهادي عبد الحميد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالاشخاص، ط. 1. (الرياض: الجامعة العربية للعلوم الأمنية، 2005)، ص.378.

- زيادة الأعباء التي تتحملها تلك الدول من أجل توفير الرعاية الطبية، وكذا الإجتماعية لضحايا الإتجار بالبشر والأعضاء البشرية.[2]

كما لها أثرا على الجانب النفسي والجسدي وذلك من خلال:

- معاناة الأطفال من جراء الأعمال الشاقة وخاصة تلك التي تفوق إستطاعتهم وقدرتهم، فكثيرا ما يتعرضون للموت أو حوادث العمل.[3]
- وأيضا عرضت هذه التجارة الأشخاص للإساءة الجنسية والذهنية، وهذه الإساءة تؤثر عادة في تأهليهم جسميا ونفسيا فيصعب إعادة إدماجهم في المجتمع.

وإجمالا يمكن القول أن خطر ظاهرة الإتجار بالبشر يكمن في كونها ساهمت بشكل كبير في زعزعة الإستقرار الوطني والإقليمي بمنطقة المتوسط، من خلال الفساد المالي والأخلاقي والصحي الذي تسببت فيه، ناهيك عن الأمراض الناتجة عن الدعارة كالإيدز، والرشاوى المقدمة للمسؤولين المحليين وهذا لتأمين الطرق بالتنسيق مع بعض القطاعات الأمنية ومصالح الجمارك. والشكل أدناه يبين أشكال الإتجار بالبشر مع التوزيع النسبي لها

الشكل رقم (4): التوزيع النسبي لأنواع الإتجار بالبشر

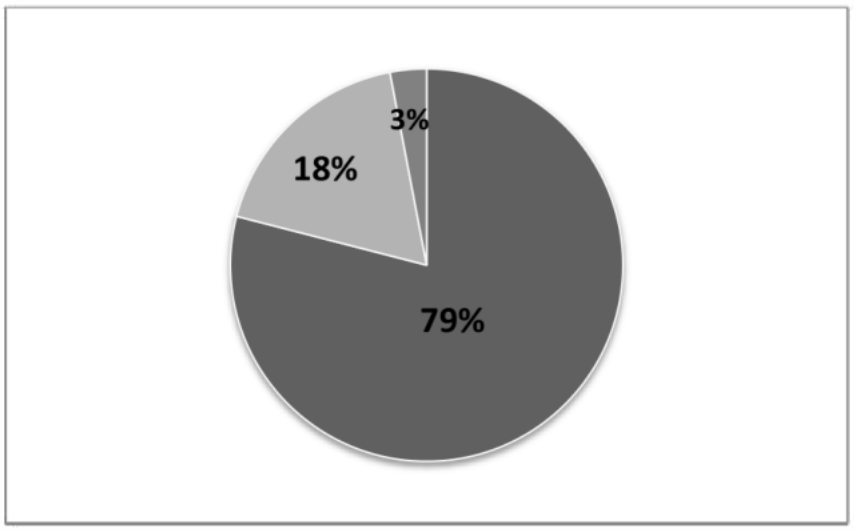

المصدر: أخام بن عودة أزواوي مليكة، مرجع سابق، ص.16. (بتصرف)

[1] محمد علي العريان، عمليات الاتجار بالبشر وآليات مكافحتها، ط. 1. (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011)، ص ص. 44- 47.

[2] عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص. 14.

[3] المرجع نفسه.

- الإستغلال الجنسي: اللون الأزرق ويمثل 79 % من حجم ظاهرة الاتجار بالبشر.
- السخرة في العمل: اللون الأحمر ويمثل 18 % من حجم ظاهرة الاتجار بالبشر.
- تجارة الأعضاء البشرية: اللون الأخضر ويمثل 03 % من حجم ظاهرة الاتجار بالبشر.

2- آليات مكافحة جريمة الإتجار بالبشر:

بالرغم من أن المجتمع الدولي تمكن إلى حد ما من تحديد آليات مكافحة الجريمة المنظمة من ضمنها الإتجار بالبشر، وذلك من خلال إستحداث العديد من الأجهزة المتخصصة والقيام من خلالها بإبرام العديد من الإتفاقيات وعقد المؤتمرات، إلا أن نشاط الجريمة المنظمة عموما والإتجار بالبشر والأعضاء البشرية خصوصا في تزايد مستمر خاصة في منطقة المتوسط.

وهناك العديد من الأجهزة الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة هذه الجريمة، فعلى المستوى الإقليمي نجد الإتحاد الإفريقي لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر، أما على المستوى الدولي فنذكر مركز الأمم المتحدة المعني بالإجرام الدولي، وأيضا مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

أ. جهود الإتحاد الإفريقي لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر:

ما يلاحظ على الإتحاد الإفريقي هو أنه لا وجود لأي إتفاقية أو بروتوكول خاص لمكافحة الإتجار بالبشر، إلا ما ورد في بعض المواثيق والإستراتيجيات، ونذكر من المواثيق: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكذا الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، إذ تعرض الأول لحماية هذه الحقوق والقضاء على الإستعمار ومكافحة كافة أشكال التفرقة والإستغلال،... ويكون ذلك بتكييف الجهود والتعاون الدولي لإنشاء أجهزة للنهوض بحقوق الإنسان،[1] فالميثاق منع كافة الأشكال التي من شأنها الإساءة للإنسان خاصة الإتجار بهم، ومن أجل تجسيد تدابير الحماية لحقوق الإنسان وضعت آلية لتنفيذها وهي لجنة حقوق الإنسان والشعوب، لكن هذه الأخيرة قللت وأهملت حقوق الفرد وهو ما جعلها ذات صلاحية محدودة، وبعدها تبين ضعف تلك اللجنة إلى أن تم تبني مشروع بروتوكول تأسيس محكمة إفريقية بصورة شكلية في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في **1998/06/10**، ومن أهم إختصاصاتها أن لها وظيفة قضائية للنظر مبدئيا في الدعاوى المقدمة إليها من طرف اللجنة .[2]

---

[1] الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981، على الرابط:
<www.Africa.union.org>

[2] محمد بشير مصمودي، "المحكمة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب: طموح ومحدودية"، الفكر المعاصر 5 (2011): ص ص. 41-43.

أما الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته الصادر عن لجنة حماية حقوق الطفل، فقد تعهد بالإعتراف بالحقوق والحريات المجسدة في الميثاق وكذا تلتزم باتخاذ الإجراءات الضرورية لإعمال الأحكام المنصوص عليها في الميثاق،[1] ما يلاحظ على الميثاق هو تركيزه على صور الإتجار بالأطفال كظاهرة تشغيل الأطفال والمشاركة في النزاعات المسلحة، وظاهرة الإستغلال الجنسي والتسول، وقد حظر هذا الميثاق كافة أشكال إستغلال الأطفال مع الحرص على إتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لتحقيق ذلك[2].

ب. مركز الأمم المتحدة المعني بمنع الإجرام الدولي

تم إنشاء هذا المركز عام **1997** وذلك لتعزيز التعاون الدولي لمنع الجريمة ومكافحتها، وتدعيم وتطوير نظم العدالة الجنائية ومساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحديات والأخطار الناشئة عن الطابع المتغير للجريمة المنظمة.[3]

ولقد أعلنت الدول الأعضاء بالتزامها على إستحداث سبل أنجع للتعاون فيما بينها بغية إستئصال جرائم الإتجار بالبشر لاسيما النساء والأطفال، لأن هذه الجريمة تأخذ مكانة مركزية في عمل المكتب.

ج. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

أنشئ هذا المكتب عام **1997** ليشرف على برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات ومركز الأمم المتحدة لمنع الإجرام الدولي وفرع لمنع الإرهاب، وهو متخصص بمكافحة الإجرام المنظم الدولي بجميع أنواعه، ومن أهم هذه الجرائم الإتجار بالبشر، ويتكون هذا المكتب من عدة فروع ومكاتب إقليمية وقطرية في 21 موقع في جميع أنحاء العالم، ويعمل الموظفون الميدانيون مباشرة مع المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بغية وضع وتنفيذ برامج مكافحة المخدرات ومنع الجريمة عن طريق المكاتب الميدانية الموجودة في روسيا، إيران، جنوب إفريقيا، السنغال، الفيتنام،...[4]

---

[1] الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته 1990، على الرابط:

<www.Africa.union.org>

[2] المرجع نفسه.

[3] محمد فتحي عيد، عصابات الاجرام المنظم ودورها في الاتجار بالبشر، ط. 1. (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005)، ص. 40.

[4] "الجمعية العامة للأمم المتحدة –منع الجريمة والعدالة الجبائية-، الدورة السادسة والستون"، تم تصفح الموقع يوم: 13 أفريل 2023. https://CMS.ONOV.ORG/...Multitanguage

وكان لاستخدام معايير الأمم المتحدة وقواعدها وتطبيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية خاصة في إفريقيا صدى واسع، حيث انطلق عمل المكتب من خلال العديد من البرامج والأنشطة لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، وسعى لإقامة شراكة متينة مع الهيئات والمنظمات غير الحكومية باستخدام المبادئ والأدوات التوجيهية لتنفيذ برامج المساعدة التقنية، وكذلك وضع برامج المساعدة وإصلاح نظام العقوبات والوصول إلى المساعدة القانونية في البرامج الاقليمية التي وضعها المكتب في الآونة الأخيرة.[1]

ففي إفريقيا مثلا ساند هذا المكتب في إصلاح قطاع الشرطة في (كينيا، نيجيريا،...)، وعلى تشجيع الحصول على المساعدة في شؤون العدالة والمساعدة القانونية في بوركينافاسو، غانا، مالي،...، وكذلك الملاحقة القضائية، كما شارك المكتب في برنامج العدالة المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم لتحقيق الإستقرار في جمهورية الكونغو الديموقراطية. كما قام المكتب بوضع قانون نموذجي لمكافحة الإتجار بالأشخاص إستجابة لطلب الجمعية العامة للأمين العام، لتعزيز جهود الدول الأعضاء وتقديم المساعدة لها، سعيا لانضمامها إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات المتعلقة بها.[2]

[1] "لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية –التعاون الدولي على تحسين الوصول إلى المساعدة القانونية في نظام العدالة الجنائية خصوصا في افريقيا- الدورة الثانية عشر، فيينا، أفريل 2009"، تم تصفح الموقع يوم: 13 أفريل 2023 <https://icms.un.org>

[2] "الجمعية العامة للأمم المتحدة –منع الجريمة والعدالة الجبائية-، الدورة السادسة والستون"، تم تصفح الموقع يوم: 14 أفريل 2023. https://CMS.ONOV.ORG/...Multitanguage

الفصل الرابع
الحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية
- الأجندات والسيناريوهات المستقبلية

الفصل الرابع:
الحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية – الأجندات والسيناريوهات المستقبلية

يأتي هذا الفصل المعنون بـ **"الحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية – الأجندات والسيناريوهات المستقبلية"** في منطقة البحر المتوسط ليُلقي الضوء على التعاملات المتباينة لبلدان الضفة الشمالية والجنوبية مع التهديدات الأمنية غير التقليدية، مستكشفاً كيف تشكلت استراتيجيات كل من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، اليونان، وتركيا، إضافة إلى مصر، تونس، الجزائر، والمغرب، في مواجهة هذه التحديات. يُعنى الفصل بفحص السياسات أحادية الجانب وتأثيراتها، ويناقش الديناميكيات السائدة بين التعارض والتعاون، مسلطاً الضوء على كيفية مأسسة هذه الأنماط وتأثيرها على الهندسة المؤسساتية للحوكمة الأمنية في المنطقة .يستشرف الفصل أيضاً المستقبل من خلال تحليل التوجهات المحتملة للتهديدات اللاتماثلية في ظل التحولات التكنولوجية الجارية والمتغيرات الجيوسياسية. يُعرض لسيناريوهات مختلفة، متنبئاً بكيفية تطور هذه التهديدات ومحاولاً رسم ملامح لآليات الضبط المستقبلية. هذا الفصل يمثل جوهر الأطروحة، حيث يجمع بين التحليل النظري والعملي، مقدماً إسهاماً قيماً في فهم كيفية التعامل مع التحديات الأمنية المعقدة في بيئة ديناميكية ومتغيرة كمنطقة البحر المتوسط.

المبحث الأول: السياسات أحادية الجانب لبلدان الضفة الشمالية إزاء التهديدات اللاتماثلية

يرتكز النقاش ضمن هذا الجزء المتعلق بالسياسات أحادية الجانب لبلدان الضفة الشمالية إزاء التهديدات اللاتماثلية على تحليل دقيق لكيفية تعامل الدول الواقعة على الضفة الشمالية للبحر المتوسط، مثل فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، اليونان، وتركيا، مع التحديات الأمنية اللاتماثلية التي تتجاوز الحدود الوطنية.

كما يُعنى هذا المبحث بفهم الأطر السياسية الفردية وطرق تطبيقها، ويسعى لتقييم فعاليتها وتأثيرها على الأمن الإقليمي .يتضمن هذا المبحث تحليلاً للإستراتيجيات المتبعة في كل دولة، مع التركيز على السياسات الخارجية والداخلية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، والتهديدات السيبرانية. من خلال دراسة هذه السياسات، يهدف المبحث إلى تقديم فهم أعمق للتحديات الفريدة التي تواجهها هذه الدول وكيف تؤثر قراراتها وأفعالها على النسيج الأمني للمنطقة ككل.

المطلب الأول: السياسة الفرنسية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

شهدت سياسة فرنسا بشأن التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، وخاصة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، تطوراً كبيراً على مر العقود الأخيرة. وفقًا لإستيفينز، شهدت فرنسا تحولًا في نهجها تجاه هذه التهديدات، مما يعكس التغيرات في المشهد الأمني العالمي والديناميات السياسية المحلية. تاريخياً، ركز رد فرنسا على الإرهاب في المقام الأول على نهج إنفاذ القانون، الذي اتسم بضوابط صارمة على الحدود، وتدابير المراقبة، وعمليات مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، أدركت الحكومة الفرنسية الحاجة إلى استراتيجية أكثر شمولاً ومتعددة الأوجه. ويمكن أن يعزى هذا التحول إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك ظهور الشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية والتعقيد المتزايد لأنماط الهجرة. وكانت هجمات باريس في عام 2015، التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية، بمثابة نقطة تحول، مما دفع فرنسا إلى تبني نهج أكثر استباقية وتنسيقا لمكافحة الإرهاب. وشمل ذلك تعزيز القدرات الاستخباراتية، وتعزيز التعاون الدولي، وتنفيذ تدابير لمنع التطرف وتعزيز التكامل الاجتماعي.

علاوة على ذلك، فإن تدفق المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا، وخاصة خلال الأزمة السورية، أجبر فرنسا على إعادة تقييم سياستها المتعلقة بالهجرة. وقد سعت البلاد إلى تحقيق التوازن بين المخاوف

الإنسانية وضرورات الأمن القومي، وتنفيذ ضوابط أكثر صرامة على الحدود واتخاذ خطوات لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة. في عموم الأمر، تطورت استجابة فرنسا للتهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية لتشمل نهجا أكثر شمولا وتكاملا، مما يعكس الطبيعة المعقدة لهذه التحديات.[1]

اتخذت فرنسا تدابير مهمة للتصدي للتهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، لا سيما في مجالات الجريمة المنظمة والهجمات الإلكترونية. وفقًا لـ **بوليو وسالفو**، أدركت فرنسا الطبيعة المتطورة لهذه التهديدات ونفذت نهجًا متعدد الأوجه لمواجهتها بفعالية. رداً على الجريمة المنظمة، أنشأت الحكومة الفرنسية وحدات متخصصة داخل وكالات إنفاذ القانون، مثل المكتب المركزي لمكافحة الجريمة المنظمة **(OCRGDN)**، الذي يعمل بالتعاون مع شركاء دوليين لتفكيك الشبكات الإجرامية العاملة عبر الحدود (بوليو وسالفو). . وهذا يدل على التزام فرنسا بالتعاون وتبادل المعلومات لمكافحة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. علاوة على ذلك، أدركت فرنسا أيضًا التهديد المتزايد للهجمات السيبرانية واتخذت تدابير استباقية لتعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني. تم إنشاء الوكالة الوطنية لأمن نظم المعلومات **(ANSSI)** لتنسيق الجهود في حماية البنية التحتية الحيوية والحماية من التهديدات السيبرانية. وتلعب هذه الوكالة دورًا حاسمًا في منع الهجمات السيبرانية والتصدي لها، وكانت خبرتها فعالة في تعزيز قدرة فرنسا على مواجهة مثل هذه التهديدات. بشكل عام، يُظهر رد فرنسا على التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية التزامها بالتعاون الدولي والتدابير الاستباقية في مكافحة الجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية.[2]

لقد قطعت فرنسا خطوات كبيرة في معالجة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، ولكنها تواجه أيضًا تحديات وأوجه قصور في نهجها. ووفقا لـ غولدباخ، كانت فرنسا استباقية في جهودها لمكافحة هذه التهديدات، لا سيما في مجالات مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخبارية. وقد نفذت البلاد تدابير قوية لمكافحة الإرهاب، مثل إنشاء وحدات متخصصة مثل **RAID** و**GIGN**، والتي نفذت بنجاح عمليات ضد الشبكات الإرهابية. ولعبت فرنسا أيضًا دورًا حاسمًا في التعاون الاستخباراتي الدولي، حيث عملت بشكل وثيق مع شركاء مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتبادل المعلومات وتعزيز التدابير الأمنية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإنجازات، واجهت فرنسا

[1] Estevens João,"Migration Crisis in the EU: Developing a Framework for Analysis of National Security and Defence Strategies." Comparative Migration Studies Vol. 6, Nº. 1 (2018):15-18.
[2] Beaulieu Brittany and David Salvo, "NATO and Asymmetric Threats: A Blueprint for Defense and Deterrence"(JSTOR. 2018). p. 3.

صعوبات في التصدي بفعالية للتهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية. ويشير غولدباخ إلى أن البلاد كافحت مع قضايا الاندماج والتطرف داخل حدودها. إن العدد الكبير من المواطنين الفرنسيين الذين ينضمون إلى الجماعات المتطرفة مثل داعش هو مؤشر واضح على التحديات التي تواجه البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، كشفت هجمات **شارلي إيبدو** في عام **2015** عن نقاط الضعف في قدرات الاستخبارات والمراقبة الفرنسية. تسلط هذه الإخفاقات الضوء على الحاجة إلى مزيد من التحسينات في مجالات مثل المشاركة المجتمعية، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والتنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة. في الختام، في حين حققت فرنسا تقدما ملحوظا في معالجة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، يجب عليها أن تستمر في معالجة أوجه القصور هذه وتكييف استراتيجياتها لمكافحة هذه التحديات الناشئة بشكل فعال.[1]

كانت سياسة فرنسا تجاه التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية في السنوات الأخيرة متعددة الأوجه وديناميكية. حيث ركزت على إنفاذ القوانين ووضع استراتيجيات شاملة والتعاون الدولي، وقد أظهر سن تشريعات مثل قانون مكافحة الإرهاب وإنشاء وحدات متخصصة مثل **"GIGN"** التابعة لقوات الدرك الوطني هذا التوجه. ولكن على الرغم من هذه الجهود، واجهت فرنسا أيضاً إخفاقات، كما يتضح من استمرار الهجمات الإرهابية والتدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين.

المطلب الثاني: السياسة الاسبانية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

واجهت إسبانيا تحديات كبيرة في الرد على الإرهاب العابر للحدود الوطنية. في أعقاب تفجيرات قطارات مدريد عام **2004**، نفذت الحكومة الإسبانية سلسلة من الإجراءات لتعزيز جهودها في مكافحة الإرهاب. أحد الأمثلة على ذلك هو صدور قانون **Ley Orgánica 2/2002**، الذي وسع صلاحيات وكالات إنفاذ القانون للتحقيق في الأنشطة الإرهابية ومحاكمتها (**Epifanio**). سمح هذا القانون باحتجاز الإرهابيين المشتبه بهم لمدة تصل إلى ثلاث سنوات دون توجيه تهم إليهم واستخدام تقنيات التنصت والمراقبة (**Epifanio**). بالإضافة إلى ذلك، أنشأت إسبانيا وحدات متخصصة مثل مجموعة العمليات الخاصة (GEO) ومجموعة العمليات الخاصة التابعة للشرطة الوطنية (**GOE**) لتعزيز قدرتها على الرد على التهديدات الإرهابية (**Epifanio**). ومع ذلك، فإن فعالية تدابير مكافحة الإرهاب هذه كانت موضع نقاش. يجادل البعض بأن توسيع سلطات إنفاذ القانون قد انتهك الحريات المدنية وحقوق الإنسان

[1] Goldbach Roman, "Asymmetric Influence in Global Banking Regulation." Review of International Political Economy Vol. 22, N°. 6 (2015): 1087.

(إيبيفانيو). علاوة على ذلك، كانت هناك انتقادات بشأن فعالية تبادل المعلومات الاستخبارية والتنسيق بين الوكالات المختلفة (**إيبيفانيو**). وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن استجابة أسبانيا للإرهاب العابر للحدود الوطنية تعكس نهجا شاملا يجمع بين الإصلاحات القانونية، والوحدات المتخصصة، والتعاون الدولي لمعالجة مشهد التهديد المتطور.[1]

لقد كان التصدي لتحدي الهجرة غير الشرعية في إسبانيا قضية معقدة تتطلب نهجا متعدد الأوجه. ووفقا لـ **غونزاليز-إنريكيز (2009)**، نفذت إسبانيا العديد من المبادرات السياسية لمعالجة هذه القضية. وكان أحد الإنجازات الرئيسية هو إصدار قانون الأجانب في عام **2000**، والذي يهدف إلى تنظيم دخول الأجانب وإقامتهم وطردهم إلى البلاد. أنشأ هذا القانون إطارًا قانونيًا واضحًا للهجرة ووفر سبلًا لتنظيم المهاجرين غير الشرعيين. ومن المبادرات السياسية البارزة الأخرى إنشاء مكتب دعم المهاجرين (**OAMI**) في عام **2005**، والذي يهدف إلى تحسين التكامل وتقديم المساعدة للمهاجرين. وقد أظهرت هذه المبادرات بعض النجاح في إدارة الهجرة غير الشرعية وتعزيز التكامل. ومع ذلك، لا تزال هناك مجالات مثيرة للقلق تحتاج إلى معالجة. أحد التحديات الرئيسية هو الافتقار إلى مراقبة فعالة للحدود، مما يسمح بدخول المهاجرين غير الشرعيين.

بالإضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع معدل البطالة في إسبانيا إلى زيادة المنافسة على الوظائف، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات بين المهاجرين والسكان المحليين. علاوة على ذلك، أثار عدم كفاية مرافق الاستقبال والاحتجاز للمهاجرين مخاوف بشأن ظروف احتجازهم. ولمواجهة هذه التحديات بشكل فعال، من الأهمية بمكان بالنسبة لإسبانيا أن تعزز تدابير مراقبة الحدود، وتعزيز التعاون مع الدول الأوروبية الأخرى، وتحسين سياسات التكامل وأنظمة الدعم للمهاجرين.[2]

نفذت إسبانيا استراتيجيات وتدابير تشريعية ملحوظة لمكافحة الجريمة المنظمة والهجمات الإلكترونية. أحد الأساليب الرئيسية هو إنشاء وحدات متخصصة داخل الشرطة الوطنية الإسبانية والحرس المدني، مثل وحدة الجرائم الإلكترونية المركزية ووحدة العمليات المركزية. هذه الوحدات مسؤولة عن التحقيق في الجرائم الإلكترونية ومكافحتها، بما في ذلك القرصنة والاحتيال وسرقة الهوية. وبالإضافة إلى ذلك، سنت إسبانيا تشريعات للتصدي للجريمة المنظمة، مثل القانون الأساسي

[1] Epifanio, Mariaelisa, "Legislative Response to International Terrorism." Journal of Peace Research Vol. 48, Nº. 3 (2011): 406.
[2] González-Enríquez Carmen,"Spain, the Cheap Model Irregularity and Regularisation as Immigration Management Policies." European Journal of Migration and Law, Vol. 11, Nº. 2 (2009): 141–144.

رقم **1995/10**، الذي يركز على منع الأنشطة الإجرامية المنظمة والمعاقبة عليها. يوفر هذا القانون إطارًا لوكالات إنفاذ القانون للتحقيق مع مجموعات الجريمة المنظمة ومحاكمتها. علاوة على ذلك، اعتمدت إسبانيا أيضًا اتفاقيات تعاون دولية لتعزيز قدرتها على مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والهجمات الإلكترونية. وتشمل هذه الاتفاقيات اتفاقية الاتحاد الأوروبي بشأن الجرائم الإلكترونية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونتيجة لهذه الاستراتيجيات والتدابير التشريعية، حققت إسبانيا نتائج إيجابية في مكافحة الجريمة المنظمة والهجمات الإلكترونية. على سبيل المثال، نجحت الوحدة المركزية للجرائم الإلكترونية في تفكيك العديد من شبكات الجرائم الإلكترونية وكان لها دور فعال في تقديم مجرمي الإنترنت إلى العدالة. علاوة على ذلك، ساهم تنفيذ التشريعات وتعزيز التعاون الدولي في تعطيل وتفكيك مجموعات الجريمة المنظمة العاملة داخل حدود إسبانيا وخارجها.[1]

وفي السنوات الأخيرة، واجهت إسبانيا العديد من التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والهجمات الإلكترونية. ومن خلال تنفيذ مختلف السياسات والقوانين، حققت إسبانيا إنجازات ملحوظة في التصدي لهذه التهديدات. اتخذت البلاد خطوات مهمة لمكافحة الإرهاب، مثل إصدار تشريعات لتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، نفذت إسبانيا تدابير لمعالجة الهجرة غير الشرعية، مثل تعزيز أمن الحدود وتحسين التعاون مع الدول المجاورة. وفي مجال الجريمة المنظمة، قطعت إسبانيا خطوات واسعة في تفكيك الشبكات الإجرامية ومحاكمة المجرمين. علاوة على ذلك، أدركت البلاد التهديد المتزايد للهجمات السيبرانية واتخذت تدابير لتعزيز الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الحيوية. وعلى الرغم من أن إسبانيا حققت تقدما كبيرا، إلا أنها كانت هناك أيضا تحديات وإخفاقات على طول الطريق. ومن الضروري بالنسبة لإسبانيا أن تواصل تكييف وتطوير سياساتها لمعالجة الطبيعة المتغيرة باستمرار لهذه التهديدات بفعالية. ومن خلال الحفاظ على نهج شامل واستباقي، تستطيع إسبانيا الاستمرار في حماية مواطنيها والحفاظ على الأمن القومي في مواجهة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية.

[1] Sviatun O, et al."Combating cybercrime: economic and legal aspects", WSEAS TRANSACTIONS ON BUSINESS AND ECONOMICS, Vol. 18(2021):755.

المطلب الثالث: السياسة الايطالية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

لقد نفذت إيطاليا نهجا شاملا لمكافحة الإرهاب، مما أسفر عن إنجازات ملحوظة في السنوات الأخيرة. وقد سنت البلاد سلسلة من القوانين ونفذت تدابير فعالة للتصدي لخطر الإرهاب. على سبيل المثال، كان إدخال قانون **"راجي"** في عام **2015** يهدف إلى مكافحة تجنيد الأفراد وتطرفهم من قبل المنظمات الإرهابية (الموارنة). ويضع هذا القانون عقوبات أكثر صرامة على المتورطين في الأنشطة الإرهابية ويعزز تدابير المراقبة لرصد التهديدات المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، حققت إيطاليا تقدما كبيرا في التعاون الدولي وتبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب. تشارك الدولة بنشاط في تبادل المعلومات الاستخبارية وتتعاون مع المنظمات الدولية مثل يوروبول والإنتربول لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب. وقد ساهمت هذه الجهود في النجاح في تفكيك الشبكات الإرهابية ومنع الهجمات. علاوة على ذلك، حققت إيطاليا نجاحات ملحوظة في محاكمة الإرهابيين وتعطيل عملياتهم. لقد قام النظام القضائي في البلاد بمحاكمة وإدانة العديد من الأفراد المتورطين في أنشطة إرهابية، مما يضمن مساءلتهم عن أفعالهم. وهذا النهج بمثابة رادع قوي ويبعث برسالة واضحة مفادها أن إيطاليا ملتزمة بمكافحة الإرهاب. وفي الختام، أثبت النهج الذي اتبعته إيطاليا في مكافحة الإرهاب، والذي تجسد في قوانينها وإنجازاتها وتعاونها الدولي، فعاليته في تخفيف التهديد وحماية مواطنيها.[1]

كانت سياسة إيطاليا وإخفاقاتها في معالجة الهجرة غير الشرعية والتهديدات العابرة للحدود الوطنية موضوع دراسة مكثفة. وفقًا لأرميلي، اتسم النهج الذي اتبعته إيطاليا في معالجة الهجرة غير الشرعية بمزيج من الجهود الإنسانية والتدابير الأمنية. اتخذت البلاد خطوات مهمة لإنقاذ المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط وتقديم المساعدة لهم. ومع ذلك، فإن تدفق المهاجرين قد طغى على قدرة إيطاليا على التعامل مع الوضع بفعالية، مما أدى إلى عدد لا يحصى من التحديات. وقد أدى الافتقار إلى البنية التحتية والموارد المناسبة لمعالجة واستيعاب عدد كبير من المهاجرين إلى اكتظاظ مراكز الاستقبال وظروف غير صحية. بالإضافة إلى ذلك، أدى عبء إدارة أزمة الهجرة إلى توتر علاقة إيطاليا مع الاتحاد الأوروبي، حيث تسعى البلاد إلى الحصول على مزيد من الدعم من نظيراتها. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمعالجة هذه القضية، فقد كافحت إيطاليا لردع الهجرة غير الشرعية بشكل فعال ومكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية. إن الطبيعة التي يسهل اختراقها لحدود إيطاليا

[1] Marone Francesco, "The Italian Way of Counterterrorism: From a Consolidated Experience to an Integrated Approach," January 2017.

وتعقيد طرق الهجرة جعلت من الصعب على السلطات مراقبة تدفق المهاجرين والسيطرة عليه بشكل فعال. وقد خلق هذا تحديات فيما يتعلق بالأمن القومي والسلامة العامة، حيث كانت هناك حالات من الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية. في عموم الأمر، في حين بذلت إيطاليا جهوداً لمعالجة الهجرة غير الشرعية، فإن قصور سياسة البلاد وإخفاقاتها في التعامل مع التهديدات العابرة للحدود الوطنية سلط الضوء على الحاجة إلى نهج شامل ومنسق على المستويين الوطني والدولي.[1]

وتواجه إيطاليا تحديات كبيرة في مكافحة الجريمة المنظمة والهجمات الإلكترونية في العصر الحديث. وفقا لتونديس وآخرون، تبذل الدولة جهودًا لمكافحة هذه التهديدات من خلال استراتيجيات ومبادرات مختلفة. أحد التحديات الرئيسية في هذا الصدد هو وجود منظمات إجرامية قوية وراسخة مثل المافيا وكامورا، والتي لها تاريخ طويل وعلاقات عميقة الجذور داخل المجتمع الإيطالي. وتشارك مجموعات الجريمة المنظمة هذه في مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والابتزاز وغسل الأموال.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت إيطاليا أيضًا هدفًا للهجمات الإلكترونية، حيث يستغل المتسللون نقاط الضعف في البنية التحتية الرقمية للبلاد. وقد استجابت الحكومة الإيطالية لهذه التحديات من خلال تطبيق قوانين ولوائح صارمة، وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، والاستثمار في تقنيات الأمن السيبراني المتقدمة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن مكافحة الجريمة المنظمة والهجمات الإلكترونية تظل معركة مستمرة بالنسبة لإيطاليا. إن الطبيعة المترابطة لهذه التهديدات، فضلاً عن التطور المستمر لتكتيكات الجرائم الإلكترونية، تشكل تحديات كبيرة أمام وكالات إنفاذ القانون وصانعي السياسات في البلاد. علاوة على ذلك، فإن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في إطالة عمر الجريمة المنظمة، مثل الفساد وعدم المساواة الاقتصادية، لا تزال تعيق تقدم إيطاليا في مكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة. ولذلك، من الأهمية بمكان بالنسبة لإيطاليا أن تواصل جهودها في تعزيز إطارها القانوني، وتحسين التعاون الدولي، ومعالجة الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية.[2]

[1] Armillei Riccardo,"Boat Arrivals and the 'Threat' to Italian National Security: Between a 'Moral Panic' Approach and the EU's Failure to Create a Cohesive Asylum-Seeking Policy." Journal of Applied Security Research, Vol. 12, Nº 1 (2017): 141.

[2] Tundes Andrea & others, "CHALLENGES and AVAILABLE SOLUTIONS against ORGANIZED CYBER-CRIME and TERRORIST NETWORKS." Safety and Security Engineering VII, June. 2017.

يتضح أنه ومن خلال تنفيذ القوانين، بذلت الحكومة الإيطالية جهودًا كبيرة لمكافحة هذه التهديدات وحماية مواطنيها. وتشمل أمثلة هذه القوانين تدابير لتعزيز مراقبة الحدود وتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية بين الأجهزة الأمنية. وحققت إيطاليا أيضًا نجاحات ملحوظة في تعطيل الشبكات الإجرامية، والقبض على الإرهابيين، وتعزيز تدابير الأمن السيبراني. ولكن على الرغم من هذه الإنجازات، هناك إخفاقات وتحديات مستمرة تتطلب الاهتمام المستمر والتكيف، وقد تحتم علينا الحفاظ على قدر كبير من اليقظة والتعاون على الصعيد الإقليمي.

المطلب الرابع: السياسة اليونانية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

انخرطت اليونان بنشاط على مكافحة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية من خلال تنفيذ قوانين ولوائح صارمة. وتدرك البلاد أهمية تعزيز التشريعات كوسيلة لمواجهة هذه التحديات الأمنية بشكل فعال. وقد رصد لتساكوناس وأرماكولاس هذه الخطوات، حيث سلطا الضوء على أن اليونان أنشأت إطارًا قانونيًا شاملاً لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات العابرة للحدود الوطنية. ويتضمن هذا الإطار تدابير صارمة لمنع أعمال الإرهاب ومحاكمتها، مثل تجريم تمويل الإرهاب وتعزيز قدرات جمع المعلومات الاستخبارية وتبادلها. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اليونان تشريعات لمكافحة غسيل الأموال والأنشطة المالية غير القانونية، والتي غالبًا ما ترتبط بالتهديدات العابرة للحدود الوطنية. تعكس هذه الجهود التزام اليونان بمعالجة المشهد الأمني المعقد واعترافها بالحاجة إلى تشريعات قوية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية. ومن خلال تنفيذ هذه القوانين واللوائح، تهدف اليونان إلى تعزيز أمنها القومي والمساهمة في الاستقرار والتعاون الإقليميين.[1]

لقد نفذت الحكومة اليونانية العديد من التدابير الأمنية على الحدود ردًا على التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، لا سيما في معالجة الهجرة غير الشرعية وتعزيز تدابير مراقبة الحدود. وفقًا إلياس وآخرين، كانت هذه الإجراءات حاسمة في إدارة تدفق المهاجرين غير المصرح لهم إلى البلاد. إحدى المبادرات الرئيسية التي اتخذتها الحكومة اليونانية هي إنشاء نظام الإدارة المتكاملة للحدود (IBM)، والذي يهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الوكالات المشاركة في مراقبة الحدود. يدمج هذا النظام تبادل المعلومات الاستخبارية وتقييم المخاطر وتقنيات المراقبة لمراقبة وإدارة

[1] Tsakonas Panayotis and Ioannis Armakolas. Greece Countering Regional Instability and a Hostile Neighbor: A Perspective from Athens (Springer EBooks, January2023),p. 210.

المناطق الحدودية بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، استثمرت الحكومة اليونانية أيضًا في تطوير البنية التحتية المادية مثل الأسوار والحواجز وأنظمة المراقبة لردع المعابر غير القانونية وضمان سلامة الحدود. وقد أثبتت هذه التدابير فعاليتها في الحد من عدد حالات الدخول غير المصرح به إلى البلاد وتحسين الأمن الحدودي بشكل عام. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تدابير أمن الحدود يجب أن تكون مصحوبة أيضًا بسياسات هجرة شاملة تعالج الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية وتوفر مسارات قانونية للمهاجرين الذين يسعون إلى الدخول إلى اليونان.[1]

تنفذ اليونان بنشاط تدابير استباقية للتصدي للتهديد المتزايد للهجمات الإلكترونية وحماية بنيتها التحتية الرقمية. وقد طورت الدولة استراتيجيات شاملة للأمن السيبراني وشاركت في التعاون مع الشركاء الدوليين لتعزيز مبادرات الأمن السيبراني الخاصة بها. بحسب كيتسيوس وآخرون. (2018)، أدركت اليونان أهمية الأمن السيبراني في الحفاظ على الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي. ونتيجة لذلك، قامت الحكومة اليونانية بصياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني لحماية البنية التحتية الحيوية والأنظمة الحكومية ومنظمات القطاع الخاص. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التهديدات السيبرانية وضمان التشغيل المستمر للخدمات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، أقامت اليونان شراكات مع المنظمات الدولية والدول المجاورة لتبادل المعلومات ومشاركة أفضل الممارسات والتعاون في جهود الأمن السيبراني. ومثل هذه التعاونات تمكن اليونان من الاستفادة من الخبرات العالمية، والاستفادة من التقنيات المتقدمة، والبقاء على اطلاع دائم بأحدث اتجاهات الأمن السيبراني الناشئة. ومن خلال اعتماد نهج استباقي وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، تُظهر اليونان التزامها بمواجهة الهجمات الإلكترونية وحماية أصولها الرقمية.[2]

يبدو من خلال ما سبق أن اليونان نفذت سياسات وقوانين مختلفة لمواجهة هذه التحديات متعددة الأبعاد، بهدف تعزيز الأمن الوطني وحماية مواطنيها. وتشمل بعض الإنجازات الملاحقة القضائية الناجحة للأفراد المتورطين في الأنشطة الإرهابية وتنفيذ ضوابط أكثر صرامة على الحدود

[1] Ilias Aggelos, et al. Border Management and Migration Controls in Greece, 2019, Availlable at: https://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2:1343553.

[2] Kitsios F.,et al .National Cybersecurity Strategy: A Conceptual Framework for Greece, Proceedings of the 11th International Conference for Entrepreneurship, Innovation and Regional Development (ICEIRD 2018), Doha, Qatar, pp. 99-105. Paper Available at: https://shorturl.at/msKX2

لمكافحة الهجرة غير الشرعية. ومع ذلك، واجهت اليونان أيضًا إخفاقات في معالجة هذه التهديدات بشكل فعال، مثل قضية الجريمة المنظمة المستمرة والتكرار المتزايد للهجمات الإلكترونية.

المطلب الخامس: السياسة التركية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

لقد شهدت سياسة تركيا تجاه التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، وخاصة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، تطورًا كبيرًا على مر السنين. وكما أبرز سوتيروبولوس (2020)، واجهت تركيا العديد من التحديات في إدارة هذه التهديدات بسبب موقعها الجيوسياسي الفريد. تاريخياً، تبنت تركيا نهجاً رد الفعل، الذي ركز في المقام الأول على تدابير مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، كان هناك تحول ملحوظ نحو استراتيجية أكثر استباقية وشمولية. ويمكن أن يعزى هذا التحول إلى عدة عوامل. أولاً، استلزم صعود المنظمات الإرهابية مثل داعش وحزب العمال الكردستاني رداً أقوى من جانب تركيا. إن التأثير المدمر للهجمات الإرهابية داخل حدودها قد أجبر تركيا على تعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب والتعاون بشكل أوثق مع الشركاء الدوليين. ثانياً، دفع تدفق المهاجرين غير الشرعيين، خاصة خلال أزمة اللاجئين السوريين، تركيا إلى إعادة تقييم سياسات الهجرة الخاصة بها. ورغم أن تركيا في البداية كانت مثقلة بالحجم الهائل للوافدين، فقد نفذت تدريجياً ضوابط أكثر صرامة على الحدود وحسنت إجراءات اللجوء. وهذا التحول نحو نهج أكثر استباقية مدفوع أيضًا برغبة تركيا في معالجة الأسباب الجذرية لهذه التهديدات.

وقد ركزت تركيا بشكل متزايد على معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساهم في صعود الإرهاب وتدفق الهجرة غير الشرعية. ومن خلال الاستثمار في مشاريع التنمية والمشاركة في الجهود الدبلوماسية، تهدف تركيا إلى خلق بيئة مستقرة ومزدهرة تقلل من جاذبية الأيديولوجيات المتطرفة وتثبط الهجرة غير الشرعية. وبشكل عام، تطورت سياسة تركيا تجاه التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية من موقف رد الفعل إلى نهج أكثر استباقية وشمولاً، مدفوعًا بالحاجة إلى معالجة الطبيعة المتغيرة لهذه التحديات وأسبابها الكامنة.[1]

وبشكل رد تركيا على التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، وخاصة الجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية، جانبا حاسما في استراتيجية أمنها القومي. باعتبارها دولة تقع على مفترق الطرق

[1] Sotiropoulos, Ioannis, "THE MASS MIGRATION as a HYBRID THREAT to EUROPEAN SECURITY," 2020.
http://cceia.unic.ac.cy/wp-content/uploads/Policy-Paper_5-2020.pdf

بين أوروبا وآسيا، أصبحت تركيا نقطة عبور مهمة لمختلف أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وتهريب البشر وتهريب الأسلحة. ولمواجهة هذه التحديات، نفذت تركيا عدة تدابير. وفقًا لباخمان وجونريوسون (2014)، عززت تركيا وكالات إنفاذ القانون لديها، مثل الشرطة الوطنية وقوات الدرك، لتعزيز قدراتها في مكافحة شبكات الجريمة المنظمة. علاوة على ذلك، سعت تركيا إلى تحسين التعاون الدولي وتبادل المعلومات مع الدول الأخرى، وكذلك مع المنظمات الدولية مثل الإنتربول. ويعد هذا النهج التعاوني أمرا بالغ الأهمية، لأن شبكات الجريمة المنظمة غالبا ما تعمل عبر الحدود وتتطلب استجابة منسقة.[1]

وبالإضافة إلى الجريمة المنظمة، أدركت تركيا أيضًا التهديد المتزايد للهجمات السيبرانية واتخذت خطوات لتعزيز دفاعاتها في مجال الأمن السيبراني. وكما أشار باخمان وجونيريوسون، فقد أنشأت تركيا استراتيجية وطنية للأمن السيبراني وبدأت في تطوير إطار قانوني شامل للتصدي للجرائم السيبرانية. يتضمن هذا الإطار أحكامًا لإنشاء فرق الاستجابة للطوارئ السيبرانية (CERTs) والتعاون بين القطاعين العام والخاص في اكتشاف التهديدات السيبرانية والاستجابة لها. علاوة على ذلك، شاركت تركيا بنشاط في المبادرات والشراكات الدولية لتعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني، مثل الانضمام إلى مركز التميز للدفاع السيبراني التعاوني التابع لحلف شمال الأطلسي.[2]

وبشكل عام، فإن استجابة تركيا للتهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية، تُظهر نهجاً شاملاً ومتعدد الأبعاد. ومن خلال تعزيز وكالات إنفاذ القانون، وتعزيز التعاون الدولي، وتطوير تدابير قوية للأمن السيبراني، تهدف تركيا إلى التخفيف من المخاطر التي تشكلها هذه التهديدات لأمنها القومي. ومع ذلك، ونظرًا للطبيعة المتطورة للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، فمن الأهمية بمكان بالنسبة لتركيا أن تعمل باستمرار على تكييف وتحديث استراتيجياتها لمكافحة هذه التحديات بشكل فعال.

لقد بذلت تركيا جهودًا كبيرة في معالجة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، لكن إنجازاتها كانت مصحوبة ببعض الإخفاقات الملحوظة أيضًا. وتبعا لأونيش ويلماز، أظهرت تركيا تقدمًا جديرًا بالثناء في مواجهة هذه التهديدات من خلال مبادرات مختلفة. أحد الإنجازات الرئيسية التي

[1] Bachmann Sascha Dov and Hakan Gunneriusson, "Terrorism and Cyber Attacks as Hybrid Threats: Defining a Comprehensive Approach for Countering 21st Century Threats to Global Risk and Security." Papers.ssrn.com. Rochester, NY. April 17, 2013.
[2] Ibid.

أبرزها المؤلفون هو نجاح تركيا في تعزيز تدابيرها الأمنية على الحدود. وقد استثمرت البلاد بكثافة في تأمين حدودها، وخاصة مع سوريا، لمنع تسلل الجماعات المتطرفة وتهريب الأسلحة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عدد المقاتلين الأجانب الذين يعبرون إلى سوريا من تركيا. بالإضافة إلى ذلك، شاركت تركيا بنشاط في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الانضمام إلى التحالف ضد داعش وتبادل المعلومات الاستخبارية مع حلفائها.

وقد ساعدت عمليات التعاون هذه في تعطيل الشبكات الإرهابية وتقويض قدراتها العملياتية. ومع ذلك، على الرغم من هذه الإنجازات، واجهت تركيا تحديات وإخفاقات كبيرة في نهجها في التعامل مع التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية. يرى **أونيس ويلماز** أن سياسة تركيا في دعم بعض جماعات المعارضة في سوريا قد جاءت بنتائج عكسية، حيث ساهمت عن غير قصد في صعود الفصائل المتطرفة وخلق فراغ في السلطة في المنطقة. علاوة على ذلك، كافحت تركيا لإدارة شؤون اللاجئين، حيث يقيم ملايين اللاجئين السوريين داخل حدودها. وقد أدى هذا التدفق إلى استنزاف موارد تركيا وبنيتها التحتية، مما يجعل من الصعب معالجة المخاطر الأمنية المرتبطة بمجموعات اللاجئين بشكل فعال. في الختام، في حين حققت تركيا إنجازات ملحوظة في مكافحة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، مثل تعزيز أمن الحدود والمشاركة في الجهود الدولية، فقد واجهت أيضًا العديد من الإخفاقات في مجالات مثل نهجها في التعامل مع سوريا وإدارة اللاجئين.[1]

وفي السنوات الأخيرة، أظهرت تركيا نهجا استباقيا ومتعدد الأوجه في التعامل مع التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود. وقد حقق التزام تركيا بالتعاون الدولي وإجراءاتها الاستباقية، مثل شن عمليات عسكرية ضد المنظمات الإرهابية وتعزيز أمن الحدود، إنجازات ملحوظة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال تركيا تواجه تحديات وإخفاقات عرضية في جهودها لمكافحة هذه التهديدات، مما يسلط الضوء على الطبيعة المعقدة والمتطورة للمشهد الأمني العالمي وضرورة التعاون والتكيف المستمر للسياسات والاستراتيجيات للتصدي بفعالية للطبيعة المتغيرة باستمرار للتهديدات اللاتماثلية .

[1] Öniş, Ziya, and Şuhnaz Yılmaz,"Turkey and Russia in a Shifting Global Order: Cooperation, Conflict and Asymmetric Interdependence in a Turbulent Region." Third World Quarterly, vol. 37, Nº 1 (2015): 71.

المبحث الثاني: السياسات أحادية الجانب لبلدان الضفة الجنوبية إزاء التهديدات اللاتماثلية

المطلب الأول: السياسة المصرية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

لقد تشكلت سياسة مصر بشأن التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية من خلال مجموعة معقدة من العوامل، بما في ذلك موقعها الاستراتيجي، وتجاربها التاريخية، والمخاوف الأمنية الداخلية. وكما يزعم ن. برزيكا، فإن موقع مصر الجغرافي على مفترق الطرق بين أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا يجعلها معرضة بشكل خاص لمجموعة واسعة من التهديدات العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع. وقد استلزم ذلك تطوير نهج سياسي شامل يسعى إلى معالجة هذه التحديات على جبهات متعددة. ومع ذلك، فإن جهود مصر لمواجهة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية قد تعرقلت بسبب عدد من التحديات. ويتمثل أحد هذه التحديات في الطبيعة المتغيرة والمتطورة لهذه التهديدات، والتي تتطلب التكيف المستمر والمرونة في استجابات السياسات. بالإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة حدود مصر التي يسهل اختراقها ووجود مساحات غير خاضعة للرقابة في البلدان المجاورة جعلت من الصعب على السلطات المصرية السيطرة بشكل فعال على تدفق الأشخاص والبضائع والأنشطة غير المشروعة عبر حدودها. علاوة على ذلك، فإن الديناميكيات الاجتماعية والسياسية المعقدة في المنطقة، بما في ذلك الصراعات المستمرة وعدم الاستقرار السياسي، أدت إلى زيادة تعقيد جهود مصر لمعالجة التهديدات العابرة للحدود الوطنية. وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهرت مصر التزاماً بتعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب وأمن الحدود، من خلال تدابير مثل زيادة التعاون العسكري مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية، واعتماد تدابير أكثر صرامة لمراقبة الحدود. بشكل عام، تعد سياسة مصر بشأن التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية مسعى متعدد الأوجه ومتطور باستمرار، ويتطلب نهجًا شاملاً ومتكيفًا للتصدي بفعالية للتحديات التي تفرضها هذه التهديدات.[1]

نفذت مصر تدابير مختلفة للتصدي للتهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك تدابير مكافحة الإرهاب، وسياسات الهجرة، ومبادرات مكافحة الجريمة المنظمة. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، اتخذت مصر نهجا استباقيا لمكافحة الجماعات المتطرفة داخل حدودها. وقد شاركت البلاد

[1] Brzica Nikola, "Understanding Contemporary Asymmetric Threats." Croatian International Relations Review, Vol. 24,Nº 83 (2018): 34–36.

بنشاط في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ونفذت تدابير صارمة لمنع تسلل مثل هذه الجماعات. ركزت مصر بشكل خاص على تفكيك الشبكات المتطرفة وتعطيل قنوات التمويل والتجنيد الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، عززت البلاد سياسات الهجرة لمنع دخول الأفراد المرتبطين بالمنظمات الإرهابية. وقد نفذت مصر إجراءات صارمة لمراقبة الحدود وعززت التعاون الاستخباراتي مع الدول المجاورة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود بشكل فعال. علاوة على ذلك، اتخذت مصر مبادرات لمكافحة الجريمة المنظمة لمكافحة مختلف الأنشطة الإجرامية. وقد نفذت البلاد استراتيجيات شاملة للتصدي للاتجار بالمخدرات وتهريب البشر وغسل الأموال، والتي غالبا ما ترتبط بالإرهاب وغيره من التهديدات العابرة للحدود الوطنية. وتشمل جهود مصر في هذا الصدد تعزيز أجهزة إنفاذ القانون، وتعزيز التعاون الدولي، وتنفيذ أطر قانونية صارمة لملاحقة شبكات الجريمة المنظمة. ومن خلال تبني نهج متعدد الأوجه يشمل تدابير مكافحة الإرهاب، وسياسات الهجرة، ومبادرات مكافحة الجريمة المنظمة، أثبتت مصر التزامها بمعالجة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية بكفاءة وشمول.[1]

واجهت مصر العديد من التحديات في معالجة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية، ويمكن تقييم جهودها من خلال دراسة إنجازاتها وإخفاقاتها. ومن الإنجازات البارزة التي حققتها مصر في هذا الصدد نجاحها في تفكيك الشبكات الإرهابية العاملة داخل حدودها. وفقًا لبانكس، تمكنت مصر من تعطيل وتحييد الجماعات المتطرفة بشكل فعال، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)، من خلال إجراء عمليات عسكرية مستهدفة وتنفيذ إجراءات صارمة لمكافحة الإرهاب. يوضح هذا الإنجاز التزام مصر بمكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية وحماية أمنها القومي. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فقد شهدت مصر أيضًا إخفاقات كبيرة في معالجة هذه التهديدات. ويكمن أحد إخفاقاته الرئيسية في قدرته على التصدي بشكل فعال لانتشار الأيديولوجيات المتطرفة داخل مجتمعه.[2]

يرى **بانكس** أن النهج الصارم الذي تتبعه الحكومة في التعامل مع المعارضة السياسية، إلى جانب التحديات الاجتماعية والاقتصادية والافتقار إلى الحكم الشامل، قد ساهم عن غير قصد في تطرف الشرائح المهمشة من السكان. ويسلط هذا الفشل الضوء على حاجة مصر إلى تبني نهج شامل

[1] Shanty, Frank, and Patit Paban Mishra. 2007. Organized Crime [2 Volumes]: From Trafficking to Terrorism [2 Volumes]. Google Books. Bloomsbury Publishing USA.
[2] Banks, William. Counterinsurgency Law: New Directions in Asymmetric Warfare. Google Books. OUP USA. 2013.

لا يركز على العمليات العسكرية فحسب، بل يعالج أيضًا الأسباب الجذرية للتطرف. ومن الضروري أن تتعلم مصر من إنجازاتها وإخفاقاتها من أجل رسم مسار أكثر فعالية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود الوطنية. ويشمل ذلك الاستثمار في التعليم والتنمية الاقتصادية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتعزيز الحكم الشامل لمعالجة المظالم الأساسية التي تغذي التطرف. ومن خلال القيام بذلك، تستطيع مصر أن تضع نفسها في وضع أفضل للتخفيف من المخاطر التي تفرضها التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية في المستقبل.[1]

يظهر من خلال ما سبق أن مصر حققت الكثير في معالجة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية في السنوات الأخيرة، حيث عمدت الحكومات المتعاقبة إلى تنفيذ البلاد قوانين وسياسات مختلفة تهدف إلى مكافحة هذه التحديات، مثل قانون مكافحة الإرهاب وقانون مكافحة الهجرة غير الشرعية. وتشمل إنجازات مصر في هذا الصدد التفكيك الناجح للشبكات الإرهابية، واعتراض المهاجرين غير الشرعيين، وتعطيل عصابات الجريمة المنظمة، وتعزيز إجراءات الأمن السيبراني. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال مصر تواجه بعض الإخفاقات والتحديات المستمرة في القضاء على هذه التهديدات بشكل فعال نظرا لمحدودية الاعتمادات المالية الموجهة امحاصرتها قياسا باحتياجات البلاد في أوجه إنفاق أكثر إلحاحا، ومن جهة أخرى نظر لموقعها الذي جعلها معبرا لمختلف الشكات المنخرطة في مثل هذه التهديدات.

المطلب الثاني: السياسة التونسية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

لقد طبقت تونس مقاربات مختلفة لمكافحة الإرهاب، والتي حققت إنجازات ملحوظة. أحد الأمثلة على النهج الذي اتبعته تونس هو إقرار القوانين الرئيسية التي تستهدف الإرهاب وتمويله، وقد اعتمدت تونس القانون رقم **26-2015** الذي يركز على مكافحة الإرهاب. ويجرم هذا القانون الأفعال المرتبطة بالإرهاب، مثل تمويل وتجنيد وتقديم الدعم المادي للمنظمات الإرهابية. ومن خلال سن هذا التشريع، تثبت تونس التزامها بمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وتعطيل شبكاته.

علاوة على ذلك، حققت تونس إنجازات مهمة في مجال مكافحة الإرهاب. وقد نجحت قوات الأمن في البلاد في القبض على الأفراد المتورطين في الأنشطة الإرهابية وتفكيك الخلايا المتطرفة. ويتجلى ذلك في زيادة عدد عمليات الاعتقال والمحاكمات للإرهابيين المشتبه بهم في السنوات الأخيرة. وتسلط

[1] Banks, William. Counterinsurgency Law: New Directions in Asymmetric Warfare , op.cit.

هذه الإنجازات الضوء على حرص تونس على تعزيز أجهزتها الأمنية وضمان سلامة مواطنيها. ومن خلال سن قوانين شاملة وتحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الإرهاب، تضرب تونس مثالا إيجابيا للدول الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة.[1]

وتواجه تونس، مثل العديد من البلدان الأخرى، تحدي الهجرة غير الشرعية. في مقال للكاتب م. خليفة بعنوان **"مواجهة تحدي الهجرة غير الشرعية: سياسة تونس والإخفاقات والدروس المستفادة"**، يستكشف المؤلف التدابير السياسية التي اعتمدتها تونس لمعالجة هذه القضية. اتسمت مقاربة تونس للهجرة غير الشرعية بمزيج من النجاح والإخفاق. فمن ناحية، نفذت البلاد تدابير أكثر صرامة لمراقبة الحدود، مثل زيادة المراقبة والدوريات وبناء الحواجز المادية. وأدت هذه التدابير إلى انخفاض عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون البلاد. لكن من ناحية أخرى، واجهت السياسة التونسية أيضًا تحديات وأوجه قصور كبيرة. ويرى المؤلف أن عدم وجود قوانين هجرة شاملة، ومحدودية الموارد، والفساد داخل نظام الهجرة، أعاقت فعالية جهود البلاد في مكافحة الهجرة غير الشرعية. علاوة على ذلك، يسلط المقال الضوء على حاجة تونس إلى التعلم من إخفاقاتها واستخلاص الدروس من الدول الأخرى التي نجحت في التصدي لتحديات مماثلة. في الختام، كانت استجابة السياسة التونسية للهجرة غير الشرعية مختلطة، إذ شهدت نجاحات وإخفاقات. ومن خلال دراسة هذه الإخفاقات والتعلم منها، يمكن لتونس تطوير سياسات واستراتيجيات أكثر فعالية لمعالجة قضية الهجرة غير الشرعية في المستقبل

كما تشكل الجريمة المنظمة تحديا كبيرا لاستقرار وأمن الدول في جميع أنحاء العالم. وتونس، الواقعة في شمال أفريقيا، ليست استثناءً من هذا التهديد، إذ تواجه مجموعة فريدة من التحديات عندما يتعلق الأمر بمكافحة الجريمة المنظمة. في مقال بقلم **توريلي وميروني وكافاتورتا** بعنوان **"مكافحة الجريمة المنظمة في تونس: القوانين والإنجازات والتحديات المستمرة"**، يتعمق المؤلفون في الإطار القانوني والإنجازات والتحديات المستمرة في حرب تونس ضد الجريمة المنظمة. وبحسب المؤلفين، حققت تونس تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة من خلال سن التشريعات وإنشاء مؤسسات لمكافحة الجريمة المنظمة. إن اعتماد قوانين محددة، مثل القانون رقم **75-2003**، الذي يجرم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يبرهن على التزام تونس بمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة. علاوة

[1] Borraccetti Marco and Villani Susanna. eds.. BETWEEN INTEGRATION AND RADICALIZATION IN NORTH AFRICA: A focus on Morocco and Tunisia. Bologna University Press. 2022.

على ذلك، فإن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة التحليل المالي يدل على رغبة تونس في تعزيز قدرتها المؤسسية على مكافحة الجريمة المنظمة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال تونس تواجه العديد من التحديات في حربها ضد الجريمة المنظمة. يسلط المؤلفون الضوء على الافتقار إلى التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف وكالات إنفاذ القانون باعتباره عائقًا رئيسيًا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسلل شبكات الجريمة المنظمة إلى السياسة والاقتصاد يزيد من تعقيد الوضع. ومن أجل مكافحة الجريمة المنظمة بشكل فعال، يجب على تونس معالجة هذه التحديات المستمرة من خلال تعزيز التعاون بين الأجهزة، وتحسين آليات تبادل المعلومات الاستخبارية، وتنفيذ استراتيجيات شاملة تستهدف العلاقة بين الجريمة المنظمة والفساد والنفوذ السياسي.[1]

عمدت الدولة التونسية إلى تنفيذ تدابير مختلفة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية، مثل سن قوانين ردعية واستباقية. ومع ذلك، كانت هناك أيضًا حالات من الفشل والتحديات التي تمت مواجهتها في مكافحة هذه المشكلات بشكل فعال، ومثلها مثل مختلف البلدان المتوسطية كانت الحاجة ماسة للتعاون الدولي والإقليمي من أجل تحقيق نجاعة أكثر في سياستها تجاه التهديدات اللاتماثلية عبر الحدودية.

المطلب الثالث: السياسة الجزائرية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

نفذت الجزائر قوانين وسياسات مختلفة للاستجابة بفعالية للتهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية. وكما أبرز **بنتر ولوبو**، فإن هذه التدابير حاسمة في الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها. وتتمثل إحدى هذه السياسات في استنان قانون مكافحة الإرهاب، الذي تم تقديمه في عام 2004. ويقدم هذا التشريع إطارا شاملا لمعالجة الطبيعة المتعددة الأوجه للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الإرهاب، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة. ويمكّن القانون قوات الأمن الجزائرية من اتخاذ تدابير استباقية لمنع هذه التهديدات ومكافحتها، مثل إجراء المراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية والقبض على المشتبه بهم. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت الجزائر الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الإرهاب ومكافحته، والتي تركز على الأبعاد المحلية والدولية للمشكلة. وتؤكد هذه الاستراتيجية على أهمية التعاون الدولي وتبادل المعلومات، فضلا عن الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر والاستبعاد الاجتماعي. علاوة على ذلك، أقامت الجزائر شراكات مع دول

[1] Borraccetti Marco and Villani Susanna. eds.. BETWEEN INTEGRATION AND RADICALIZATION IN NORTH AFRICA: A focus on Morocco and Tunisia.

الجوار والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، لتعزيز جهود الأمن الجماعي. وتهدف هذه المبادرات التعاونية إلى تعزيز مراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية وتنسيق العمليات المشتركة. وبشكل عام، فإن استجابة الجزائر للتهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية تتميز بنهج شامل ومتعدد الأوجه، يشمل التدابير التشريعية، والأطر الاستراتيجية، والشراكات الدولية.[1]

بذلت الجزائر جهودا كبيرة في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة. وقد نفذت البلاد استراتيجيات ومبادرات مختلفة لمعالجة هذه القضايا الملحة. وقد اعتمدت الجزائر مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب، تشمل تدابير عسكرية واجتماعية واقتصادية. عززت الحكومة الجزائرية قواتها الأمنية ووكالاتها الاستخبارية لمكافحة الأنشطة الإرهابية بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، شاركت الجزائر بنشاط في التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون في مكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، نفذت البلاد إجراءات صارمة لمراقبة الحدود لمعالجة الهجرة غير الشرعية. أبرمت الجزائر اتفاقيات مع دول الجوار لتعزيز أمن الحدود ومنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين. علاوة على ذلك، أدخلت الجزائر إصلاحات في إطارها القانوني لمكافحة الجريمة المنظمة. أنشأت الحكومة وحدات متخصصة للتحقيق في شبكات الجريمة المنظمة ومحاكمتها. وتدل هذه الجهود على التزام الجزائر بالحفاظ على الاستقرار والأمن داخل حدودها.[2]

قوبلت جهود الجزائر في التصدي للهجمات السيبرانية والتهديدات العابرة للحدود الوطنية بالإنجازات والإخفاقات. ووفقا **لجيمس آر كلابر**، المدير السابق للاستخبارات الوطنية، فقد حققت الجزائر تقدما كبيرا في تعزيز بنيتها التحتية للأمن السيبراني. أنشأت الدولة مؤسسات مثل الوكالة الوطنية للأمن السيبراني **(ANSSI)** والهيئة الوطنية للأمن السيبراني والثقة الرقمية **(AADTC)** لتعزيز دفاعها ضد التهديدات السيبرانية. وقد عملت هذه المنظمات على تحسين تبادل المعلومات، وإجراء عمليات تدقيق للأمن السيبراني، وتنفيذ آليات الاستجابة للحوادث. بالإضافة إلى ذلك، شاركت الجزائر بنشاط في المبادرات الإقليمية والدولية، مثل اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية، مما يدل على التزامها بالتصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال الجزائر تواجه تحديات في التصدي بفعالية للهجمات الإلكترونية. لا يزال الافتقار إلى الوعي العام والفهم لقضايا الأمن السيبراني يمثل عقبة كبيرة.

[1] Nomikos, John M. 2013. "Combating Illegal Immigration, Terrorism, and Organized Crime in Greece and Italy." International Journal of Intelligence and CounterIntelligence 26 (2): 288.
[2] Ibid, 290.

علاوة على ذلك، تواصل البلاد نضالها من أجل تطوير إطار قانوني شامل للأمن السيبراني وإنفاذ القوانين الحالية. تعيق أوجه القصور هذه قدرة الجزائر على الاستجابة بفعالية للتهديدات السيبرانية وحماية بنيتها التحتية الحيوية. في الختام، في حين أن الجزائر خطت خطوات ملحوظة في التصدي للهجمات السيبرانية والتهديدات العابرة للحدود الوطنية، لا يزال هناك مجال للتحسين في مجالات مثل الوعي العام والأطر القانونية لضمان دفاع أكثر قوة ضد التهديدات السيبرانية.[1]

يمكن القول أن سياسة الجزائر تجاه التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية في السنوات الأخيرة، سيما الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، كانت بمثابة مسعى معقد وصعب. وقد بذلت البلاد جهودًا كبيرة لمكافحة هذه التهديدات، حيث أقرت قوانين وتدابير لمعالجة كل قضية بشكل خاص. وقد حققت الجزائر بعض النجاحات الملحوظة في حربها ضد الإرهاب، مع انخفاض كبير في الأنشطة الإرهابية وعمليات ناجحة ضد الجماعات المتطرفة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، لا سيما في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية المستمرة والطبيعة المتطورة للهجمات السيبرانية. وبينما أحرزت الجزائر تقدما، فإن المزيد من التعاون والتكيف المستمر للسياسات والاستراتيجيات أمر ضروري للتصدي بفعالية لهذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية.

المطلب الرابع: السياسة المغربية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود

اشتمل النهج الذي اتبعه المغرب في مكافحة الإرهاب في السنوات الأخيرة متعدد الأوجه على عدد من التدابير. وبحسب مقال **أ.ب العلوي** في مجلة **"وجهة النظر الأوروبية"**، فقد حقق المغرب نجاحات كبيرة في جهوده لمكافحة الإرهاب. أحد الأمثلة الرئيسية هو تفكيك العديد من الخلايا الإرهابية داخل البلاد. ويشير **العلوي** إلى أن قوات الأمن المغربية نجحت في تحديد التهديدات المحتملة وتحييدها بشكل استباقي من خلال عمليات جمع المعلومات الاستخبارية والمراقبة. بالإضافة إلى ذلك، نفذت الحكومة المغربية سلسلة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية الشاملة لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب. على سبيل المثال، سنت البلاد تشريعات لتجريم تمويل الإرهاب والتجنيد، فضلا عن إنشاء محاكم متخصصة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالإرهاب. وتظهر هذه الإنجازات التزام المغرب بمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وتصميمه على الحفاظ على الأمن الوطني. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه النجاحات، واجهت البلاد أيضًا تحديات وشهدت إخفاقات في جهود مكافحة الإرهاب. ووفقا للعلوي،

[1] "Worldwide Threat Assessment of the U.S. Intelligence Community." n.d. Apps.dtic.mil. https://apps.dtic.mil/sti/citations/ADA539742.

فإن أحد الإخفاقات الملحوظة هو استمرار التطرف بين بعض شرائح المجتمع المغربي. وهذا يسلط الضوء على حاجة المغرب إلى مواصلة جهوده في مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة وتعزيز التماسك الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يشكل التهديد المتمثل في عودة المقاتلين الأجانب من مناطق النزاع تحديًا مستمرًا. وقد نفذت الحكومة المغربية تدابير لمراقبة العائدين وإعادة تأهيلهم، لكن ضمان إعادة إدماجهم بنجاح يظل مهمة معقدة. وفي الختام، أثمرت المقاربة التي اتبعها المغرب في مكافحة الإرهاب إنجازات مهمة، مثل تفكيك الخلايا الإرهابية وتنفيذ الإصلاحات القانونية. ومع ذلك، فإن التحديات المستمرة المتمثلة في التطرف وإعادة إدماج المقاتلين الأجانب تؤكد الحاجة إلى جهود متواصلة ونهج شامل لمعالجة هذه القضايا.[1]

تشكل قضية الهجرة غير الشرعية تحديا كبيرا تواجهه العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك المغرب. واستجابة لهذه المشكلة، نفذت الحكومة المغربية العديد من القوانين والسياسات لمعالجة هذه المشكلة والتخفيف من تأثيرها على البلاد. أحد هذه التدابير هو إدخال القانون **02-03**، الذي يجرم الهجرة غير الشرعية وينص على فرض عقوبات على المتورطين في تسهيل مثل هذه الأنشطة. ويهدف هذا القانون إلى ردع المهاجرين المحتملين عن محاولة دخول البلاد بشكل غير قانوني واتخاذ إجراءات صارمة ضد شبكات الاتجار بالبشر.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة المغربية أيضًا خطوات لتحسين أمن الحدود وتعزيز التعاون مع الدول المجاورة لمكافحة الهجرة غير الشرعية. على سبيل المثال، وقع المغرب العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول مثل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا لتعزيز مراقبة الحدود وتسهيل إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى وطنهم. وكان لهذه التدابير تأثير كبير في الحد من عدد المعابر الحدودية غير الشرعية وردع المهاجرين المحتملين عن اختيار المغرب كبلد عبور أو وجهة. لكن رد الحكومة المغربية على الهجرة غير الشرعية لم يخلو من التحديات والانتقادات. وكانت هناك مخاوف أثارتها منظمات حقوق الإنسان بشأن معاملة المهاجرين، وخاصة المحتجزين في مراكز الاحتجاز. وتقول هذه المنظمات إن النهج الذي تتبعه الحكومة غالباً ما يفشل في التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، مما يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان. وعلى الرغم من هذه التحديات، فمن الواضح أن جهود الحكومة

[1] Alaoui, Assia Bensalah. 2017. "Morocco's Security Strategy: Preventing Terrorism and Countering Extremism." European View 16 (1): 103.

المغربية للتصدي للهجرة غير الشرعية من خلال تنفيذ القوانين والسياسات وتعزيز التعاون مع الدول المجاورة كان لها تأثير ملموس على الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد.[1]

على صعيد التهديدات السيبرانية، فقد أصبح التصدي للجريمة المنظمة والهجمات الإلكترونية في المغرب مصدر قلق ملح في السنوات الأخيرة. وقد أقرت الحكومة المغربية العديد من القوانين والاستراتيجيات لمكافحة هذه الأنشطة الإجرامية، لكنها تواجه تحديات كبيرة في جهودها هذه. حيث عمدت الحكومات المغربية إلى سن المغرب تشريعات مثل القانون الجنائي وقانون مكافحة الجرائم السيبرانية للتصدي للجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية، بهدف توفير إطار قانوني للتحقيق مع الأفراد المتورطين في هذه الأنشطة غير المشروعة ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

بالإضافة إلى ذلك، أقام المغرب شراكات مع المنظمات الدولية والدول المجاورة لتعزيز التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والتهديدات السيبرانية. وعلى الرغم من هذه الجهود، هناك العديد من التحديات التي تعيق فعالية هذه التدابير. وفي هذا الصدد يسلط كومولي الضوء على نقص الموارد والخبرة التقنية باعتبارهما عقبتين رئيسيتين في التصدي للجرائم السيبرانية. إن التمويل غير الكافي لوكالات إنفاذ القانون وغياب وحدات الجرائم الإلكترونية المتخصصة يحدان من القدرة على التحقيق في الهجمات الإلكترونية والرد عليها بفعالية. علاوة على ذلك، فإن التطور السريع للتكنولوجيا يشكل تحديًا مستمرًا حيث يقوم مجرمو الإنترنت باستمرار بتكييف تقنياتهم واستغلال نقاط الضعف. في الختام، في حين اتخذ المغرب خطوات مهمة للتصدي للجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية، هناك حاجة لمزيد من الاستثمار في الموارد والتدريب والتعاون لمكافحة هذه التهديدات بشكل فعال.[2]

يمكن القول بنجاح نسبي لمقاربة المغرب في التعامل مع التهديدات اللاتماثلية، حيث نفذت البلاد العديد من القوانين والتدابير لمواجهة هذه التحديات، مثل سن تشريعات مكافحة الإرهاب، وتعزيز أمن الحدود، وتعزيز التعاون الدولي، وتطوير أطر قوية للأمن السيبراني. كما حقق المغرب نجاحات ملحوظة في مواجهة هذه التهديدات، بما في ذلك تفكيك الخلايا الإرهابية، واعتراض طرق الهجرة غير الشرعية، وتعطيل الشبكات الإجرامية، وتعزيز قدرته على الدفاع ضد الهجمات السيبرانية.

[1] Natter, Katharina. 2013. "The Formation of Morocco's Policy towards Irregular Migration (2000-2007): Political Rationale and Policy Processes." International Migration 52 (5): 17-18

[2] Comolli, Virginia. 2018. Organized Crime and Illicit Trade: How to Respond to This Strategic Challenge in Old and New Domains. Google Books. Springer.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال التحديات والإخفاقات قائمة، مما يسلط الضوء أوجه خلل معتبرة في في السياسات المغربية ذات الصلة.

المبحث الثالث: السياسات المتوسطية أحادية الجانب في مجال مكافحة التهديدات اللاتماثلية : بين التعارض والتعاون

يأتي هذا المبحث المتعلق بالسياسات المتوسطية أحادية الجانب في مجال مكافحة التهديدات اللاتماثلية بين التعارض والتعاون ليخصص البحث في مجمل التعقيدات الناشئة عند تنفيذ سياسات أمنية أحادية الجانب في مواجهة التحديات اللاتماثلية.

كما يُركز هذا المبحث على تقييم هذه السياسات من حيث الإنجازات والإخفاقات، معتمداً على التحليل النقدي لكيفية تأثيرها على الأمن الإقليمي والعلاقات بين دول البحر المتوسط .يتناول المبحث أيضاً الأنماط السائدة في السياسات أحادية الجانب، بما في ذلك التقارب والتعارض والتضارب والتعاون بين دول المنطقة. يُعرض لكيفية مأسسة الأنماط التعاونية وتأثيرها على تطوير هياكل وآليات الحوكمة الأمنية الفعالة في المتوسط. هذا الجزء يُعد مهماً لفهم ديناميكيات الأمن الإقليمي ويسعى لإعطاء إطار شامل حول الاستراتيجيات المستقبلية لمكافحة التهديدات اللاتماثلية.

المطلب الأول: تقييم السياسات أحادية الجانب-الإنجازات والإخفاقات

كانت المنطقة المتوسطية لفترة طويلة بؤرة للتهديدات الأمنية المختلفة، وقد لعبت السياسات الأحادية التي تتبناها بلدانها لمواجهة هذه التهديدات دورا مهما، لكنه لم يكن كافيا، في الحفاظ على الأمن الإقليمي. يتناول هذا المطلب تقييما للسياسات الأحادية لدول البحر الأبيض المتوسط في مواجهة التهديدات اللاتماثلية، ويسلط الضوء على التناقضات والتداخلات في مقارباتها. ففي مواجهة التهديدات اللاتماثلية، نفذت دول البحر الأبيض المتوسط سياسات أحادية الجانب كرد فعل، بهدف حماية أمنها الوطني وحماية مصالحها. وكما أبرز كوركماز، تتميز هذه السياسات بالافتقار إلى التعاون المتعدد الأطراف وتحركها عملية صنع القرار المستقلة للدولة. وغالباً ما تتشكل مثل هذه التوجهات الأحادية وفقاً للظروف والأولويات الخاصة بكل دولة. على سبيل المثال، ركزت بعض دول البحر الأبيض المتوسط على تعزيز قدراتها العسكرية وتعزيز أمن الحدود لمواجهة التهديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة. ويشمل ذلك إنشاء وحدات عسكرية متخصصة، ونشر قوات إضافية، واعتماد تقنيات المراقبة المتقدمة. ومن خلال تنفيذ هذه السياسات الأحادية، تسعى دول البحر الأبيض المتوسط إلى معالجة التحديات الأمنية المباشرة التي تواجهها، مع التأكيد أيضًا على استقلاليتها في التعامل مع التهديدات غير المتماثلة. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن التدابير

الانفرادية قد تكون لها حدود في التصدي بفعالية لهذه التحديات المعقدة، حيث أن الجهود الشاملة والمنسقة غالبا ما تكون ضرورية للتصدي للتهديدات اللاتماثلية التي تتجاوز الحدود الوطنية.

وفي سياق التهديدات اللاتماثلية، تبنت دول البحر الأبيض المتوسط سياسات أحادية الجانب كثيراً ما تظهر فيها التناقضات. ويتجلى ذلك في الدراسة التي أجراها كوركماز والتي تناولت السياسات الأمنية لدول البحر الأبيض المتوسط. وبحسب الكاتب، تواجه هذه البلدان مشهدًا أمنيًا معقدًا يتسم بتهديدات متباينة بحسب كل حالة، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. ففي حين ركزت بعض دول المنطقة على تعزيز قدراتها الأمنية الداخلية من خلال مبادرات مثل تدابير مراقبة الحدود واستراتيجيات مكافحة الإرهاب، اتبعت دول أخرى سياسات تعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية والسياسية على المخاوف الأمنية. على سبيل المثال، يشير كوركماز إلى أن بعض دول البحر الأبيض المتوسط انخرطت في تجارة الأسلحة مع دول أو جهات فاعلة غير حكومية متهمة بدعم الإرهاب أو الأنشطة غير المشروعة. ويوضح هذا التناقض بين الأهداف الأمنية والمصالح الاقتصادية مدى تعقيد معالجة التهديدات اللاتماثلية من جانب واحد. علاوة على ذلك، فإنه يسلط الضوء على الحاجة إلى نهج منسق بين دول البحر الأبيض المتوسط للاستجابة بفعالية للتحديات المتعددة الأوجه التي تفرضها التهديدات غير المتماثلة.[1]

ومع كل هذا التضارب في الأجندات الوطنية، إلا أنه من الواضح أن هناك أساليب متداخلة بين هذه الدول. وكما أبرز بوتكا، فالتهديدات اللاتماثاية لا تقتصر على الحدود الوطنية بل تتطلب بذل جهود تعاونية لمعالجتها بفعالية. وعلى الرغم من التحديات المتأصلة المرتبطة بالسياسات الأحادية، فمن الممكن ملاحظة بعض النهج المشترك بين هذه البلدان. أحد هذه الأساليب هو تبادل المعلومات الاستخبارية. فقد أدركت دول البحر الأبيض المتوسط أهمية تبادل المعلومات والاستخبارات لمكافحة التهديدات غير المتماثلة. ويمكن ملاحظة ذلك في مبادرات مثل اليوروبول، الذي يسهل تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت دول المنطقة أيضًا اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز التعاون في معالجة التهديدات غير المتماثلة. على سبيل المثال، تجمع مبادرة الدفاع **5+5** بين خمس دول متوسطية من الاتحاد الأوروبي وخمس دول من منطقة المغرب العربي، مما يعزز التعاون في مجالات الدفاع والأمن. تسلط هذه الأساليب المتداخلة في

[1] Korkmaz Visne,"Constructing the Mediterranean in the Face of New Threats: Are the EU's Words Really New?" European Security, Vol. 17, Nº. 1 (2008): 141.

السياسات الأحادية الضوء على الفهم المشترك بين دول البحر الأبيض المتوسط للحاجة إلى العمل الجماعي لمعالجة التهديدات غير المتماثلة.[1]

ظهرت السياسات الأحادية التي اعتمدتها دول البحر الأبيض المتوسط تجاه التهديدات اللاتماثلية تمثل مشهدًا معقدًا تظهر فيه التناقضات والتداخلات. وبينما تسعى هذه البلدان جاهدة لحماية أمنها الوطني والتصدي للتحديات التي تفرضها التهديدات غير المتماثلة، برزت حاجة إلى قدر أكبر من التنسيق والتعاون لمكافحة هذه التحديات الناشئة بشكل فعال. إن وجود التناقضات والتداخلات يسلط الضوء على أهمية اتباع نهج شامل وتعاوني يأخذ في الاعتبار الظروف الفريدة لكل بلد مع تعزيز الشراكات الإقليمية في الوقت نفسه.

المطلب الثاني: الأنماط السائدة في السياسات أحادية الجانب-التقارب، التعارض، التضارب، التعاون

من خلال ما سبق من استعراض للسياسات الأحادية الجانب للبلدان المتوسطية، يمكن استخلاص عدد من الأنماط السائدة بما يمكن من استشفاف أين تتقارب، تتعارض، تتضارب وتتعاون البلدان المتوسطية في خضم مساعيها لمواجهة التهديدات اللاتماثلية :

- **أوجه التقارب:**

في مجال الإرهاب، تصطف دول البحر الأبيض المتوسط بشكل عام مع الجهود الدولية لمكافحة لإرهاب، مثل تبادل المعلومات الاستخبارية والعمليات المشتركة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مشاركتهم في المبادرات العالمية مثل لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، هناك إجماع على الحاجة إلى فرض ضوابط أقوى على الحدود والمراقبة البحرية. ويتجسد ذلك في عمليات البحث والإنقاذ التعاونية في البحر الأبيض المتوسط، والاتفاقيات مثل الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن إدارة الهجرة. وفي مكافحة الجريمة المنظمة، تشارك البلدان على نطاق واسع في الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال والاتجار بالبشر، حيث يعمل اليوروبول على تسهيل التعاون في مجال إنفاذ القانون عبر الحدود. أما بالنسبة للهجمات السيبرانية، فهناك توافق مع معايير الأمن السيبراني العالمية، ويتجلى ذلك في مشاركة دول البحر الأبيض المتوسط في مبادرات وتحالفات الأمن السيبراني الدولية.

[1] Potka F, Geopolitics and the overlapping EEZ claims in Eastern Mediterranean: a Liberal Institutionalism approach for the resolution between Cyprus and Turkey.Europa-Universitat Flensburg & University of Southern Denmark, Flensburg, 2016. p.87 Available at: https://www.academia.edu/29570077/ (accessed 24.04.2023).

- **أوجه التعاوض:**

هناك تباين في الاستراتيجيات ضد التهديدات اللاتماثلية . وفي مجال الإرهاب، تختلف الدول في تعريفها ونهجها في مكافحة التمرد، مثل تركيز فرنسا على منطقة الساحل الذي يتناقض مع الاستراتيجيات الداخلية لمصر. وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، تنشأ الخلافات حول المسؤولية عن اللاجئين والمهاجرين، وهو ما أبرزته دعوة إيطاليا واليونان لمزيد من الدعم من الاتحاد الأوروبي. وفي التصدي للجريمة المنظمة، هناك تفاوت في التركيز وتخصيص الموارد، مع موقف إيطاليا القوي المناهض للمافيا مقابل التركيز الأوسع في أماكن أخرى. ويختلف النهج المتبع في التعامل مع الهجمات السيبرانية أيضًا، حيث تؤدي مستويات التقدم التكنولوجي وقدرات الدفاع السيبراني المتفاوتة إلى اختلاف الأولويات والاستراتيجيات الوطنية.

- **أوجه التضارب:**

يمكن أن تكون الاستراتيجيات متعارضة في بعض الأحيان. بالنسبة للإرهاب، فإن الخلافات حول تصنيف الجماعات كمنظمات إرهابية جديرة بالملاحظة، مثل موقف تركيا من الجماعات الكردية مقابل وجهات النظر التي تتبناها الدول الأخرى. وفي مجال الهجرة غير الشرعية، توجد توترات بشأن سياسات إعادة توزيع المهاجرين ومراقبة الحدود، وخاصة بين دول البحر الأبيض المتوسط التابعة للاتحاد الأوروبي وغير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. تواجه الجريمة المنظمة تضاربًا في الولايات القضائية ونقصًا في التنسيق في التحقيقات عبر الحدود. ترى الهجمات السيبرانية أساليب مختلفة فيما يتعلق بالسيادة الرقمية وخصوصية البيانات، مما يؤدي إلى صراعات محتملة في التعاون الدولي.

- **أوجه التعاون:**

وعلى الرغم من هذه الاختلافات، هناك تعاون كبير. وتجري التدريبات المشتركة على مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات من خلال الإنتربول والهيئات الدولية الأخرى. وتشمل الجهود التعاونية في إدارة الهجرة غير الشرعية الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا والعمليات البحرية المشتركة. وفي مكافحة الجريمة المنظمة، هناك تعاون عبر الحدود في مجال إنفاذ القانون من خلال آليات مثل اليوروبول. بالنسبة للأمن السيبراني، تعد المشاركة في المبادرات الدولية والتعاون في تطوير استراتيجيات الدفاع السيبراني أمرًا شائعًا، حيث تشارك البلدان في المنتديات العالمية لمعالجة تحديات الأمن السيبراني.

وفيما يلي جدول تلخيصي وتوضيحي للاستنتاجات أعلاه.

الجدول رقم(12): يوضح أوجه التقاطع والتضارب لسياسات البلدان المتوسطية أحادية الجانب إزاء التهديدات اللاتماثلية

أشكال التهديد/ مستوى التقاطع	الإرهاب	الهجرة غير الشرعية	الجريمة المنظمة	الأمن السيبراني
أوجه التقارب	تتعاون معظم الدول مع الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب (مثل تبادل المعلومات الاستخبارية والعمليات المشتركة)	اتفاق عام على ضرورة تعزيز مراقبة الحدود والمراقبة البحرية.	المشاركة الواسعة في الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال والاتجار بالبشر.	التوافق مع معايير الأمن السيبراني العالمية والتعاون مع جهات الأمن السيبراني الدولية.
أوجه التعاون	التدريبات المشتركة على مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات من خلال الإنتربول والوكالات الدولية الأخرى.	عمليات بحث وإنقاذ تعاونية في البحر الأبيض المتوسط، واتفاقيات مثل الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.	التعاون في مجال إنفاذ القانون عبر الحدود، مثل اليوروبول وفرق العمل المشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة.	المشاركة في مبادرات الأمن السيبراني الدولية والتعاون في تطوير استراتيجيات الدفاع السيبراني.
أوجه الاختلاف	التباين في تعريف "الجماعات الإرهابية" ونهج مكافحة التمرد.	الخلاف حول تقاسم الأعباء والمسؤولية تجاه اللاجئين والمهاجرين (على سبيل المثال، دعوة إيطاليا واليونان لمزيد من دعم الاتحاد الأوروبي)	مستويات مختلفة من التركيز والموارد المخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة (على سبيل المثال، موقف إيطاليا القوي المناهض للمافيا مقابل التركيز الأوسع للدول الأخرى).	تنوع مستويات التقدم التكنولوجي وقدرات الدفاع السيبراني مما يؤدي إلى اختلاف الأولويات والاستراتيجيات الوطنية.
أوجه التضارب	الخلافات حول تصنيف الجماعات كمنظمات إرهابية (على سبيل المثال، موقف تركيا من الجماعات الكردية مقابل الدول الأخرى)	التوترات بشأن سياسات إعادة توزيع المهاجرين ومراقبة الحدود (على سبيل المثال، بين دول الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)	تضارب الاختصاصات القضائية وغياب التنسيق في التحقيقات الجنائية العابرة للحدود.	الأساليب المختلفة للسيادة الرقمية وخصوصية البيانات ليس محل توافق بين الدول المتوسطية .

المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الجدول أعلاه ويلخص في آن واحد كيف أن المنطقة المتوسطية تتسم بنسيج معقد من التقارب والتباعد والصراع والتعاون في معالجة التهديدات اللاتماثلية، وتتأثر الديناميكيات بمجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك المصالح الجيوسياسية، والاستقرار الإقليمي، والتحالفات الدولية.

المطلب الثالث: مأسسة الأنماط التعاونية لحوكمة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المتوسط

تعتبر المنطقة المتوسطية بمثابة مشهد جيوسياسي معقد يواجه تحديات متشابكة من بينها كل أشكال التهديدات اللاتماثلية .ومن أجل التصدي لهذه التحديات بفعالية، فإن وجود بنية مؤسسية قوية للحوكمة أمر بالغ الأهمية. يستكشف هذا المطلب التطور التاريخي للبنية المؤسسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع تسليط الضوء على **أصحاب المصلحة stakeholders** الرئيسيين وطبيعة انخراطهم أو أدوارهم في محاصرة التهديدات اللاتماثلية؛ بالإضافة إلى ذلك، فهو يستشف التحديات التي تواجه البناء المؤسساتي في سعيه لإدارة هذه التهديدات، بما يمكننا الحصول على فهم أعمق للآليات المؤسسية التي تم إرساء أسسها من أجل ضمان الاستقرار في المنطقة.

تاريخيا، فقد تأثر تطور البناء المؤسساتي للحوكمة الأمنية في المنطقة المتوسطية بالعديد من العوامل والأحداث. وفقًا **لسابيتش وبوجينوفيتش**، شهدت المنطقة المتوسطية تحولات سياسية واقتصادية ملفتة للانتباه قياسا بالكثير من المناطق الأخرى، مما أدى إلى إنشاء مؤسسات حوكمة مختلفة. إحدى العوامل الرئيسية التي أثرت على البناء المؤسسساتي في هذه المنطقة هو الاستعمار. حيث أدت هيمنة القوى الأوروبية على البحر الأبيض المتوسط خلال القرنين التاسع عشر والعشرين إلى فرض هياكل الحكم على النمط الغربي، والتي كانت تتميز في كثير من الأحيان بالسلطة المركزية ونهج من أعلى إلى أسفل في اتخاذ القرار. كان لهذا الإرث الاستعماري تأثير دائم على أنظمة الحكم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تبنت العديد من دول المنطقة أطرًا مؤسسية مماثلة حتى بعد حصولها على الاستقلال. بالإضافة إلى ذلك، لعبت الديناميكيات الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط، مثل التنافس على الموارد والنفوذ، دورًا أيضًا في تشكيل البنية المؤسسية. على سبيل المثال، يمكن النظر إلى إنشاء منظمات إقليمية مثل الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط في عام 2008 على أنه محاولة لتعزيز التعاون والاستقرار في منطقة تتسم بالتحديات السياسية والأمنية. باختصار، يرى الباحثان بتأثر التطور التاريخي لمؤسسات الحوكمة في المنطقة المتوسطية بالاستعمار والديناميكيات الجيوسياسية والسعي إلى التعاون والاستقرار الإقليميين.[1]

[1] Šabic Zlatko and Ana Bojinovic, "Mapping a Regional Institutional Architecture: The Case of the Mediterranean." Mediterranean Politics, Vol. 12, Nº. 3 (2007): 317–120.

في معالجة التهديدات اللاتماثلية في البحر الأبيض المتوسط، من المهم فهم الأدوار التي يلعبها الفواعل الرئيسيون المنخرطون في المسألة وهم جهات فاعلة حكومية وغير حكومية. الجهات الفاعلة الحكومية مسؤولة عن الحفاظ على أمن واستقرار أراضي الدولة، ولهم سلطة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات لمواجهة هذه التهديدات. والاتحاد الأوروبي هو فاعل رئيسي آخر في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وباعتباره منظمة إقليمية، يتمتع الاتحاد الأوروبي بالقدرة على تنسيق وتسهيل التعاون بين دوله الأعضاء لمعالجة التهديدات اللاتماثلية بشكل جماعي. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المنظمات الإرهابية والشبكات الإجرامية ومنظمات المجتمع المدني أيضًا دورًا في معالجة هذه التهديدات. فالمنظمات الإرهابية، على سبيل المثال، ترتكب أعمال عنف وتشكل خطراً أمنياً كبيراً في المنطقة. تعتبر وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات من الفاعلين الأساسيين في مواجهة هذه التهديدات وضمان سلامة البحر الأبيض المتوسط.[1]

يفرض تعزيز إدارة التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية العديد من التحديات والآفاق. تشير التهديدات اللاتماثلية إلى المخاطر الأمنية التي تنشأ من الجهات الفاعلة غير الحكومية أو من الجهات الفاعلة الحكومية ذات القدرات المختلفة إلى حد كبير. وتنتشر هذه التهديدات بشكل خاص في المنطقة بسبب تعقيداتها الجيوسياسية ووجود تحديات أمنية عابرة للحدود الوطنية. ويبدو أن إحدى التحديات الرئيسية في إدارة هذه التهديدات يكمن في مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية والمنظمات الدولية. وتضم المنطقة المتوسطية دولاً متعددة ذات أنظمة سياسية ومصالح وقدرات مختلفة، مما يجعل التنسيق والتعاون مهمة شاقة.

علاوة على ذلك، فإن غياب هيراركية إقليمية من الطبيعي أن يزيد من تعقيد إدارة هذه التهديدات كما هو الحال على المستوى النظمي العالمي. ويتعلق التحدي الآخر بعدم التماثل في القدرات بين الجهات الفاعلة المعنية. غالباً ما تمتلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل المنظمات الإرهابية، وسائل وتكتيكات غير تقليدية، مما يجعل من الصعب اكتشافها ومواجهتها. ومن ناحية أخرى، قد يكون لدى الجهات الحكومية مستويات متفاوتة من القدرات العسكرية، مما يخلق تباينات في ديناميكيات السلطة. وعلى الرغم من هذه التحديات، هناك أيضًا آفاق لتعزيز الحوكمة في منطقة البحر الأبيض

[1] Tudor SALANȚIU & Iulia MUREȘAN,"THE NORMATIVE FRAMEWORK of REGIONAL ORGANIZATIONS and ASYMMETRIC EVENTS in the TIME of GLOBALIZED THREATS." EURINT, Vol. 6, Nº. 1 (2019): 108–21. https://www.ceeol.com/search/article-detail?id=844277.

المتوسط. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التعاون المتزايد بين دول البحر الأبيض المتوسط والمنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي، إلى تحسين تبادل المعلومات، والعمليات المشتركة، ومبادرات بناء القدرات. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير الأطر والاتفاقيات الإقليمية يمكن أن يعزز استجابة أكثر تنسيقًا للتهديدات اللاتماثلية . لكن هذه الآفاق تتطلب إرادة سياسية مستدامة، وثقة متبادلة، وتخصيص الموارد اللازمة.

من الواضح، من خلال ما سبق، أن إدارة التهديدات اللاتماثلية في البحر الأبيض المتوسط هي قضية متعددة الأوجه، وتتميز بالتحديات الناجمة عن تنوع الجهات الفاعلة وعدم تناسق القدرات. ومع ذلك، فمن خلال تعزيز التعاون، وتطوير الأطر الإقليمية، وتخصيص الموارد، هناك احتمالات لتعزيز الحكم والتصدي بفعالية لهذه التهديدات في المنطقة.[1]

المطلب الرابع: الهندسة المؤسساتية للحوكمة الأمنية في المتوسط

إن صعوبة التعامل مع التهديدات اللاتماثلية بشكل منفرد دفعت باتجاه بناء مؤسساتي ساهمت فيه عديد البلدان المتوسطية قصد تنسيق الجهود وتحقيق فعالية أكبر. ورغم أن معظم الترتيبات المؤسساتية الناشئة بين ضفتي المتوسط أو امتدادا للتقاليد التعاونية المتنامية شمالا، لم توجد في المقام الأول لمواجهة هذه التهديدات، لكن الحوكمة الأمنية كانت ضمن مقاصدها المباشرة أو غير المباشرة. أولاً، لعب الاتحاد الأوروبي دوراً حاسماً في هذا الصدد، مستخدماً قدراته السياسية والاقتصادية والأمنية لتعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، برز منتدى 5+5 والشراكة الأوروبية المتوسطية كمنصتين مهمتين للحوار والتعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط، مما يعزز الجهود المشتركة في معالجة التهديدات غير المتماثلة. علاوة على ذلك، أدت المساعي التعاونية التي بذلتها وكالة فرونتكس، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط إلى تعزيز قدرة المنطقة على الصمود من خلال تعزيز أمن الحدود، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وإجراء عمليات مشتركة. وقد قدمت هذه الكيانات معًا مساهمات كبيرة في إدارة التهديدات اللاتماثلية في البحر الأبيض المتوسط، والعمل من أجل مستقبل أكثر أمانًا وأمانًا للمنطقة.

لقد لعب الاتحاد الأوروبي دورًا مهمًا في معالجة التهديدات اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتتسم التهديدات اللاتماثلية باختلال توازن القوى بين الخصوم، حيث كثيراً ما تتحدى

[1] Lia Brynjar, "Security Challenges in Europe's Mediterranean Periphery - Perspectives and Policy Dilemmas." European Security, Vol. 8, N°. 4 (1999): 27.

الجهات الفاعلة غير التابعة لدول بعينها أمن الدول والأمن الجماعي للاتحاد الأوروبي. ووفقاً **لكوركماز**، فقد طور الاتحاد الأوروبي نهجاً شاملاً لمواجهة هذه التهديدات من خلال سياسة الأمن والدفاع المشتركة **(CSDP)**. تتيح سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي الجمع بين موارده العسكرية والمدنية من أجل تعزيز الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن خلال مبادرات مثل عملية صوفيا، شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في مكافحة التهديدات غير المتكافئة، وخاصة في التعامل مع قضايا مثل الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، والإرهاب. وتظهر هذه الجهود التزام الاتحاد الأوروبي بمعالجة التحديات الأمنية المعقدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط واعترافه بالحاجة إلى نهج متعدد الأوجه ومتكامل للأمن. علاوة على ذلك، تعكس مشاركة الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط فهمه للترابط بين الأمن والاستقرار والتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للتهديدات غير المتماثلة. وفي الختام، فإن دور الاتحاد الأوروبي في معالجة التهديدات اللاتماثلية في البحر الأبيض المتوسط أمر بالغ الأهمية، لأنه يستخدم نهجا شاملا يجمع بين الموارد العسكرية والمدنية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.[1]

ومن جانبه لعب منتدى **5+5** والشراكة المتوسطية **(EMP)** دورًا مهمًا في معالجة تحديات الحكم التي تفرضها التهديدات غير المتماثلة. يعتبر منتدى **5+5**، الذي تأسس عام **1990**، بمثابة منصة للحوار والتعاون بين خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال) وخمس دول في شمال إفريقيا (الجزائر وليبيا وموريتانيا). والمغرب وتونس). وقد أثبت هذا المنتدى فعاليته في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال معالجة مجموعة واسعة من القضايا الأمنية، بما في ذلك التهديدات غير المتماثلة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الشراكة المتوسطية، التي بدأها الاتحاد الأوروبي في عام **1995**، إلى تعزيز التعاون مع جيرانه في الجنوب في مجالات مثل الحوار السياسي، والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويقدم كل من منتدى **5+5** والخطة الأوروبية المتوسطية إطاراً لمعالجة التهديدات اللاتماثلية من خلال تعزيز التفاهم المتبادل والثقة والتعاون بين الدول المشاركة.[2]

[1] Korkmaz Visne, "Constructing the Mediterranean in the Face of New Threats: Are the EU's Words Really New?" European Security. Vol. 17, Nº. 1 (2008): 141.

[2] Adler Emanuel, and Beverly Crawford, "Normative Power: The European Practice of Region Building and the Case of the Euro-Mediterranean Partnership (EMP)." Escholarship.org, April 2004. https://escholarship.org/uc/item/6xx6n5p4.

وكانت الجهود التعاونية التي بذلتها فرونتكس وحلف شمال الأطلسي والاتحاد من أجل المتوسط في مواجهة التهديدات اللاتماثلية حاسمة في التصدي للتحديات التي تفرضها الهجرة غير النظامية والتهديدات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تلعب فرونتكس، الوكالة الأوروبية لخفر السواحل والحدود، دورًا محوريًا في تنسيق وتعزيز عمليات مراقبة الحدود في الاتحاد الأوروبي. ومن خلال نشر الأفراد والمعدات والموارد على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، تهدف فرونتكس إلى منع الهجرة غير الشرعية وتعزيز التدابير الأمنية. من ناحية أخرى، يجمع الناتو الدول الأعضاء لتعزيز الدفاع الجماعي والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية. وقد تجلت مشاركتها في مكافحة التهديدات اللاتماثلية في البحر الأبيض المتوسط من خلال عملياتها في بحر إيجه، حيث دعمت جهود وكالة فرونتكس وخفر السواحل اليوناني والتركي لإدارة أزمة الهجرة.[1]

بالإضافة إلى ذلك، لعب الاتحاد من أجل المتوسط، وهو منظمة إقليمية تتألف من 43 دولة، دورًا فعالًا في تعزيز الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء فيه لمواجهة التحديات المشتركة، بما في ذلك قضايا الهجرة والأمن. ومن خلال المبادرات والمشاريع المشتركة، مثل فرقة العمل المتوسطية المعنية بالهجرة ومركز النشاط الإقليمي للمعلومات والاتصالات، قام الاتحاد من أجل المتوسط بتيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتدابير بناء القدرات بين أعضائه. وقد أثبتت هذه الجهود التعاونية بين فرونتكس وحلف شمال الأطلسي والاتحاد من أجل المتوسط أهميتها الحيوية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وضمان أمن واستقرار البلدان المشاركة.[2]

قدمت الترتيبات المؤسساتية في المتوسط مساهمات كبيرة في إدارة التهديدات اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن خلال جهودها التعاونية، عملت هذه المنظمات على تعزيز الأمن وتعزيز الاستقرار والتصدي للتحديات التي تفرضها التهديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة. ومن خلال تعزيز التعاون وتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات، أظهرت هذه الكيانات التزامها بحماية البحر الأبيض المتوسط والمناطق المحيطة به. ومع ذلك، من المهم أن ندرك أن مكافحة التهديدات اللاتماثلية تتطلب بذل جهود مستمرة وتعاون وثيق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

[1] Marquina Antonio,"NATO'S Southern Flank and the Threat of Disruption." Journal of Transatlantic Studies. Vol. 17, Nº. 2 (2019): 223–225.
[2] Ibid.

الجدول رقم (13): يوضح الترتيبات المؤسساتية المتوسطية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية

الترتيبات المؤسسياتية ذات الصلة	تاريخ الإنشاء	العضوية	الاهداف الرئيسية	أهم الإنجازات ذات الصلة	أهم الاخفاقات ذات الصلة
الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)	2008	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، دول جنوب البحر الأبيض المتوسط	تعزيز الاستقرار والتنمية البشرية والتكامل الإقليمي	مشاريع الطاقة الشمسية، مثل خطة الطاقة الشمسية للبحر الأبيض المتوسط	تقدم محدود في التكامل السياسي، خاصة في مناطق الصراع مثل سوريا
الحوار المتوسطي (MD)	1994	حلف شمال الأطلسي وسبع دول متوسطية	تسهيل الأمن الإقليمي والحوار والتفاهم المتبادل	مناورات عسكرية مشتركة وتعاون أمني	تباين مستويات الالتزام بين الدول الأعضاء، والتحديات في معالجة الصراعات الإقليمية المعقدة
الشراكة الأورو-متوسطية EMP مسار برشلونة	1995	الاتحاد الأوروبي والبحر الأبيض المتوسط الجيران	إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي	اتفاقيات التجارة الحرة والتبادلات الثقافية والاجتماعية	الصراعات في إدارة الهجرة، خاصة خلال أزمة اللاجئين (2015)
منتدى 5+5 لغرب البحر الأبيض المتوسط	1990	5دول الاتحاد الأوروبي، 5دول مغاربية	تعزيز التعاون في القضايا الأمنية والاقتصادية والاجتماعية	اتفاقية المراقبة البحرية المشتركة (2014)	تأثير محدود على الصراعات الجيوسياسية مثل الحرب الأهلية الليبية
الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل (فرونتكس)	2004 بهيكلة جديدة في 2016	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، ومكافحة الجريمة عبر الحدود	العمليات المشتركة مثل تريتون (2014) لمراقبة الحدود وإنقاذ المهاجرين في البحر	تحديات إدارة أزمة اللاجئين والمهاجرين، خاصة في عام 2015
عمليات الناتو في البحر الأبيض	متنوع	الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، الدول	تعزيز الأمن البحري ومكافحة الإرهاب والاستجابة للأزمات	عملية Sea Guardian للأمن البحري (2016)	الانقسامات حول تدخل الناتو في ليبيا (2011)

الترتيبات المؤسسياتية ذات الصلة	تاريخ الإنشاء	العضوية	الاهداف الرئيسية	أهم الإنجازات ذات الصلة	أهم الاخفاقات ذات الصلة
المتوسط		الشريكة			
الأمن السيبراني في الاتحاد الأوروبي إستراتيجية	2013	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	تطوير إطار شامل للأمن السيبراني	اعتماد توجيه الاتحاد الأوروبي لأمن الشبكات والمعلومات (2016)	تزايد حالات الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية في دول الاتحاد الأوروبي
إعلان برشلونة	1995	15دولة في الاتحاد الأوروبي، 14دولة في البحر الأبيض المتوسط شركاء	وضع إطار للشراكة السياسية والاقتصادية والثقافية	إنشاء مؤسسة آنا ليند الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات (2005)	فعالية محدودة في معالجة التحديات الأمنية والسياسية

المصدر: من إعداد الباحثة

يسلط هذا الجدول الضوء على بعض الترتيبات الرئيسية المتعددة الأطراف التي تشمل دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على جهودها لمكافحة التهديدات اللاتماثلية . إن الإنجازات والإخفاقات المذكورة هنا توفر نظرة شاملة لتعقيدات التعاون الإقليمي والتحديات المستمرة في معالجة التهديدات اللاتماثلية في المتوسط ومن أبرزها تلك التي يقودها الاتحاد الأوربي.

عمد الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ سياسات واستراتيجيات مختلفة في مكافحة الإرهاب العابر للحدود الوطنية، بهدف تعزيز الأمن وحماية الدول الأعضاء فيه. ومن الأمثلة البارزة على ذلك إنشاء أمر الاعتقال الأوروبي **(EAW)** في عام **2004**، والذي يسهل تسليم المشتبه بهم المتورطين في أنشطة إرهابية عبر حدود الاتحاد الأوروبي. لقد كان EAW إنجازا هاما في تحسين التعاون بين الدول الأعضاء في الحرب ضد الإرهاب. علاوة على ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي تشريعات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل التوجيه الرابع لمكافحة غسيل الأموال، والذي يهدف إلى منع استخدام الأنظمة المالية في الأنشطة الإرهابية. وتعكس هذه الجهود التشريعية التزام الاتحاد الأوروبي بتعطيل الشبكات المالية التي تدعم الإرهاب. ولكن على الرغم من هذه الإنجازات، واجه الاتحاد الأوروبي تحديات

وإخفاقات في مكافحة الإرهاب العابر للحدود الوطنية. على سبيل المثال، واجه الاتحاد الأوروبي صعوبات في تبادل المعلومات والتعاون الاستخباراتي بين الدول الأعضاء، مما أعاق فعالية جهود مكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، أدى الافتقار إلى نهج موحد وشامل لمكافحة الإرهاب داخل الاتحاد الأوروبي إلى تناقضات في السياسات والاستراتيجيات بين الدول الأعضاء. وتسلط أوجه القصور هذه الضوء على الحاجة إلى المزيد من التحسينات والتنسيق في جهود الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب من أجل التصدي بفعالية للتهديد المتطور المتمثل في الإرهاب العابر للحدود الوطنية.[1]

اعتمد الاتحاد الأوروبي نهجا متعدد الأوجه للتصدي لتحدي الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديدا غير متماثل عابر للحدود الوطنية. ويتجلى هذا النهج في السياسات والتدابير المختلفة التي تنفذها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أحد الأمثلة على ذلك هو إنشاء وكالة فرونتكس في عام 2004، والتي تهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في إدارة وتأمين الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. وتلعب فرونتكس دوراً حاسماً في إجراء العمليات المشتركة، وتوفير المساعدة الفنية، وتسهيل تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، وبالتالي تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على التصدي للهجرة غير الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير نظام اللجوء الأوروبي المشترك للاتحاد الأوروبي **(CEAS)** لضمان اتباع نهج منسق لإجراءات اللجوء والحماية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. يتضمن هذا النظام لائحة دبلن، التي تحدد الدولة العضو المسؤولة عن معالجة طلبات اللجوء. علاوة على ذلك، سعى الاتحاد الأوروبي إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية من خلال تعزيز التنمية والتعاون مع بلدان المنشأ والعبور. على سبيل المثال، يهدف إطار الشراكة الخاص بالاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة إلى تعزيز التعاون مع دول مثل النيجر ومالي لمواجهة تحديات الهجرة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أسفرت هذه السياسات والتدابير عن نتائج مختلطة. وفي حين أدى إنشاء وكالة فرونتكس و**CEAS** إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على إدارة ومراقبة تدفقات الهجرة، فإن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بالمعالجة الفعالة للأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية وتحقيق استجابة شاملة ومستدامة لهذا التهديد غير المتماثل العابر للحدود الوطنية.[2]

[1] Keohane, Daniel. "The EU and Counter-Terrorism." 2005.Avallaible at: https://www.cer.org.uk/sites/default/files/publications/attachments/pdf/

[2]Ilves Luukas & Others."European Union and NATO Global Cybersecurity Challenges: A Way Forward." PRISM. Vol. 6, Nº. 2 (2016): 126.

أصبح مجال الأمن السيبراني ذا أهمية متزايدة في المشهد الرقمي الحديث، مما يمثل تحديات عديدة للحكومات والمنظمات في جميع أنحاء العالم. لقد أدرك الاتحاد الأوروبي **(EU)** الحاجة الملحة لمواجهة هذه التحديات وقام بتنفيذ قوانين مختلفة، وحقق إنجازات بارزة، ويواصل بذل جهود مستمرة لتعزيز الأمن السيبراني داخل دوله الأعضاء. وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات مهمة استجابة لهذه التحديات. أحد الإنجازات الرئيسية هو إنشاء اللائحة العامة لحماية البيانات **(GDPR)** في عام **2018**، والتي عززت حماية البيانات وحقوق الخصوصية لمواطني الاتحاد الأوروبي. لم توفر هذه اللائحة للأفراد سيطرة أكبر على بياناتهم الشخصية فحسب، بل فرضت أيضًا التزامات أكثر صرامة على المؤسسات لضمان أمان هذه البيانات.

بالإضافة إلى ذلك، حقق الاتحاد الأوروبي تقدماً كبيراً في تعزيز التعاون الدولي في معالجة التهديدات السيبرانية من خلال مبادرات مثل مجموعة أدوات الدبلوماسية السيبرانية للاتحاد الأوروبي. تهدف مجموعة الأدوات هذه إلى تعزيز نهج منسق للأمن السيبراني على المستوى العالمي، مع التركيز على أهمية التعددية والمعايير الدولية. تشمل الجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي تطوير توجيه أمن الشبكات والمعلومات **(NIS)**، الذي يهدف إلى إنشاء إطار مشترك للأمن السيبراني عبر الدول الأعضاء. يتطلب هذا التوجيه من المؤسسات في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والتمويل والرعاية الصحية تنفيذ تدابير قوية للأمن السيبراني والإبلاغ عن الحوادث السيبرانية الكبيرة. تُظهر استجابة الاتحاد الأوروبي الشاملة لتحديات الأمن السيبراني التزامه بحماية الحياة الرقمية لمواطنيه وتعزيز المرونة السيبرانية داخل مجتمعه. ورغم الأهمية المحورية للاتحاد الأوربي في الترتيبات المؤسساتية لاحتواء وضبط مخاطر التهديداللاتماثلي بكل أشكاله إلا أنه يمكن الوقوف على تقييم شامل للأدوار التي لعبتها مختلف المبادرات متعدد الأطراف في المنطقة:

- **حوار 5+5** (منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط): يعمل هذا المنتدى على تعزيز التعاون بين عشر دول غرب البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية. وينطوي دورها في إدارة التهديدات غير المتماثلة على تسهيل الحوار والتعاون في مجالات مثل الأمن، والهجرة، والتحديات البيئية، وتعزيز النهج الإقليمي في التعامل مع هذه المشاكل.
- **الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)**: المعروفة أيضًا باسم مسار برشلونة، تهدف الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى تعزيز العلاقات بين الدول الأوروبية ودول البحر الأبيض المتوسط.

وتتضمن مساهمتها في الحكم تشجيع الاستقرار السياسي والتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي، وهو ما يساعد بشكل غير مباشر في تخفيف التهديدات غير المتماثلة من خلال تعزيز الاستقرار والتعاون الإقليميين.

- **فرونتكس** (الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل): تلعب فرونتكس دورًا حاسمًا في إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك البحر الأبيض المتوسط. وتشكل أنشطتها في مجال المراقبة ومراقبة الحدود والتنسيق مع السلطات الوطنية أهمية بالغة في معالجة قضايا مثل الاتجار بالبشر والتهريب والهجرة غير الشرعية.
- **الناتو** (منظمة حلف شمال الأطلسي): تشمل مشاركة الناتو في البحر الأبيض المتوسط عمليات الأمن البحري والشراكات مع دول البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الناتو. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز الأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، وإدارة تدفقات الهجرة، ومعالجة التهديدات غير المتماثلة من خلال التعاون العسكري والاستراتيجي.
- **الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)**: يعزز الاتحاد من أجل المتوسط التعاون الإقليمي والحوار بين دول الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط. فهي تساهم في الحكم من خلال معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، مما يساعد بشكل غير مباشر في إدارة التهديدات غير المتماثلة من خلال إنشاء منطقة أكثر استقرارًا وازدهارًا.

تلعب كل من هذه المنظمات والشراكات دورًا متميزًا ومترابطًا في معالجة التحديات المعقدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتساهم جهودهم المشتركة في إيجاد نهج أكثر تنسيقا وفعالية في التعامل مع الحكم، وخاصة في التعامل مع التهديدات غير المتماثلة التي تتطلب التعاون عبر الحدود واستراتيجيات متعددة الأوجه. وقد لخص الجدول السابق المدرج في هذا المبحث مختلف جوانب القصور والقوة في كل منها.

المبحث الرابع: التوجهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط وسبل ضبطها

يعتبر البحث في التوجهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط وسبل ضبطها خطوة حاسمة نحو فهم كيفية تطور وتغير هذه التهديدات في ضوء الظروف الحالية والمستقبلية. يركز على التحليل العميق للمتغيرات الجيوسياسية والتكنولوجية التي من المتوقع أن تؤثر على طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة.

كما يتناول المبحث أيضاً كيف يمكن للتحولات الراهنة، مثل التقدم التكنولوجي والتغيرات السياسية والاقتصادية، أن تشكل تحديات وفرص جديدة للدول الواقعة على ضفتي البحر المتوسط . يستعرض هذا المبحث لسيناريوهات مستقبلية متنوعة، مستكشفاً كيف يمكن لهذه التطورات أن تؤثر على الإستراتيجيات والأساليب المستخدمة في مواجهة التهديدات اللاتماثلية. من خلال التركيز على التنبؤ بالتوجهات المستقبلية، يسعى المبحث إلى تقديم توصيات استراتيجية تساعد صانعي السياسات والممارسين الأمنيين في التخطيط والاستعداد بشكل أفضل لمواجهة التحديات القادمة. يُعد هذا الجزء من الدراسة حيوياً لبناء أجندة بحثية أكثر شمولية وانخراطاً تأخذ بعين الاعتبار كل من العوامل الحالية والمستجدة التي تشكل الأمن في منطقة البحر المتوسط.

المطلب الأول: المتغيرات المؤثرة في التوجهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط

تتأثر الاتجاهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية بعوامل مختلفة. أولاً، يقدم التحليل التاريخي للتهديدات اللاتماثلية في المنطقة نظرة ثاقبة للأنماط والديناميكيات التي شكلت المشهد الأمني. إن فهم الأحداث الماضية وعواقبها أمر بالغ الأهمية في التنبؤ بالتحديات المستقبلية والاستعداد لها. ثانياً، تلعب العوامل الجيوسياسية الحالية دوراً مهماً في تشكيل الاتجاهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية، ذلك أن الديناميكيات السياسية المعقدة في المنطقة، والصراعات المستمرة، والصراعات على السلطة تساهم في ظهور وتطور التهديدات اللاتماثلية . وأخيرا، فإن التقدم التكنولوجي له تأثير عميق على التهديدات اللاتماثلية في البحر الأبيض المتوسط. فالابتكارات في مجالات مثل الحرب السيبرانية، والأنظمة غير المأهولة، وحرب المعلومات لديها القدرة على إعادة تشكيل طبيعة ونطاق التهديدات اللاتماثلية . ومن خلال هذه العناصر الاستكشافية، يمكننا الحصول على فهم شامل للمحددات التي يمكن أن تلعب دورا مؤثرا وربما محددا للاتجاهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

بحسب مايسايا فقد تفاقمت التهديدات اللاتماثلية في المنطقة بسبب مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، والفوارق الاقتصادية، والاضطرابات الاجتماعية. أحد الأمثلة الرئيسية على التهديد غير المتماثل في المنطقة المتوسطية هو الإرهاب، الذي كان مصدر قلق مستمر لدول المنطقة. إن صعود الجماعات المتطرفة مثل داعش لم يؤد إلى أعمال عنف مدمرة فحسب، بل أدى أيضا إلى تعزيز مناخ الخوف وعدم اليقين. بالإضافة إلى ذلك، ظلت القرصنة البحرية مشكلة طويلة الأمد في البحر الأبيض المتوسط، حيث تستغل الشبكات الإجرامية السواحل الشاسعة في المنطقة وطرق الشحن المزدحمة. وكان لهذه التهديدات اللاتماثلية عواقب بعيدة المدى، بما في ذلك الاضطرابات الاقتصادية، والخسائر في الأرواح، والعلاقات الدبلوماسية المتوترة. وعلى هذا النحو، فمن الأهمية بمكان أن تعمل بلدان المنطقة المتوسطية على وضع استراتيجيات شاملة تعالج الأسباب الجذرية لهذه التهديدات وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها ومع الشركاء الدوليين. ومن خلال فهم السياق التاريخي للتهديدات اللاتماثلية في البحر الأبيض المتوسط وتحليل أسبابها الأساسية، يستطيع صناع السياسات العمل على التخفيف بشكل فعال من هذه المخاطر وتعزيز منطقة أكثر أمنا واستقرارا.[1]

تلعب العوامل الجيوسياسية دورًا حاسمًا في تشكيل الاتجاهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية . تتميز التهديدات اللاتماثلية باستخدام وسائل غير تقليدية من قبل جهات فاعلة من غير الدول ضد جهات فاعلة حكومية أكثر قوة. غالبًا ما تكون هذه التهديدات مدفوعة بأسباب سياسية أو دينية أو أيديولوجية ويمكن أن تظهر في أشكال مختلفة، بما في ذلك الإرهاب والحرب السيبرانية والتمرد. وفقًا لامباكيس، وكيراس، وكوليت، فإن العوامل الجيوسياسية الحالية مثل تحولات القوة، والمنافسات الإقليمية، وضعف الدولة تؤثر بشكل كبير على ظهور وتطور التهديدات اللاتماثلية . على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي تحولات القوة إلى إعادة تنظيم التحالفات وظهور مراكز قوة جديدة، مما يخلق نقاط ضعف وفرصًا يمكن للجهات الفاعلة اللاتماثلية استغلالها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتنافسات والصراعات الإقليمية أن تغذي صعود التهديدات اللاتماثلية حيث تسعى الدول إلى إبراز نفوذها ومواجهة خصومها. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي ضعف الدولة في مناطق معينة إلى خلق فراغ في السلطة، مما يسمح للجهات الفاعلة غير الحكومية بالحصول على موطئ قدم وتنفيذ هجمات غير متماثلة. ومن المرجح أن تشكل هذه العوامل الجيوسياسية، إلى جانب التقدم في التكنولوجيا

[1] MAISAIA, Vakhtang,"BLACK SEA SECURITY and ASYMMETRIC MILITARY THREATS in the 21ST CENTURY: NEW TRENDS and NEW CHALLENGES." STRATEGIES XXI - National Defence College. Vol.1, Nº 72 (2021): 223.

والاتصالات، الاتجاهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية، مما يشكل تحديات كبيرة للأمن العالمي. ومن أجل معالجة هذه التهديدات بشكل فعال، يجب على صناع السياسات وخبراء الأمن تحليل وفهم التفاعل المعقد بين العوامل الجيوسياسية والتهديدات اللاتماثلية بعناية.[1]

وقد كان للتقدم التكنولوجي تأثير كبير على التهديدات اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبحسب مايسايا، فإن هذه التطورات لها آثار إيجابية وسلبية على الأمن في المنطقة. فمن ناحية، مكّن التقدم التكنولوجي دول البحر الأبيض المتوسط من تعزيز قدراتها الرقابية، مما سمح بمراقبة واكتشاف التهديدات اللاتماثلية بشكل أفضل. على سبيل المثال، أدى الاستخدام المتزايد للمركبات الجوية بدون طيار وصور الأقمار الصناعية إلى تحسين الوعي الظرفي وجمع المعلومات الاستخبارية، مما مكن الدول من تحديد التهديدات اللاتماثلية والاستجابة لها بشكل أكثر فعالية. بالإضافة إلى ذلك، سهلت التطورات في تكنولوجيا الاتصالات تبادل المعلومات والتنسيق بين الدول، مما عزز قدرتها الجماعية على معالجة التهديدات اللاتماثلية في الوقت المناسب. ومع ذلك، فقد أدت هذه التطورات التكنولوجية أيضًا إلى ظهور تهديدات جديدة غير متماثلة. على سبيل المثال، أدى انتشار القدرات السيبرانية إلى خلق نقاط ضعف يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية استغلالها لشن هجمات سيبرانية، وتعطيل البنية التحتية الحيوية والتسبب في أضرار جسيمة. علاوة على ذلك، فإن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا الأسلحة المتقدمة مكنت الجهات الفاعلة غير الحكومية من الحصول على أسلحة متطورة واستخدامها، مما يشكل تحديا كبيرا للأمن الإقليمي. في الختام، في حين أن التقدم التكنولوجي أدى بلا شك إلى تحسين قدرة الدول على معالجة التهديدات اللاتماثلية في البحر الأبيض المتوسط، فإنه أدى أيضا إلى ظهور تحديات جديدة يجب إدارتها بفعالية لضمان الاستقرار والأمن الإقليميين.[2]

يتضح أن عوامل مثل عدم الاستقرار السياسي، والفوارق الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي، والصراعات الإقليمية ستلعب جميعها دوراً مهماً في التأثير على طبيعة وشدة التهديدات اللاتماثلية في المتوسط، ومن الأهمية بمكان أن يقوم صناع السياسات والوكالات الأمنية والمنظمات الدولية بمراقبة هذه العوامل عن كثب ومعالجتها من أجل التخفيف من المخاطر المرتبطة بالحرب اللاتماثلية . ومن

[1] Lambakis Steven & Other, "Understanding 'Asymmetric' Threats to the United States." Comparative Strategy. Vol. 21, N°. 4 (2002): 241.
[2] MAISAIA Vakhtang, "BLACK SEA SECURITY and ASYMMETRIC MILITARY THREATS in the 21ST CENTURY: NEW TRENDS and NEW CHALLENGES", Op.cit.p. 223.

خلال فهم المحددات الأساسية وتنفيذ الاستراتيجيات الفعّالة، يصبح من الممكن صياغة توصيات متبصرة لصناع السياسات.

المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية على ضوء التحولات التكنولوجية الراهنة

لفهم التوجهات المستقبلية في المتوسط على صعيد التهديدات اللاتماثلية وبالاعتماد على تحليل يستشف ذلك من التوجهات الحالية أو التحولات التكنولوجية الراهنة، سيتم تسليط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية، أولا، من المتوقع أن يخلف ظهور تكتيكات الحرب السيبرانية تأثيرا كبيرا، حيث تعمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء على تسخير قوة التكنولوجيا لتعطيل خصومهم وزعزعة استقرارهم. ثانيا، يعمل الاستخدام المتزايد للمركبات الجوية بدون طيار على إعادة تشكيل ديناميكيات الحرب اللاتماثلية، مما يوفر إمكانيات جديدة للمراقبة والاستطلاع، وحتى الهجمات المستهدفة. وأخيرا، تشكل الاستراتيجيات المتطورة التي تعتمدها الجهات الفاعلة غير التابعة لدول بعينها تحديا فريدا، حيث إنها تتكيف وتبتكر لاستغلال نقاط الضعف وتعزيز أجنداتها الخاصة. ومن خلال دراسة هذه الاتجاهات، يمكننا الحصول على فهم أعمق للطبيعة المعقدة والمتطورة للتهديدات اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أثرت تكتيكات الحرب السيبرانية الناشئة بشكل كبير على التهديدات اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. لقد أحدثت هذه التكتيكات ثورة في طبيعة الحرب، حيث زودت الجهات الفاعلة غير الحكومية بوسائل جديدة لتحقيق تكافؤ الفرص ضد الخصوم الأكثر قوة. أصبحت منطقة البحر الأبيض المتوسط، بمشهدها السياسي والأمني المتنوع، أرضًا خصبة لأنشطة الحرب السيبرانية. وتستهدف مجموعات القرصنة السيبرانية التي ترعاها الدول، مثل APT28 وAPT29، بشكل متزايد الحكومات والمنشآت العسكرية والبنية التحتية الحيوية في المنطقة، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار البيئة الأمنية. تتمتع هذه الهجمات بالقدرة على تعطيل شبكات الاتصالات، وتعريض المعلومات الحساسة للخطر، وحتى تعطيل الخدمات الحيوية، مما يشكل تحديات كبيرة للدول المتضررة. علاوة على ذلك، فإن التكلفة المنخفضة وعدم الكشف عن الهوية وسهولة الإسناد المرتبطة بالحرب السيبرانية تجعلها خيارًا جذابًا للجهات الفاعلة غير الحكومية التي تسعى إلى تحدي القوى القائمة. وقد أدى ذلك إلى ظهور منظمات الجريمة السيبرانية ومجموعات القرصنة، التي تستغل نقاط الضعف السيبرانية لتعزيز أجنداتها السياسية أو الأيديولوجية. إن العواقب المترتبة على مثل هذه التهديدات السيبرانية اللاتماثلية بعيدة المدى، فهي لا تتسبب في خسائر اقتصادية فحسب، بل تشكل أيضا مخاطر على الأمن القومي والاستقرار الإقليمي. ورداً على ذلك، اضطرت دول المنطقة المتوسطية إلى

تعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني وتطوير آليات دفاعية قوية لمواجهة تكتيكات الحرب السيبرانية الناشئة.[1]

لقد أثر الاستخدام المتزايد للمركبات الجوية بدون طيار (UAVs) بشكل كبير على الحرب اللاتماثلية . وكما يناقش ل. عنتيبي في مقاله "استخدام إسرائيل للطائرات بدون طيار في العقد الماضي: في أعقاب حرب لبنان الثانية"، فقد أحدث نشر الطائرات بدون طيار ثورة في التكتيكات العسكرية ووفر ميزة واضحة للجهات الفاعلة الحكومية في الصراعات اللاتماثلية . توفر الطائرات بدون طيار مجموعة من القدرات التي تعزز الوعي الظرفي، وجمع المعلومات الاستخبارية، وتوجيه الضربات الدقيقة. ويمكن تجهيزها بكاميرات عالية الدقة، وأجهزة استشعار بالأشعة تحت الحمراء، وحتى الأسلحة، مما يسمح لها بجمع المعلومات في الوقت الحقيقي وضرب الأهداف بأقل قدر من المخاطر على الأفراد البشر. وقد أثبت هذا التقدم التكنولوجي فعاليته بشكل خاص في الحرب اللاتماثلية، حيث تفتقر الجهات الفاعلة من غير الدول في كثير من الأحيان إلى الموارد والقدرات العسكرية التقليدية التي تتمتع بها الجهات الفاعلة التابعة للدولة. وكما يشير عنتيبي، فقد زودت الطائرات بدون طيار الجهات الحكومية بالقدرة على جمع المعلومات الاستخبارية في الوقت الفعلي، ومراقبة تحركات العدو، وتنفيذ ضربات مستهدفة ضد أهداف ذات قيمة عالية. ونتيجة لذلك، أدى استخدام الطائرات بدون طيار إلى تغيير ديناميكيات الصراعات اللاتماثلية، مما أعطى الجهات الفاعلة الحكومية ميزة كبيرة على الجهات غير الحكومية. كما أدى انتشار تكنولوجيا الطائرات بدون طيار إلى إثارة المخاوف بشأن احتمال إساءة استخدامها والحاجة إلى لوائح تنظيمية لضمان استخدامها المسؤول والأخلاقي. بشكل عام، أدى الاستخدام المتزايد للطائرات بدون طيار في الحرب اللاتماثلية إلى تحويل الاستراتيجيات العسكرية وساهم في تطور طبيعة الحرب الحديثة.[2]

لقد طورت الجهات الفاعلة غير الحكومية استراتيجياتها بشكل مستمر، مما يشكل آثارًا كبيرة على التهديدات اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. قامت هذه الجهات الفاعلة بتكييف تكتيكاتها لاستغلال الخصائص الفريدة للمنطقة، مثل تعقيدها الجيوسياسي وحدودها التي يسهل اختراقها. وتتمثل إحدى هذه الاستراتيجيات في استخدام الشبكات البحرية وطرق التهريب، التي توفر

[1] Vakhtang MAISAIA and Magdana BESELIA, "ASYMMETRICAL WARFARE STRATEGY AND ITS IMPLICATIONS TO THE BLACK SEA REGIONAL SECURITY IN 21ST CENTURY: NON-STATE AGGRESSIVE ACTORS AND TERRORISM". Ante Portas – Security Studies. Vol.2, N°15. (2020): 66.

[2] Antebi Liran,"Unmanned aerial vehicles in asymmetric warfare: Maintaining the advantage of the state actor." Institute for National Security Studies, Memorandum. No. 167(2017).

للجهات الفاعلة غير الحكومية الفرص للانخراط في أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة وتهريب المخدرات. وهذا يشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي، لأنه يسهل تدفق الأسلحة والأموال إلى مختلف الجماعات المتطرفة والمنظمات الإجرامية. علاوة على ذلك، استفادت الجهات الفاعلة غير الحكومية أيضًا من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وهياكل الحكم الضعيفة لإنشاء شبكات وتجنيد المتعاطفين المحليين. وهذا يمكّنهم من العمل سراً وشن هجمات غير متكافئة، بما في ذلك أعمال الإرهاب والتمرد، وبالتالي تقويض سلطة الدولة واستقرارها. ونتيجة لذلك، فإن الاستراتيجيات المتطورة للجهات الفاعلة غير الحكومية في المنطقة المتوسطية لها آثار بعيدة المدى على الأمن الإقليمي، مما يستلزم اتباع نهج منسق وشامل لمواجهة هذه التهديدات اللاتماثلية .[1]

من الواضح أن المنطقة المتوسطية ستستمر في مواجهة العديد من التهديدات اللاتماثلية . إن الطبيعة المتطورة لهذه التهديدات، بما في ذلك الإرهاب والحرب السيبرانية وتحديات الأمن البحري، يتطلب نهجا استباقيا وشاملا من أصحاب المصلحة الإقليميين قصد تكييف الآليات التعاونية والبناء المؤسساتي متعدد الأطراف قصد التعاون في هذا السياق.

المطلب الثالث: سيناريوهات مفتوحة للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط-نحو أجندة بحثية أكثر انخراطا

1. التهديدات السيبرانية: معامل تأثير متعاظم

لقد شهدت المنطقة المتوسطية زيادة كبيرة في أشكال التهديد السيبراني، مما يستلزم تنفيذ تدابير معززة للأمن السيبراني. وتبعا لـ لانون من خلال الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، فإن رقمنة مختلف القطاعات، مثل التمويل والرعاية الصحية والنقل، جعلت المنطقة عرضة للتهديدات السيبرانية. فمع الاعتماد المتزايد على البنية التحتية الرقمية، أصبحت الحكومات والمنظمات والأفراد عرضة بشكل متزايد للهجمات السيبرانية. يمكن أن تتراوح هذه الهجمات من اختراق البيانات وسرقة الهوية إلى تعطيل البنية التحتية الحيوية وانتشار المعلومات المضللة. وتشكل منطقة البحر الأبيض المتوسط، بأهميتها الجيوسياسية، هدفاً جذاباً للتجسس الإلكتروني الذي ترعاه الدول، فضلاً عن الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تسعى إلى تقويض الاستقرار وممارسة النفوذ. ونظراً لهذه التحديات، هناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير قوية للأمن السيبراني لحماية المعلومات الحساسة، وحماية البنية التحتية الحيوية، وضمان استقرار وأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط.

[1] Vakhtang MAISAIA and Magdana BESELIA, " ASYMMETRICAL WARFARE STRATEGY AND ITS IMPLICATIONS TO THE BLACK SEA REGIONAL SECURITY IN 21ST CENTURY: NON-STATE AGGRESSIVE ACTORS AND TERRORISM", Op.cit.p. 63.

2. التهديدات الإرهابية: ضرورة التزام مقاربة متكاملة

يمثل التأثير المتزايد للمنظمات الإرهابية والجماعات المتطرفة تحديا ضخما بالنظر إلى القدر الكبيراً من القوة والنفوذ التي اكتسبتها في السنوات الأخيرة. تعمل هذه الجهات خارج نطاق هياكل الدولة التقليدية، وبالتالي تشكل تحديات فريدة لجهود مكافحة الإرهاب. أحد التحديات الرئيسية هو صعوبة استهداف هذه المجموعات ومكافحتها بشكل فعال بسبب طبيعتها اللامركزية وقدرتها على التكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تستغل الجهات الفاعلة غير الحكومية المظالم المجتمعية الحالية وعدم المساواة لتجنيد الأفراد وتطرفهم، مما يزيد من تعقيد جهود مكافحة التطرف. يرى بوجوسون أن معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف، مثل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، أمر بالغ الأهمية في مواجهة تأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية. علاوة على ذلك، يعد التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول أمرًا ضروريًا لمكافحة هذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية. في الختام، يتطلب التأثير المتزايد للجهات الفاعلة غير الحكومية اتباع نهج شامل ومتعدد الأوجه يتجاوز الاستراتيجيات التقليدية التي تركز على الدولة لمكافحة الإرهاب والتطرف بشكل فعال.[1]

3. التهديدات المتأتية من التدهور المناخي

ومن جهة أخرى، فقد برز تغير المناخ باعتباره تحديا عالميا كبيرا، ويشكل تهديدا للديناميكيات الأمنية في جميع أنحاء العالم. إن أنماط المناخ المتغيرة لديها القدرة على تفاقم الصراعات القائمة وخلق توترات جديدة، مما يجعل من الضروري معالجة هذه القضية من خلال التعاون الإقليمي. ويلعب التعاون الإقليمي دورًا حاسمًا في إدارة التهديدات البيئية وتقليل المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ. وذلك لأن العديد من التحديات البيئية، مثل ندرة المياه، والكوارث الطبيعية، والهجرة، تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب جهودا تعاونية. ويمكّن التعاون الإقليمي البلدان من تقاسم الموارد والمعلومات والخبرات، مما يعزز الاستجابة الجماعية للتهديدات البيئية. فهو يسمح بتطوير استراتيجيات وسياسات وأطر مشتركة مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات ونقاط الضعف المحددة في المنطقة. ومن خلال العمل معًا، يمكن للبلدان تعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف

[1] Pogoson Aituaje Irene, "Non-State Actors, Terrorism and the New Global Reality." The Nigerian Journal of Sociology and Anthropology. Vol. 16, N°. 1 (2018).

من آثاره السلبية، مما يقلل من احتمالات نشوب الصراعات وعدم الاستقرار. ولذلك فإن التعاون الإقليمي ضروري لإدارة التهديدات البيئية وضمان استقرار وأمن المناطق المتضررة.[1]

4. سيناريوهات مبنية على التهديدات الوبائية المستجدة:

يعد تأثير الأوبئة على التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية موضوعا مثيرا للقلق والاهتمام. وحسب دراسة لجريفي فإن الأوبئة لديها القدرة على تفاقم التهديدات اللاتماثلية الموجودة في المنطقة. تشير التهديدات اللاتماثلية إلى التحديات الأمنية التي تنشأ من الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل المنظمات الإرهابية أو الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، والتي تمتلك موارد وقدرات محدودة مقارنة بالجهات الفاعلة الحكومية. فمنطقة البحر الأبيض المتوسط، بمناظرها الجيوسياسية المتنوعة وقربها من مناطق الصراع، أصبحت بالفعل عُرضة لمختلف التهديدات اللاتماثلية . ومع ذلك، يمكن للأوبئة أن تزيد من تضخيم هذه التهديدات من خلال خلق المزيد من عدم الاستقرار والضعف.

على سبيل المثال، أثناء الوباء، قد تقوم الحكومات بتحويل مواردها واهتمامها نحو إدارة أزمات الصحة العامة، وبالتالي تقليل قدرتها على مواجهة التهديدات اللاتماثلية بشكل فعال. فضلا عن ذلك، فإن التداعيات الاقتصادية للأوبئة، مثل الركود والبطالة، يمكن أن تخلق أرضا خصبة لتجنيد الأفراد وتطرفهم من قبل المنظمات الإرهابية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تعطيل سلاسل التوريد وإضعاف الضوابط الحدودية أثناء الأوبئة إلى تسهيل الحركة غير المشروعة للأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر، والتي تشكل جميعها مكونات رئيسية للتهديدات اللاتماثلية . لذلك، من المهم لواضعي السياسات والوكالات الأمنية في المنطقة المتوسطية توقع ومعالجة التصعيد المحتمل للتهديدات اللاتماثلية في السنوات المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار الديناميكيات ونقاط الضعف المحددة في المنطقة.[2]

5. التهديدات المتأتية من التأثيرات الممتدة للجريمة المنظمة:

تشكل **الجريمة المنظمة** تهديدا متزايدا غير متماثل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع ما يترتب على ذلك من آثار محتملة على الاستقرار والأمن المستقبلي. ويتميز هذا التهديد بتورط شبكات إجرامية متنوعة تستغل نقاط الضعف في المنطقة، بما في ذلك ضعف الحكم والفساد والفوارق

[1] BROWN, OLI, ANNE HAMMILL, and ROBERT MCLEMAN. "Climate Change as the 'New' Security Threat: Implications for Africa." International Affairs.Vol. 83, Nº. 6 (2007): 1141.

[2] Grevi Giovanni, "Scenario One: 'Stable' States." NATO Science for Peace and Security Series, October. 2022. Availlable at: https://doi.org/10.3233/nhsdp220016.

الاجتماعية والاقتصادية. فالموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط، الذي يربط بين أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، جعل منه مركزا استراتيجيا لمختلف الأنشطة غير المشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات، وتهريب البشر، وتهريب الأسلحة. وقد أظهرت هذه الشبكات الإجرامية قدرة ملحوظة على التكيف واستغلال الفرص الجديدة، باستخدام تقنيات متقدمة واستراتيجيات متطورة لتوسيع عملياتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن تورط الجريمة المنظمة في المنطقة المتوسطية له عواقب وخيمة على المستويين الإقليمي والدولي. فهو يقوض مؤسسات الدولة وهياكل الحكم، ويديم الفساد، ويعوق التنمية الاقتصادية، ويؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية.[1]

علاوة على ذلك، فإن الأرباح الناتجة عن الأنشطة غير القانونية غالبا ما تتدفق مرة أخرى إلى شبكات الجريمة المنظمة، مما يمكنها من توسيع نفوذها وسلطتها. ونظراً للطبيعة المتعددة الأوجه لهذا التهديد، فإن التصدي للجريمة المنظمة في المنطقة المتوسطية يتطلب نهجاً شاملاً وتعاونياً يشمل الحكومات والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ويجب أن تركز الجهود على تعزيز قدرات إنفاذ القانون، وتعزيز تدابير مراقبة الحدود، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة النفوذ المتزايد للشبكات الإجرامية في المنطقة المتوسطية (جول وكولومبو). وفي نهاية المطاف، فإن معالجة هذا التهديد غير المتماثل أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة والحفاظ على رفاهية سكانها.[2]

6. سيناريوهات تفاقم انكشاف الملاحة البحرية

يعد الانكشاف في الملاحة البحرية **Maritime Vulerability** قضية خطيرة تتطلب حوكمة متعددة الأطراف لمعالجة التحديات والمخاطر المحتملة التي قد تنشأ عنها ذلك أن معظم التجارة العالمية، وما يترتب عنها من سلاسل التوريد مرتبطة بها. وفي هذا الاتجاه، يؤكد **باساني** على الحاجة إلى مثل هذه الحوكمة في المنطقة المتوسطية لأنها تتميز بشبكة معقدة من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والبيئية التي تساهم في ضعفها. يخدم البحر الأبيض المتوسط كطريق عبور حاسم لجزء كبير من التجارة العالمية، مما يجعله عرضة لمختلف التهديدات الأمنية البحرية، بما في ذلك القرصنة والهجرة غير الشرعية والتهريب. فضلا عن ذلك، تتعرض المنطقة لمخاطر بيئية مثل التلوث والصيد الجائر وتأثيرات تغير المناخ. وتتطلب نقاط الضعف هذه اتباع نهج متعدد الأطراف في التعامل مع

[1] Göll, Edgar & Others, "MENARA Final Reports IMAGINING FUTURE(S) for the MIDDLE EAST and NORTH AFRICA" 2019, Availlable at: https://www.cidob.org/content/download/72437/2269944/file/MENARA_Final+report_02_19.pdf.
[2] Ibid.

الحكم، بما في ذلك التعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الإقليمية، والجهات الفاعلة الدولية لتطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة لتعزيز الأمن البحري، وحماية البيئة البحرية، وتعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وينبغي أن يشمل إطار الإدارة المتعدد الأطراف هذا تدابير مثل تبادل المعلومات، والدوريات المشتركة، وبناء القدرات، وإنشاء معايير وأنظمة مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن تعالج الأسباب الجذرية للضعف البحري، مثل عدم الاستقرار السياسي، والفقر، وعدم المساواة، من خلال التعاون في مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال نهج الحوكمة المتعددة الأطراف، يمكن لالمنطقة المتوسطية التخفيف من المخاطر والتحديات التي تواجهها، وضمان رفاهية وأمن دولها والاستخدام المستدام لمواردها البحرية.[1]

المطلب الرابع: سيناريوهات لمستقبل التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية على ضوء آليات الضبط:

تمثل الاتجاهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية تحديات كبيرة تتطلب استراتيجيات إدارة استباقية. السيناريو الأول الذي يجب أخذه بعين الاعتبار هو الانتشار المتزايد للحرب السيبرانية، حيث تشكل الهجمات السيبرانية المعقدة تهديدا خطيرا. ومن أجل مواجهة هذه التهديدات بشكل فعال، فإن الإدارة القوية المتعددة الأطراف أمر ضروري. ثانياً، لا يمكن تجاهل النفوذ المتزايد الذي تلعبه الجهات الفاعلة غير التابعة لدول بعينها في التهديدات اللاتماثلية . إن دراسة دور هذه الجهات الفاعلة وأهمية الترتيبات المؤسسية في إدارة أنشطتها أمر بالغ الأهمية. وأخيرا، يتطلب ظهور تكتيكات الحرب الهجينة في المنطقة دراسة متأنية. ولا شك أن فهم هذه التهديدات ومعالجتها بشكل فعال يتطلب تنفيذ الآليات المناسبة. ومن خلال التركيز على هذه السيناريوهات الثلاثة وتنفيذ الحوكمة المتعددة الأطراف والترتيبات المؤسسية، تستطيع المنطقة المتوسطية إدارة التهديدات اللاتماثلية في المستقبل بشكل أفضل.

لقد أكد الانتشار المتزايد للهجمات السيبرانية المتطورة على الحاجة الملحة إلى حوكمة قوية متعددة الأطراف لمواجهة هذا التهديد المتزايد بشكل فعال. وكما لاحظت كاتين-بورلاند، أصبحت **"الحرب السيبرانية"** مصدر قلق كبير في السنوات الأخيرة. ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع في الحرب السيبرانية إلى عوامل عديدة، بما في ذلك الترابط المتزايد بين بنيتنا التحتية الرقمية، وانتشار أدوات القرصنة المتقدمة، وظهور الهجمات التي ترعاها الدول. تشكل هذه الهجمات السيبرانية خطرا كبيرا

[1] Göll, Edgar & Others, "MENARA Final Reports IMAGINING FUTURE(S) for the MIDDLE EAST and NORTH AFRICA", Op, cit.

على الأمن القومي، لأنها يمكن أن تعطل البنية التحتية الحيوية، وتهدد المعلومات الحساسة، وتقوض ثقة الجمهور. ولذلك، فإن إنشاء أطر الحوكمة المتعددة الأطراف أمر بالغ الأهمية لمعالجة هذه القضية المتزايدة التعقيد والعابرة للحدود الوطنية. ومن خلال تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين، يمكن لهياكل الحوكمة هذه تسهيل تبادل المعلومات، وتعزيز قدرات الأمن السيبراني، ووضع القواعد واللوائح التنظيمية لردع الجهات الخبيثة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحوكمة المتعددة الأطراف أن توفر منصة لمعالجة قضايا الإسناد والمساءلة، والتي غالبًا ما تشكل تحديًا في مجال الحرب السيبرانية. وفي الختام، فإن ظهور الهجمات السيبرانية المتطورة يستلزم تطوير آليات حوكمة قوية متعددة الأطراف للتخفيف من المخاطر وحماية النظام البيئي الرقمي العالمي.[1]

لقد أصبح النفوذ المتزايد الذي تلعبه الجهات الفاعلة غير الحكومية مصدر قلق كبير في ديناميكيات الأمن العالمي، وخاصة في سياق التهديدات اللاتماثلية. وقد برزت الجهات الفاعلة غير التابعة لدول بعينها، مثل الجماعات الإرهابية، والشبكات الإجرامية، والمنظمات غير الحكومية، على نحو متزايد باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في تشكيل الأمن الدولي. غالبًا ما تمتلك هذه الجهات الفاعلة القدرة على تحدي سلطة الدولة وتعطيل النظام القائم من خلال تكتيكاتها غير التقليدية وقدراتها الإستراتيجية. إن طبيعتها العابرة للحدود الوطنية وقدرتها على استغلال الشبكات العالمية تمكنها من العمل عبر الحدود وتقويض فعالية التدابير الأمنية التقليدية. وفي هذا الصدد، تلعب الترتيبات المؤسسية دورًا حاسمًا في إدارة أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية. إن إنشاء منظمات دولية، مثل الأمم المتحدة والإنتربول، يسمح بتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول في معالجة التحديات الأمنية المشتركة التي تفرضها الجهات الفاعلة غير الحكومية. وتوفر هذه الأطر المؤسسية منصة لتبادل المعلومات، وبناء القدرات، والعمل المشترك، وبالتالي تعزيز الاستجابة الجماعية للتهديدات اللاتماثلية . علاوة على ذلك، تساعد الترتيبات المؤسسية أيضًا في إنشاء القواعد والأنظمة التي تحكم سلوك الجهات الفاعلة غير الحكومية، مما يخلق إطارًا للمساءلة والردع. ومن خلال إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية ضمن إطار منظم، يمكن للدول التخفيف من المخاطر المرتبطة بأنشطتها والعمل على الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.[2] وبالتالي، لا يمكن المبالغة في أهمية الترتيبات المؤسسية في الإدارة الفعالة للنفوذ المتزايد للجهات الفاعلة غير الحكومية في التهديدات اللاتماثلية .

[1] Costigan, Sean and Jake Perry. Cyberspaces and Global Affairs.(Routledge. 2016).

[2] Arts Bas. "Non-State Actors in Global Governance: Three Faces of Power."Availlable at: https://www.econstor.eu/handle/10419/85112.

لقد برزت تكتيكات الحرب الهجينة باعتبارها مصدر قلق كبير في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يشكل تحديات فريدة للأمن والاستقرار. تشير الحرب الهجينة إلى مزيج من التكتيكات العسكرية التقليدية، والحرب غير النظامية، والوسائل غير العسكرية مثل التضليل، والهجمات الإلكترونية، والإكراه الاقتصادي. إن الاستخدام المحتمل لمثل هذه التكتيكات في المنطقة المتوسطية يمكن أن يكون له آثار خطيرة على الأمن الإقليمي. في السنوات الأخيرة، كانت هناك حالات استخدمت فيها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية تكتيكات الحرب الهجينة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. على سبيل المثال، أظهر تورط روسيا في أوكرانيا واستخدامها لتكتيكات الحرب الهجينة، بما في ذلك دمج حرب المعلومات، والهجمات السيبرانية، والعمليات العسكرية التقليدية، فعالية هذا النهج في تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية. وبما أن المنطقة المتوسطية تتميز بديناميكيات أمنية معقدة، بما في ذلك الصراعات المستمرة والنزاعات الإقليمية والصراعات على السلطة، فإن هناك خطراً متزايداً لاستخدام تكتيكات الحرب الهجينة.[1]

ولمعالجة هذه التهديدات والتخفيف منها بشكل فعال، من الضروري إنشاء آليات شاملة تنطوي على التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة الإقليمية والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وسيتطلب هذا تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية، وتعزيز قدرات الدفاع السيبراني، ومكافحة حملات التضليل، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الإكراه الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار في البحث والتطوير للبقاء في صدارة تكتيكات وتقنيات الحرب الهجينة الناشئة. ومن خلال المعالجة الاستباقية لتهديدات الحرب الهجين المحتملة والتخفيف منها، تستطيع المنطقة المتوسطية حماية أمنها واستقرارها، وضمان بيئة سلمية لجميع أصحاب المصلحة المعنيين.[2] وتظهر الإدارة المتعددة الأطراف والترتيبات المؤسسية كأدوات حاسمة في التصدي للتهديدات اللاتمثالية في المنطقة والتخفيف من تأثيرها. ومن خلال تعزيز التعاون وتبادل المعلومات والاستجابات المنسقة، تستطيع هذه الآليات تعزيز الأمن الإقليمي، وتعزيز الاستقرار، وضمان رفاهية دول البحر الأبيض المتوسط.

[1] Ioannou, Kyriakos, "Hybrid Warfare: Theory, Case Studies and Countermeasures"(University of Piraeus (Greece) ProQuest Dissertations Publishing, 2022).
[2] Ibid.

الخاتمة

الخاتمة

يوفر هذا البحث حول "**الحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية** "محاولة لاستكشاف البيئة الأمنية المعقدة والديناميكية للمتوسط في الشق المتعلق بضبط المخاطر اللاتماثلية عبر البنى المؤسساتية المحلية والإقليمية. تتعمق الدراسة في الطبيعة المتعددة الأوجه للتهديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والهجمات السيبرانية وانكشافية الملاحة البحرية، وتقيم بشكل نقدي استراتيجيات الحوكمة المتنوعة التي تستخدمها البلدان المتوسطية في سياق سياسات أحادية الجانب أو متعددة الأطراف ضمن الهيئات الإقليمية. من خلال فصولها، تسلط الأطروحة الضوء على التفاعل الدقيق بين النهج الأحادي والمتعدد الأطراف في معالجة هذه التهديدات، مع التركيز على الحاجة إلى توازن يحترم السيادة الوطنية مع الاعتراف بحتمية الجهود التعاونية. ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

1. الطبيعة المتداخلة للتهديدات اللاتماثلية: كشف التحليل عن مدى تعقيد وتنوع التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والهجمات الإلكترونية. يمتلك كل تهديد خصائص فريدة ويتطلب استراتيجيات متخصصة للحوكمة الفعالة.

2. أهمية الديناميكيات الجيوسياسية الإقليمية: أكدت الدراسة على الدور الحاسم للديناميكيات الجيوسياسية في تشكيل الحوكمة الأمنية. إن الموقع الفريد للمنطقة المتوسطية باعتباره مفترق طرق بين القارات له آثار كبيرة على كيفية إدراك البلدان المختلفة للتهديدات الأمنية ومعالجتها.

3. تحديات الموازنة بين النهج الأحادي والمتعدد الأطراف: كان أحد النتائج الرئيسية هو الصعوبة التي تواجهها الدول في تحقيق التوازن بين الإجراءات الأحادية لحماية المصالح الوطنية والتعاون المتعدد الأطراف الضروري للاستقرار الإقليمي. وكثيراً ما تتطلب الإدارة الفعالة مزيجاً من كلا النهجين.

4. الطبيعة المتطورة للتهديدات والاستجابات: سلط البحث الضوء على أن طبيعة التهديدات اللاتماثلية والاستجابات لها تتطور باستمرار. غالباً ما تتخلف التدابير الأمنية التقليدية عن التكتيكات السريعة التغير التي تتبعها الجهات الفاعلة غير الحكومية، مما يستلزم استراتيجيات حوكمة استباقية وقابلة للتكيف.

5. تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على إدارة الأمن: تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تدفقات الهجرة والتفاوتات الاقتصادية، دورًا مهمًا في تشكيل المشهد الأمني. ويمكن للسياسات التي تعالج هذه العوامل الأساسية أن تكون حاسمة في تخفيف التهديدات.

6. السيناريوهات كأداة حاسمة لاستباق المخاطر: أكدت الدراسة على قيمة وضع سيناريوهات لاستشفاف في توقع الاتجاهات والتحديات المستقبلية في الحوكمة الأمنية. حيث يعد هذا النهج أمرًا حيويًا لتطوير استراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف مع التغييرات القادمة في البيئة الأمنية.

7. الحاجة إلى استراتيجيات أمنية شاملة ومتكاملة: خلص التحليل إلى أن الحكم الفعال يتطلب استراتيجيات شاملة تدمج الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. تعتبر الأساليب المجزأة والمعزولة أقل فعالية في معالجة الطبيعة المتعددة الأوجه للتهديدات اللاتماثلية.

يكشف البحث أنه على الرغم من تحقيق خطوات كبيرة في مجالات معينة من الحوكمة الأمنية، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، لا سيما في مواءمة المصالح الوطنية المتنوعة مع الأهداف الجماعية المتمثلة في الاستقرار والأمن الإقليميين. ويؤكد تحليل السيناريوهات المستقبلية على ضرورة وجود استراتيجيات حوكمة قابلة للتكيف وتطلعية يمكنها توقع التهديدات المتطورة والاستجابة لها في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية.

تساهم تيبولوجيات التهديدات اللاتماثلية المتنوعة في العالم وفي المنطقة المتوسطية بشكل خاص في وضع أرضية مفهومية يمكن الانطلاق من خلالها لاستشفاف مظاهر هذه التهديدات ورصدها تمهيدا التعامل معها ضمن البناء المؤسساتي الوطني والإقليمي، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتحديات الأمن السيبراني والملاحة البحرية. قدم هذا الاستكشاف تصورًا تفصيليًا لكل تهديد، وتطوره التاريخي، والتحديات التي يشكلها على الإدارة الأمنية التقليدية. وقد قدم تحليل وجهات النظر النظرية المختلفة، من الواقعية الجديدة إلى البنائية، وجهة نظر متعددة الأوجه لهذه التهديدات، وسلط الضوء على آثارها على المشهد الأمني في البحر الأبيض المتوسط.

كما تساعدنا الديناميكيات الجيوسياسية وصياغة الحوكمة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط. وشدد على أهمية فهم الجوانب الهيكلية والوظيفية للتهديدات اللاتماثلية وكيفية تأثيرها على نماذج الصراع التقليدي مقابل نماذج الصراع غير المتماثل. يقدم هذا الفصل نظرة شاملة للسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، ويسلط الضوء على كيفية تشكيل هذه العوامل بشكل معقد للاستراتيجيات والاستجابات الأمنية في مختلف بلدان البحر الأبيض المتوسط.

بالإضافة إلى ذلك، يمنحنا استعراض الاستجابات للتهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية فرصة لاستشفاف أنماط في السياسات ذات الصلة، عبر دراسة متأنية لطبيعة الإرهاب وتطوره، وآليات مكافحة الجريمة المنظمة، واستراتيجيات مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. وعليه يقدم الفصل الثالث من الأطروحة تقييمًا نقديًا لفعالية هذه الاستراتيجيات، ويقدم نظرة حول النجاحات والقيود التي واجهتها نماذج الحوكمة الحالية في معالجة هذه التحديات المعقدة.

ومن جهة أخرى، يتيح لنا الفصل الرابع استشفاف مستقبل الحوكمة الأمنية في المنطقة المتوسطية، واستكشاف التوازن بين النهج الأحادي والمتعدد الأطراف وأهمية وضع سيناريوهات مفتوحة للاتجاهات المستقبلية وفق محددات متباينة في إعادة صياغة الأجندات الأمنية والاستجابات ذات الصلة على حد سواء. وقد تم تسليط

الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات حوكمة مرنة وقابلة للتكيف، وقادرة على الاستجابة للتقدم التكنولوجي والمشهد الجيوسياسي المتغير.

لا شك أنه ومع استمرار المنطقة المتوسطية في التنقل عبر مشهد يتسم بالتوترات التاريخية والتهديدات الناشئة، فإن نتائج هذه الأطروحة ستظل بحاجة إلى مزيد من المراجعات في الأوساط الأكاديمية، مع ظهور أسئلة جديدة بناء على التغيرات الجيوسياسية، وعديد المتغيرات التي تظل بحاجة إلى تدخيلها في المنطق التحليلي قصد تقديم إحاطات علمية وافية.

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الأطروحة، يمكن للأجندة البحثية في هذا الموضوع العمل على محاور متعددة: استكشاف أعمق للأسس الاجتماعية والاقتصادية لهذه التهديدات. يمكن أن تركز الدراسات المستقبلية على كيفية تأثير التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في المناطق الأقل استقرارًا في البحر الأبيض المتوسط، على نشأة وانتشار التهديدات غير المتماثلة. ويمكن أن يشمل ذلك دراسة دور الفوارق الاقتصادية والبطالة والتعليم في تعزيز البيئات المفضية إلى مثل هذه التهديدات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توسيع نطاق البحث لاستكشاف تأثير العوامل الثقافية والدينية على تبني الأيديولوجيات المتطرفة وانتشارها.

هناك مجال حيوي آخر للبحث المستقبلي وهو البعد التكنولوجي للتهديدات اللاتماثلية فمع التطور السريع لتكنولوجيا، يصبح دورها في إدامة التهديدات ومكافحتها متزايد الأهمية. وينبغي للدراسات المستقبلية أن تبحث في الاتجاهات الناشئة في الهجمات السيبرانية، واستخدام التكنولوجيا في عمليات الاتجار بالبشر والتهريب، وأساليب التجنيد الرقمية التي تستخدمها المنظمات الإرهابية. هناك أيضًا حاجة للبحث في فعالية الأدوات والاستراتيجيات التكنولوجية التي تستخدمها الحكومات والهيئات الدولية في المراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية والأمن السيبراني. ويجب أن تهدف هذه الدراسات إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الأمنية والاعتبارات الأخلاقية، مثل الخصوصية وحقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، هناك مجال للدراسات المسحية التي تتتبع تطور التهديدات غير المتماثلة واستراتيجيات الحوكمة مع مرور الوقت، مما يوفر منظورًا ديناميكيًا حول فعالية الأساليب المختلفة. يمكن للبحث أيضًا استكشاف دور التعاون الدولي والدبلوماسية في التخفيف من هذه التهديدات، ودراسة دراسات الحالة للتعاون الناجح وغير الناجح. وينبغي أن تهدف أجندة البحث هذه إلى توفير فهم شامل للطبيعة المتعددة الأوجه للتهديدات غير المتماثلة في البحر الأبيض المتوسط، وتوجيه صناع السياسات في تطوير استراتيجيات أكثر دقة وفعالية لضمان الاستقرار والأمن الإقليميين.

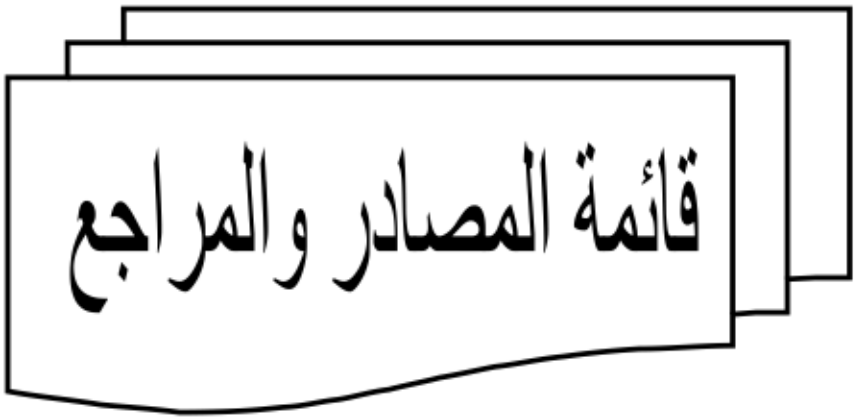
قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1- إسماعيل، حلمي محروس. **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**. ج.2. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004.

2- الأشعل، عبد الله. **الإتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة**. القاهرة: مؤسسة الطوبجي، 2002.

3- الأصفر، أحمد عبد العزيز. **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة**. ط. 1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

4- الخزرجي، ثامر كامل. **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. عمان-الأردن:** دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2008.

5- الزيات، عبد الحليم. **التنمية السياسية دراسة في علم الإجتماع السياسي: البنية والأهداف**. ج.1. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

6- السراني، عبد الله سعود. **العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم**. ط. 1. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية. 2010.

7- السيد، محمود. **إفريقيا والأطماع الغربية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

8- الشيخلي، عبد القادر. **جرائم الإتجار بالبشر والأعضاء البشرية وعقوباتها في الشريعة والقوانين العربية والقانون الدولي**. ط. 1. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

9- الشيشيني، عزت حمد. **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**. الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.

10- عبد الحميد، عبد الحافظ عبد الهادي. **الآثار الإقتصادية والإجتماعية لظاهرة الإتجار بالأشخاص**. ط. 1. الرياض: الجامعة العربية للعلوم الأمنية، 2005.

11- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. **الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر**. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006.

12- عبد الله، أديبة محمد صالح. **الجريمة المنظمة دراسة قانونية مقارنة**. السليمانية-العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009.

13- العريان، محمد علي. **عمليات الإتجار بالبشر وآليات مكافحتها**. ط. 1. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011.

14- عيد، محمد فتحي. **عصابات الاجرام المنظم ودورها في الاتجار بالبشر**. ط. 1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005.

15- غريفيش، مارتن، وَ تيري أوكالاهان، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002 ترجمة2008.

16- فهمي، خالد مصطفى. **النظام القانوني لمكافحة الإتجار بالبشر**. ط. 1. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011.

17- قاسم، رائد. **الإرهاب والتعصب عبر التاريخ**. بيروت: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005.

18- القاسم، صالح محمود. **النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في الفترة مابين 1969-1989.** عمان: دارة جليس الزمان، 2010.

19- القاضي، محمد مختار. **الإتجار بالبشر.** الإسكندرية: دار المعرفة، 2012.

20- محمد، هيثم عبد السلام. **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية.** بيروت: دار الكتب العلمية، 2005.

21- المخادمي، عبد القادر رزيق. **النزاعات في القارة الإفريقية –إنكسار دائم أم إنحصار مؤقت-.** ط.1. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.

ب. المجلات العلمية:

22- بوقنور، اسماعيل. "التخلف السياسي في الدول العربية –المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية-". **دفاتر السياسة والقانون** 9 (2013).

23- أدمام، شهرزاد. "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة". **الندوة للدراسات القانونية** 1 (2013).

24- كواشي، عتيقة. "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في الساحل الإفريقي". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** 8 (2016).

25- عواشرية، رقية. "نظام تسليم المجرمين ودوره في تحقيق التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة". **المفكر** 4 (2008).

26- عكروم، عادل. "الجريمة المنظمة". **حوليات جامعة الجزائر** 23 (2013).

27- زغدار، عبد الحق. "واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات". **الفكر** 8 (2012).

28- مرايف، هبة فاطمة. "الإتجار بالبشر: الشكل المعاصر لتجارة الرق". **السياسة الدولية** 165، (2006).

29- زياني، صالح، وَ أمال بلغالم. "تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** 8 (2016).

30- لعوارم، وهيبة. "البنيان القانوني للجريمة البيضاء جريمة العصر"تبييض الأموال". **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني** 1 (2011).

31- وصفي، محمد عقيل. "التحولات المعرفية للواقعية والليبيرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة". **دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية** 1 (2005).

32- ميلودي، هشام، مترجما. "ثلاثة نصوص جديدة لجاك دريدا". **الكلمة** 45 (2004).

33- فتحي، صفاء، مترجما. "جاك دريدا يفكك حدث 11 شتمبر". **مجلة رباط الكتب** (2012).

34- مصمودي، محمد بشير. "المحكمة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب: طموح ومحدودية". **الفكر المعاصر** 5 (2011).

ج. روابط من الأنترنت:

1- "الإتحاد الإفريقي يحذر من تنامي تجارة المخدرات في غرب القارة"، بوابة إفريقيا الإخبارية. تم تصفح الموقع يوم: 29 أفريل 2023.
<http://afrigatenews.net/node/40938>

2- "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء ". تم تصفح الموقع يوم: 08 أفريل 2023.
<http://Sahelnews.info/node/311>

3- "الجمعية العامة للأمم المتحدة –منع الجريمة والعدالة الجنائية–، الدورة السادسة والستون". تم تصفح الموقع يوم: 13 أفريل 2023.

<https://CMS.ONOV.ORG/...Multitanguage Alignmentbite>

4- "الجمعية العامة للأمم المتحدة –منع الجريمة والعدالة الجنائية–، الدورة السادسة والستون". تم تصفح الموقع يوم: 14 مارس 2023.
<https://CMS.ONOV.ORG/...Multitanguage Alignmentbite>

5- "الجهود الإقليمية/ الدولية لمكافحة الإرهاب فى منطقة الساحل والصحراء". تم تصفح الموقع يوم: 29 مارس 2023.
<http://www.mod.gov.eg/mod/NewsDetails.aspx?id=29084>

6- "المغرب: بحث حول القنب الهندي 2003"، (الأمم المتحدة: مكتب محاربة المخدرات والجريمة، المملكة المغربية)، ص.ص.9-12. على الرابط:
<https://www.unodc.org/pdf/publications/morocco_cannabis_survey_2003_ar.pdf>

7- "تقرير المتاجرة بالبشر لعام 2007 بليبيا". تم تصفح الموقع يوم 13 أفريل 2023.
<www.arabicalibya, us embassey.gov /2007.hml>

8- "لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية –التعاون الدولي على تحسين الوصول إلى المساعدة القانونية في نظام العدالة الجنائية خصوصا في افريقيا– الدورة الثانية عشر، فيينا، أفريل 2009"، تم تصفح الموقع يوم: 13 أفريل 2023.
<https://icms.un.org>

9- "مجلس الأمن: لجنة مكافحة الإرهاب". تم تصفح الموقع يوم: 01 أفريل 2023.
<www.un.org/arabic/terorism>

10- *"مصادر تمويل الجماعات الإرهابية تطفو على السطح من جديد"، تم تصفح الموقع يوم: 30 مارس 2023.*
<*http://www.alarab.co.uk/m/?id=45945*>

11- "مفهوم الجريمة المنظمة". تم تصفح الموقع يوم: 22 مارس 2023.
<http://khelfallahnahla.unblog.fr/2013/03/19/مفهوم-الجريمة-المنظمة/>

12- *"منطقة الساحل الإفريقي: رهانات أمنية و آفاق تنموية". تم تصفح الموقع يوم: 30 مارس 2023.*
<http://www.aps.dz/ar/monde/24110>

13- "هل تقنن المغرب زراعة عشبة الكيف"، تم تصفح الموقع يوم: 20 أفريل 2023.
< http://www.ginad.org/ar/info?id=11647>

14- باكير، علي حسين. "التنافس الدولي في إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية–مركز الجزيرة للدراسات 2009". تم تصفح الموقع يوم: 12 مارس 2023.
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172114305664025 4.html>

15- البدانية، ذياب. "مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية إلى الكونية". تم تصفح الموقع يوم: 22 مارس 2023.
< https://www.mutah.edu.jo/userhomepages/organized%20crime%20shaqah.pdf>

16- برقوق، أمحند. "منطق الأمننة في ساحل الأزمات". تم تصفح الموقع يوم: 07 فيفري 2023.
<http://www.politics-ar.com/ar2/?p=3003>

17- بوحنيه، قوي. "الهواجس والمقاربة الأمنية بين الساحل وإمارات تنظيم داعش". تم تصفح الموقع: 22 أفريل 2023.
<http://army-tech.net/forum/index.php?threads/3109>

18- حسن، حمدي عبد الرحمن. "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا –الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل–". تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2023.
< http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/607.htm>

19- حلال، أمينة. "التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي". تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2023.

/https://online.flippingbook.com/view/887004598/2

20- ساحل، مخلوف. "إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل". تم تصفح الموقع يوم: 15 مارس 2023.
<http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/facult%C3%A9-de-droit-et-des-sciences-politiques>

21- سي أونوها، فريدوم. "إستهداف الفنادق الإفريقية: ملامح جديدة لإستراتيجية الجماعات المسلحة"، مركز الجزيرة للدراسات. تم تصفح الموقع يوم: 23 مارس 2023.
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/201621412636202642.html>

22- سي أونوها، فريدوم، وَ جيرالد إي إزريم الحناشي. "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الأول)"، مركز الجزيرة للدراسات. تم تصفح الموقع يوم: 23 مارس 2023.
< http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372483419596750.html>

23- سي أونوها، فريدوم، وَ جيرالد إي إزريم الحناشي. "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود (الجزء الثاني)"، مركز الجزيرة للدراسات. تم تصفح الموقع يوم: 16 أفريل 2023.
< http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372485916721308.html>

24- شبي، كريم مزعل. "مفهوم الارهاب دراسة في القانون الدولي والداخلي". تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2023.
< http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72662>

25- شويب، فاطمة الزهرة. "من يوقف "سماسرة الموت" و"مافيا" الاتجار بالبشر؟". تم تصفح الموقع يوم: 16 أفريل 2023.
<http://www.elkhabar.com/press/article/84990/#sthash.wNqSCyZt.dpbs>

26- الطيب، خديجة. "الاتحاد الأوروبي يدعم موريتانيا والسنغال لمكافحة الهجرة". تم تصفح الموقع يوم: 25 أفريل 2023.
<https://www.alaraby.co.uk/flashnews/2016/4/23/>

27- عادل، جارش. "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري". تم تصفح الموقع يوم: 12 مارس 2023.
<http://democraticac.de/?p=2448>

28- *عبد الحليم، سميحة. "الهجرة غير الشرعية .. هروب إلى المجهول". تم تصفح الموقع يوم: 15 أفريل 2023.*
<http://www.egynews.net/>

29- عبده، نصر. "الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء". تم تصفح الموقع يوم: 29 مارس 2023.
<http://www.albawabhnews.com/1836656>

30- العثماني، سعد الدين. "منطقة الساحل والصحراء..التحديات والآفاق المستقبيلة (الجزء الأول)"، الجزيرة.نت. تم تصفح الموقع يوم: 27 أفريل 2023.
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/1/31/>

31- عرفة، خديجة. "تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً". تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2023.
<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml>

32- العلوي، الحسين الشيخ. "الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.. معاناة إنسانية برسم التسعير"، مركز الجزيرة للدراسات. تم تصفح الموقع يوم: 22 أفريل 2023.
<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/5/14/201551454737909734libya-immegrations.pdf>

33- *العلوي، الحسين الشيخ. "تجمع الساحل الخماسي..تنسيق في ظل التعقيدات". تم تصفح الموقع يوم: 30 مارس 2023.*
<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/9/22/20149227412929734Sahel-Quintet.pdf>

34- *العلوي، الحسين الشيخ. "صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات. تم تصفح الموقع يوم: 10 مارس 2023.*
<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2016/2/1/201621790208580struggle-alQaeda-ISILAfrica.pdf>

35- العلوي، الحسين الشيخ. "منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي"، مركز الجزيرة للدراسات. تم تصفح الموقع يوم: 13 فيفري 2023.
<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/8/31/201583193453406580African-crossing%20death.pdf>

36- عولمي، بسمة. "جريمة تبيض الأموال: خطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها ". تم تصفح الموقع يوم 20 مارس 2023.
<http://aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1184>

37- الفقية، جميل حزام يحيى. "مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام". تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2023.
< http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafhoom.pdf>

38- قاياتي، محمد. "التنظيمات الإرهابية في أفريقيا". تم تصفح الموقع يوم: 27 أفريل 2023.
http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=67955#.Vy4EcyHzvQo><

39- قطب، هيثم. "صناعة الموت، كيف يسطر أباطرة السلاح على العالم؟". تم تصفح الموقع يوم: 25 أفريل 2023.
<http://www.sasapost.com/death-industry-how-to-control-emperors-arms-to-the-world/>

40- قوي، بوحنيه. "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات. تم تصفح الموقع يوم: 19 فيفري 2023.
<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2012/6/3/2012631041252734Algerian%20Strategy-security%20developments.pdf>

41- *لحياني، عثمان. "الجزائر: التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل مقلقة". تم تصفح الموقع يوم: 09 أفريل 2023.*
<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/03/24/ -.html>

42- مرزوق، نبيل. "هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية". تم تصفح الموقع يوم: 23 مارس 2023.
< http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/marzouk.pdf>

43- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، "حلقة نقاش حول: تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة في أمن دول الإقليم-سبل المكافحة"، 04 نوفمبر 2014. تم تصفح الموقع يوم: 30 أفريل 2023.
<www.rcssmideast.org/Article/2787/-حلقة-نقاش-تأثيرات-انتشار-الأسلحة-الصغيرة-في-أمن-دول-الإقليم#.VyaVRTDhCM9>

44- نايف، نبيل ناجي. "الدولة الناجحة والدولة الفاشلة – مفاهيم ومؤشرات-". تم تصفح الموقع يوم: 14 فيفري 2023.
< http://www.globalarabnetwork.com/studies/3082-2011-04-14-06-18-50>

45- الهواري، محمد. "الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج". تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2023.
< http://www.assakina.com/files/books/book26.pdf>

46- ولد شيخنا، سيد أحمد. "النيجر ثروات في مهب الصراعات الدولية"، مركز الجزيرة للدراسات. تم تصفح الموقع يوم: 12مارس2018.

< http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/26/النيجر-ثروات-في-مهب-الصراعات-الدولية>

2. المراجع باللغات الأجنبية:

a. Books and book chapters:

1. Arnson, Cynthia, and William Zartman. 2005. Rethinking the Economics of War: The Intersection of Need. Woodrow Wilson Center Press.
2. Banks, William. 2013. Counterinsurgency Law: New Directions in Asymmetric Warfare. OUP USA.
3. Beaulieu, Brittany, and David Salvo. 2018. "NATO and Asymmetric Threats: A Blueprint for Defense and Deterrence." JSTOR. 2018.
4. Biziouras, N. 2014.The Political Economy of Ethnic Conflict in Sri Lanka: Economic Liberalization, Mobilizational Resources, and Ethnic Collective Action. New York: Routledge.
5. Borraccetti, Marco, and Susanna Villani, eds. 2022. Between Integration and Radicalization in North Africa: A Focus on Morocco and Tunisia. Bologna University Press.
6. Butiri, S., and D. Mihailović. 2011. “Evolving Asymmetric Threats in the Balkans.” IOS Press, July 1.
7. Chapsos, Ioannis. 2016. “Is Maritime Security a Traditional Security Challenge?” In Exploring the Security Landscape: Non-Traditional Security Challenges, 59-78. Advanced Sciences and Technologies for Security Applications. Springer.
8. Comolli, Virginia. 2018. Organized Crime and Illicit Trade: How to Respond to This Strategic Challenge in Old and New Domains. Springer.
9. Costigan, Sean S., and Jake Perry. 2016. Cyberspaces and Global Affairs. Routledge.
10. Dijk, Jan van, and Toine Spapens. 2014. Transnational Organized Crime. Thousand Oaks: SAGE Publications, Inc.
11. Foley, Frank. 2013. Countering Terrorism in Britain and France: Institutions, Norms and the Shadow of the Past. Cambridge: Cambridge University Press.
12. Fredholm, M. 2017. Transnational Organized Crime and Jihadist Terrorism: Russian-Speaking Networks in Western Europe. New York: Routledge.
13. Goertz, Stefan, and Alexander Streitparth. 2019. The New Terrorism: Actors, Strategies and Tactics. Springer.
14. Hardin, Russell. 1997. One for All: The Logic of Group Conflict. New York: Princeton University Press.
15. Reichel, Philip and Jay Albanese. 2013. Handbook of Transnational Crime and Justice. SAGE Publications.
16. Rotberg, Robert. 2003. When States Fail: Causes and Consequences. UK: Princeton University Press.

17. Shanty, Frank, and Patit Paban Mishra. 2007. Organized Crime: From Trafficking to Terrorism. Bloomsbury Publishing USA.

18. Stradiotto, G., and S. Guo. 2014. Democratic Transitions: Modes and Outcomes. New York: Routledge.

19. Tsakonas, Panayotis J., and Ioannis Armakolas. 2023. "Greece Countering Regional Instability and a Hostile Neighbor: A Perspective from Athens.". Springer.

20. Wardlaw, Grant. 1989. Political Terrorism: Theory, Tactics, and Counter-Measures. Cambridge: University Press.

21. Weissmann, Mikael, Niklas Nilsson, Björn Palmertz, and Per Thunholm. 2021. Hybrid Warfare: Security and Asymmetric Conflict in International Relations. Bloomsbury Academic.

22. Zartman, William. 1995. The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority. USA: Lynne Rienner.

b. Peer-reviewed articles:

1. Alaoui, Assia Bensalah. 2017. "Morocco's Security Strategy: Preventing Terrorism and Countering Extremism." European View 16 (1): 33-45.

2. Albanese, Jay S. 2012. "Deciphering the Linkages between Organized Crime and Transnational Crime." Journal of International Affairs 66 (1): 103-124.

3. Armillei, Riccardo. 2017. "Boat Arrivals and the 'Threat' to Italian National Security: Between a 'Moral Panic' Approach and the EU's Failure to Create a Cohesive Asylum-Seeking Policy." Journal of Applied Security Research 12 (1): 1-16.

4. Barros-Platiau, Ana Flávia, and Jorge Gomes do Cravo Barros. "Brazil's Strategic Diplomacy for the Mediterranean Region." Journal of International Affairs 66 (2): 2012.

5. Brown, Oli, Anne Hammill, and Robert McLeman. 2007. "Climate Change as the 'New' Security Threat: Implications for Africa." International Affairs 83 (6).

6. Brzica, Nikola. 2018. "Understanding Contemporary Asymmetric Threats." Croatian International Relations Review 24 (83).

7. Bueger, Christian, and Timothy Edmunds. 2017. "Beyond Seablindness: A New Agenda for Maritime Security Studies." International Affairs 93, no. 6: 1293–1311.

8. Czaika, Mathias, and Mogens Hobolth. 2016. "Do Restrictive Asylum and Visa Policies Increase Irregular Migration into Europe?" European Union Politics 17, no. 3: 345–65.

9. Dunn Cavelty, Myriam. 2013. "From Cyber-Bombs to Political Fallout: Threat Representations with an Impact in the Cyber-Security Discourse." International Studies Review 15, no. 1: 105–22.

10. Epifanio, Mariaelisa. 2011. "Legislative Response to International Terrorism." Journal of Peace Research 48, no. 3.

11. Estevens, João. 2018. "Migration Crisis in the EU: Developing a Framework for Analysis of National Security and Defence Strategies." Comparative Migration Studies 6, no. 1.

12. Floyd, Rita. 2007. “Towards a Consequentialist Evaluation of Security: Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies.” Review of International Studies 33, no. 2: 327–30.

13. Goldbach, Roman. 2015. “Asymmetric Influence in Global Banking Regulation.” Review of International Political Economy 22, no. 6.

14. González-Enríquez, Carmen. 2009. “Spain, the Cheap Model: Irregularity and Regularisation as Immigration Management Policies.” European Journal of Migration and Law 11, no. 2.

15. Goudling, "Back to the Future with Asymmetric Warfare." Parameters 30, no. 4 (Winter).

16. Korkmaz, Visne. 2008. “Constructing the Mediterranean in the Face of New Threats: Are the EU’s Words Really New?” European Security 17, no. 1.

17. Lambakis, Steven, James Kiras, and Kristin Kolet. 2002. “Understanding ‘Asymmetric’ Threats to the United States.” Comparative Strategy 21, no. 4.

18. Lia, Brynjar. 1999. “Security Challenges in Europe’s Mediterranean Periphery - Perspectives and Policy Dilemmas.” European Security 8, no. 4.

19. Magalhaes, Lilian, Christine Carrasco, and Denise Gastaldo. 2009. “Undocumented Migrants in Canada: A Scope Literature Review on Health, Access to Services, and Working Conditions.” Journal of Immigrant and Minority Health 12, no. 1.

20. Maisaia, Vakhtang, and Magdana Beselia. 2020. "Asymmetrical Warfare Strategy and Its Implications to the Black Sea Regional Security in 21st Century: Non-State Aggressive Actors and Terrorism." Ante Portas – Security Studies 2, no. 15.

21. Marquina, Antonio. 2019. “NATO’S Southern Flank and the Threat of Disruption.” Journal of Transatlantic Studies 17, no. 2.

22. Muhammad, Ibrar, et al. "Tackling Pakistan's Cyber Security Challenges: A Comprehensive Approach.” International Journal of Network Security 25, no. 3 (2023): 529-536.

23. Mukonza, Ricky. 2011. “Immigration and Refugee Policies: Unpacking Policy Dilemmas in South Africa.” Journal of Public Administration 46, no. 4: 1384-1396.

24. Natter, Katharina. 2013. “The Formation of Morocco’s Policy towards Irregular Migration (2000-2007): Political Rationale and Policy Processes.” International Migration 52, no. 5.

25. Nomikos, John M. 2013. “Combating Illegal Immigration, Terrorism, and Organized Crime in Greece and Italy.” International Journal of Intelligence and CounterIntelligence 26, no. 2.

26. Öniş, Ziya, and Şuhnaz Yılmaz. 2015. “Turkey and Russia in a Shifting Global Order: Cooperation, Conflict and Asymmetric Interdependence in a Turbulent Region.” Third World Quarterly 37, no. 1.

27. Peppetti, J.D. 2008. "Building the Global Maritime Security Network: A Multinational Legal Structure to Combat Transnational Threats." Naval Law Review 55.

28. Pogoson, Aituaje Irene. 2018. “Non-State Actors, Terrorism and the New Global Reality.” The Nigerian Journal of Sociology and Anthropology 16, no. 1.

29. Ravlić, S. 2001. “Politička ideologija, preispitivanje pojma.” Politička misao 38, no. 4: 146-160.

30. Rodier, Alain. 2011. "Afrique de l'Ouest: vulnérabilités et facteurs d'insécurité", Dans: Jean Dufourcq (éditeur), Les Défis Stratégiques Africains: Exploration Des Racines de La Conflictualité, Cahiers de l'IRSEM N° 8
31. Rynegeart, C. 2017. "Non-state Actors in International Law: A Rejoinder to Professor Thirlway." Netherlands International Law 66.
32. Šabič, Zlatko, and Ana Bojinović. 2007. "Mapping a Regional Institutional Architecture: The Case of the Mediterranean." Mediterranean Politics 12, no. 3: 317–320.
33. Sahrom Abu Md Sharon et al. 2018. "Cyber Threat Intelligence – Issue and Challenges." Indonesian Journal of Electrical Engineering and Computer Science 10, no. 1: 371-379.
34. Sarker, Iqbal H. 2021. "Machine Learning: Algorithms, Real-World Applications and Research Directions." SN Computer Science 2, no. 3: 1–21.
35. Shelley, Louise I., and John T. Picarelli. 2002. "Methods Not Motives: Implications of the Convergence of International Organized Crime and Terrorism." Police Practice and Research 4.
36. Smith, Steve. 2000. "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?" The British Journal of Politics and International Relations 2, no. 3.
37. Sviatun, O., et al. 2021. "Combating Cybercrime: Economic and Legal Aspects." WSEAS Transactions on Business and Economics 18.
38. Tickner, Ann. 1997. "You Just Don't Understand: Troubled Engagements between Feminists and IR Theorists." International Studies Quarterly 41, no. 4: 611–32.
39. Tollotin, Sandrine. 1998. "Fin de l'empire français." Croissance no. 412 (February).
40. Tundis, Andrea, et al. 2017. "Challenges and Available Solutions against Organized Cyber-Crime and Terrorist Networks." In Safety and Security Engineering VII, June.
41. Turker, Ahmet Tolga. 2013. "Book Review: Britain and Ireland: Explaining Terrorism: Causes, Processes and Consequences." Political Studies Review 11, no. 3.
42. Whyte, Christopher. 2020. "Deepfake News: AI-Enabled Disinformation as a Multi-Level Public Policy Challenge." Journal of Cyber Policy 5, no. 2: 1–19.
43. Yang, Z. L. J., et al. 2009. "Use of Fuzzy Evidential Reasoning in Maritime Security Assessment." Risk Analysis 29, no. 1: 95–120.
44. Zabyelina, Yuliya. 2009. "Transnational Organized Crime in International Relations." Central European Journal of International & Security Studies 3, no. 1: 7.

c. Reports and internet links:

1. Abderrahmane, Abdelkader. "The Sahel: A Crossroads Between Criminality and Terrorism." Actuelles de l'IFRI. Institut Français des Relations Internationales, Paris, October 10, 2012.
2. Adler, Emanuel, and Beverly Crawford. "Normative Power: The European Practice of Region Building and the Case of the Euro-Mediterranean Partnership (EMP)." Escholarship.org, April 2004. https://escholarship.org/uc/item/6xx6n5p4.
3. Ammour, Laurance Aïda. 2010. "Les défis de sécurité dans la zone Saharo-Sahélienne et leur répercussions dans la région méditerranéenne." Seguridad Defensa en et Mediterranea (SEDMED), Barcelona, October.

4. Ammour, Laurence Aïda. 2009. "Flux Réseaux et Circuits de la Criminalité Organisée au Sahel et en Afrique de L'Ouest." In La sécurité du Sahara et du Sahel, Cahier du CEREM, no. 13, Paris, December.
5. Antebi, Liran. 2017. "Unmanned Aerial Vehicles in Asymmetric Warfare: Maintaining the Advantage of the State Actor." Memorandum No. 167. Institute for National Security Studies.
6. Arts, Bas. 2003. "Non-State Actors in Global Governance: Three Faces of Power." Www.econstor.eu. 2003. https://www.econstor.eu/handle/10419/85112.
7. Bachmann, Sascha Dov, and Hakan Gunneriusson. 2013. "Terrorism and Cyber Attacks as Hybrid Threats: Defining a Comprehensive Approach for Countering 21st Century Threats to Global Risk and Security." Papers.ssrn.com. Rochester, NY. April 17, 2013.
8. "Back to the Future with Asymmetric Warfare." 2000. Accessed 12/04/2023. https://www.questia.com/library/journal/1G1-74522162/back-tothe-future-with-asymmetric-warfare.
9. Bossard, Laurent. 2014. "Un Atlas du Sahara-Sahel: Géographie, Economie, Insécurité." Sécurité du club du Sahel de l'Afrique de l'Ouest/OCDE, 19 December.
10. Bradley, Larchan. "Legal Aspects to the Control of Transnational Terrorism: An Overview." Accessed August 10, 2023. https://shorturl.at/gmJTZ.
11. "Constructions of Neoliberal Hegemony: An Ideology Critique and Critical Discourse Analysis of Neoliberalism in the Late 20th Century". Accessed November 02, 2023. https://eprints.keele.ac.uk/5434/
12. Göll, Edgar, Silvia Colombo, Eduard Soler, and Lecha. 2019. "MENARA Final Reports: Imagining Future(s) for the Middle East and North Africa." Accessed November 26, 2023. https://www.cidob.org/content/download/72437/2269944/file/MENARAFinal+report0219.pdf.
13. Grevi, Giovanni. 2022. "Scenario One: 'Stable' States." In NATO Science for Peace and Security Series, October. https://doi.org/10.3233/nhsdp220016.
14. Ilias, Aggelos, et al. 2019. "Border Management and Migration Controls in Greece." Accessed [Date]. https://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2:1343553.
15. Ilves, Luukas K., Timothy J. Evans, Frank J. Cilluffo, and Alec A. Nadeau. 2016. "European Union and NATO Global Cybersecurity Challenges: A Way Forward." PRISM 6, no. 2.
16. INTERPOL. "Money Laundering." Accessed March 18, 2022. http://www.interpol.int/ar/Crime-areas/Financial-crime/Money-laundering.
17. Ioannou, Kyriakos I. 2022. Hybrid Warfare: Theory, Case Studies and Countermeasures. PhD diss., University of Piraeus (Greece). ProQuest Dissertations Publishing.
18. Keohane, Daniel. 2005. "The EU and Counter-Terrorism." Accessed [Date]. https://www.cer.org.uk/sites/default/files/publications/attachments/pdf/2011/wp629terrorismcounterkeohane-1499.pdf.
19. Kitsios, F., et al. 2018. "National Cybersecurity Strategy: A Conceptual Framework for Greece." In Proceedings of the 11th International Conference for Entrepreneurship, Innovation and Regional Development (ICEIRD 2018), Doha, Qatar, 99-105. https://shorturl.at/msKX2.

20. Mack, Andrew. "Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict." World Politics 27, no. 2 (1975). https://www.cambridge.org/core/journals/world-politics/article/why-bignations-lose-small-wars-the-politics-of-asymmetric-conflict/90583542E0F98B15B0A2C37D390C9C41.
21. Maisaia, Vakhtang. 2021. "BLACK SEA SECURITY and ASYMMETRIC MILITARY THREATS in the 21ST CENTURY: NEW TRENDS and NEW CHALLENGES." STRATEGIES XXI - National Defence College 1, no. 72.
22. McCauley, Clark. Terrorism Research and Public Policy. Routledge, 2012. Accessed [15/06/2023]. https://shorturl.at/fAGS6.
23. Ngai, Mae M. 2014. Impossible Subjects: Illegal Aliens and the Making of Modern America. Princeton: Princeton University Press. Accessed August 22, 2022. https://shorturl.at/elCK6.
24. Potka, F. 2016. Geopolitics and the Overlapping EEZ Claims in Eastern Mediterranean: A Liberal Institutionalism Approach for the Resolution Between Cyprus and Turkey. Flensburg: Europa-Universitat Flensburg & University of Southern Denmark. Accessed April 24, 2023. https://www.academia.edu/29570077/GeopoliticsandtheoverlappingEEZclaimsinEasternMediterraneanaLiberalInstitutionalismapproachfortheresolutionbetweenCyprusandTurkey.
25. Rachel, Istifanus Zakariya. 2021. "Terrorism and Its Impact on Global Security: A Case Study of Al-Qaeda." Abuja University. Accessed May 13, 2022. https://shorturl.at/flpyY.
26. Simon, Luis, et al. 2012. "Une Stratégie Coherente de l'UE pour le Sahel." Direction générale des Politique Externes de l'Union Européenne, Brussels, May.
27. Sotiropoulos, Ioannis. 2020. "THE MASS MIGRATION as a HYBRID THREAT to EUROPEAN SECURITY." Accessed 07/10/2023. http://cceia.unic.ac.cy/wp-content/uploads/Policy-Paper5-2020.pdf.
28. Taje, Mahdi. 2006. "Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain." Collège de Défense de L'OTAN, VDC Occasional Paper, Rome, 9 December.
29. Taje, Mehdi. 2010. "Vulnerabilities and Factors of Insecurity in the Sahel." Sahel and West Africa Club Secretariat (SWAC/OECD), August 1.
30. "The Normative Framework of Regional Organizations and Asymmetric Events in the Time of Globalized Threats." EURINT 6, no. 1 (2019): 108-21.
31. United Nations Office on Drugs and Crime. "Transnational Organized Crime – The Globalized Illegal Economy." Accessed March 22, 2022. http://www.unodc.org/documents/toc/factsheets/TOC12fsgeneralENHIRES.pdf.
32. "Worldwide Threat Assessment of the U.S. Intelligence Community." Accessed 08/09/2023. https://apps.dtic.mil/sti/citations/ADA539742.

قائمة الجداول والرسوم البيانية والخرائط

قائمة الجداول

الجدول رقم (1): تيبولوجيا النشاط الإرهابي مع أمثلة توضيحية 22
الجدول رقم (2): تيبولوجيا الجريمة المنظمة العابرة للحدود مع أمثلة توضيحية 38
الجدول رقم (3): تيبولوجيا الهجرة غير الشرعية مع أمثلة توضيحية 48
الجدول رقم (4): تيبولوجيا التهديدات الأمنية السيبرانية مع أمثلة توضيحية 52
الجدول رقم (5): تيبولوجيا التهديدات الأمنية ذات الصلة بالملاحة البحرية مع أمثلة توضيحية 58
الجدول رقم (6): يوضح تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية 84
الجدول رقم (7): خصائص النزاعات التقليدية والنزاعات اللاتماثلية 92
الجدول رقم (8): تيبولوجيا النزاع في دارفور 121
الجدول رقم (9):العلاقة بين ظاهرة الإرهاب وطبيعة الدولة 131
الجدول رقم (10): حصيلة بعض تبعات قوارب الموت عبر ليبيا: 173
الجدول رقم (11): آليات الوقاية والعلاج للهجرة غير الشرعية 176
الجدول رقم(12): يوضح أوجه التقاطع والتضارب لسياسات البلدان المتوسطية أحادية الجانب إزاء التهديدات اللاتماثلية 217
الجدول رقم (13): يوضح الترتيبات المؤسساتية المتوسطية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية 223

فهرس الرسوم البيانية:

الشكل رقم (1): رصد لمميزات واختلافات النزاع اللامتماثل وفقا لمستوياته 91
الشكل رقم (2): علاقة التعاون/التحالف بين الحركات الجهادية العالمية والمحلية 135
الشكل رقم (3): العمليات الإرهابية في منطقة المتوسط من 2001 إلى 2015 136
الشكل رقم (4): التوزيع النسبي لأنواع الإتجار بالبشر 185

فهرس الخرائط:

خريطة رقم (1): حدود منطقة المتوسط اللإفريقي 99
خريطة رقم (2): أوضاع دول المتوسط على مؤشر الدول الفاشلة The Fragile State Index لسنة 2015 104
خريطة رقم(3): مناطق إنتشار الطوارق في منطقة المتوسط 121

خريطة رقم (4): إنتشار الظاهرة الإرهابية في منطقة المتوسط 123

خريطة رقم (5): مجموعة الدول الخمس في المتوسط (G5)..... 142

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

خطة الدراسة .....

مقدمة 2

الفصل الأول الإطار المفهومي والنظري للتهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية 15

المبحث الأول: الحدود التصورية والمفهومية للتهديدات اللاتماثلية 17

المطلب الأول: الإرهاب 17

الفرع الأول: تيبولوجيا الارهاب 22

الفرع الثاني: أشكال الظاهرة الإرهابية 25

الفرع الثالث: أسباب الإرهاب ودوافعه 26

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة 28

الفرع الأول: مفهوم الجريمة المنظمة 28

الفرع الثاني: أسباب إنتشار الجريمة المنظمة 31

الفرع الثالث: تيبولوجيا الجريمة المنظمة 32

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية 41

الفرع الاول: الضبط المفاهيمي للهجرة غير الشرعية 41

الفرع الثاني: أسباب ودواعي الهجرة غير الشرعية: 44

الفرع الثالث: تيبولوجيا الهجرة غير الشرعية 47

المطلب الرابع : التهديدات السيبرانية وانكشافية الملاحة 50

الفرع الأول: التهديدات السيبرانية 50

الفرع الثاني: تهديدات الأمن البحري 54

أولا:تيبولوجيا التهديدات الأمنية المتصلة بالملاحة البحرية 56

ثانيا: تحديات الأمن البحري عبر الوطني 59

المبحث الثاني: تنامي التهديدات اللاتماثلية بين التفسيرات الوضعية وما بعد الوضعية 61

المطلب الأول: مقاربات التقليد البحثي المهيمن (النيوواقعية - النيوليبيرالية) 61

الفرع الأول: النظرية النيوواقعية 62
الفرع الثاني: النظرية النيوليبرالية: 65
المطلب الثاني: المقاربات البديلة (البنيائية والتفكيكية) 67
الفرع الأول: البنائية 68
الفرع الثاني: التفكيكية 70
المطلب الثالث: الإقتصاد السياسي للتهديات اللاتماثلية في المتوسط 73
الفرع الأول: تكاليف عقد الصفقات: المدخل العقلاني لتنامي دور القبيلة: 73
الفرع الثاني: دعائم تساند العنف: الولاء الإثني والتجارة غير الشرعية 74
المطلب الرابع: التصور المتكامل للنظريات العقلانية والتأملية لفهم التهديدات اللامتماثلة 75
الفصل الثاني جيوسياسية الحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط وإعادة صياغة الأجندة الأمنية 81
المبحث الأول: تنامي التهديدات اللاتماثلية واعادة صياغة الأجندة الأمنية 83
المطلب الأول: الفواعل اللاتماثلية- تحليل على مستوى البنية والوظيفة- 85
الفرع الأول: تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المعاصرة على تنامي التهديدات اللاتماثلية 86
الفرع الثاني: تمويل الفواعل اللاتماثلية وأثره في تصعيد التهديدات اللاتماثلية 86
المطلب الثاني: النزاعات التقليدية مقابل النزاعات اللاتماثلية 88
الفرع الأول: النزاع اللامتماثل : المفهوم والخصائص 89
الفرع الثاني: دور الاعتبارات السوسيواقتصادية في تصعيد النزاعات اللاتماثلية 93
المبحث الثاني: الفضاء الجيوسياسي لمنطقة المتوسط 95
المطلب الأول:الوضع السياسي في المتوسط 100
المطلب الثاني: الوضع السوسيواقتصادي في منطقة المتوسط 108
المطلب الثالث: الوضع الأمني في المتوسط 114
الفرع الأول: النزاعات الداخلية في منطقة المتوسط: 115
الفرع الثاني: النزاعات الإقليمية 123
الفصل الثالث واقع التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية وآليات حوكمتها 126
المبحث الأول: واقع التهديد الإرهابي في المتوسط وجهود مواجهته 127
المطلب الأول: طبيعة التهديد الإرهابي في منطقة المتوسط 127

المطلب الثاني: تطور الحركات الإرهابية في المتوسط..... 132
الفرع الأول: بروز الحركات الإرهابية في إفريقيا وتطورها وصولا لمنطقة المتوسط:..... 132
المطلب الثالث: الجهود الرامية لمواجهة التهديد الإرهابي..... 139
الفرع الأول: الجهود الإقليمية..... 140
الفرع الثاني: الجهود الدولية..... 145
المبحث الثاني: واقع الجريمة المنظمة في المتوسط وآليات محاصرتها..... 150
المطلب الأول: تهريب المنتجات القانونية..... 151
المطلب الثاني: الإتجار غير المشروع في المخدرات..... 152
المطلب الثالث: الإتجار غير المشروع في الأسلحة..... 162
المبحث الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر في المتوسط وسبل مواجهتها..... 167
المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية في المتوسط..... 168
المطلب الثاني: الإتجار بالبشر في المتوسط..... 182
الفصل الرابع: الحوكمة الأمنية للتهديدات اللاتماثلية – الأجندات والسيناريوهات المستقبلية..... 190
المبحث الأول: السياسات أحادية الجانب لبلدان الضفة الشمالية إزاء التهديدات اللاتماثلية..... 191
المطلب الأول: السياسة الفرنسية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود..... 191
المطلب الثاني: السياسة الاسبانية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود..... 193
المطلب الثالث: السياسة الايطالية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود..... 196
المطلب الرابع: السياسة اليونانية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود..... 198
المطلب الخامس: السياسة التركية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود..... 200
المبحث الثاني: السياسات أحادية الجانب لبلدان الضفة الجنوبية إزاء التهديدات اللاتماثلية..... 203
المطلب الأول: السياسة المصرية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود..... 203
المطلب الثاني: السياسة التونسية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود..... 205
المطلب الثالث: السياسة الجزائرية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود..... 207
المطلب الرابع: السياسة المغربية إزاء التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود..... 209
المبحث الثالث: السياسات المتوسطية أحادية الجانب في مجال مكافحة التهديدات اللاتماثلية : بين التعارض والتعاون..... 213

المطلب الأول: تقييم السياسات أحادية الجانب-الإنجازات والإخفاقات 213
المطلب الثاني: الأنماط السائدة في السياسات أحادية الجانب-التقارب، التعارض، التضارب، التعاون 215
المطلب الثالث: مأسسة الأنماط التعاونية لحوكمة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المتوسط 218
المطلب الرابع: الهندسة المؤسساتية للحوكمة الأمنية في المتوسط 220
المبحث الرابع: التوجهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط وسبل ضبطها 228
المطلب الأول: المتغيرات المؤثرة في التوجهات المستقبلية للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط 228
المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية على ضوء التحولات التكنولوجية الراهنة 231
المطلب الثالث: سيناريوهات مفتوحة للتهديدات اللاتماثلية في المتوسط-نحو أجندة بحثية أكثر انخراطا 233
المطلب الرابع: سيناريوهات لمستقبل التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية على ضوء آليات الضبط: 237
الخاتمة 241
قائمة الجداول 257
فهرس الموضوعات: 260